سلسلة منشورات دار الإمام مسلم (١٣)

﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾

تحذيرات العلماء الثقات من المظاهرات

بالأدلة الباهرات، والنقض على الشبهات الواهيات

نحو خمسين فتوى - أو كلمة - علميّة
لِكبار علماءِ الأمّة - وغيرهم -

تأليف
علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري

دار الإمام مسلم



تحذيرات العلماء الثقات

من المظاهرات

بالأدلة الباهرات، والنقض على الشبهات الواهيات

ح دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع ، ١٤٣٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الأثري، علي بن حسن بن علي
تحذيرات العلماء الثقات من المظاهرات بالأدلة الباهرات والنقض على الشبهات الواهيات./ علي بن حسن بن علي الأثري.- الرياض، ١٤٣٢هـ.
٣٠٨ ص ، ١٧×٢٤ سم
ردمك : ٧ـ ٠١ ـ ٨٠٢٥ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ المظاهرات ٢ ـ الفقه الإسلامي أ. العنوان
ديوي ٢٥٩,٩ ١٠٧١٠/ ١٤٣٢

رقم الإيداع : ١٠٧١٠/ ١٤٣٢
ردمك : ٧ـ ٠١ ـ ٨٠٢٥ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

الطبعة الأولى
١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ـ المدينة المنورة

جوال : ٠٠٩٦٦٥٥٥٩٩٦٤٠٠ ـ ٠٠٩٦٦٥٠٥٩٩٦٤٠٠
البريد الإلكتروني : DarAlimamMuslim@Gmail.com

سلسلة منشورات دار الإمام مسلم (١٣)

﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ :

تحذيرات العلماء الثقات من المظاهرات

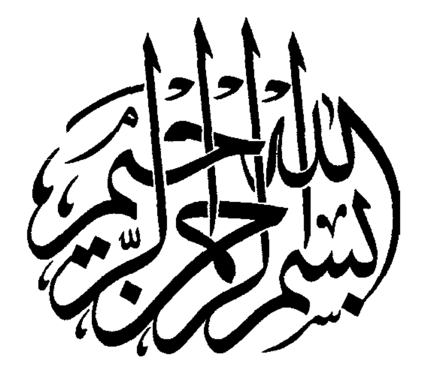
بالأدلة الباهرات، والنقض على الشبهات الواهيات

نحو خمسين فتوى - أو كلمة - علميَّة
لِكِبار عُلماءِ الأُمَّة - وغيرهم -

تأليف

عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد الحلبيّ الأثريّ

دار الإمام مسلم



قال عالِمٌ مُعانٍ:

لَـهْفِي عـلى الإسـلامِ مِـن أشـياعِهِ   لَـهْفِي عـلى القُـرآنِ والإيـمانِ
لَـهْفِي عليـهِ نُكِّـرَت أعلامُـهُ   إلّا عـلى الخِرِّيـتِ في ذا الـشَّانِ
لَـهْفِي عليـهِ أصـبحَت أنـوارُهُ   محجُوبَـةً عـن سـالكٍ حَـيْرانِ
لَـهْفِي عليـه أصـبحَت أنـصارُهُ   في قِلَّـةٍ في هـذه الأزمـانِ
لَـهْفِي عليـه أهلُـهُ في غُربَـةٍ   أضْحَوْا وهُـمْ في الأهـلِ والأوطـانِ
لَـهْفِي علـيهِم أصـبحُوا في ضَـيْعَةٍ   أنـوارُهُم تَخْفَـى عـلى العُميـانِ
لَـهْفِي عليهِم كَمْ لنـا قـد أخْلَـصُوا   في النُّـصْحِ لـو كانـت لنـا أُذُنـانِ
لَـهْفِي عـلى مَـن يَجْلِبُـونَ عليهِمُـو   بالنُّـصْحِ كُـلَّ أذىً وكُـلَّ هَـوانِ


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تحذير ونداء...

لمن تساهلُوا بِخَطَر الدِّماء...

مِن المُتظاهِرين -أو قامِعيهم- على حَدٍّ سَواء-:

روَى ابنُ سَعْد في «الطبقات الكُبرَى» (٤/ ١٦٩)، وابنُ أبي الدُّنيا في «الإشراف على منازل الأشراف» (٧)، وابنُ عَساكِر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ١٨٦)، وعبد الغني المقدسي في «تحريم القتل وتعظيمه» (٨٥) -بسندٍ حَسَنٍ- أنَّ مروان بن الحكَم -الخليفة الأموي- قالَ لعبدِ الله بن عُمَر بن الخطَّاب -رضيَ اللهُ عنهما-: هَلُمَّ أُبايِعْكَ؛ لأنَّكَ سيِّد العَرب وابنُ سيِّدِها.

فقال له ابنُ عُمَر: فكيفَ أصنعُ بأهل المشرِق؟!

قال: نُقاتِلُهُم.

قال: والله؛ **ما يَسُرُّني أنَّ العربَ دانَت لي سبعينَ عاماً وأنَّهُ قُتِلَ في سَبَبِي[1] رجُلٌ واحدٌ!**

وروَى ابنُ عساكِر في «تاريخ دمشق» (٣١/ ١٨٨)، وأبو نُعيم في «حِلية

---

(١) وفي رِواية: (سيفي).

الأولياء» (١/ ٢٩٣)، والبغويُّ في «مُعجَم الصحابة» (١٤٤٦) عن الحسن، قال: لَـمّا كان مِن أمرِ النّاس ما كان مِن أمرِ الفِتنة، أتَوْا عبدَ الله بنَ عُمَر، فقالُوا: أنتَ سيِّدُ الناس وابنُ سيِّدهم، والناسُ بكَ راضُون، اخرُج نُبايِعْكَ.

فقال: **لا والله؛ لا يُهراقُ فيَّ مِحْجَمَةٌ مِن دَم، ولا في سَبَبِي -ما كان فيَّ الرُّوحِ-**.

قال: ثُمَّ أُتِيَ، فخُوِّفَ، فقيل له: لَتَخْرُجَنَّ أو لَتُقْتَلَنَّ على فِراشِك؟!

فقال مِثلَ قولِهِ الأوَّل.

قال الحسنُ: فوالله! ما استَقَلُّوا منهُ شيئاً حتّى لَحِقَ بالله -تعالى-.

... فهل مِن مُعتبِر -أيُّها العُقَلاء-؟!



مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا.

مَن يَهْدِهِ اللهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ-.

وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ الله، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُها، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

وبعد:

فقد قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوَى» (٢٨/ ١٢٦):

«أَثْنَى اللهُ عَلَى الصَّلَاحِ وَالْمُصْلِحِينَ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَذَمَّ الْمُفْسِدِينَ -فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ-؛ فَحَيْثُ كَانَتْ مَفْسَدَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَعْظَمَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ: لَمْ تَكُنْ مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ -وَإِنْ كَانَ قَدْ تُرِكَ وَاجِبٌ، وَفُعِلَ مُحَرَّمٌ-؛ إِذْ الْمُؤْمِنُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَ فِي عِبَادِهِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ هُدَاهُمْ...».

وقال -رَحِمَهُ اللهُ-[1]:

«الشَّريعةُ جامعةٌ لكلِّ ولايةٍ وعَمَلٍ فيه صلاحُ الدِّينِ والدُّنيا.

والشريعةُ إنَّما هي كتابُ الله، وسُنَّةُ رسولِهِ، وما كان عليه سَلَفُ الأُمَّةِ؛ في العقائدِ، والأحوالِ، والعباداتِ، والأعمالِ، والسِّياساتِ، والأحكامِ، والولاياتِ، والعَطِيَّاتِ».

وكنتُ قد قُلْتُ في كتابي «**الدَّعوةُ السَّلفيَّة الهادية وموقفها مِن الفِتَن العصريَّة الجارية...**»[2] (ص٣٥-٣٧)-توكيداً لهذا المعنَى-واقعيًّا؛ علميًّا، وعمليًّا، ودعويًّا-:

---

(١) «مجموع الفتاوَى» (١٩/ ٣٠٨).

(٢) وقد شغَّبَ في الردِّ عليهِ بعضُ بلديِّينا مِن ذَوِي النَّفَسِ الخارجيِّ في وُرَيْقاتٍ فارغةٍ (!)، نَقَضَهُ فيها بعضُ إخوانِنا -جزاهُمُ اللهُ خيراً- في كِتابٍ اسمُهُ «بل حَكَمَة باليَة...» -وهو مَطبوعٌ-.

« نحن مَعَ كُلِّ إصلاحٍ(١) رشيدٍ بنَّاء...

نحن مَعَ الحُرِّياتِ المُنضبطةِ -وَفْقَ قواعد الشَّرْع -في سَبيلِ مَصلحةِ الأُمَّة-.

نحن مَعَ إِعطاء كُلِّ ذي حَقٍّ حَقَّه...

نحن مَعَ النصيحةِ الصادقة، والنقد الواثق الصحيح.

و-كذلك-:

نحن ضدّ الفساد، والإفساد، والفاسدين...

نحن ضدّ الاستئثار الباطل؛ المفسد للدين والدُّنيا...

نحن ضدّ الظُّلم، وضدّ المُمارسين له، المُتلبِّسين بـه...

نحن ضدّ القهر...

ضدّ الكَبْت...

ضدّ التسلُّط...

ولكنَّنا -في الوقتِ -نَفسِهِ-: لا نرى سبيلاً صحيحاً شرعيّاً -قوياً- لتغيير ذلك -كُلّه- قُلِّه، أو جُلِّه- إلا ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾: ﴿لِلَّتِي هِيَ أَقۡوَمُ﴾؛ على معنى قولِ نبيِّنا ﷺ: **«فإنَّ اللهَ لا يُنال ما عنده إلا بطاعته»** -رواه البزّار (٢٩١٤)-، واسْتِرْشاداً بِهدايةِ معنَى قولِ الله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾، وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾:

---

(١) ومِن أجلِ هذا -بجميعِ صُنوفِهِ وأبوابِهِ- نَدعُو إلى الله -تعالى-: ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ﴾.

□ معنى (التغيير) الشرعيُّ:

قال العلامةُ الشيخُ عبد الرحمن بن ناصر السَّعْدي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في تفسيره «تيسير الكريم الرحمن» (ص ٤١٤) -مُفسِّراً الآيةَ الكريمةَ-:

«إذا غيَّر العبادُ ما بأنفسِهم من المعصية -فانتقلوا إلى طاعةِ الله-: غيَّر اللهُ عليهم ما كانوا فيه مِن الشقاءِ إلى الخير، والسرور، والغِبطة، والرحمة».

وهو القائلُ -سبحانه-: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾.

وهذا إخبارٌ مِن الله -جلّ وعلا-: «أنَّ ما يحصلُ لهم مِن مصيبةِ انتصار العَدُوِّ -وغيرها- إنما هو بذنوبهم» -كما قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «جامع الرسائل» (٢/ ٣٣٢)-.

.. لا أن نجعلَ أيَّ بلاء دَهَمَنَا: بسبب غيرنا!!

.. ولا أنَّ كُلَّ مُصيبةٍ فينا: نربطُها بِحُكَّامِنا!!

أو أنَّ كُلَّ هزيمةٍ -أو انتقاص- هو: مِن كيدِ أعدائِنا!!

.. فما أسهلَها (!) مِن طريقةٍ للتخلُّص مِن تَبِعاتِ الواجبات، والمسؤوليات الجَسِيمات!

﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ . وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾..

نَعَم؛ لهؤلاءِ -جميعاً- مِن حاكِمٍ ظالِمٍ، أو عَدُوٍّ غاشِمٍ -مَكْرٌ يَمْكُرونَه، وبلاءٌ يُقدِّمُونَه، وفسادٌ يُوَرِّثُونَه -ولا شَكَّ-...

لكنَّ السَّببَ (الرئيسَ)، والعاملَ (الأساسَ) هو: (نحنُ)، و(أنتُم)!

لا.. (هُم)، و(أولئك)!!

﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾..

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾.

﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

... ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾؟!»...

□ الجزاءُ مِن جِنس العَمَل:

وهذا ممَّا لا ينبغِي أنْ يُجادَلَ فيه -ألْبَتَّةَ- عُموماً وخُصوصاً- كما قالَ الحجَّاجُ -وهو مَن هو!-: «اعلمُوا أنَّكُم كُلَّما أحدَثْتُم ذَنْباً أحدَثَ اللهُ مِن سُلطانِكُم عُقوبةً»[1].

فـ«إذا كانُوا خِياراً: سَلَّطَ اللهُ عليهِم الخِيارَ مِنهُم، وإنْ كانُوا أشراراً: سَلَّطَ اللهُ عليهِم الأشرارَ -كما قيلَ: أعمالُكُم عُمَّالُكُم-» -كما قال الإمامُ البَغَوِيُّ في «شَرح السُّنَّة» (١٤/ ٥٩)-.

---

(١) «العُقوبات» (٥٠) للإمامِ ابنِ أبي الدُّنيا.

ونَسَبَها الإمامُ ابنُ القيِّم في «الدَّاء والدَّواء» (ص٦٥) لـ«بَعضِ السَّلَفِ».

وأوْرَدَ المُـؤرِّخُ ابـنُ تَغْـرِي بَـرْدِي في «النُّجُـوم الزَّاهـرة» (٨/ ١٢٣) -في حوادِث سنة (٦٩٨هـ)-قبلَ أكثرَ مِن سبعةِ قُـرونٍ!- أخبـارَ هزيمـةِ الـسُّلطان المُسلمِ -في دِمَشق- على أيْدِي التَّتار -بقيادةِ مَلِكِهِم غازان-يومئذٍ-، ثُمَّ قال:

«...وبقيَ مَن بَقِيَ بدمشق في خَمدةٍ وحَيْرَةٍ، لا يَدرُونَ ما عاقبةُ أمْرِهِم:

* فطائفةٌ تَغَلَّبَ عليهم الخوفُ!

* وطائفةٌ يَتَرَجَّوْنَ حَقْنَ الدِّماء!

* وطائفةٌ يَتَرَجَّوْنَ أكثرَ مِن ذلك -مِن عدلٍ وحُسنِ سِيرةٍ-!

واجْتَمَعُوا في يومِ الأحدِ بمشهدِ عليّ، واشْتَوَرُوا[١] في أمرِ الخُروجِ إلى مَلِـكَ التَّتارِ غازان، **وأَخْذِهِم أماناً لأهلِ البَلَدِ**[٢]، فحَضَرَ مِن الفُقهاء: قاضي القُـضاة[٣] بَدر الدِّين محمد بن إبراهيم بـن جَماعـة، وهـو -يومئـذٍ- خَطيـبُ جـامعِ أهـلِ دِمَشْق-، والشيخُ زين الدِّين الفَارِقِيّ، والشيخ تقي الدِّين ابن تيميَّة[٤]، وقـاضِي قُضاة دِمشق نجم الدِّين ابن صَصْرَى.. و.. و..»[٥].

رحِمَهُمُ اللهُ -جَميعاً-...

---

(١) أي: تشاوَرُوا.

(٢) لو حَصَلَ مثلُ هذا-اليومَ-أو بعضُهُ!-لَسَمَّاهُ الثَّائرون والمُثَوِّرُون-: خيانةً عُظمَى!!

(٣) إطلاقُ لَقَبِ (قاضِي القُضاةِ) -على بَشَرٍ-: لا يجوزُ؛ ولكنْ: إذا أُضيفَ إلى بلدٍ -مُقيَّداً-؛ فلا بأسَ.

(٤) مع الإشارة إلى أنَّ بين شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- وبين بعض هؤلاء الشيوخ مُنافَرَةً في بعض مسائل العلمِ الكُبرَى!

(٥) وانظُر «السُّلوك» (٢/ ٣٢١) -للمَقرِيزِيِّ-.

□ وما أشْبَهَ الليلة بالبارحةِ:

فنحنُ نَعيشُ -الآنَ- في مُنتصَفِ سَنَة (٢٠١١ -إفرنجيَّة)، والمُسلمُونَ -في جُلِّ بُلدانِهِم- يَعيشُونَ حالةَ فَوْضَى عظيمةٍ بينَهُم وبينَ حُكّامِهِم!

والغَرْبُ يتدَخَّلُ في كُلِّ صَغيرٍ وكبيرٍ (!)، وكأنَّهُ (النَّاطِق الرَّسمي!) باسمِ الشُّعوبِ الإسلاميَّةِ (المَقهورة!) -ولكنْ: بحَسْبِ مَصالِحِهِ الاقتِصاديَّةِ، والإستراتيجيَّةِ -لا غَيْر-!

و... تدَهْوَرَت أحوالُ عُمومِ بُلدان المُسلِمين[1] -فوا أسَفَاه- وأكثرُهم ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾[2]!!

ومع ذلك:

* فطائفةٌ: تَغَلَّبَ عليهِم الخَوفُ!

* وطائفةٌ: يَترَجَّوْنَ حَقْنَ الدِّماءِ!!

* وطائفةٌ: يَترَجَّوْنَ أكثرَ مِن ذلك -مِن عدلٍ وحُسنِ سِيرةٍ-!!!

-كما هُو وَصْفُ هذا المُؤرِّخ -رَحِمَهُ اللهُ- لِتلكَ الفَترة الزَّمانيَّة -قَبلَ قُرون وقُرون -سواءً بسَواء-...

---

(١) وفي هذه الكائنةِ العصريَّة -واللهُ -وَحْدَهُ- المُستعانُ- أَلَّفْتُ كِتابي «الدَّعوة السَّلَفِيَّة الهادية، ومَوقِفُها مِن الفِتَنِ العَصريَّة الجارِية، وبيان الأسباب الشرعيَّة الواقية» -المُشار إليه قَريباً-.

(٢) قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموعة الرَّسائل والمسائل» (٥/ ٢٣):

«وكثيراً ما يتوهَّمُ النَّاسُ أنَّ الشيءَ يَنْفَعُ في الدِّين والدُّنيا، ويكونُ فيه مَنفعةٌ مَرجوحةٌ بالمضرَّةِ».

و﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾، ولا مُفَرِّجَ إلّا اللهُ -تعالى-.

فـ«اللهمَّ انصُرِ الحقَّ، وأظْهِرِ الصَّوابَ، وأبْرِم لهذه الأُمَّةِ أمْراً رَشَداً؛ يُعَزُّ فيه وليُّك، ويُذَلُّ فيه عَدُوُّك، ويُعْمَلُ فيه بطاعتِكَ، ويُنْهَى فيه عن مَعصيتِكَ»[1].

▫ الفتنة؛ متى تُدْرَكُ:

وقد روَى الإمامُ البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٤/ ٣٣١)، وابنُ سعد في «الطَّبقات الكُبرَى» (٧/ ١٣٣، ١٦٥)، وأبو نُعَيم في «حِلية الأولياء» (٩/ ٢٤)، عن الحسنِ البصريِّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، أنَّهُ قال:

«الفتنةُ إذا أقبلَت عَرَفَها كُلُّ عالِمٍ، وإذا أدْبَرَت عَرَفَها كُلُّ جاهلٍ...».

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٤/ ٣٤٣):

«والفتنةُ إذا وَقَعَت عَجَزَ العُقلاءُ فيها عن دَفعِ السُّفهاء، فصارَ الأكابِرُ -رضيَ اللهُ عنهُم- عاجِزينَ عن إطفاءِ الفِتنة، وكَفِّ أهلِها.

وهذا شأنُ الفِتَن، كما قال -تعالى-: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[الأنفال:٢٥]، وإذا وَقَعَت الفتنةُ لمْ يَسْلَم مِن التَّلَوُّثِ بها إلّا مَن عَصَمَهُ اللهُ».

وما بَيْن يَدَيْك -أخِي القارئ-: كتابٌ علميٌّ منهجيٌّ؛ فيهِ نُقُولٌ مُبارَكَةٌ عن عددٍ مِن المشايخ وأهل العِلْم -الثِّقات- في حُكْم المُظاهرات[2]- وما إليها مِن

(١) «طبقات الشافعيَّة الكُبرَى» (٨/ ٢٢٩) -للسُّبكِيِّ-.

(٢) وفي رسالة «البَراهين الواضحات في حُكْم المُظاهَرات» -لبعضِ إخوانِنا- والمطبوعة=

الإضرابات والاعتِصامات-!

... رَأيتُ لُزُومَ نَشْرِه، ووُجوبَ إذاعتِه، وإطْلاعِ عامَّةِ المُسلمِينَ عليه؛ عَمَلاً بِقَوْلِ الله -تعالى-: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء:٨٣]، ولقولِهِ -تعالى-: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران:١٨٧]...

□مَن هُم أهلُ (الاستنباط) الممدوحون:

وقد قالَ الإمامُ أبو جعفر الطَّحاوِيُّ في «مُشكِلِ الآثار» (٤/ ١٨١) -في الآيةِ الأُولَى-:

«المُرادُ بـ(المُستنبِطِين) -المذكورِين في الآيةِ المذكورةِ-؛ هُم: أُولُو الخيرِ والعِلم، الذين يُؤخَذُ عنهُم أمورُ الدِّين»(١).

=بمراجعتِي وإشرافي - على اختصارِها-: فوائدُ زوائدُ عمَّا هُنا.

وكان قد كَتَبَ الأخُ الدُّكتور محمد بن عبد الرحمن الخميِّس -حفظهُ اللهُ- رسالةً جيِّدَةً في هذه المسألة -قَبل سَنوات-.

وقريباً طبع أخونا الفاضل الشيخ عبد المالك رمضاني -حفظهُ اللهُ- رسالةً جيِّدَةً مُختصَرَةً في المسألة -نفسِها-.

وبَلَغَني -قريباً- أنَّ للأخ الدُّكتور الشيخ عبد العزيز السعيد -حفظهُ اللهُ- ردًّا على بعض الحِزبيِّين ممَّن أباحَ المُظاهَرات -وهو تحت الطَّبع-.

... فجزَى اللهُ الجميعَ خَيراً.

(١) وليسَ المُتشبِّهِين بِهِم! أو المُتسَوِّرِينَ جُدُرَهُم!!

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «بيانِ تلبيسِ الجهميَّة» (٨/ ٢١٩):

«و(الاستنباطُ مِنْهُ): لا يكونُ إلّا بعدَ الإحاطةِ بمعناه».

... وهذا لا يكونُ إلّا للعُلماء..

لا لِمُدِّعِي الثَّقافةِ(!) والفِكرِ (!!) مِن الأدْعِياء!

ولا لِـمَنْ تلبَّسُوا بالبَلاء! والجهلِ! والإعياء!!

وما أجمَلَ كلامَ أُستاذِنا الشيخِ العلّامة محمد بن صالح العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابه «العِلم» (ص٦٣):

«... ينبغِي للإنسانِ أنْ يُنزِّلَ نفسَهُ منزلتَها، وأنْ لا يُدَنِّسَها بالأقذارِ، وأنْ يَحْذَرَ هذه الأخطاءَ؛ لأنَّ طالبَ العِلمِ شَرَّفَهُ اللهُ بالعِلمِ، وجَعَلَهُ أُسوةً وقُدوةً؛ حتّى إنَّ اللهَ ردَّ أُمورَ النَّاسِ -عندَ الإشكالِ- إلى العُلماءِ؛ فقال...» -.. ثُمَّ ذَكَرَ الآيَةَ الكريمةَ-.

ولعلَّ ممّا هو أبْيَنُ مِن قولِهِ -هذا- رَحِمَهُ اللهُ-: قولَ شيخِهِ العلّامة الشيخ عبد الرحمن السَّعدِي -رَحِمَهُ اللهُ- في تفسيرِ هذه الآيةِ الكريمةِ -نفسِها- مِن كتابِهِ «تيسير الكريم الرَّحمن في تفسيرِ كلامِ المَنّان» (ص١٥٤)؛ قال:

«هذا تأديبٌ مِن الله لعبادِهِ عن فِعلِهم هذا -غيرِ اللّائقِ-، وأنَّهُ ينبغِي لَهُم إذا جاءَهُم أمْرٌ مِن الأُمورِ المُهمَّةِ، والمصالحِ العامَّةِ ممَّا يتعلَّقُ بالأمنِ، وسُرورِ المُؤمنِين، أو بالخوفِ الذي فيه مُصيبةٌ عليهِم -أنْ يتثبَّتُوا، ولا يستعجِلُوا بإشاعةِ ذلك الخبرِ، بل يردُّونَهُ إلى الرَّسولِ[1]، وإلى أُولِي الأمرِ منهُم -أهلِ الرَّأيِ،

---

(١) فيما صحَّ مِن سُنَّتِهِ -عليه الصَّلاة والسَّلام-، ومنهجِهِ الكريم، الذي فيه (الحِكمة والعقل) -معاً- ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢].

والعِلمِ، والنُّصحِ، والعقلِ، والرَّزانةِ-؛ الذين يعرِفُونَ الأُمورَ، ويعرِفُونَ المصالحَ وضدَّها.

فإذا رأَوْا في إذاعتِهِ مصلحةً ونشاطاً للمُؤمنِين، وسُروراً لهم، وتحرُّزاً مِن أعدائِهِم: فعلوا ذلك.

وإنْ رَأَوْا ما ليس فيه مصلحةٌ- أو فيه مصلحةٌ، ولكنْ مضرَّتُهُ تزيدُ على مصلحتِهِ: لمْ يُذيعُوهُ، ولهذا قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾.

أي: يستخرِجُونَهُ بفِكْرِهِم، وآرائِهِمُ السَّديدةِ، وعُلُومِهِم الرَّشيدةِ.

وفي هذا دليلٌ لقاعدةٍ أدبيَّةٍ، وهي: أَنَّهُ إذا حَصَلَ بحثٌ في أمْرٍ مِن الأُمورِ: ينبغِي أنْ يُوَلَّى مَن هو أهلٌ لذلك، ويُجعَلَ إلى أهلِهِ، ولا يَتقدَّمَ بينَ أيدِيهم، فإنَّهُ أقربُ إلى الصَّوابِ، وأَحْرَى للسَّلامةِ مِن الخطأِ.

وفيه: النهيُ عن العَجَلَةِ، والتسرُّع لنَشْرِ الأُمورِ مِن حينِ سَماعِها.

و: الأمرُ بالتأمُّلِ قبلَ الكلامِ.

و: النَّظَرُ فيه؛ هل هو مصلحةٌ؛ فيُقْدِمُ عليه الإنسان؟! أم لا؟ فيُحْجِمُ عنهُ؟!».

ومنهُ -أيضاً-: كلامُ الدُّكتور ماجد عرسان الكيلانِي -وفَّقَهُ اللهُ- في كتابِهِ «أهداف التربية الإسلاميَّة» (ص٦٣):

«وحين تتعقَّدُ المَواقِفُ والمُشكلاتُ -خاصَّةً تلكَ التي تتعلَّقُ بأُمورِ السِّلْمِ، أو أُمورِ الحَرْبِ والأخطار-، وتحتاجُ إلى درجاتٍ عاليةٍ مِن القُدُراتِ العقليَّةِ،

والخبراتِ العميقةِ، ومناهجِ التفكيرِ الحكيمِ؛ فإنَّ القُرآنَ يَعيبُ على أولئكَ الذين يَتَلَقَّوْنَها باللَّفظِ! والإشاعةِ! ويُوجِّهُ إلى وجهِ إقامةِ هيئةٍ مُتَخَصِّصَةٍ يكونُ عَمَلُها تحليلَ هذه المَواقِفِ والمُشكِلاتِ، واستنباطَ أسبابِها، والحُلولَ اللّازمة لمواجهتِها...».

ثُمَّ أوردَ الآيَةَ الكريمةَ -نفسَها-.

... لا أنْ يتصدَّرَ هذه المهمَّات -مِن المُلِمَّات- أهلُ الصحافةِ والسِّياسات[1]! ولا أصحابُ الأحزاب والتحرُّكات والتنظيمات! ولا ذوُو العواطِفِ والحماسات!! ولا حَمَّالُو الثَّأر (!) والاندِفاعات!!

□ **فَهْمُ (الواقع) بضوابط الشَّرع:**

وما هو منظورٌ -اليومَ- في أنحاءِ العالَمِ- عُمُوماً-، وفي -عالمِنا العربيِّ والإسلاميّ -خُصوصاً- مِن آثارٍ سيِّئةٍ، ونتائجَ مُدَمِّرةٍ، وثمارٍ فَجَّةٍ -لبعضِ الأوضاع المُنفَلِتَات، والسُّلُوكِيَّات المُضَيِّعات- كافٍ لأنْ يتفهَّم (العُقلاء) -ولا أقولُ -فقط-: العُلماء -هذه المسألةَ المهمَّةَ العظيمةَ -المُرادَ بحثُها -بأطرافِها، وجوانِبِها- مِن كافَّةِ الجِهات...

وقد قال الإمامُ ابنُ القيِّم في «إعلام الموقِّعين» (١/ ٦٩) -مُبيِّناً ما يَجِبُ بحقِّ العالم-:

---

(١) وهذا لا يمنعُ -بداهةً!- مِن الاستفادةِ -المُنضبِطَةِ- مِن تجارِبِهم، وآرائِهم، وأفكارِهم -فيما لا يُخالفَ النَّقلَ أو العقلَ-.

«فَهْمُ الواجبِ في الواقعِ[1]، وهو: فَهْمُ حُكْمِ الله الذي حَكَمَ به في كتابِهِ، أو على لِسانِ [رسولِه ﷺ] في هذا الواقعِ، ثُمَّ يُطَبِّقُ أحدَهُما على الآخَرِ؛ فمَن بَذَلَ جَهْدَهُ، واسْتَفْرَغَ وُسعَهُ في ذلك: لمْ يَعْدَمْ أجْرَيْنِ، أو أجْراً؛ **فالعالِمُ مَن يتوصَّلُ بمعرفةِ الواقعِ والتفقُّهِ فيه إلى معرفةِ حُكْمِ الله ورسولِه**».

ومِن ذلك -أيضاً- قولُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- في «بدائعِ الفَوائدِ» (٣/ ١٠٣٦):

«الحاكِمُ إذا لمْ يَكُن فقيهَ النَّفس في الأَمارات، ودلائل الحال -كفِقْهِهِ في كُلِّيَّاتِ الأحكامِ- ضيَّعَ الحُقوقَ:

فها هُنا فِقهانِ لا بُدَّ للحاكِمِ منهُما:

* فِقهٌ في أحكامِ الحوادِثِ الكُلِّيَّةِ.

* وفِقهٌ في الوقائعِ وأحوالِ النّاسِ؛ يُمَيِّزُ به بين الصَّادِق والكاذِب، والمُحِقّ والمُبطِل.

---

(١) بداهةَ -أيضاً-: أنَّ الكلامَ -هُنا- عن (فقه الواقع) -الشرعيّ- الذي يُلخِّصُ المَعنَى الحقَّ لقولِ عُلماء أصول الفِقه: (الحُكْمُ على الشيءِ فَرعٌ عن تصوُّرِهِ)؛ وليس (فقه الواقع!) -السِّياسي-؛ المعتمد -جُملةً!- على التَّنظيرات الخياليَّة! والمسالك الحزبيَّة!!

ولي في نَقْد (فقه الواقع!) -السِّياسي غير المنضبط!-، وكشف حقيقتِهِ -رسالتَان؛ أولاهُما: بتأليفي: «فقه الواقع بين النظريَّة والتطبيق»، والثانية: «سؤال وَجواب حول فقه الواقع» لشيخِنا الإمام الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- بتعليقي-.

و(السياسة) هي: الشرعيَّةُ -أيضاً-؛ وليسَت سياسةَ الخِداعِ والتَّزوير! وميكافيلِّي، وكتابه «الأمير»!!

ثُمَّ يُطَبِّقُ بين هذا وهذا، [و] بين الواقعِ والواجب، فيُعطِي الواقعَ حُكْمَهُ مِن الواجِب.

ومَنْ له ذَوْقٌ في الشَّريعةِ، واطِّلاعٌ على كَمالِها وعَدلِها وسَعَتِها ومصلحتِها، وأنَّ الخَلْقَ لا صلاحَ لهُم بدُونِها -ألْبَتَّةَ-: عَلِمَ أنَّ السِّياسةَ العادِلَةَ جُزْءٌ مِن أجزائِها، وفَرْعٌ مِن فُروعِها، وأنَّ مَن أحاطَ عِلماً بمَقاصدِها ووَضعها لمْ يَحْتَجْ معهَا إلى سياسةٍ غيرِها -ألْبَتَّةَ-.

◻ (السياسة) نوعان:

فإنَّ السِّياسةَ نوعان:

سياسةٌ ظالمة؛ فالشريعة تحرِّمها.

وسياسةٌ عادلة تُخرج الحقّ مِن الظّالم الفاجر؛ وهي مِن الشريعة -عَلِمَها مَن عَلِمَها، وخَفِيَتْ على مَن خَفِيَت عنه-»[1].

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «الاختيارات الفقهيَّة» (ص٣١١):

«الواجبُ أنْ يُعتبَرَ في أُمورِ (الجهاد)[2] برأي أهل الدِّين الصَّحيح الذين لهُم خبرةٌ بما عليهِ أهلُ الدُّنيا، دونَ أهلِ الدُّنيا الذين يغلبُ عليهِم النَّظَر في (ظاهر) الدِّين؛ فلا يُؤخَذُ برأيِهم، ولا بِرأيِ أهلِ الدِّينِ الذين لا خبرةَ لهُم في الدُّنيا».

---

(١) ونحوه في «الطرق الحُكْمِيَّة» (١/ ٤) -له- رَحِمَهُ اللهُ-.

(٢) وما إليه -قَبلاً أو بَعداً-.

وعليه؛ فإنَّ ما وَرَدَ في بعضِ كَلامِ شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- مِن قولِهِ: (مِن السِّياسةِ تَرْكُ السِّياسةِ)؛ فإنَّهُ محمولٌ -ولا بُدَّ- على ما يجبُ تركُهُ مِن:

سياسةِ الخِداعِ...

سياسَةِ النِّفاق...

سياسةِ التَّزوير...

سياسةِ استغلال المَواقِف..

سياسةِ الانتهازِ الفاشِلِ...

سياسةِ امتطاءِ الجماهير...

سياسة اللَّعِبِ على الحَبْلَيْن...

أمّا (السياسةُ الشرعيَّةُ) التي أصَّلَ لها عُلماءُ الإسلام -على مَرِّ الزَّمان-؛ كأبي يَعْلَى، والماوَرْدِيّ، وابنِ تيميَّةَ، وابنِ القيِّمِ، وخَلاّف، والسَّعديِّ -وغيرِهم...- القائمةُ على (رعاية شؤونِ الأُمَّةِ) بما يُصلِحُها، ويَصْلُحُ لها-: فدعوتُنا قائمةٌ عليها، هاديةٌ إليها -بدءاً وانتِهاءً-..

فلا رِعايةَ لشؤونِ الأمَّة -على الوجهِ الحقِّ المرضيِّ- إلاّ بالمنهجِ السَّلَفِيِّ...

الذي فيه صلاحُ الرَّاعِي والرَّعِيَّة، بالطُّرُقِ الشَّرعيَّة، والقواعدِ المرعيَّة...

كُلُّ ذلك في ضوءِ القُرآن الكريم، والسُّنَّةِ النبويَّة -وعلى فَهْم السَّلَف الصَّالح -رضيَ اللهُ عنهُم-.

□ هذا الكتاب؛ لماذا:

... ولا يَدفعُنِي -كما لمْ يَدْفَعْ مَن أفتى قَبْلِي -ممَّن هُم خيرٌ مِنِّي- إلى نشرِ هذه الرسالةِ المُبارَكَةِ -إنْ شاءَ اللهُ- إلّا الحرصُ على الأُمَّةِ المحمَّدِيَّة، والدُّوَل الإسلاميَّة: أنْ يَبْقَى واقعُها، وأملُها، ومُستقبَلُها-كُلُّه- مُنضبِطاً بالإيمانِ والأمان.. بعيداً عن مَصايدِ الشيطان! وفعائلِ الصِّبيان!!

حَقْناً لِدِمائِها..

وحِفَاظاً على أمْنِها...

وحِرصاً على وِحدتِها..

.. ولا يَعْنِي هذا -ألْبَتَّةَ- أنْ نَرْضَى -فَضْلاً عن أنْ نُؤيِّدَ- أيَّ وَجْهٍ مِن وُجوهِ الفَسادِ! وأيَّ بابٍ مِن أبوابِ الاستِئثار!! وأيَّ طريقٍ مِن طُرُقِ الظُّلْمِ والتَّجاوُز[1]!!!

ولكنَّا -بصفتِنا مُسلِمين، عِبَاداً لربِّ العالَمِين- ننظُرُ إلى الأُمورِ نَظرةً شرعيَّةً أقربَ إلى التَّكامُل، وأدنَى إلى الحقِّ والحقيقةِ؛ لا أنْ تكونَ مَواقِفَنا إرضاءً لِنَزَوات! ولا إثارةً لثورات!!!

ولعلَّ ممّا يلتقِي هذا التأصيلَ كلامَ العلّامةِ ابن النّحاس -رَحِمَهُ اللهُ- المُتوَفَّى سنة (٨١٤هـ)- في كتابِهِ «تنبيه الغافِلين» (ص٤٦) -لـمّا ذَكَرَ (السُّلطان) -قائلاً-:

---

(١) وما يجري في بعضِ البلادِ الإسلاميَّةِ -اليومَ- مِن قِتالٍ وقَتْلٍ بينَ (الحاكِم)، و(شَعبِه) -بصورةٍ شديدةٍ عنيفةٍ-: مِن أسوإِ ذلك، وأعظمِه ظُلْماً وإثماً...

«ليسَ لأحدٍ مَنْعُهُ بالقَهْرِ باليدِ، ولا أنْ يُشْهِرَ عليه سِلاحاً، أو (يَجمَعَ عليه أعواناً)[1]؛ لأنَّ في ذلك تحريكاً للفِتَنِ، وتَهْييجاً للشَّرِّ، وإذهاباً لِهَيْبَةِ السُّلطان مِن قُلوبِ الرَّعِيَّةِ، ورُبَّما أدَّى ذلك إلى تجرِّيهم على الخُروجِ عليه، وتَخريبِ البِلادِ -وغيرِ ذلك مِمَّا لا يَخْفَى-».

وإذِ الأَمْرُ كذلك؛ فلَن يَضُرَّنِي -بَعدُ- كما لمْ يَضُرَّنِي قبلُ!- ولا غيريَ!- تَشكيكُ المُشكِّكِين- أو المُتشكِّكِين!-، ولا اتِّهاماتُ المُتَّهِمِين، ولا تهويلُ المُهَوِّلِين!!!

فإنَّ معِي -بحمدِ الله- وَحدَهُ- ما ليسَ معَهُم!

وعندِي ما ليسَ عندَهُم!

معِي الحُجَّةُ والدَّليلُ والبُرهان...

وعندِي فتاوَى أئمَّةِ العِلمِ والإيمان، والفُضلاءِ والأعْيَان..

□ حول أغلاط (الحُكام):

وأمَّا الموقفُ الشَّرعيُّ مِن أغلاطِ الحُكّام، وأخطاءِ ذَوِي السُّلطان: فلا يكونُ بالسَّبِّ والشَّتْمِ والتَّشهير!!

ولا يكونُ بالانفِلاتِ، والعُنْفِ المُجتمَعِيِّ الخَطير!!

---

(١) ولعلَّ هذه الإشارةَ -هُنا- مِن النُّصوص المُبكِّرَة -في التَّاريخ الإسلاميِّ- في المَنْعِ مِن المُظاهَرات -سِلْمِيِّها وثوريِّها -وما أشبهَهَا- كما سيأتِي (ص١٢١-١٢٢)-.

ولا يكونُ بالتَّكفير والتَّفجير!!

ولا يكونُ بالمُظاهَرات، والاعتِصامات، والإضرابات- ذات الواقع المُرّ العَسير المَرير-!!!

... ﴿إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ﴾...

ولكنَّهُ يكونُ باتِّباعِ السَّلَفِ الصّالِح -مَنهجاً، وعقيدةً، وسُلوكاً-؛ فقد كانُوا -رضيَ اللهُ عنهُم- أهلَ الحِكْمَةِ والهُدَى والتَّدبير...

□ هل مِن (المظاهرات) ما هو (سلميّ):

وها هُنا تَنبيهٌ مُتعلِّقٌ بما يُسمَّى (اليومَ!): (المُظاهَرات السلميَّة!)؛ فأقولُ:

ما نتيجةُ هذه المُظاهَرات (السلميَّة) -إذا سلَّمْنا أنَّها ستظلُّ (!) إلى آخِرِها سلميَّةً- فيما إذا كان الحاكِمُ -أيُّ حاكِمٍ- لا يرفعُ بالمطالِبِ رَأساً؟!!

وهل العملُ على شَلِّ حركةِ البِلادِ واقتصادِها يُعَدُّ مِن الأُمورِ (السِّلميَّة)!!!؟!

ومتَى تنتهِي -وعلى ماذا ستنتهي!- هذه المُظاهَرات (السِّلميَّة)؟!

وبعدَ ماذا؟!!

وما فائدتُها إذا كان الحاكِمُ لا يَستجيبُ لها، أو لبعضِ بواعِثِها!؟!

فهل ستكونُ بعدَها -مُباشرةً- (غيرَ سِلميَّة)؟!!

.. فأينَ النَّظَر والمُعْتبَر -يا أهل الرَّأي والفِكَر-؟!

وقد روَى الإمامُ البيهقـيُّ في «شُـعَب الإيـمان» (٩/ ٤٩٨) عـن الإمـامِ أبي عُثمان -الواعظ الزَّاهِد-، قولَهُ:

«اِنْصَحْ للسُّلطان، وأكثِرْ له مِن الدُّعاء بالصَّلاحِ والرَّشاد -بالقولِ والعملِ والحُكْم-؛ فإنَّهُم إذا صَلَحُوا صَلَحَ العِبادُ بصَلاحِهِم.

وإيَّاكَ أنْ تَدعُوَ عليهِم باللَّعنةِ؛ فيزدادُوا شَرًّا، ويَزدادَ البَلاءُ عـلى المُسلِمِين، ولكِن: ادْعُ لهُم بالتَّوبةِ؛ فيَتْرُكُوا الشَّرَّ، فيَرْتَفِعَ البَلاءُ عن المُؤْمِنين.

وإيَّاكَ أنْ تأتيَهُم، أو تتَصَنَّعَ لإتيانِهِم، أو تُحِبَّ أنْ يأتُوكَ.

واهْرَبْ مِنهُم ما استَطَعْتَ -ما دامُوا مُقيمِين على الشرِّ-؛ فإنْ تابُوا وتَرَكُـوا الشَّرَّ مِن القولِ والعملِ والحُكْمِ، وأخَذُوا الدُّنيا مِن وَجْهِهَا؛ فهُناكَ فاحْذَر العِـزَّ بهِم؛ لتكونَ بَعيداً منهُم، قَريباً بالرَّحمةِ لهُم».

□ هذا هو منهجُ النبيِّ ﷺ، وأصحابِه:

وروَى الإمامُ أحمدُ (١٥٣٣٣)، وابنُ أبي عاصِم في «الـسُّنَّة» (١٠٩٨)، وفي «الآحاد والمَثانِي» (٨٧٦)، والطَّبرانيُّ في «المعجَـم الكبـير» (١٧/ ٣٦٧ - رقـم ١٠٠٧)، والبيهقيُّ (٦٦٦٠)، عن شُرَيحِ بنِ عُبَيد الحَضْرَمِيِّ -وغـيرِه-، قـال: جَلَدَ عِيَاضُ بنُ غَنْمٍ صاحِبَ دارَا[1] حينَ فُتِحَت، فأَغْلَظَ لـه هِـشامُ بـنُ حَكـيمٍ

---

(١) اسم مكان.

القولَ، حتّى غَضِبَ عِياضٌ، ثُمَّ مَكَثَ لَيالِيَ، فأتاهُ هِشامُ بنُ حَكيمٍ، فاعْتَذَرَ إليه، ثُمَّ قالَ هِشامٌ لِعِياضٍ:

أَلَم تَسمَعِ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**إنَّ مِن أشدِّ الناسِ عَذاباً، أشَدَّهُم عَذاباً في الدُّنيا للنّاس**»[1]؟! فقال عِياضُ بنُ غَنْمٍ:

يا هِشام بن حكيم، قد سَمِعْنا ما سَمِعْتَ، ورأَيْنا ما رأيتَ، أوَلَمْ تَسْمَع رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**مَن أرادَ أنْ يَنْصَحَ لِسُلطانٍ بأمْرٍ، فلا يُبْدِ له عَلانِيَةً**[2]**، ولكِنْ: لِيَأْخُذْ بِيَدِهِ، فَيَخْلُو به، فإنْ قَبِلَ منهُ: فذاكَ، وإلّا: كان قد أدّى الذي عليه له**».

وإنَّكَ -يا هِشامُ- لَأَنْتَ الجَرِيءُ؛ إذ تَجْتَرِئُ على سُلطانِ الله، فهلّا خَشِيتَ أنْ يَقْتُلَكَ السُّلطانُ، فتكونَ قَتيلَ سُلطانِ الله -تباركَ وتعالى-[3].

.. وهذا ما كان يَحرِصُ عليه -أئمَّةُ العِلْمِ والدِّين- رحمهُمُ اللهُ- اقتِداءً بِسَلَفِنا الصَّالِحِ المُتَّقِين -رضيَ اللهُ عنهُم- أجمعِين-:

---

(١) روَى هذا الجُزءَ مِن الحديثِ -أيضاً-: أحمدُ (١٦٨١٩)، والحُميدي (٥٦٢)، والطيالسي (١٢٥٣)، والبيهقيُّ في «شُعَب الإيمان» (٤٩٧١) عن خالد بن الوليد.

وأوردَهُ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في «السلسلة الصحيحة» (١٤٤٢).

(٢) «أي: نصيحة السُّلطان يَنبغِي أنْ تكونَ في السِّرِّ؛ لا بَيْنَ الخَلْقِ».

كما في «حاشية المُسنَد» (٨/ ٢٣٨) -لأبي الحَسَن السِّنْدِيِّ-.

(٣) وصحَّحَهُ شيخُنا في «ظلال الجنَّة» (٢/ ٥٢١).

وقد حاولَ (البعضُ!) تَضعيفَ هذا الحديثِ -بشُبُهاتٍ واهِنةٍ-؛ تَبَعاً لِآرائِهِ السياسيَّةِ!!!
و(لنْ) يُفلح!

فقد رَوَى الإمامُ أبو داود في «الزُّهد» (٣٧٠) عن ابنِ شِهاب، أنَّ سعيدَ بنَ عامِرِ بنِ حِذْيَمٍ الجُمَحِيَّ، قالَ لِعُمَرَ بنِ الخطَّاب: إنِّي أُريدُ أنْ أُوصيكَ -وعُمَرُ يَوْمَئِذٍ والٍ-.

فقال لهُ عُمَرُ: أجَلْ؛ فإنَّ عِنْدَكَ[1]!

قال لهُ سعيدٌ: أُوصِيكَ أنْ تَخْشَى اللهَ في النَّاس، ولا تخشَى النَّاسَ في الله.

ولا يختلفَ قولُكَ ولا فِعْلُكَ؛ فإنَّ خيرَ القولِ ما تَبِعَهُ الفِعْلُ.

ولا تَقْضِ في أمْرٍ واحِدٍ بقضاءَيْن يَخْتَلِفُ عليكَ أمْرُكَ، وتُنْزَعُ عن الحقِّ.

وخُذْ بالأمرِ ذي الحُجَّة بالحقِّ: تُفلِحْ، ويُعِنْكَ اللهُ على [شأنك]، ويُصْلِحْ رَعِيَّتَكَ على يَدَيْكَ.

وأقِمْ وَجْهَكَ وقَضاءَكَ لِمَن وَلَّاكَ اللهُ أمْرَهُ مِن بَعيدِ المُسلِمِينَ وقَرِيبِهِم.

وأحِبَّ لهُم ما تُحِبُّ لِنَفسِكَ وأهلِ بيتِكَ.

واكْرَهْ لهُم ما تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ ولِأهلِ بيتِكَ.

وخُضِ الغَمَراتِ[2] إلى الحقِّ حيثُ عَلِمْتَ.

ولا تَتَّقِ في الله لَومَةَ لائمٍ...

قال عُمَرُ: ومَن يستطيعُ ذلك -يا أبا سعيد-؟!

---

(١) أي: عندَكَ مِن الحقِّ الذي نَرْجُوه لك -واللهُ أعلمُ-.

(٢) أي: الشَّدائد.

فقالَ سعيدٌ: مِثْلُكَ مَن وَلَّاهُ اللهُ أمْرَ أُمَّةِ محمدٍ ﷺ، ولمْ يَجْعَلْ بَيْنَهُ وبَيْنَهُ أحداً.

قال عُمَرُ: اللهُ المُستعانُ[1].

□ **وهذا -كذلك- نهجُ العُلماء الربَّانيِّين:**

لذلك؛ قال الإمامُ الشَّوكانِيُّ -رحمه الله- في «السَّيل الجرّار» (٤/ ٥٥٦):

«يَنبغِي لِـمَن ظَهَرَ له غَلَطُ الإمامِ في بعضِ المسائلِ: أنْ يُناصِحَهُ، ولا يُظْهِرَ الشَّناعَةَ عليه على رُؤوسِ الأشهادِ.

بل كما وَرَدَ في الحديثِ: «**أنَّهُ يأخُذُ بيدِهِ ويَخْلُو به، ويَبْذُلُ له النَّصيحةَ**»[2]، ولا يُذِلُّ سُلطانَ الله[3].

و.. أنَّهُ لا يَجُوزُ الخُروجُ على الأئمَّةِ -وإنْ بَلَغُوا في الظُّلْمِ أيَّ مَبلَغٍ-؛ ما أقامُوا الصَّلاةَ، ولَمْ يَظْهَرْ مِنهُم الكُفْرُ البَوَاحُ[4].

---

(١) وحُكّامُ اليوم -على ما فيهم!- أَوْلَى بهذه النصيحة مِن عُمر -رضيَ اللهُ عنهُ- على عدلِهِ وحُسنِ سيرتِهِ-.

وإنَّنا لَنَرْجُو أنْ يكونَ جوابُهم مِثلَ جوابِهِ -رضيَ اللهُ عنهُ-!

(٢) هو طرفٌ مِن الحديثِ المُتَقَدِّمِ -قَريباً-.

(٣) روَى أحمدُ (٢٠٤٩٥)، والترمذيُّ (٢٢٢٤)، وابنُ أبي عاصِم في «السُّنَّة» (١٠١٧) عن أبي بَكْرَةَ -رضيَ اللهُ عنهُ-، عن النبيِّ ﷺ، قالَ: «**مَن أهانَ سُلطانَ الله في الأرضِ أهانَهُ اللهُ**» -وصحَّحَهُ شيخُنا في «صحيحِ الجامع» (٢٠٢٩)-.

(٤) انظُر الحديثَ النبويَّ الواردَ في ذلك -وشرحَه- مُفصَّلاً- في رسالتِي «كلمة سواء في النُّصرة والثَّناء على بيانِ (هيئةِ كِبارِ العُلماء)، وفتوَى (اللَّجنة الدَّائمة للإفتاء)..» (ص٢٥-٤٤).

والأحاديثُ الوارِدَةُ في هذا المعنَى مُتواتِرَةٌ.

ولكِنْ؛ على المأمومِ أنْ يُطِيعَ الإمامَ في طاعةِ الله، ويَعْصِيَهُ في مَعصِيَةِ الله؛ فإنَّهُ: «**لا طاعةَ لِمَخْلوقٍ في معصيةِ الخالِقِ**»(١).

ثُمَّ:

□ قواعد فقهيةٌ ضابطةٌ:

... تأكيداً لهذه المعانِي -مجتمعةً- فَثَمَّةَ قَواعدُ فقهيَّةٌ -جِدُّ مُهمَّةٍ- يجبُ مُراعاتُها في ضَبْطِ هذه الأُمور -عُموماً-:

١- قاعدةُ: **درء المَفاسِد مُقدَّمٌ على جَلْبِ المَصالح**؛ فإذا كانت المصلحةُ لا تَحْصُلُ إلّا بارتكابِ مَفسدةٍ راجحةٍ، أو مُساويةٍ؛ فإنَّها تُتْرَكُ.

٢- وقاعدةُ: **ارتكاب أخَفِّ الضَّرَرَيْنِ، دَفْعاً لأكبرِهِما -إذا كان لا بُدَّ مِن أحدِهما-**.

٣- وقاعدةُ: **تحصيل المصلحةِ الراجحةِ، وتَرْكُ المرجوحةِ عندَ تَزاحُمِهما**؛ أي: عندَ عدَمِ حُصولِهِما -معاً-(٢).

والخَلَلُ في تطبيقِ هذه القواعدِ -أو بعضها- سيؤدِّي إلى خَلَلٍ أعظمَ منهُ؛ وإلى فسادٍ شرٍّ منهُ -ولا بُدَّ-!

---

(١) انظُر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٧٩)، و(١٨٠) -لشيخِنا-.

(٢) انظُر ما سيأتِي في آخِر الكِتاب (ص٢٤٨).

□ أين هؤلاء مِن فقه (المآلات):

ولعلَّ كلامَ الإمامِ الشاطبيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فيما نحنُ فيه -في كتابِهِ «المُوافقات» (٥/ ١٧٧): يكشفُ جَوانِبَ مِن الحقيقةِ الغائبةِ عن كثيرٍ مِن النَّاسِ (!)؛ فقد قال -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

«النَّظَرُ في مآلاتِ الأفعالِ مُعتبَرٌ مقصودٌ شَرعاً -كانتِ الأفعالُ مُوافِقَةً أو مُخالِفَةً-؛ وذلك أنَّ المُجتهدَ لا يَحْكُمُ على فِعْلٍ مِن الأفعالِ الصَّادرةِ عن المُكلَّفِين -بالإقدامِ أو بالإحجامِ- إلّا بعدَ نَظَرِهِ إلى ما يَؤولُ إليه ذلك الفِعلُ».

ومعرفةُ أُصول التَّعامُل الشرعيَّة -بقواعِدِها المرعيَّة- بين الحاكِمِ والمحكُوم: «يدُلُّ على كَمالِ هذه الشريعةِ، وتَمامِ نُضُوجِها في السِّياسةِ -وغيرِها-؛ لأنَّهُ متى حَصَلَ مُنابذةٌ للحاكِمِ؛ لا بُدَّ أنْ ينجُمَ عن ذلك: القتلُ، وخَلَلٌ في الأمنِ، وعدمُ الاستقرارِ، فيذهبُ بسببِ ذلك الأُلوفُ مِن الأنفُسِ -كما قيلَ: (مَلِكٌ ظَلُومٌ غَشُوم، خيرٌ مِن فتنةٍ تَدُوم)[1]-.

وهذا شيءٌ يشهدُ له التاريخُ والواقعُ»[2].

ورَحِمَ اللهُ مَن قالَ:

لولا (الإمارةُ) لمْ تَأْمَنْ لنا سُبُلٌ   وكان أضعفُنا نَهْباً لِأقْوانا[3]

---

(١) «تاريخ دمشق» (٤٦/ ١٤٨)، و«روضة العُقَلاء» (ص٢٧٠) -لابنِ حِبَّان-.

(٢) «الدُّرَر السَّنِيَّة في الأجوبةِ النَّجديَّة» (١٦/ ٢٤١).

(٣) «غِذاء الألباب» (١/ ٢٣١) -للسَّفَّارينيِّ-.

□ مِن أغلاط الناس في باب الأمرِ والنهي:

وبابُ الأمرِ والنَّهْيِ -عُموماً- سواءٌ في التَّنظير! أو التَّطبيق!!- يغلطُ فيه كثيرٌ مِن النَّاس؛ وقد نبَّهَ على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقال في «مجموع الفتاوَى» (٢٨/ ١٢٧):

«وهُنا يغلطُ فَريقانِ مِن النّاسِ:

* فريقٌ: يَترُكُ ما يجبُ مِن الأمرِ والنَّهْيِ؛ تأويلاً لهذه الآيةِ[١]؛ كما قالَ أبو بَكر الصدِّيق -رضِي اللهُ عنهُ- في خُطبتِهِ: إنَّكُم تَقرؤونَ هذه الآيةَ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾! وإنَّكُم تَضعُونَها في غيرِ مَوضِعِها! وإنِّي سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**إنَّ النّاسَ إذا رَأَوُا المُنكرَ فلَمْ يُغيِّرُوهُ؛ أوْشَكَ أنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بعِقابٍ مِنه**»[٢].

* **والفريقُ الثاني**: مَن يُريدُ أنْ يأمُرَ ويَنهَى -إمّا بِلسانِهِ وإمّا بيدِهِ مُطلَقاً-؛ مِن غيرِ فِقهٍ وحِلْمٍ وصَبْرٍ، ونَظَرٍ فيما يَصلُحُ مِن ذلك، وما لا يَصلُحُ! وما يُقدر عليه، وما لا يُقدر؛ كما في حديثِ أبي ثَعلَبَةَ الخُشَنِيّ: سألتُ عنها رسولَ الله ﷺ؟ قال: «**بل ائتَمِرُوا بالمَعروفِ، وتَناهَوْا عن المُنكَرِ؛ حتّى إذا رأيتَ شُحّاً مُطاعاً،**

---

(١) وهي الآيةُ المذكورةُ في النَّصِّ الآتي -نفسِهِ- نفسُها-.

(٢) رواهُ أحمد (١)، وأبو داود (٤٣٣٨)، وابنُ ماجَه (٤٠٠٥)، والترمذيُّ (٢١٦٨)، وعبدُ ابنُ حُمَيْد في «مُسندِهِ» (١)، وأبو يَعلَى في «مُسندِهِ» (١٢٨) -وغيرهم-.

وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ -رَحِمَهُ اللهُ- في «الصحيحةِ» (١٥٦٤).

وهَوىً مُتَّبعاً، ودُنيا مُؤْثَرَة، وإعجابَ كُلِّ ذِي رأيٍ برأيِهِ، ورأيتَ أمْراً لا يَدانِ لك به؛ فعليكَ بنفسِك، ودَعْ عنكَ أمْرَ العَوامِّ؛ فإنَّ مِن وَرائِكَ أيّامَ الصَّبْرِ؛ الصَّبْرُ فيهنَّ على مِثلِ قَبْضٍ على الجَمْرِ، للعامِلِ فيهِنَّ كأجْرِ خَمسينَ رجُلاً يَعمَلُونَ مِثلَ عَمَلِهِ»[1].

فيأتِي بالأمرِ والنَّهْيِ مُعتقداً أَنَّهُ مُطيعٌ في ذلك لله ورسولِهِ!! وهُو مُعْتَدٍ في حُدودِهِ! كما انْتَصَبَ كثيرٌ مِن أهلِ البِدَعِ والأهواءِ؛ كالخوارجِ والمُعتزلةِ والرَّافِضَةِ -وغيرِهم- مِمّن غَلَطَ فيما أتاهُ مِن الأمرِ والنَّهيِ والجِهادِ على ذلك، وكان فسادُهُ أعظمَ مِن صلاحِهِ».

□ كلمةٌ عادلةٌ لعالِمٍ خبير:

وقال ابن خَلدُون في «مُقدِّمَتِه» (ص٢٠٠) -الشَّهيرة- بما يُوضِحُ كلامَ شيخَ الإسلام-:

«... فإنَّ كثيراً مِن المُنتَحِلِين للعبادة وسُلوكِ طُرُقِ الدِّين يَذهبُونَ إلى القيامِ على أهلِ الجَوْرِ مِن الأُمراءِ، داعِينَ إلى تغييرِ المُنكَرِ والنَّهي عنهُ، والأمر بالمعروفِ -رجاءً في الثَّوابِ عليه مِن الله-؛ فيكثُرُ أتباعُهُم، والمُتَلَثْلِثُون[2] مِن الغَوغاء

---

(١) رواهُ ابنُ ماجَه (٤٠١٤)، وأبو داود (٤٣٤١)، والترمذيُّ (٣٠٥٨)، والبُخاريُّ في «خَلْق أفعال العِباد» (ص٦٣)، وابن وضّاح في «البدع والنّهي عنها» (٢١٨)، وابن حِبّان (٣٨٥).
وضعَّفَهُ شيخُنا في «السلسلة الضعيفة» (١٠٢٥)؛ إلّا (فقرة الصَّبر)؛ فهي ثابتةٌ.

(٢) المُتردِّدُون!

والدَّهماء، ويُعَرِّضُونَ أنفُسَهُم في ذلك للمَهالِكِ، وأكثرُهُم يَهلَكُونَ في هذا السَّبيل مأزورِينَ غيرَ مأجُورِين؛ لأنَّ اللهَ -سُبحانَهُ- لمْ يَكْتُبْ عليهِم، وإنَّما أمَرَ به حيثُ تكونُ القُدرةُ عليه[1]..».

وتَمثيلاً لهذا التأصيلِ -واقعيًّا!- أقولُ:

◻ الحزبيُّون العاطفيُّون، و(عنتريَّاتهم):

* في مَقالٍ نَشَرَتْهُ بَعضُ الصُّحُفِ الحركيَّةِ (!) -الحزبيَّة- المُنتسِبَةِ إلى الدَّعوةِ الإسلاميَّةِ -الجائرة عن (السبيل!)- بتاريخ: (٣١/ ١/ ٢٠١١م)-، تحت عُنوان: (فتاوَى المُظاهَرات.. الفتنة في السُّكُوت، وليسَت في الخُروج)!! قال مُسوِّدُهُ -هداهُ اللهُ -تعالى-:

«لا يزالُ بعضُ عُلماءِ الدِّين يُصِرُّونَ (!) على فَتحِ البابِ واسِعاً أمامَ قِطاعاتٍ مِن الجَماهيرِ (!)؛ لِكَي يَتجاوَزُوا الدينَ وتعاليمَه في تحرُّكاتِهِم! أو ينظروا إلى الدِّين وكأنَّهُ عائقٌ (!) أمامَهُم في تحقيقِ حُرِّيَّتِهِم وكرامتِهِم واستقلالِهِم (!)، أو أنَّ الدِّين حليفٌ للظُّلْمِ والقَهرِ(!)، مِن خلالِ ما يُقَعِّدُونَهُ بين الإفتاءِ وبين الفساد(!) والاستبداد والظُّلم(!)، وكأنَّ الدِّين ما جاء إلّا ليذلّل أفراداً وجماعاتٍ (!) إلى أفراد وجماعات أُخرى (!!)!

ورغم أنّ بعضاً مِن العُلماء والمُفتِين (!) يُعلِنُونَ أنَّهُم ليس لهُم علاقةٌ

---

(١) إضافةً إلى (الضوابط) الأُخرَى -المعروفةِ عند جَماهيرِ أهلِ العِلْمِ- وبخاصَّةٍ في موضوع: (مَن المُؤَهَّل للإفتاء بذلك) -أوّلاً-، ثُمَّ إدراك (النَّتائج المُترتِّبة عليه) -ثانياً-.

بالسِّياسة مِن قريبٍ أو بعيدٍ (!)؛ إلّا أنَّهُم يشتبِكُونَ (!) مع الحدثِ السِّياسيِّ بفتاوَى ومواقف تُسيءُ إلى الدِّينِ وتَعاليمِهِ(!) أكثرَ مِن الإحسان إليه، إذ يأتي اشتباكُهُم مع السِّياسي في إطار ما تبتغيه السُّلطة (!)، أو ما ترغب أن تسمعه(!)حتى وإن جاء ضد ما تُريدُ الشُّعوب وضد أشواقها (!) إلى العدل والحُرِّيَّة والكرامة...»!!!!

... ثُمَّ:

* في اليوم التالي - تماماً- (١/ ٢/ ٢٠١١م) -جارَ (القومُ) عن (السَّبيل!) -أكثرَ وأكثرَ!-؛ فسوَّدَ آخرُ -منهُم!- أو ممَّن يُؤيِّدُهُم! -مَقالاً آخر، بعُنوان: (لا تَخُونُوا الأُمَّةَ باسمِ الدِّين!)!!!

فكان ممّا (قاءَهُ!) قولُهُ:

«أصبحْتُ على مُكالمةٍ مِن جماعة مِصريَّة تتساءلُ عن مُناقشاتٍ حاميةٍ يُثيرُها البعضُ باسم أنّه لا يجوزُ للمشايخِ والدُّعاةِ (!) أن يَكُونُوا أتباعاً للغَوْغاءِ، ويتظاهَرُونَ معهُم (!)، ويُؤلِّبُونَ على الحُكْمِ (!!).

صَدَمَنِي (!) المَوقِفُ؛ لأنَّهُ -أثناءَ الحديث- تبَيَّنَ أنّ هُناكَ مَن يستعملُ الدِّينَ في تخذيلِ الأُمَّةِ (!) عن المُضِيِّ في ثَورةِ تحريرِها (!) ممّن استعبدَها، ونَهَبَها وأذلَّها...!!!»!!

* ... ثُمَّ في اليومِ الثّالِثِ (!) -(٢/ ٢/ ٢٠١١م)، نَقَلُوا (!) -هُم أنفُسُهُم!- عن (د. سَلمان العودة!) قولَهُ -تثويراً، وتَهييجاً!!-: (حِراك (!)

الشَّعب المِصري أبْلَغُ (!) مِن كُلِّ الخُطَبِ والمَقالات!!)!!

* ... وفي اليومِ الرَّابع -فوراًا!- (٣/ ٢/ ٢٠١١م) نَقَلُوا (!) عن (عُلماء شريعة!!) -حِزبهم!- قولَهُم -تَهييجاً وتَثويراً-: (ثورة شباب مِصر على الطُّغاة مشروعةٌ (!) ومأجورة!)!!

* وقد يكونُ الأعجبُ (!) مِن كُلِّ هذا، وذاك، وذَيَّاك (!) -في اليوم الرابع(!)-نفسِه!-: فتوَى د. القرضاوي -هداهُ اللهُ- (بِوُجُوب) الخُروج في المُظاهَرات!! -مع التشديد على مُخالِفِهِ في ذلك بأبلغِ العِبارات والألفاظ!!!

نَعَم؛ وُجوب؟!!!

هكذا -إذَن-!

ولا أدرِي (!) ما الفرقُ -مِن حيثُ المآلُ- بين ما قالَه هذا الرجلُ -هُنا- (!)، وبين ما قالَه في «رسالتِهِ المُوجَّهَة إلى أبناءِ الشِّيشان» -وهي مُتداوَلَةٌ منشورةٌ مشهورةٌ- وذلك بعدَ إنْكارِهِ عليهِم فعائلَهُم-:

«... غيرَ مُبالِين بما يُوجِبُهُ فِقهُ المُوازَنات وفِقهُ الأولويَّات وفِقهُ المآلات، مِن رعاية اعتباراتٍ كثيرةٍ قبل الإقدامِ على عملِهِم، فإنّ الإسلامَ حرَّمَ تَغييرَ المُنكَرِ إذا أدَّى إلى مُنكرٍ أكبر منه، ولمْ يَشرعْ إزالةَ الضَّرَرِ بضررٍ مِثلِهِ، فضلاً عن أن يكونَ بضررٍ أكبر منه...»!!!

وقد صَدَقَ (!) -هداهُ اللهُ- في آخرِ كَلامِهِ -ثَمَّةَ- لَـمَّا قالَ:

«فالإخلاصُ وَحدَهُ لا يَكفِي، ما لمْ يُسنده فِقهٌ عَميقٌ لشريعةِ الله وأحكامِه، وإلّا وقع صاحبَه فيما وَقَعَ فيه الخوارجُ -مِن قَبْل-»!!

وهو ما نعكسُهُ عليه (!) -ها هُنا- سواءً بسواءٍ!!

... ولا يحتاجُ الأمرُ إلى كثيرِ انتِباهٍ، أو كبيرِ ذَكاءٍ في إدراكِ مَنْبَع هذه الكلماتِ -جميعِها-، ومصدرِها:

..... إنَّهُ الإنشاءُ العاطِفيُّ المَحْضُ! والكلامُ السِّياسيُّ الصِّرْف!!

دُونَ أيِّ دَليلٍ، ومِن غيرِ أيِّ حُجَّةٍ؛ فهَل هكذا العِلْمُ؟!!

* وفي اليومِ الخامِسِ (!) كَتَبَ (د. أحمد نوفل!) -مؤيِّداً، ومُحَرِّضاً!- وفي نفسِ الصحيفة!- بعُنوان: (ثورة مُبارَكَة..)!!

واصِفاً (ثورةَ مِصرَ) -بين كلامٍ طويلٍ عريضٍ!- بـ: (أُمِّ الثَّورات!)، و: (أهمّ الثورات!)!!

* وفي اليوم الخامِس (!) -أيضاً- نفسِهِ!- وفي سابِقَةٍ (!) عجيبةٍ-: خَطَبَ(!) (آيةُ الله علي خامِنَئِي) -باللُّغةِ العربيَّةِ الحُرَّة (!) -ولعلَّهُ لأوَّلِ مَرَّةٍ!- مُبارِكاً! ومُؤيِّداً! ومُحرِّضاً!!! قائلاً - وبِصَلَفٍ مُدهِش!-: (إنّ هذا مُستوحَى مِن الثَّورة الإيرانية)[1]!!!

---

(١) وتعبيرِ (أحمدِي نَجاد!) -باللفظ!-: (مِن نَسْلِ الثَّورةِ الإيرانيَّةِ)!!

□ ﴿أَتَوَاصَوْا بِهِۦ...﴾:

قلتُ:

كذا قالُوا -أجمعِين-!!

فهل نقولُ: ﴿تَشَـٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ - وعُقولُهم، وتوجُّهاتُهم-؟!!

(وكُلُّه) كلامٌ صُحُفِيٌّ خَفيف! لا يستحقُّ ردًّا! ولا يحتاجُ نَقْداً!!! فهو -جُملةً- لا وَزْنَ له! ولا حُجَّةَ تَدعُمُهُ!!!

ليسَ فيه أثارةٌ مِن علمٍ! أو شبهةٌ مِن دليل! إلّا مُخاطبةَ العواطف! ومُداعبةَ الحماسات!!!

وما هكذا تُورَدُ الإبل -يا قوم-!

فأَفِيقُوا مِن النَّوم!!

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- أيضاً- في «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٤/ ٢٩٥) -بعدَ كلامِهِ عن الفتنةِ التي وَقَعَت بين الصَّحابةِ -رضيَ اللهُ عنهُم-، وما حَصَلَ فيها مِن بَغْيٍ وبلاءٍ-، قال:

«وفي الجُملةِ؛ فالبحثُ في هذه الدَّقائقِ مِن وظيفةِ خواصِّ أهلِ العِلمِ».

□ **نَعَم؛ إنَّها الفتنةُ:**

وفي «صحيح البُخاريّ» (٩/ ٥٤) -مُعلَّقاً[1]-:

---

(١) أسْنَدَهُ البخاريُّ في «التاريخ الصغير» (٦)، ومِن طريقِهِ -بالسَّنَدِ- الحافظُ ابنُ حَجَر في «تغليق التعليق» (٥/ ٢٨٢).

«وقال ابنُ عُيَيْنَة -عن خَلَفِ بنِ حَوشَبٍ-: كانُوا يستحِبُّون أنْ يتمَثَّلُوا بهذه الأبياتِ عندَ الفِتَنِ[1]؛ قالَ امرُؤُ القَيْس[2]:

الحَرْبُ أوَّلُ ما تكُونُ فَتِيَّةً ... تَسْعَى بزِينتِها لِكُلِّ جهولِ

حتّى إذا اشْتَعَلَت وشَبَّ ضِرامُها ... وَلَّت عَجُوزاً غيرَ ذاتِ حَلِيلِ

شَمْطاءَ يُنْكَرُ لَوْنُها وتَغَيَّرَت ... مَكروهةً لِلشَّمِّ والتَّقبيلِ».

وما أعظمَ وأجَلَّ تَوجيهاتِ عُلمائِنا الربَّانِيِّين، وأئمَّتِنا المُجتهِدين في مِثلِ هذه المِحَنِ، وأشباهِ هذه الفِتَن:

فَفِي «طَبقات ابن أبي يَعْلَى» (١/ ١٤٤)، و«السُّنَّة» (٩٠) -للخَلَّال- في ترجمةِ حَنبل بنِ إسحاق -وهو ابنُ عمِّ الإمام أحمد-:

«قال حنبل: اجتمعَ فُقهاءُ بَغداد إلى أبي عبدِ الله في ولاية الواثق، وشاوَرُوهُ في تَرْكِ الرِّضا بإمْرَتِهِ وسُلطانِهِ، فقالَ لهُم: عليكُم بالنُّكرةِ في قُلوبِكُم، ولا تَخلَعُوا يَداً مِن طاعةٍ، ولا تشقُّوا عَصَا المُسلمِين، ولا تَسفِكُوا دِماءَكُم ودِماءَ المُسلمِين... -فأمَرَ بالصَّبْرِ-».

وفي «السُّنَّةِ» للخَلَّال (٨٩): «سألَهُ أبو الحارِث[3] في أمْرٍ كان حدَثَ في

---

(١) ولا أدري ما (الفِتَن) عندَ هؤلاءِ القومِ إنْ لمْ تكُن هي هذا التَّقتيلَ الجارِيَ بين المُسلمِين -حتَّى لو طَغَا أحدُ فريقَيْهِم على الآخر -وبَغَا-!!

(٢) نَسَبَهُ السُّهَيْلِيُّ في «الرَّوض الأُنُف» (٣/ ١١٠) لـ(عَمْرو بنِ مَعدِي كَرِبَ).

(٣) هو «أحمد بن محمد، مِن أصحاب أحمد بن حنبل؛ أكثَرَ روايةَ المَسائلِ عنهُ». «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٢٨).

بَغداد، وهَمَّ قومٌ بالخُروجِ، قُلتُ: يا أبا عبدِ الله، ما تَقولُ في الخُروجِ مع هؤلاءِ القَوم؟!

فأنْكَرَ ذلك عليهم، وجَعَلَ يقولُ: «سُبحانَ الله! الدِّماءَ الدِّماءَ! لا أرَى ذلك، ولا آمُرُ به؛ الصبرُ على ما نحنُ فيه خيرٌ مِن الفتنة يُسْفَكُ فيها الدِّماءُ، ويُستباحُ فيها الأموالُ، ويُنتهَكُ فيها المَحارِمُ؛ أمَا عَلِمْتَ ما كانَ النّاسُ فيه -يعني أيّامَ الفتنةِ-.

قلتُ: والناسُ -اليومَ- أليسَ هُم في فتنةٍ -يا أبا عبد الله-؟!

قال: وإنْ كانَ؛ فإنَّما هي فتنةٌ خاصّةٌ، فإذا وَقَعَ السَّيفُ[1] عَمَّتِ الفِتنةُ، وانْقَطَعَت السُّبُلُ!

الصبرُ على هذا ويسلَمُ لكَ دينُك خيرٌ لك.

ورأيتُهُ يُنكِرُ الخُروجَ على الأئمَّةِ، وقال:

الدِّماء! لا أرَى ذلك، ولا آمُرُ به».

□ **الصبرَ .. الصبرَ:**

وفي كِتاب «الشَّريعة» (ص٣٨) للإمامِ الآجُرِّيِّ-: عن عمرو بن يزيدَ، قالَ: «سمعتُ الحسنَ -أيّامَ يزيدَ بنِ المُهلَّب- وقد أتاهُ رَهْطٌ؛ فأمَرَهُم أنْ يَلْزَمُوا

(١) هذا دليلٌ على أنَّ ما وُصِفَ -أوّلاً- بـ«هَمَّ قومٌ بالخُروجِ» لمْ يَكُن بالسَّيْفِ؛ فتأمَّلْ عُمومَ النَّهيِ عن أصنافِ (الخُروجِ) -جَميعاً-؛ سواءٌ مِنها ما كان بالسَّيْف، أو دُونَهُ -وهو ما كان (سِلميًّا) -كما يُقالُ اليومَ-!

بُيوتَهُم، ويُغلِقُوا عليهِم أبوابَهم، ثُمَّ قالَ:

واللـهِ؛ لو أنَّ النَّاسَ إذا ابتُلُوا مِن قِبَلِ سُلطانِهِم صَبَرُوا؛ ما لَبِثُوا أنْ يَرْفَعَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- ذلك عـنهُم-؛ وذاكَ أنَّهُـم يَفزَعُـونَ إلى الـسَّيْف، فيُوْكِلُـونَ إليـه، وواللـهِ؛ ما جاؤُوا بيومِ خيرٍ -قَطُّ-، ثُمَّ تَلَا:

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾»[1].

وهي -نفسُها- مِن قَبلُ- وصيَّةُ الصَّحابي الجليل أنس بن مالك لمـن سـألَهُ عن مِثلِ ذلك:

فقد رَوَى الإمامُ البخاريُّ في «صحيحِهِ» (٧٠٦٨) عـن الـزُّبَيْر بـن عَـدِيٍّ، قال: أتَيْنا أنَسَ بنَ مالِكٍ، فشَكَوْنا[2] إليه ما نَلْقَى مِن الحَجَّاج، فقـال: اصـبِرُوا؛ فإنَّهُ «**لا يأتِي عليكُم زمانٌ إلّا الَّذِي بعدَهُ شَرٌّ منهُ، حتّى تَلْقَوْا ربَّكُم**» -سمعتُهُ مِن نبيِّكُم ﷺ-.

... هكذا يُقرِّرُ العُلماءُ الرَّبَّانِيُّونَ الحـقَّ للخَلْـق؛ لا يَخشَونَ في الله -تعـالى- لَوْمَةَ لائمٍ...

---

(١) وهو في «طبقات ابن سَعد» -مُختصراً- (٧/ ١٦٤).

(٢) (فائدة): قال الإمام ابنُ الجوزيِّ في «كَشْف مُشكِل الصَّحيحَيْن» (٣/ ٢٩٤):

«إنْ قالَ قائلٌ: ما وَجهُ هذا ونحنُ نَعلمُ أنَّهُ جاءَ بعدَ الحَجَّـاج عُمر بـنُ عبـد العزيـز، فبَسَطَ العَدْلَ، وصَلَحَ الزَّمانُ؟!

فالجوابُ: أنَّ الكلامَ خَرجَ على الغالِبِ؛ فكُلُّ عامٍ تَمـوتُ سُنَّةٌ، وتَحيـا بِدعـةٌ، ويَقِـلُّ العِلْـمُ، ويَكثُرُ الجُهَّالُ، ويَضعُفُ اليَقينُ، وما يأتِي مِن الزَّمانِ المَمدُوحِ نادِرٌ قليلٌ».

□ **هل للكثرة وزنٌ في الشَّرع:**

وقد قال العلَّامةُ عبدُ الرَّحمن المُعلِّمي اليمانِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في كتابِه «صَدْع الدُّجُنَّة في فَصْل البِدعةِ عن السُّنَّة» (ص٦٣):

«وقد تَدَبَّرْتُ أنواعَ الفَسادِ؛ فوجَدْتُ عامَّتَها نشأَتْ عن إماتة السُّنَن، أو إقامة البِدَع، ووجَدْتُ أكثرَ المُسلمِين يَبدُو منهُم الحرصُ على اتِّباعِ السُّنَن واجتِنابِ البِدَع، ولكن الْتبَسَ عليهِم الأمرُ، فزَعَمُوا في كثيرٍ مِن السُّنَن أنَّهُ بِدعة! وفي كثيرٍ مِن البِدَع أنَّهُ سُنَّة!

وكُلَّما قامَ عالِمٌ، فقالَ: هذا سُنَّةٌ، أو: هذا بدعةٌ؛ عارضَهُ عشراتٌ، أو مئاتٌ مِن الرُّؤَساء في الدِّين... الذين يزعمُ العامَّةُ أنَّهم عُلَماء!...»...

وكانَ عبدُ الله بنُ الحَسَنِ يُكْثِرُ الجُلوسَ إلى ربيعةَ، قال: فتذكَّرُوا يوماً السُّنَنَ، فقالَ رجُلٌ كان في المجلِسِ: ليسَ العملُ على هذا!

فقال عبدُ الله:

«أرأيتَ إنْ كَثُرَ الجُهَّالُ، حتَّى يَكُونُوا هُم الحُكَّامَ؛ أفَهُمُ الحُجَّةُ على السُّنَّةِ؟!».

قال ربيعة: «أشهدُ أنَّ هذا كلامُ أبناءِ الأنبياءِ»(١).

فالحُجَّةُ فوقَ كُلِّ أحدٍ -بِعَدَد، أو بغيرِ عَدَد-!

---

(١) «الفقيه والمُتفقِّه» (١/ ٣٨١)، و«تاريخ دمشق» (٢٧/ ٣٧٢)، و«مجالِس ثعلب» (١٠٣).

□ **وبَعْدُ:**

فما أقربَ للواقعِ (!) ما خَتَمَ بـه أَخُونَـا الفاضـلُ الـشيخُ عبـدُ الـسَّلامِ بـنُ بَرجَس -رَحِمَهُ اللهُ- كتابَهُ النافعَ المُبارَكَ «مُعاملة الحُكَّام في ضوء الكِتـاب والـسُّنَّة» (ص٢٠٤) -قائلاً-:

«إنَّ الذين يُعْنَوْنَ بالدُّعاءِ للوُلاةِ، ويَهْتَمُّونَ به: هُم أزهـدُ النّـاسِ فـيما عنـدَ الوُلاةِ مِن الدُّنيا.

ومَن كانَ مُتَذَمِّراً مِن الدُّعاءِ للوُلاةِ، كارِهاً لذلك، مُشكِّكاً في مَـشروعيَّتِهِ: فهُم أطمَعُ النّاسِ فيما عندَ الوُلاةِ مِن الدُّنيا!

بل ما فَعَلُوا ذلك -واللهُ أعلمُ- إلّا لأجلِ التَّسَخُّطِ على أُمورِ الدُّنيا!

وهُم يُوهِمُونَ النَّاسَ أنَّهُم إنَّما يَقَعُونَ في الوُلاةِ، ويُظهِرُونَ كَراهَتَهُم مِن أجلِ أُمورِ الدِّين!

... اللهُمَّ اعصِمْنا مِن الفِتَن -ما ظَهَرَ مِنها وما بَطَنَ-.

اللهُمَّ أصلِحْ وُلاةَ أمْرِ المُسلِمين واحْفَظْهُم، وبارِكْ لهُم وعليهِم.

اللهـمَّ أبْعِـد عـنهُم بِطانـةَ الـسُّوء، واجْعَـلْ خاصَّـةَ بِطـانَتِهِم أهـلَ العِلْـم الصَّادِقِين.

وصلّى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجْمَعِين».

قلتُ:

وهذا عينُ الحقِّ والصَّواب...

والتاريخُ شَاهدُ صِدْقٍ ليسَ بكذَّاب..

وما هَوَّشَ به (البعضُ!) -ممَّا يُغايرُ هذا-؛ فتشويشُ مُرتاب!!

... وبهِ أَخْتُمُ مُقدِّمَةَ هذا الكتاب..

واللهُ المُستعانُ -وإليه المآب-..

وكتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري
عمان - الأردن
٢٣/صفر/١٤٣٢هـ(١)

---

(١) وخِتامُ إعادة النَّظَر في هذه (المُقدِّمَة) -بعدَ توقُّفِ أكثرَ مِن خمسةِ أشهُرٍ؛ بسبَبِ تسارُعِ(!) الحوادِثِ والأحداثِ! - كان: ضُحَى يومِ الخميسِ: ١٤/ رجب/ ١٤٣٢هـ.
ولله الأمرُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ١ -

مُناصحةُ العُمومِ؛ مِن كُلِّ حاكِمٍ ومَحكُومٍ

روى الإمامُ مُسلمٌ في «صحيحِهِ» (٢٥٥/ ٥٩) عن تَميمٍ الـدَّارِيِّ -رضيَ اللهُ عنهُم-، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**الدِّينُ النَّصيحةُ**»[1]، قُلنا: لِـمَنْ؟

قالَ: «**للهِ، ولِكتابِهِ، ولِرَسُولِهِ، ولأئمَّةِ المُسلِمِين، وعامَّتِهِم**».

وروَى -أيضاً- (٤٥٠١) عن أبي هُريـرةَ -رضيَ اللهُ عنـهُ-، أنَّ رسـولَ اللهِ ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ يَرْضَى لكُم.. أن تُناصِحُوا مَن ولّاهُ اللهُ أمْرَكُم...**».

وقد قالَ الإمامُ ابنُ نَصرٍ في كتابِهِ «تعظيم قَدْرِ الصَّلاةِ» (٢/ ٦٩١):

«جِمَاعُ تَفسيرِ (النَّصيحةِ)، هو: عِنايةُ القَلْبِ للمَنْصُوحِ له مَن كانَ.

وهي على وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: فَرْضٌ.

والآخَرُ: نافِلَةٌ:

فالنَّصيحةُ المُفتَرَضةُ للهِ: هي شدَّةُ العِنايةِ مِن النَّاصِحِ باتِّبـاعِ مَحبَّـةِ اللهِ في أداءِ ما افترَضَ، ومُجانَبَةِ ما حَرَّمَ.

---

(١) قال الإمامُ الطحاوي في «مُشكِلِ الآثارِ» (٤/ ٨٠):

«قولُ رسولِ اللهِ ﷺ: «**الدِّينُ النَّصيحةُ**»؛ هو لجلالةِ مَوضِعِ النَّصيحةِ مِن الدِّينِ، وإنْ كـانَ في الدِّينِ سِواهَا».

وأمّا النصيحةُ التي هي نافلةٌ، فهي: إيثارُ محبَّتِهِ على محبَّةِ نَفسِهِ، وذلِكَ أنْ يَعرِضَ أمْرانِ؛ أحدُهُما لِنَفسِهِ، والآخَرُ لِربِّهِ؛ فيبدأُ بما كان لِرَبِّهِ، ويُؤَخِّرُ ما كان لِنَفسِهِ».

ثُمَّ قالَ (٢/ ٦٩٣-٦٩٤):

وأمّا النصيحةُ «لأئمَّة المُسلِمين»: فحُبُّ طاعتِهِم، ورُشدِهِم، وعَدْلِهِم، وحُبُّ اجتماعِ الأُمَّةِ -كُلِّهِم-، وكَراهيةُ افتِراقِ الأُمَّةِ عليهِم، والتَّدَيُّنُ بطاعتِهِم في طاعةِ الله، والبُغضُ لِمَنْ رَأى الخُروجَ عليهم، وحُبُّ إعزازِهم في طاعةِ الله».

□ **النصيحةُ لأئمة المُسلِمين:**

وقال الإمامُ الكَلَاباذي في «بحر الفوائد» (١/ ٨٣):

«والنصيحةُ «للأئمَّةِ»: مُعاوَنَتُهُم على ما تكلَّفُوا القيامَ به؛ في تَنبيهِهِم عند الغَفْلَةِ، وتَقويمِهِم عند الهَفوةِ، وسدِّ خَلَّتِهِم عندَ الحاجةِ، ونُصرتِهِم في جمعِ الكَلِمَةِ عليهم، ورَدِّ القُلوبِ النّافِرَةِ إليهِم».

فانطِلاقاً مِن هذه الأُصول العلميَّة -مِن أحاديثَ نبويَّة، وآثارٍ سلفيَّة- أقولُ:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٦١):

«جميعُ الوِلاياتِ في الإسلام مَقصودُها أنْ يكونَ الدِّينُ -كُلُّهُ- لله، وأنْ تكونَ كَلِمَةُ الله هي العُليا؛ فإنَّ اللهَ -سُبحانَهُ وتعالى- إنَّما خَلَقَ الخَلْقَ لذلك، وبه أنزلَ الكُتُبَ، وبه أرسلَ الرُّسُلَ، وعليهِ جاهدَ الرَّسُولُ والمُؤمنُون، قالَ اللهُ

-تعالى-: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، وقال -تعالى-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، وقال: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦].

وقد أخبرَ عن جميعِ المُرسَلِينَ أنَّ كُلًّا منهُم يقولُ لِقومِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[الأعراف:٥٩]، وعباداتُهُ تكونُ بطاعتِهِ وطاعةِ رسولِهِ، وذلك هو الخيرُ والبِرُّ؛ والتقوَى والحَسَناتُ؛ والقُرُباتُ والباقياتُ، والصَّالِحاتُ والعملُ الصَّالحُ...».

ثُمَّ...

لِيَتَأَمَّلِ النَّاسُ -مجتَمِعِين- حُكَّاماً ومَحكُومِين -هذا الكلامَ المُحْكَمَ الأمين، وما يُرشِدُ إليه مِن حقٍّ وهُدىً ويَقين؛ ثُمَّ لِيُقارِنُوهُ بواقِعِهِم العَسِرِ المُشِين؛ ثُمَّ لِيَحْكُمُوا الحُكْمَ العَدْلَ المُسْتَبِين:

□ الظُّلمُ ظُلُمات، وله آثارُه السَّيِّئات:

قال الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزيَّة -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «مِفتاح دار السَّعادة» (٢/ ١٧٥-١٧٨- بتحقيقي):

«اقتضَتِ حِكمةُ الله العزيزِ الحكيم أنْ يأكُلَ الظَّالِمُ الباغِي، ويتمتَّع في خِفارة[1] ذُنوب المَظلُوم المبغيِّ عليهِ؛ فذُنُوبُهُ مِن أعظمِ أسبابِ الرَّحمةِ في حقِّ

---

(١) ضَمانة وذِمَّة.

ظالِمِهِ؛ كما أنَّ المسؤولَ إذا رَدَّ السَّائلَ فهو في خِفارة كذبِهِ، ولو صَدَقَ السَّائلُ لَما أفْلَحَ مَن ردَّه، وكذلك السَّارِقُ وقاطعُ الطريقِ في خِفارةِ مَنعِ أصحابِ الأموالِ حُقوقَ الله فيها، ولو أدَّوْا ما لله عليهِم فيها لَحَفِظَها اللهُ عليهِم.

وهذا -أيضاً- بابٌ عظيمٌ مِن حكمةِ الله؛ يطَّلِعُ النَّاظِرُ فيه على أسرارٍ مِنْ أسرارِ التّقديرِ، وتَسليطِ العالَمِ بعضِهِم على بَعضٍ، وتمكين الجُناة والبُغاة.

فسُبحانَ -مَن له في كُلِّ شيءٍ حِكمةٌ بالغةٌ، وآيةٌ باهرة؛ حتّى إنَّ الحيواناتِ العادِيَةَ[1] على النّاس -في أموالِهِم وأرزاقِهِم وأبدانِهِم- تَعيشُ في خِفارةِ ما كَسَبَت أيديهم، ولولا ذلك لَمْ يُسَلَّطْ عليهِم مِنها شيءٌ...

... ويُحكَى أنَّ بعضَ أصحابِ الماشيةِ كان يشُوبُ اللَّبَنَ[2]، ويَبيعُهُ على أنَّهُ خالِصٌ! فأرسلَ اللهُ عليه سَيْلاً، فذَهَبَ بالغَنَمِ، فجَعَلَ يَعجبُ! فأُتِيَ في منامِهِ، فقيلَ له: أَتَعْجَبُ مِن أَخْذِ السَّيلِ غَنَمَكَ؟! إنَّما هي تلك القَطَراتُ التي كُنتَ تُشيبُ بها اللَّبَنَ، اجْتَمَعَت وصارَت سَيلاً[3].

فَقِسْ على هذه الحكايةِ ما تراهُ في نَفْسِكَ وفي غيرِكَ: تَعلَمْ -حينئذٍ- أنَّ اللهَ

---

(١) أي: المُعتَدِيَة.

(٢) يَخلطُهُ بالماءِ غِشًّا.

(٣) رَوَى أحمدُ (٢٢٨٠٨)، والبغويُّ في «شَرحِ السُّنَّةِ» (٤٢٠٣)، والرُّويَانيُّ في «مُسندِهِ» (٢/ ٢١٦) عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَثَلُ مُحقَّراتِ الذُّنوبِ كَمَثَلِ قومٍ نَزَلُوا بَطْنَ وادٍ، فجاءَ هذا بِعُودٍ، وجاءَ هذا بِعُودٍ، حتّى جَمَعُوا ما أنْضَجُوا خُبْزَهُم، وإنَّ مُحقَّراتِ الذُّنُوبِ مَتَى يُؤخَذْ بها صاحِبُها تُهْلِكْهُ**».

وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رَحمَةُ الله عليه- في «السلسلة الصحيحة» (٣٨٩).

قائمٌ بالقِسْطِ، وأنَّهُ ﴿قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾، وأنَّهُ: ﴿لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾...

... وتأمَّلِ الحِكمةَ في حَبْسِ الله الغيثَ عن عِبادِهِ، وابتلائِهم بالقَحْطِ إذا مَنَعُوا الزَّكاةَ[1]، وحَرَمُوا المَساكِين؛ كيف جوَّزُوا على مَنْعِ ما للمَساكِين قِبَلَهُم مِن القُوتِ بمَنْعِ الله مادّةَ القُوتِ والرِّزْق، وحَبْسِها عنهُم؟!

فقالَ لهُم -بلسانِ الحالِ-: مَنَعْتُم الحقَّ فمُنِعْتُم الغيثَ؛ فهَلَّا استَنْزَلْتُمُوهُ بِبَذْلِ ما لله قِبَلَكُم؟!

وتأمَّلْ حِكْمَةَ الله -تعالى- في صَرْفِهِ الهدى والإيمانَ عن قُلوبِ الذين يَصرِفُونَ النَّاسَ عنهُ، فصدَّهُم عنهُ كما صَدُّوا عِبادَهُ؛ صَدًّا بصدٍّ، ومَنعاً بمَنْعٍ[2].

وتأمَّلْ حِكْمَتَه -تعالى- في مَحْقِ أموالِ المُرابين، وتسليطِ المُتْلِفاتِ عليها؛ كما فَعَلُوا بأموالِ النّاسِ، ومَحَقُوها عليهِم، وأتْلَفُوهَا عليهِم بالرِّبا؛ جَوَّزُوا إتلافاً بإتلاف، فقَلَّ أنْ تَرَى مُرابياً إلّا وآخرتُهُ إلى مَحْقٍ وقِلَّةٍ وحاجةٍ[3].

وتأمَّلْ حِكْمَتَهُ -تعالى- في تسليطِ العَدُوِّ على العِبادِ، إذا جارَ قَوِيُّهُم على

---

(١) وَوَرَدَ معنَى ذلك في حديثٍ عن نبيِّنا ﷺ؛ رَواهُ ابنُ ماجه (٤٠١٩) عن ابنِ عُمَرَ، وصحَّحَهُ شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (١٠٦).

(٢) ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[الكهف:٤٩].

(٣) كما في قولِهِ -تعالى-: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[البقرة:٢٧٦].
ورَوَى ابنُ ماجه (٢٧٧٩)، والبيهقيُّ في «شُعَبِ الإيمانِ» (٥١٢٤)، والشَّاشي في «مُسندِهِ» (٨٠٩) عن ابنِ مسعود، أنَّ النبي ﷺ قال: «**ما أحدٌ أكثرَ مِن الرِّبا إلّا كان عاقبةُ أمْرِهِ إلى قِلَّةٍ**».
وصحَّحَهُ شيخُنا في «صحيح الترغيب» (١٨٦٣).

ضعيفِهِم، ولمْ يُؤخَذْ للمظلومِ حقُّهُ مِن ظالِمِهِ؛ كيف يُسَلَّطُ عليهِم مَن يَفعلُ بهِم كفِعْلِهِم برعاياهُم وضُعفائِهِم -سواءً-؟!

وهذه سُنَّةُ الله -تعالى- مُنذُ قامتِ الدُّنيا إلى أن تُطوَى الأرض، ويُعيدَها كما بَدَأها.

وتأمَّلْ حِكْمَتَهُ -تعالى- في أنْ جَعَلَ مُلوكَ العِبادِ وأُمَراءَهُم ووُلاتَهم مِن جِنسِ أعمالِهِم؛ بل كأنَّ أعمالَهُم ظَهَرَتْ في صُورِ وُلاتِهم ومُلوكِهِم[1]:

فإنِ استَقامُوا: استَقامَت مُلوكُهُم.

وإنْ عَدَلُوا: عَدَلَتْ عليهم[2].

وإنْ جارُوا: جارَت مُلوكُهُم ووُلاتُهُم.

وإنْ ظَهَرَ فيهِم المكرُ والخديعةُ[3]: فوُلاتُهُم كذلك.

وإنْ مَنَعُوا حُقوقَ الله لديهِم، وبَخِلُوا بها: مَنَعَت مُلوكُهُم ووُلاتُهُم ما لهُم عندهُم مِن الحقِّ، وبَخِلُوا بها عليهِم.

---

(١) كما في قولِهِ -سُبحانَهُ-: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[الأنعام:١٢٩].

(٢) أي: جارَت وظَلَمَت.

(٣) قال نبيُّنا ﷺ: «المَكْرُ والخِداعُ في النَّار»، وَوَرَدَ بلَفْظِ: «... والخديعةُ..»:

رواهُ ابنُ حِبَّان (٥٥٥٩) عن ابنِ مسعود -مَرفوعاً- بسندٍ جيِّد -كما قالَ المُنذِرِيُّ في «الترغيب» (٣/ ٢٢) -.

وأوردَ له شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (١٠٥٧) طُرُقاً أُخرَى؛ فلْتُنظَر.

وإنْ أخذُوا ممَّن يَستضعِفُونَهُ ما لا يستحقُّونَهُ في مُعاملتِهِم: أَخَذَتْ منهُم الملوكُ ما لا يستحقُّونَهُ، وضَرَبَت عليهِم المُكوسَ والوظائفَ.

وكُلُّ ما يستخرجُونَهُ مِن الضَّعيفِ: يستخرجُهُ المُلوكُ منهُم بالقُوَّةِ.

فعُمَّالُهُم ظَهَرَت في صُوَرِ أعمالِهِم[1].

وليسَ في الحِكْمَةِ الإلهيَّةِ أنْ يُوَلَّى على الأشرارِ الفُجَّارِ إلّا مَن يكونُ مِن جنسِهِم.

ولَـمَّا كان الصَّدرُ الأوَّلُ خِيارَ القُرونِ وأبرَّها: كانتْ وُلاتُهُم كذلك، فلمّا شابُوا[2]: شِيبَت لهُم الوُلاةُ[3].

فحِكْمَةُ الله تأبَى أنْ يُوَلِّيَ علينا في مِثْلِ هذه الأزمانِ[4] مثلَ مُعاويةَ، وعُمَرَ بنِ

---

(١) قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٤/ ٣٢٨): «فِتنةُ كُلِّ زمانٍ بحسْبِ رِجالِهِ».

(٢) تَغيَّرُوا وغَيَّرُوا.

(٣) روَى الإمامُ أبو نُعَيْم في «الحِلْيَة» (٥/ ٥٠) عن مَنصورِ بنِ أبي الأسْوَدِ، قالَ: سألتُ الأعمشَ عن قولِهِ -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[الأنعام:١٢٩]: ما سَمِعْتَهُم يَقولُونَ فيه؟ قال: سَمِعْتُهُم يَقولُونَ: «إذا فَسَدَ النَّاسُ أُمِّرَ عليهِم شِرارُهُم».

(٤) فـ«كيف لو أدركَ زمانَنا هذا؟!»!

«المُجالَسَة» (٨/ ١٤٣).

وقد قيلَ -قديماً-:

«ما بَكَيْنا مِن دَهرٍ إلّا بَكَيْنا عليه» -كما في «مُعجَم ابن جُمَيع»(ص١٠٢)-.

ومِن جَميلِ مشهورِ شِعرِ أبي العتاهية:

يا رَبِّ لَمْ نَبْكِ مِن زمانٍ   إلّا بَكَيْنا على الزَّمانِ

عبد العزيز؛ فَضْلاً عن مِثْلِ أبي بكرٍ وعُمَرَ، بل وُلاتُنا على قَدْرِنا، ووُلاةُ مَن قَبْلَنا على قَدْرِهِم.

وكُلٌّ مِن الأمْرَيْنِ مُوجِبُ الحِكْمَةِ ومُقتضاها.

ومَن له فِطنةٌ إذا سافرَ بفِكْرِهِ في هذا البابِ: رأى الحِكمةَ الإلهيَّةَ سائرةً في القضاءِ والقَدَرِ، ظاهرةً وباطنةً فيه -كما في الخَلْقِ والأمرِ سواءٌ-.

فإيَّاكَ أنْ تَظُنَّ -بظنِّكَ الفاسدِ- أنَّ شيئاً مِن أقضِيَتِهِ وأقدارِهِ عارٍ عن الحكمةِ البالغةِ! بل جميعُ أقضِيَتِهِ -تعالى- وأقدارِهِ -واقعةٌ على أتَمِّ وُجوهِ الحِكمةِ والصَّوابِ.

ولكنَّ العُقولَ الضَّعيفةَ مَحجوبةٌ -بضعفِها- عن إدراكِها؛ كما أنَّ الأبصارَ الخفاشيَّةَ مَحجوبةٌ -بضعفِها- عن ضَوْءِ الشَّمسِ!

وهذه العُقولُ الضِّعافُ إذا صادَفَها الباطِلُ جالَتْ فيه! وصالَت! ونَطَقَت! وقالَت! كما أنَّ الخُفَّاش إذا صادَفَهُ ظلامُ اللَّيلِ: طارَ وسارَ!!

خَفافيشُ أعْشاهَا النَّهارُ بضَوْئِهِ ولازَمَها قِطْعٌ مِن اللَّيلِ مُظلِمُ».

وقال -رَحِمَهُ اللهُ- في «زاد المَعاد» (٤/ ٣٣٣):

«وقد جَعَلَ اللهُ -سُبحانَهُ- أعمالَ البَرِّ والفاجِرِ مُقتضَياتٍ لآثارِها في هذا العالَمِ اقتِضاءً لا بُدَّ منهُ:

فجَعَلَ مَنْعَ الإحسانِ والزَّكاةِ والصَّدَقَةِ سَبَباً لِـمَنْعِ الغيثِ مِن السَّماء، والقَحْطِ، والجَدْبِ.

وجَعَلَ ظُلْمَ المساكِينِ، والبَخْسَ في المَكاييلِ والمَوازِين، وتَعَدِّي القَوِيِّ على الضّعيفِ سَبباً لِجَوْرِ المُلوكِ والوُلاةِ الّذِينَ لا يَرْحَمُونَ إنِ اسْتُرْحِمُوا، ولا يَعْطِفُونَ إنِ استُعْطِفُوا -وهُم في الحقيقةِ أعمالُ الرَّعايا ظَهَرَت في صُوَرِ وُلاتِهِم-.

فإنَّ اللهَ -سُبحانَهُ- بحِكْمَتِهِ وعَدْلِهِ - يُظْهِرُ للنَّاسِ أعمالَهُم في قوالِبَ وصُوَرٍ تُناسِبُها:

فتارةً: بقَحْطٍ وجَدْبٍ.

وتارةً: بعَدُوٍّ.

وتارةً: بوُلاةٍ جائِرينَ.

وتارةً: بأمراضٍ عامَّةٍ.

وتارةً: بهُمومٍ وآلامٍ وغُمُومٍ تُحْضِرُها نُفوسُهُم لا يَنْفَكُّونَ عنها.

وتارةً: بمَنْعِ بَركاتِ السَّماءِ والأرضِ عنهُم.

وتارةً: بتسليطِ الشَّياطِينِ عليهِم تَؤُزُّهُم إلى أسبابِ العذابِ أزًّا؛ لِتَحِقَّ عليهِم الكَلِمَةُ، ولِيَصِيرَ كُلٌّ منهُم إلى ما خُلِقَ له.

والعاقِلُ يُسَيِّرُ بَصِيرَتَهُ بَيْنَ أقطارِ العالَمِ، فيُشاهِدُهُ، ويَنْظُرُ مَواقِعَ عَدْلِ اللهِ وحِكْمَتِهِ.

وحينئذٍ؛ يتبيَّنُ لهُ أنَّ الرُّسُلَ وأتْباعَهُم -خاصَّةً- على سبيلِ النَّجاةِ، وسائرَ الخَلْقِ على سبيلِ الهلاكِ سائِرُونَ، وإلى دارِ البَوارِ صائِرُون، واللهُ بالغُ أمْرِهِ، لا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ، ولا رادَّ لأمرِهِ».

□ **مِن نصائح عُلمائنا الربَّانيِّين:**

ما أجملَ ما قالَ -في هذا البابِ -أيضاً- أُستاذُنا الشيخُ محمدُ بن صالح العثيمين -رَحِمَهُ اللهُ- في «تفسير جُزء عمَّ» (ص١٤٥) -ناصِحاً، ومُوجِّهاً-:

«نَنْصَحُ أُمَّتَنا الإسلاميَّةَ -بادِئِين بأفرادِ شُعوبِها-: أنْ يتمسَّكُوا بالقُرآنِ العظيمِ.

ونُوجِّهُ الدَّعوةَ -على وَجْهٍ أَوْكَدَ- إلى وُلاةِ أُمُورِهِم: أنْ يتمسَّكُوا بالقُرآنِ العظيمِ، وأنْ لا يغرَّهم البهرجُ المُزخرفُ الذي يَرِدُ مِن الأُمَمِ الكافرةِ التي تضعُ (القوانينَ المُخالِفةَ للشريعةِ)[1]- المُخالفةَ للعَدْل، المُخالِفَة لإصلاح الخَلْق- أنْ يَضَعُوها مَوضِعَ التَّنفيذِ، ثُمَّ يَنبذُوا كِتابَ الله -تعالى- وسُنَّةَ رسولِهِ ﷺ وَراءَ ظُهورِهِم، فإنَّ هذا -واللهِ- سَبَبُ التَّأخيرِ.

ولا أظنُّ أحداً يَتصوَّرُ أنَّ أُمَّةً بهذا العددِ الهائلِ تكونُ مُتأخِّرَةً هذا التأخُّر! وكَأنَّها إمارةٌ في قَرية بالنِّسبةِ للدُّولِ الكافرةِ!!

ولكنَّ سبَب ذلك -لا شكَّ- مَعلومٌ، هو: أنَّنا تَركْنا ما به عِزَّتُنا وكرامتُنا، وهو: مُخالفة العَدل -مبنيَّةً على الظُّلم والجَوْر-.

فنحنُ نُناشِدُ وُلاة أُمور المُسلِمين -جَميعاً- -أُناشِدُهُم اللهَ-: لأنْ يَتَّقُوا الله

---

(١) ونحنُ لا نُكَفِّرُ بمُجَرَّدِ وَضْعِها -كما يَفعلُ غُلاةُ التَّكفيرِ-.

نَعَم؛ هي فعلٌ خَطير، وإثمٌ عظيمٌ، وجُرْمٌ كبير..

ولْيُنْظَر كِتابي «التَّحذير مِن فِتنةِ التَّكفير» -وما في بابِهِ مِن مُؤَلَّفاتِي الأُخرَى- وهي كثيرةٌ -والحمدُ لله-.

-عزَّ وجلَّ-، وأنْ يَرجِعُوا رُجُوعاً حقيقيًّا إلى كتابِ الله -تعالى-، وسُنَّة رسولِه ﷺ؛ حتّى يستتبَّ لهم الأمنُ والاستقرارُ، وتحصُلَ لهم العِزَّةُ والمَجدُ والرِّفعةُ، وتطيعَهم شُعوبُهُم، ولا يكونَ في قُلوبِ شعوبِهِم عليهم شيءٌ[1]؛ وذلك لأنَّ الإنسان إذا أصلح ما بينَهُ وبينَ ربِّهِ، أصلحَ اللهُ ما بينَهُ وبينَ النّاس.

فإذا كان وُلاةُ الأُمورِ يُريدُونَ أنْ تُذعِنَ لهم الشُّعوبُ، وأنْ يُطِيعُوا اللهَ فيهِم، فَلْيُطِيعُوا اللهَ -أوَّلاً-، حتّى تُطيعَهُم أُممُهُم، وإلّا: فليسَ مِن المَعقولِ أنْ يعصُوا مالِكَ المُلكِ- وهو الله -عزَّ وجلَّ-، ثُمَّ يُريدُونَ أنْ تُطيعَهُم شُعوبُهُم!!

هذا بعيدٌ جدًّا، بل كما بَعُدَ القَلْبُ عن الله بَعُدَ النّاسُ عن صاحبِهِ، وكُلَّما قَرُبَ مِن الله قَرُبَ النَّاسُ منهُ.

فنسألُ اللهَ أنْ يُعِيدَ لهذه الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ مَجْدَهَا وكرامتَهَا، وأنْ يُذِلَّ أعداءَ المُسلِمِين في كُلِّ مَكانٍ، وأنْ يَكْبِتَهُم، وأنْ يَرُدَّهُم على أعقابِهِم خائِبين، إنَّهُ على كُلِّ شيءٍ قدير».

□ نصيحة الإمام الشَّعبيِّ للحجَّاج:

وممّا ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ كثيرٍ - في «البداية والنِّهاية» (٩/ ٦١)-: خَبَرُ انتِصارِ

---

(١) روَى الترمذيُّ (٢٢٦٤)، والبزّار (٢٩٠) عن عُمَرَ بنِ الخطّاب، عن النبيِّ ﷺ، قال:
«ألا أُخبِرُكُم بخِيارِ أُمرائِكُم وشِرارِهم:
خِيارُهُم الذين تُحِبُّونَهُم ويُحِبُّونَكُم، وتدعُونَ لهُم ويَدعُونَ لكُم.
وشِرارُ أُمرائِكُم الذين تُبغِضُونَهُم ويُبغِضُونكُم، وتَلْعَنُونَهُم ويَلْعَنُونَكُم».
وصحَّحَهُ شيخُنا في «صحيح الجامع» (٢٥٩٩).

الحجَّاج على ابنِ الأشْعَثِ؛ فلمَّا اسْتَتَبَّ لـهُ الأمـرُ، أرسَـلَ إلى الإمـامِ الـشَّعْبِيِّ، فأُدخِلَ عليه، قال الشَّعْبِيُّ:

فلمّا دَخَلتُ عليه، سلَّمْتُ عليه بالإمرة، ثُمَّ قُلتُ: أيُّها الأميرُ؛ إنَّ النَّاسَ قـد أمَرُونِي أنْ أعتذِرَ إليكَ بغيرِ ما يَعلمُ اللهُ أنَّهُ الحقّ! وَايْمُ[1] اللــهِ لا أقـولُ في هـذا المَقامِ إلّا الحقَّ -كائناً في ذلك ما كانَ-.

قد -واللـهِ- تمَرَّدْنا عليك، وخَرَجْنا، وجَهِدْنا كُلَّ الجَهْدِ؛ فما أَلَوْنَا، فـما كُنَّـا بالأقوياءِ الفَجَرَة! ولا بالأتقياءِ البَرَرَة!

ولقد نَصَرَكَ اللهُ علينا، وأظْفَرَكَ بِنا؛ فإنْ سَطَوْتَ: فبِذُنُوبِنا، وما جَرَّتْ إليكَ أيدينا، وإنْ عَفَوْتَ عنّا: فبِحِلْمِكَ -وبَعْدُ-؛ فلكَ الحُجَّةُ علينا.

فقال الحجَّاجُ:

أنتَ -واللـهِ- يا شَعْبِيُّ- أحبُّ إليَّ ممَّن يدخُل علينا يَقطُرُ سَيفُهُ مِن دِمائِنـا، ثُمَّ يقولُ: ما فَعلتُ! ولا شهدتُ!

قد أَمِنْتَ عندَنا -يا شعبيُّ-.

---

(١) (فائدة): قالَ نَجمُ الدِّينِ النَّسَفِيُّ في «طِلْبَة الطَّلَبَة» (ص٦٢):

«هذا يُستعمَلُ بِرَفْعِ آخِرِ الكَلِمَةِ -وإنْ كان القَسَمُ بالخَفْضِ-؛ لأنَّ قولَهم: (وايْمُ الله) أصْـلُهُ: وأَيْمُنِ الله -بإثباتِ نُونٍ بعدَ الميم-، والنُّونُ مَخفوضةٌ على القَسَمِ، وهي جَمْعُ (يمـينٍ)؛ كأنّـهُ يقـولُ: (أُقسِمُ بأيمانِ الله)، أي: بالأيمانِ بالله، فحُذِفَت النُّونُ تخفيفاً لِكَثْرَةِ الاستعمالِ، وبَقِيَ المِيمُ مَضموماً؛ لأنَّهُ وَسَطُ الكَلِمَة، وليس بحَرْفِ إعرابٍ، وكانَت قَبلَ حَذْفِ آخِرِهِ كذلك، فبَقِيَ على ذلك».

وقال ابنُ الأثيرِ في «النِّهاية»: «وهَمْزَتُها وَصْلٌ، وقد تُقطَعُ».

قال: فانْصَرَفْتُ، فلمّا مَشَيْتُ قَليلاً، قال:

هَلُمّ يا شَعْبِيُّ، قال: فوَجِلَ لذلك قَلْبِي! ثُمَّ ذَكَرْتُ قولَهُ: قد أَمِنْتَ -يا شعبيُّ-؛ فاطْمَأَنَّت نَفْسِي.

فقال: كيف وَجَدْتَ النّاسَ بعدَنا -يا شَعْبِيُّ-؟

قال -وكان لي مُكْرِماً قبل الخُروجِ عليه-: فقُلْتُ: أصلحَ اللهُ الأميرَ؛ قد اكتحلتُ بعدَكَ السَّهَرَ! واستوعَرْتُ السَّهْلَ! واسْتَوخَمْتُ الجَنابَ! واسْتَجْلَسْتُ الخَوفَ! واسْتَحْلَيْتُ الهَمَّ! وفقدتُ صالحَ الإخوانِ! ولمْ أجِد مِن الأميرِ خَلَفاً!!

قال: انصرِف -يا شعبيُّ-.

فانصرفتُ[1].

وقد قال الإمامُ الشعبيُّ -رحمه الله- في خَبَرٍ آخَرَ- مُوضِّحاً، ومُحذِّراً-: «يأتِي على الناسِ زَمانٌ: يُصَلُّونَ فيه على الحَجَّاج»[2]!

قال أبو طالب المكّي -المتوفَّى سنةَ (٣٨٦هـ) -في «قُوت القُلوب» (١/ ٤٦٩/ ٤٧٠) -مُعلِّقاً على هذا الأثر-:

---

(١) وانظُر «تاريخ الطبري» (٦/ ٣٧٥)، و«تجارب الأُمَم» (٢/ ٣٦٢)، و«المُنتظَم» (٦/ ٢٤٨)، و«الكامل» (٣/ ٥١٣)، و«مُروج الذَّهب» (٣/ ١٧٦-١٧٧)، و«تاريخ ابن خلدون» (٣/ ٦٦).

(٢) رواهُ ابنُ مَعين في «تاريخِه» (٣/ ٥٠٦)، وعنهُ: الخَلّال في «السُّنَّة» (٨٥٨)، ومِن طريقِه: ابنُ عَساكِر في «تاريخ دمشق» (١٢/ ١٧٥).

«... وهذا قد أتى منذُ زمانٍ؛ لأنَّ الحجَّاج قد ابتدعَ أشياء أنكرَها الناسُ عليه في زمانِهِ هي -اليومَ- سُنَنٌ مَعروفةٌ! وأعمالٌ مُستحسنةٌ! يترحَّمُ الناسُ ويَغْبِطُونَ مَن أحدَثَها! ويحسَبُونَ أنَّهُ مأجُورٌ عليها! مَشكورٌ له سَعيُهُ فيها!! إلّا أنّهم لا يَعرفُونَ أنَّهُ أحدَثَها!!

فهُم -وإنْ لمْ يَفُوهُوا بالصَّلاةِ عليه قَولاً-؛ فإنَّ استعمالَهم لِـمَا أحدَثَ، واستحسانَهُم لِـمَا ابتدعَ: تَرَحُّمٌ منهُم عليه؛ والتَّرَحُّمُ هو: الصَّلاةُ»!

أقولُ: فكيفَ اليومَ؟!

□ بَيْن الراعي والرعيَّة:

وفي كَلامِ الإمامِ ابنِ حِبَّانَ -المُتوفَّى سَنَةَ (٣٥٦هـ)- في كتابِ «رَوضة العُقلاء، ونُزهة الفُضَلاء» (ص٢٦٨-٢٧٧)، تحتَ عُنوان:

(ذِكْرُ الحَثِّ على سِياسةِ الرِّياسة، ورِعاية الرَّعِيَّة) -قولُهُ-:

«عنِ ابنِ عُمَرَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**كُلُّكُم راعٍ، وكُلُّكُم مَسؤولٌ عن رعيَّتِهِ؛ فالأميرُ راعٍ على رعيَّتِهِ، ومَسؤولٌ عنهُم، والرَّجُلُ راعٍ على أهلِ بيتِهِ، وهو مسؤولٌ عنهُم، والمرأةُ راعيةٌ على بيتِ زوجِها، وهي مسؤولةٌ عنه، والعبدُ راعٍ على مالِ سيِّدِهِ، وهو مسؤولٌ عنهُ**»[1].

وأكثرُ ما يجِبُ: تَعاهُدُ الرَّعِيَّةِ للمُلوكِ؛ إذ هُم رُعاةٌ لها، وهُم أرفعُ الرُّعاة

---

(١) رَواهُ البخاريُّ (٨٩٣)، ومُسلمٌ (١٨٢٩).

لِكَثْرَةِ نَفاذِ أُمورِهِم، وعقدِ الأشياءِ وحَلِّها مِن ناحِيَتِهِم؛ فإذا لمْ يُراعُوا أوْقاتَهُم، ولمْ يَحتاطُوا لِرَعِيَّتِهِم: هَلَكُوا وأهْلَكُوا، ورُبَّما كانَ هَلاكُ عالَمٍ في فَسادِ مَلِكٍ واحدٍ.

ولا يدُومُ مُلْكُ مَلِكٍ إلّا بأعوانٍ تُطِيعُهُ، ولا يُطِيعُهُ الأعوانُ إلّا بوزيرٍ، ولا يتمُّ ذلك إلّا أنْ يكونَ الوَزيرُ وَدُوداً نَصوحاً، ولا يُوجدُ ذلك مِن الوزير إلّا بالعَفافِ والرَّأي، ولا يتمّ قِوام هؤلاء إلّا بالمال، ولا يُوجدُ المالُ إلّا بصلاحِ الرَّعيَّةِ، ولا تَصلُحُ الرَّعيَّةُ إلّا بإقامةِ العَدلِ؛ فكأنَّ ثَباتَ المُلْكِ لا يَكونُ إلّا بلُزُومِ العَدلِ، وزَوالُهُ لا يكونُ إلّا بمُفارَقَتِهِ.

فالواجبُ على المَلِكِ أنْ يَتفَقَّدَ أُمورَ عُمَّالِهِ، حتّى لا يَخفَى عليهِ إحسانُ مُحسِنٍ، ولا إساءةُ مُسيءٍ؛ لأنَّهُ إذا جَنَى عليه أعمالُ عُمّالِهِ لمْ يكُن قائماً بالعدلِ.

ويجبُ على السُّلطانِ استِبقاءُ الرِّياسةِ، وما فيه مِن نِعمةِ الله عليه، بِلُزُومِ تَقوَى الله، وتفقُّد أُمور الرَّعيَّة، وإنصاف بعضهم بعضاً؛ لأنَّهُ ما مِن قويٍّ في الدُّنيا إلّا وَفوقه أقوَى منهُ؛ فمتَى عَرَفَ السُّلطانُ فَضلَ قُوَّتِهِ على الضُّعفاء فغَرَّهُ ذلك مِن قُوَّةِ الأقوياء كانَت قُوَّتُهُ حَيْناً[1] عليه وهَلاكاً له، والضَّعيفُ المُحترسُ أقربُ إلى السَّلامةِ مِن القويِّ المُغترِّ؛ لأنَّ صرعةَ الاسترسالِ لا تَكادُ تُستَقالُ، ولا يجبُ أنْ يَعْجَلَ في سُلطانِهِ بعِقابِ مَن يَخافُ أنْ يندَمَ عليه، ولا يَثِقَنَّ بمَن عاقَبَهُ مِن غيرِ جُرْمٍ.

(١) الهلاك.

وما أُشَبِّهُ السُّلطانَ إلّا بالنَّارِ، إنْ قَصَّرَتْ بَطَلَ نَفْعُها، وإنْ جاوَزَت عَظُمَ ضَرُّها، فخيرُ السُّلطانِ مَن أشبهَ الغيثَ في أحيانِهِ في نفعِ مَن يليه، لا مَن أشبه النَّارَ في أكلِها ما يليها.

والواجبُ على السُّلطانِ -قبلَ كُلِّ شيءٍ-: أنْ يبدأَ بتقوى الله وإصلاحِ سَريرتِهِ بَيْنَهُ وبينَ خالِقِهِ، ثُمَّ يَتفكَّرَ فيما قَلَّدَهُ اللهُ مِن أمْرِ إخوانِهِ، ورَفْعِهِ عليهِم، لِيَعْلَمَ أنَّهُ مَسؤولٌ عنهُم في دِقِّ الأمورِ وجِلِّها، ومُحاسَبٌ على قليلِها وكَثيرِها، ثُمَّ يَتَّخِذُ وَزيراً صالِحاً عاقِلاً عفيفاً نَصُوحاً، وعُمّالاً صالِحين بَرَرَةً راشِدِين، وأعواناً مَستُورِين، وخَدَماً مَعلومِين، ثُمَّ يُقلِّدُ عُمّالَهُ ما لا غِنى لهُ عنهُم، ويشترِطُ عليهِم تقوَى الله وطاعتَهُ، وأخذَ المالِ مِن حِلِّهِ، ويُفرِّقُهُ في أهلِهِ، ثُمَّ يَتفقَّدُ أمْرَ بيتِ المالِ بأنْ لا يُدْخِلَهُ حَبَّةً فما فوقَها مِن قَهْرٍ أو جَوْرٍ، أو سَلْبٍ أو نَهْبٍ أو رِشْوَةٍ؛ فإنَّهُ مَسؤولٌ عن كُلِّ ذَرَّةٍ منهُ، ومُحاسَبٌ على كُلِّ حَبَّةٍ فيه، ثُمَّ لا يُخرِجُهُ إلّا في المواضعِ التي أمَرَ اللهُ -جلَّ وعَلا-.

ثُمَّ يَتفَقَّدُ أُمورَ الحُكّامِ بأنْ لا يُوَلِّيَ أحداً على قضاءِ المُسلمِين إلّا مَن يَعْلَمُ مِنهُ العَفافَ والعِلْم، وتَرْكَ المَيلِ إلى الهوَى، والحُكْم بغيرِ ما يُوجِبُهُ العِلْمُ.

ثُمَّ يَتفَقَّدُ أهلَ العِلْمِ والقُرّاءَ والمُؤذِّنِين والصَّالِحِين وضُعَفاء المُسلمِين، ولْيَكُنْ لِمَنْ هو أصغرُ سِنًّا منهُ أباً، ولِمَنْ هو أكبرُ منهُ ابناً، ولِأترابِهِ أخاً، فيكونُ في تفقُّدِ أُمورِهِم ولِصلاحِ أسبابِهِم أكثرَ مِن تفقُّدِهِم بأنفُسِهِم.

ثُمَّ يَختارُ مِن الرَّعِيَّةِ أقواماً أُمناء، يَبعثُ بِهِم في كُلِّ سَنَةٍ إلى المُدُنِ؛ لِيُشْرِفُوا

على العُمَّالِ والحُكّامِ، ويتفقَّدُوا أسبابَهُم وسِيَرَهُم، ويُخبِرُوهُ بها، فيعزلُ مَن استحقَّ منهُم العَزْلَ، ويُقِرُّ مَن اتَّبعَ الحقَّ.

ولْيَلْزَم المَشُورةَ؛ فإنَّ في المَشورةِ صَلاحَ الرَّعِيَّةِ ومادّةَ الرَّأي، ولْيَصْنَعْ إلى النّاسِ كافَّةً في الوقتِ الذي يَقدرُ على الصَّنائعِ والمعروفِ قَبْلَ أنْ يَجيئَهُ الوقتُ الذي يَفقدُ فيه القُدرةَ عليها.

ولْيَعْتَبِرْ بمَن كان قَبْلَهُ مِن المُلوكِ والأُمراءِ والسَّادةِ والوُزَراءِ؛ لأنَّ مَن ظَفَرَ بأمرٍ جَسيمٍ فأضاعَهُ: فاتَهُ، ومَن أمْكَنَتْهُ الفُرصةُ فأخَّرَ العَمَلَ فيها: لا تكادُ تَعودُ إليهِ.

مَن صَحِبَ السُّلطانَ فلا يَجِبُ أنْ يَكْتُمَهُ نصيحتَهُ؛ لأنَّ مَن كَتَمَ السُّلطانَ نَصيحتَهُ، والأَطِبّاءَ مَرَضَهُ، والإخوانَ بَثَّهُ[1]؛ فقد خانَ نَفْسَهُ، ومَن يَصْحَبُ السُّلطانَ لا يَنجُو مِن الآثامِ، كما أنَّ راكِبَ العَجَلِ لا يأمَنُ العِثارَ، ولا يجبُ أنْ يأمَنَ غَضَبَ السُّلطان إنْ صَدَقَهُ، ولا عُقوبتَهُ إنْ كذَبَهُ، ولا يَجترِئُ عليه، وإنْ أدناهُ؛ لأنَّ الحازِمَ العاقِلَ لا يَشْرَبُ السُّمَّ اتِّكالاً على ما عندَهُ مِن التِّرياقِ والأدويةِ!

رُؤَساءُ القَومِ أعظمُهُم هُموماً، وأدْوَمُهُم غُموماً، وأشْغَلُهُم قُلُوباً، وأشْهَرُهُم عُيوباً، وأكْثرُهُم عَدُوًّا، وأشدُّهُم أحزاناً، وأنْكاهُم أشجاناً، وأكثرُهُم في القيامةِ حِساباً، وأشدُّهُم -إنْ لمْ يَعْفُ اللهُ عنهُم- عَذاباً.

---

(١) البَثُّ: الحُزْنُ.

الواجبُ على مَن مَلَكَ أُمورَ المُسلمِينَ الرُّجُوعُ إلى الله -جلَّ وعَلَا- في كُلِّ لَحظةٍ وطَرْفَةٍ؛ لئلَّا يطغيه ما هو فيه مِن تسلُّطِهِ، بل يذكُرُ عَظَمَةَ الله وقُدرتَهُ وسُلطانَهُ، وأنَّهُ هو المُنتقِمُ مِمَّنْ ظَلَمَ، والمُجازِي لِمَنْ أحسنَ، فلْيَلْزَمْ في إمْرَتِهِ السُّلُوكَ الذي يُؤدِّي إلى اكتِسابِ الخَيرِ في الدَّارَيْنِ، ولْيَعْتَبِرْ بِمَن كان قَبْلَهُ مِن أشكالِهِ؛ فإنَّهُ لا مَحالةَ مسؤولٌ عن شُكْرِ ما هو فيه، كما هو لا محالةَ مسؤولٌ عن حِسابِهِ».

□ بَيْنَ الحاكم و(بطانته):

وعلى ضَوءِ ما تقدَّمَ: يَظهرُ -جليًّا- أنَّ العَلاقةَ بين الحاكِمِ والمَحكومِين -منذُ زمانٍ بعيدٍ جدًّا- (تكادُ) تحكُمُها- في (كُلِّ!) الأحيانِ -بغيرِ مُبالَغةٍ!- الوَساطَةُ بينهُما؛ والتي هي: وُزراؤُهُ، وبِطانتُهُ، والمُقرَّبُونَ منهُ!

فإذا أرادُوا: أرادَ!

وإذا رَفَضُوا: رَفَضَ!!

وهذا ما صرَّحَ به -مُنذُ نحوِ ثمانيةِ قُرونٍ- الإمامُ مُحْيِي الدِّين النَّوَوِيُّ -المُتوَفَّى سَنَةَ (٦٧٦هـ) -رَحِمَهُ اللهُ-؛ بقولِهِ -في نصيحةٍ وَجَّهَها لِسُلطانِ عَصْرِهِ-:

«ولو رأَى السُّلطانُ ما يَلحقُ النَّاسَ مِن الشَّدائدِ لاشتدَّ حُزْنُهُ عليهِم، وأطْلَقَهُم في الحالِ، ولمْ يُؤخِّرْهُم؛ ولكِنْ؛ (**لا تُنهَى إليه الأُمورُ على جِهَتِها**).

فباللهِ؛ أغِثِ المُسلمِينَ يُغِثْكَ اللهُ، وأرْفِقْ بهِم يُرْفِقِ اللهُ بك، وعَجِّلْ لهُم

الإفراجَ..»[1]..

... ولْنَخْتِم هذا (المدخلَ) -الذي لا بُدَّ منهُ -بدُعاءِ الخليفةِ الإمامِ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ -رَحِمَهُ اللهُ-:

(اللهمَّ أصلِحْ مَن كان في صلاحِهِ صَلاحٌ لِأُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وأهلِكْ مَن كانَ في هلاكِهِ صَلاحٌ لِأُمَّةِ محمدٍ ﷺ)[2].



(١) «حُسن المُحاضَرة» (٢/ ١٠٣) -للسُّيُوطِيِّ-، و«المنهل العَذْب الرَّوِيّ...» (١/ ٣٣) -للسَّخاوِيِّ-.

(٢) رواهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٣٥٠٨٩)، وأبو نُعَيْم في «حِلية الأولِياء» (٥/ ٣٢٤).
وانظُر «البداية والنِّهاية» (١٢/ ٧١٣).


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٣ -

تأصيلات في حكم المظاهرات

قالَ شيخُ الإسـلامِ ابـنُ تيميَّـةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «درء تعـارُض العقـل والنَّقـل» (٣/ ٣٠٦): «الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَتَضَمَّنُ الخَبَرَ بِالحَقِّ، وَالتَّعرِيفَ بِالطُّرُقِ المُوصِلَةِ إِلَيْهِ النَّافِعَةِ لِلخَلْق.

وَأَمَّا الكَلاَمُ عَلَى كُلِّ مَا يَخْطُرُ بِبَـالِ كُـلِّ أَحَـدٍ مِـنَ النَّـاسِ -مِـنَ الـشُّبُهَاتِ السُّوفِسطَائِيَّة-؛ فَهَذَا لاَ يُمْكِنُ أَن يُبَيِّنَهُ خِطَابٌ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيل».

وَقَالَ الإِمامُ ابنُ العَرَبِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «العَوَاصِم مِن القواصِم» (ص٢٨١): «ولاَ يَذْهَبُ الزَّمَانُ فِي مُمَاشَاةِ الجُهَّال؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لاَ آخِرَ له».

وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي «مَدَارِج السَّالِكِين» (٢/ ٣٠٠-٣٠١):

«هَذَا وَقَد جَرَت سُنَّةُ الله -الَّتِي لاَ تَبْدِيلَ لَهَا- أَنْ مَن آثَرَ مَرْضَاةَ الخَلْقِ عَـلَى مَرْضَاتِه: أَنْ يُسْخِطَ عَلَيْهِ مَن آثَرَ رِضَاه، وَيَخْذُلَهُ مِن جِهَتِـهِ، وَيَجْعَـلَ مِحْنَتَـهُ عَـلَى يَدَيْهِ، فَيَعُودَ حَامِدُهُ ذامًّا.

وَمَن آثَرَ مَرْضَاتَهُ سَاخِطاً: فَلا عَلَى مَقْـصُودِهِ مِـنْهُم حَـصَل، وَلا إِلى ثَـوَابِ مَرْضَاةِ رَبِّهِ وَصَل!

وَهَذا أَعْجَزُ الخَلْقِ وَأَحْمَقُهُم!

هَذَا مَعَ أَنَّ رِضَا الخَلْقِ: لا مَقْدُور وَلاَ مَأمُور وَلاَ مأْثُور؛ فَهُوَ مُسْتَحِيل، بَل لاَ بُدَّ مِن سَخَطِهِم عَلَيْكَ، فلَئِنْ يَسْخَطُوا عَلَيْكَ وَتَفُوزَ بِرِضَى الله عَنْكَ أَحَبُّ إِلَيْكَ وَأَنْفَعُ لَكَ مِن أَنْ يَسْخطُوا عَلَيْكَ وَاللهُ عَنْكَ غَيْرُ رَاضٍ.

فَإِذَا كَانَ سَخَطُهُم لاَ بُدَّ مِنْهُ -عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ-: فَآثِر سَخَطَهُم الَّذِي يُنَالُ بِهِ رِضَى الله؛ فَإِن هُم رَضُوا عَنْكَ -بَعْدَ هَذَا- وَإِلاَّ؛ فَأَهْوَنُ شَيْءٍ رِضَى مَن لاَ يَنْفَعُكَ رِضَاهُ، وَلاَ يَضُرُّكَ سَخَطُهُ فِي دِينِكَ، وَلاَ فِي إِيمَانِكَ، وَلاَ فِي آخِرَتِكَ؛ فَإِنْ ضَرَّكَ فِي أَمْرٍ يَسِيرٍ فِي الدُّنْيَا فَمَضَرَّةُ سَخَطِ الله أَعْظَمُ وَأَعْظَم!

وَخَاصَّةُ العَقْلِ: احْتِمَالُ أَدْنَى المَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَعْلاَهُمَا، وَتَفْوِيتُ أَدْنَى المَصْلَحَتَيْنِ لِتَحْصِيلِ أَعْلاَهُما؛ فَوَازِن بِعَقْلِكَ، ثُمَّ انْظُر أَيّ الأَمْرَيْنِ وَأَيّهما خَيْرٌ فَآثِرْهُ، وَأَيّهما شَرٌّ فَأَبْعِدْ عَنْهُ.

فَهَذَا بُرْهَانٌ قَطْعِيٌّ ضَرُورِيٌّ فِي إِيثَارِ رَضَا الله عَلى رِضَا الخَلْقِ.

هَذَا مَعَ أَنَّهُ إِذَا آثَرَ رِضَى الله كَفَاهُ اللهُ مُؤْنَةَ غَضَبِ الخَلْقِ، وَإِذَا آثَرَ رِضَاهُم لَمْ يَكْفُوهُ مُؤنَةَ غَضَبِ الله عَلَيْهِ، قَالَ بَعْضُ السَّلَف: لَمُصَانَعَةُ وَجْهٍ وَاحِدٍ أَيْسَرُ عَلَيْكَ مِن مُصَانَعَةِ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ؛ إِنَّكَ إِذَا صَانَعْتَ ذَلِكَ الوَجْهَ الوَاحِدَ كَفَاكَ الوُجُوهَ كَلَّهَا».

◻ خطورة اتِّباع الهوَى:

وَقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّاطِبِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «المُوافَقَات» (٢/ ١٩٠-١٩١):

«جَعَلَ اللهُ اتِّبَاعَ الهَوَى مُضَادًّا لِلحَقِّ، وَعَدَّهُ قَسِيماً لَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ -تَعَالَى-:

﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية [ص:٢٦].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ . وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا . فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[النازعات:٣٩].

وَقَالَ فِي قسيمِهِ: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ . فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات:٤٠-٤١].

وَقَالَ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[النجم:٣-٤].

فَقَدْ حَصَرَ الأَمْرَ فِي شَيْئَيْنِ: الوَحْيِ -وَهُوَ الشَّرِيعَةُ-، وَالهَوَى؛ فَلاَ ثَالِثَ لَهُما.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَهُما مُتَضَادَّان.

وَحِينَ تَعَيَّنَ الحَقُّ فِي الوَحْيِ: تَوَجَّهَ لِلْهَوَى ضِدُّهُ؛ فَاتِّبَاعُ الهَوَى مُضَادٌّ لِلحَقِّ.

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾[الجاثية:٢٣].

وَقَال: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون:٧١].

وَقَال: ﴿ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ﴾[محمد:١٦].

وَقَال: ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾[محمد:١٤].

وَتَأَمَّلْ؛ فَكُلُّ مَوْضِعٍ ذَكَرَ اللهُ -تَعَالَى- فِيهِ الهَوَى؛ فَإِنَّما جَاءَ بِهِ فِي مَعْرِضِ الذَّمِّ لَهُ وَلِمُتَّبِعِيه.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا المَعْنَى عَنِ ابْنِ عَبَّاس، أَنَّهُ قَال: «مَا ذَكَرَ اللهُ الهَوَى فِي كِتَابِهِ إِلاَّ ذَمَّه».

فَهَذَا -كُلُّهُ- وَاضِحٌ فِي أَنَّ قَصْدَ الشَّارِعِ الخُرُوجُ عَنْ اتِّباعِ الهَوَى، وَالدُّخُولُ تَحْتَ التَّعَبُّدِ لِلمَوْلَى».

... فَأَقُولُ -ابْتِداءً-:

□ نبذة تاريخيَّة حول (المظاهرات):

١- اشْتَهَرَت[1] المُظَاهَراتُ عَنِ الرُّومَانِ وَاليُونَانِ -خَاصَّةً-، وَالأُورُوبِّيِّينَ -عَامَّة-، وَمَنْ نَظَرَ فِي «قِصَّة الحَضَارَة» -لِديورانت- لاحَظَ كَثْرَةَ المُظَاهَرَاتِ فِي أُورُوبَّا -قَبْلَ الثَّوْرَةِ الفَرَنْسِيَّةَ وَبعْدَهَا-، لَكِنَّهَا صَارَت -بَعْدَ الثَّوْرَةِ الفَرَنْسِيَّةِ- مِنَ الحُقُوقِ المَدَنِيَّةِ الَّتِي تَصُونُها الدَّسَاتِيرُ وَالقَوَانِينُ الوَضْعِيَّةُ.

لِهَذَا؛ ظَهَرَ هَذَا السُّلُوكُ عِنْدَ المُسْلِمِينَ [أكثر] فِي عَهْدِ الاسْتِعْمَارِ الغَرْبِيِّ لِلبِلاَدِ الإِسْلاَمِيَّة، وَرُبَّمَا كَانَ الاسْتِعْمَارُ نَفْسُهُ يُشَجِّعُ عَلَى مُمَارَسَتِهِ، لِيَغْرِسَ فِي المُسْلِمِين بَعْضَ سَنَنِه وَمَفَاهِيمِهِ فِي السِّيَاسَةِ وَالاجْتِمَاع.

وَقَدْ ذَكَرَ الأُسْتَاذُ مُحِبُّ الدِّينِ الخَطِيب -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «مَجَلَّة الفَتْح» (السَّنَة الأُولَى، عَدَد: ٦٤) خَبَرَ أَوَّلِ مُظَاهَرَةٍ نِسَائِيَّةٍ فِي سُورِيَّا عَام (١٩٢٧) فِي ظِلِّ الاحْتِلاَلِ الفَرَنْسِيّ!

---

(١) مُلَخَّص مِن بَحْث لَطِيف للأخِ الشَّيخ عبد الحقّ التّركماني -حفِظَهُ الله-.

وَقَدْ كَانَ العُلَمَاءُ الرَّبَّانِيُّونَ يُدْرِكُونَ أَنَّ هَذَا السُّلُوكَ الاجْتِمَاعِيَّ الجَدِيدَ لاَ خَيْرَ فِيه، فَفِي ثَوْرَةِ المَصْرِيِّين عَلى الإِنْكلِيز (سَنَةَ ١٩١٩) جَاهَرَ العَلاَّمَةُ السَّلَفِيُّ مُحَمَّد حَامِد الفِقِي -رَحِمَهُ اللهُ- بِإِنْكَارِ المُظَاهَرَات، وَبَيَّنَ أَنَّ خُرُوجَ الاحْتِلاَلِ لاَ يَكُونُ بِهَا، بَلْ بِالعَوْدَةِ إِلَى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِصْلاَحِ العَقَائِدِ وَالعِبَادَات[1].

وَصَدَقَ فِي ذَلِك؛ فَقَد شَهِدَت تِلْكَ المُظَاهَرَاتُ خُرُوجَ هُدى شَعْرَاوِي فِيهَا سَافِرَةً، فَكَانَت أَوَّلَ مِصْرِيَّةٍ مُسْلِمَةٍ رَفعَت الحِجَاب- «الأعلاَم» (٨/ ٧٨) -للزِّرِكْلي-.

فَإِذَا عَلِمنَا أَنَّ المُظَاهَرَاتِ مِنَ السُّلُوكِ الاجْتِمَاعِيِّ لَدَى سَائِرِ الأُمَم -مُنْذُ القِدَم-؛ فَلاَ بُدَّ أَنْ نُوَضِّحَ سَبَبَ عَدَمِ ظُهُورِهَا عِنْدَ المُسْلِمِينَ [بكثرةٍ] إِلاَّ فِي العَصْرِ الاسْتِعْمَارِيِّ الحَدِيث؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الأَدِلَّةِ عَلى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ سُنَّةِ المُسْلِمِين عَبْرَ عُصُورِهِم المُخْتَلِفَة -وَإِنْ كَانَتْ تَقَعُ -أَحْيَاناً- مِن سُفَهَائِهِم -كَمَا سَيَأْتِي-.

◻ المنهج النبوي في إنكار المُسلمين المنكر:

وَتَوْضِيحُ هَذَا:

أَنَّ تَجَنُّبَ هَذَا السُّلُوكِ عَمْداً، مَعَ قِيَامِ الدَّوَاعِي لَهُ فِي أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَة؛ كَانَ نَتِيجَةً لِخُصُوصِيَّةِ المِنْهَاجِ وَالتَّرْبِيَةِ الَّتِي غَرَسَهَا رَسُولُ الله ﷺ فِي أُمَّتِه؛ فَقَدْ بَيَّنَ

---

(١) كما في كتاب «جُهود الشَّيخ محمد حامد الفقي في نَشْرِ العقيدةِ السلفيَّةِ» للدُّكتور مُوفَّق الغامدِي. (علي).

ﷺ في أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مَشْهُورَة: وُجُوبَ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلحَاكِمِ المُسْلِمِ، وَنَهَى عَنِ الخُرُوجِ، وَشَقِّ عَصا الطَّاعَة، كَمَا نَهَى عَنِ القِتَالِ فِي الفِتْنَة، وَأَمَرَ بِلُزُومِ البُيُوتِ -عِنْدَهَا-، وَبَيَّنَ أَنَّ القَاعِدَ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ القَائِم، وَالقَائِمَ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ المَاشِي، وَالمَاشِي فِيها خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي، وَأَنَّ مَن تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفْه، وَمَن وَجَدَ فِيهَا مَلْجأً أَوْ مَعَاذاً فَلْيَعُذْ بِهِ، وأَمَرَ بِكَسْرِ السُّيُوف، وَبِالعُزْلَة، وَالاشْتِغَالِ بِالعِبَادَة...

وَسَارَ صَحَابَتُهُ الكِرَامُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- عَلى نَهْجِهِ فِي مُجَانَبَةِ الفِتَنِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا...

فَكَانَتْ تِلْكَ الأَحَادِيثُ وَالآثَارُ -وَهِي كَثِيرَةٌ جِدًّا، مَبْثُوثَةٌ فِي كُتُبِ العَقِيدَةِ وَالحَدِيثِ وَالفِقْهِ وَالآدَابِ الشَّرْعِيَّة وَالأَحْكَام السُّلْطَانِيَّة- بِمَجْمُوعِهَا- سَبَباً فِي تَكْوِينِ مَا يُمْكِنُ تَسْمِيَتُهُ بِسُلُوكٍ جَمْعِيٍّ تَمَيَّزَ بِهِ المُجْتَمَعُ الإِسْلاَمِيُّ؛ حَيْثُ يَحْرِصُ أَفْرَادُهُ عَلَى اسْتِقْرَارِهِ وَأَمْنِهِ وَاجْتِمَاعِهِ، وَعَلَى مُجَانَبَةِ الفِتَنِ وَالشِّقَاقِ وَالفَوْضَى.

وَهَذِهِ الخُصُوصِيَّةُ الدِّينِيَّةُ لَمْ يَكُنْ المُسْتَشْرِقُونَ لِيَفْهَمُوهَا؛ لِهَذَا ادَّعَوْا أَنَّ الفُقَهَاءَ عَمَدُوا إِلَى وَضْعِ تِلْكَ النُّصُوصِ إِرْضَاءً لِلخُلَفَاءِ المُسْتَبِدِّين[1]!

□ المظاهرات مِن فعائلِ (الغوغاء):

نَعَم؛ لَمْ تَكُن المُظَاهَرَاتُ مِن سَنَنِ المُسْلِمِين، لِهَذَا لَمْ تَظْهَر فِي تَارِيخِهِم إِلاَّ فِي سُلُوكٍ شَاذٍّ عُرِفَ بِخُرُوجِ الغَوْغَاء، وَالأَوْبَاش، وَالسَّفِلَة، وَالسُّوقَة، وَالمُنْتَهِبَة

---

(١) وتابَعَهُم على ذلك -وللأَسَفِ!- عددٌ مِن اللاَّهِثِين وراءَهُم مِن المُستغرِبِين. (علي).

-وَنَحْوِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ الَّتِي كَانَ العُلَمَاءُ يَصِفُونَ بِهَا بَعْضَ حَالاَتِ الفَوْضَى وَالشَّغَبِ الَّتِي كَانَتْ تَقَعُ عِنْدَ هَيَجَانِ العَامَّة، وَثَوَرَانِ الرَّعاعِ وَالدَّهْمَاءِ وَالعَبِيدِ وَالسُّفَهَاءِ -وَنَحْوِهِم-.

وَمِنْ هُنَا يُمْكِنُنَا القَوْلُ بِأَنَّ المُظَاهَرَاتِ كانَت مَعْرُوفَةً لَدَى المُسْلِمِين، لَكِنَّهَا لَمْ تَكُن مِنْ سُنَّتِهِم، بَل كَانُوا يُحَرِّمُونَهَا وَيَنْبُذُونَهَا، وَيَصِفُونَ القَائِمِينَ بِهَا بَالغَوْغَاء.

وَأَوَّلُ وَأَشْهَرُ مُظاهَرَةٍ فِي تَارِيخِ الإِسْلاَمِ كَانَت بِخُرُوجِ (الغَوْغَاء) عَلَى أَمِيرِ المُؤْمِنِين عُثْمَان بْنُ عَفَّان -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وَكَانَ خُرُوجُهُم فِي (مُظَاهَرَة سِلْمِيَّة!)!

وَرُغْمَ أَنَّ الخَلِيفَةَ الرَّاشِدَ أَصْدَرَ أَوَامِرَهُ الصَّارِمَة بِعَدَم: (اسْتِخدَام العُنف ضِدّ المُتَظَاهِرين!) فَإِنَّها انْتَهت بِمَقْتَلِهِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، فَكَانَتْ مِن أَعْظَمِ الفِتَنِ الَّتِي نَزَلَتْ بِالمُسْلِمِين، وَتَرَكَتْ آثاراً سَيِّئَةً لَمْ تَنْقَطِعْ؛ بَعْضُهَا حَتَّى يَوْمِ النَّاس هَذا.

لِهذا كَانَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- إِذَا ذُكِر الغَوْغَاءُ وَأَهْلُ السُّوقِ؛ قَال: قَتَلَةُ الأَنْبِياء! «التَّارِيخُ الصَّغِير» -لِلبُخَارِي ١/ ١١٥)[1]-.

---

(١) قال الإمامُ أبو سُليمانَ الخطَّابي في «العُزلَة» (ص٨٠): «فالواجبُ على العاقلِ أنْ لا يَغْتَرَّ بكلامِ العوامِّ وثنائِهم، وأنْ لا يَثِقَ بعُهودِهِم وإخائِهم؛ فإنَّهُم يُقبِلُونَ معَ الطَّمَع، ويُدبِرُونَ مع الغِنَى، ويَطيرُونَ مع كُلِّ ناعِقٍ...

وكان بعضُهُم يقولُ -إذا رآهُم-: قاتَلَهُم اللهُ! هذه الوُجُوهُ التي لا تُرَى إلّا في الشَّرِّ!

وكان آخَرُ منهُم يقولُ -في العامَّةِ-: إنَّهُم إذا اجتمعُوا غَلَبُوا، وإذا تَفَرَّقُوا لمْ يُعرَفُوا! =

وأَصْلُ الغَوْغَاء: الجَرَادُ حِينَ يَخِفُّ لِلطَّيَرَان، ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلسَّفِلَةِ مِنَ النَّاسِ، وَالمُتَسَرِّعِينَ إلى الشَّرِّ.

□ **بعضُ المُظاهَرات (التاريخيَّة)، وآثارُها:**

وَقَدْ ذَكَرَ المُؤَرِّخُونَ -فِي حَوَادِثِ سَنَةِ (٣٠٨هـ)[1]-: (أَنَّ الأَسْعَارَ غَلَتْ بِبَغْدَادَ، فَاضْطَرَبَت العَامَّة، وَتَجَمَّعَ مِن الغَوْغَاءِ عَشَرَةُ آلافٍ، وَفَتَحُوا السُّجُون، وَقَاتَلُوا الوَزِيرَ وَوُلاةَ الأُمُور، وَدَامَ القِتَالُ أَيَّاماً، وَقُتِلَ عِدَّةٌ، وَنُهِبَتْ أَمْوَالُ النَّاس، وأَخْرَبُوا مَجَالِسَ الشُّرَطَة، وأَحْرَقُوا الجُسُور، واخْتَلَّت أَحْوَالُ الخِلافَةِ -جِدًّا-، وَمُحِقَتْ بُيُوتُ الأَمْوَال، وَأَنَّهُم عَدَوْا عَلَى الخَطِيبِ يَوْمَ الجُمُعَة، فَمَنَعُوه، وَكَسَرُوا المَنَابِر! فَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِمُحارَبَةِ العَوامِّ، فَأُخِذُوا وَضُرِبُوا)، يَعْنِي: أَنَّ الدَّوْلَةَ اضطُرَّت إِلَى (استِخْدَام العُنف ضِدّ المُتَظَاهِرِين)!

وَفِي كُتُبِ التَّارِيخ أَمْثِلَةٌ عَدِيدَةٌ، لا يَتَّسِعُ هَذَ المَقَالُ لِذِكْرِهَا.

وَقَد اتَّفَقَ المُؤَرِّخُونَ -وَهُم مِن أَجِلَّةِ عُلَمَاءِ الإِسْلاَمِ؛ كَابْنِ الجَوْزِيِّ والذَّهَبِيِّ وابنِ كَثِيرٍ -وَغَيْرِهِم- عَلَى ذِكْرِهَا عَلَى وَجْهِ الذَّمِّ وَالاسْتِنْكَار.

= وقال آخَرُ: إذا اجتمعُوا أَضَرُّوا، وإذا تَفَرَّقُوا نَفَعُوا -يُرِيدُ: أَنَّهُم إذا تَفَرَّقُوا رَجَعَ كُلُّ واحدٍ منهُم إلى صِناعتِهِ...» (علي).

(١) كما في «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١٥/ ٥٠). (علي).

□ **أقسام المظاهرات - من حيثُ النَّوعُ -:**

وَعَلَيْهِ؛ فَالْمُظَاهَراتُ قِسْمَان(١):

* **القِسْمُ الأَوَّل:** الْمُظَاهَرَاتُ الَّتِي يُرادُ مِنْهَا أُمُورٌ شَرْعِيَّةٌ دِينِيَّة.

* **القِسْمُ الثَّانِي:** الْمُظَاهَراتُ الَّتي يُرادُ مِنْهَا أُمُورٌ دُنْيَوِيَّة.

وَهَذِهِ نَوْعَان:

- **النَّوع الأَوَّل:** الْمُظَاهَرَاتُ لإِسْقَاطِ حَاكِم؛ لِدَافِعٍ دُنْيَوِيٍّ لاَ دِينِيّ.

- **النَّوع الثَّاني:** الْمُظَاهَراتُ لِتَحْصِيلِ مَا سِوَى ذَلِكَ مِن أُمُورِ الدُّنْيا.

أَمَّا القِسْمُ الأَوَّل: -المَظَاهَراتُ الَّتِي يُرَادُ مِن وَرَائِهَا تَحْقِيقُ أُمُورٍ شَرْعِيَّةٍ دِينِيَّة؛ فَهَذِهِ بِدْعَةٌ فِي الدِّين؛ لأَنَّها مُحْدَثَة.

وَالقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّة النَّبَوِيَّةُ: أَنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ -كَما أَخْرَجَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ جَابِرٍ مِن كَلاَمِ رَسُولِ الله ﷺ-.

□ **هل للوسائل حكم المقاصد:**

فَإِن قِيلَ: إِنَّ هَذِهِ مِنَ الوَسَائِل، وَالأَصْلُ فِي اتِّخَاذِ الوَسَائِلِ الجَوازُ -مَا دَامَتْ مُبَاحَة-!

فَيُقَال: هَذَا حَقّ، لَكِنْ؛ فِي غَيْرِ الوَسَائِلِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى العِبَادَاتِ؛ فَإِنَّ لِلوَسَائِلِ أَحْوالاً ثَلاثَة:

---

(١) مُلَخَّص مِن مَقَالٍ بِقَلمِ أَخِينا الفَاضِل الشَّيخ عَبد العَزِيز الرَّيِّس -حَفِظَهُ الله، وَنَفَعَ بِهِ-.

الحَالَةُ الأُولى: الوَسَائِلُ المُلْغَاة؛ وَهِي الوَسَائِلُ الَّتِي جَاءَ النَّهْيُ عَنْهَا بِدَلِيلٍ خَاصّ.

وَلاَ إِشْكَالَ فِي بِدْعِيَّةِ اتِّخَاذِ هَذِهِ الوَسَائِل، كَاتِّخَاذِ التَّمْثِيلِ وَسِيلَةً مِن وَسَائِلِ الدَّعْوَة؛ لأَنَّهُ مُحَرَّم؛ لِكَوْنِهِ مُتَضَمِّناً الكَذِبَ.

الحَالَةُ الثَّانِيَة: الوَسَائِلُ المُعْتَبَرَة؛ وَهِي الَّتِي نَصَّ الشَّرْعُ عَلَى جَوَازِهَا بِنَصٍّ خَاصّ، مِثْل: جَعْل الأَذَان وَسِيلَةً لِلإِعلامِ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلاَة.

وَلاَ إِشْكَالَ فِي شَرْعِيَّة هَذِهِ الوَسَائِل.

الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: الوَسَائِلُ الَّتِي لَمْ يَأْتِ نَصٌّ خَاصٌّ بِجَوَازِهَا، وَلاَ حُرْمَتِهَا.

وَهَذِهِ تَتَرَدَّدُ بَيْن المَصَالِحِ المُرْسَلَة، وَالبِدَعِ المُحْدَثَة.

وقد قَرَّرَ الإمامُ ابنُ القيِّمِ في «مدارِجِ السَّالكين» (١/ ١١٦) أَنَّهُ «قد تكونُ الوسيلةُ مُتضَمِّنَةً مَفسَدَةً تُكْرَهُ، أو تَحْرُمُ لأجلِها، وما جُعِلَت وَسيلةً إليه ليسَ بحرامٍ، ولا مَكروهٍ».

وهو الواقعُ -تماماً- في باب (المُظاهَرات) -هذا-.

□ بَيْنَ (البدع)، و(المصالح المُرسَلة):

وَخُلاَصَةُ ضابط التفريقِ بَيْنَ هذَيْن النَّوعَيْن أَمْرَان:

الأَوَّل: أَنْ يُنْظَرَ فِي هَذَا الأَمْرِ المُرَادِ إِحْدَاثُهُ لِكَوْنِهِ مَصْلَحَةً؛ هَل المُقْتَضِي لِفِعْلِهِ[1] كَانَ مَوْجُوداً فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَالصَّحَابَةِ، وَالمَانِعُ مُنْتَفِياً؟

(١) أي: السَّبَبُ المُوجِبُ لِفِعْلِهِ وعَمَلِهِ. (علي).

أ- فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ؛ فَفِعْلُ هَذِهِ المَصْلَحَةِ -المَزْعُومَةِ- بِدْعَةٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ خَيْراً لَسَبَقَ القَوْمُ إِلَيْها؛ فَإِنَّهُم بِاللهِ أَعْلَم، وَلَهُ أَخْشَى، وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتِّباعِهِم -فِعْلاً وَتَرْكاً-.

ب- أَمَّا لَوْ كَانَ المُقْتَضِي -أَي: السَّببُ المُحوِجُ- غَيْرَ مَوْجُودٍ فِي عَهْدِهِم، أَو كَانَ مَوْجُوداً، لَكِنْ هُناكَ مانِعٌ يَمنعُ مِن اتِّخاذِ هذه المَصلحةِ؛ فإِنَّهُ لا يكونُ بِدعةً، بل يكونُ مَصلحةً مُرسَلَةً، وذلك مِثْلُ جَمْعِ القُرْآنِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَإِنَّ المُقْتَضِي لِفِعْلِهِ غَيْرُ مَوْجُود؛ إِذْ هُوَ بَيْنَ أَظْهَرِهِم، لاَ يُخْشَى ذَهَابُهُ وَنِسْيَانُهُ، أَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ: فَخُشِيَ ذَلِكَ؛ لأَجْلِ هَذَا جَمَعَ الصَّحَابَةُ الكِرَامُ القُرْآنَ.

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ -أَيْضاً-: الأَذانُ فِي مُكَبِّرَاتِ الصَّوت، وَتَسْجِيلُ المُحَاضَرَاتِ فِي الأَشْرِطَةِ السَّمْعِيَّة، وَصَلاَةُ القِيَامِ فِي رَمَضَان جَمَاعَةً؛ فَكُلُّ هَذِهِ الأُمُور كَانَ يُوجَدُ مَانِعٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ فِعْلِهَا:

أَمَّا الأَمْرَانِ الأَوَّلاَن: فَعَدَمُ إِمْكَانِهِ لِعَدَمِ وُجُودِهَا فِي زَمَانِه.

أَمَّا الأَمْرُ الثَالِث: فَإِنَّهُ تَرَكَ الفِعْلَ خِشْيَةَ فَرْضِه، وَبَعْدَ مَوْتِه لَمْ يَكُنْ لِيُفْرَضَ شيءٌ لَمْ يَكُن مَفْرُوضاً مِن قَبْل.

الثَّانِي: إِنْ كَانَ المُقْتَضِي غَيْرَ مَوْجُودٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ-؛ فَيُنْظَرُ فِيهِ: هَل الدَّاعِي لَهُ -عِنْدَنا- بَعْضُ ذُنُوبِ العِبَادِ؟!

فَمِثْلُ هَذَا لاَ يُحْدَثُ لَهُ مَا قَد يُسَمِّيهِ صَاحِبُهُ: مَصْلَحَةً مُرْسَلَةً! بَل يُؤْمَرُونَ بِالرُّجُوعِ إِلَى دِينِ اللهِ، وَالتَّمَسُّكِ بِهِ؛ إِذ هَذَا المَطْلُوبُ مِنْهُم فِعْلُهُ، وَالمَطْلُوبُ مِن غَيْرِهِم: دَعْوَتُهُم إِلَيْه.

وَيُمَثَّلُ لِهَذَا بِتَقْدِيمِ الخُطْبَةِ عَلَى الصَّلاَةِ فِي العِيدَيْن؛ لأَجْلِ حَبْسِ النَّاسِ لِسَمَاعِ الذِّكْر!

فَمِثْلُ هَذَا مِنَ البِدَعِ المُحْدَثَةِ، لاَ مِنَ المَصَالِحِ المُرْسَلَة.

وَإِلَيْكَ كَلاَمَ الإِمَامِ المُحقِّقِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي بَيَانِ هَذَا الضَّابِط:

قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «اقْتِضَاءِ الصِّراطِ المُسْتَقِيم» (٢/ ٥٩٨): «وَالضَّابِطُ فِي هَذا -وَاللهُ أَعْلَم-: أَن يُقَال: إِنَّ النَّاسَ لاَ يُحْدِثُونَ شَيْئاً إِلاَّ لأَنَّهُم يَرَوْنَهُ مَصْلَحَةً؛ إِذْ لَو اعْتَقَدُوهُ مَفْسَدَةً لَمْ يُحْدِثوه، فَإِنَّهُ لاَ يَدْعُو إِلَيْهِ عَقْلٌ وَلاَ دِين! فَما رآهُ النَّاسُ مَصْلَحَةً: نُظِرَ فِي السَّبَبِ المُحْوِجِ إِلَيْه؛ فَإِن كَانَ السَّببُ المُحْوِجُ أمراً حَدَثَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ مِن غَيْرِ تَفريطٍ مِنَّا: فَهُنا قَدْ يَجُوزُ إِحْدَاثُ مَا تَدْعُو الحَاجَةُ إِلَيْه، وَكَذَلِكَ إِن كَانَ المُقْتَضِي لِفِعْلِهِ قَائِماً عَلى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، لَكِنْ تَرَكَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِمُعَارِضٍ زَالَ بِمَوْتِه.

وَأَمَّا مَا لَمْ يَحْدُث سَبَبٌ يُحْوِجُ إِلَيْه، أَوْ كَانَ السَّبَب المُحْوِجُ إِلَيْه بَعْض ذُنُوبِ العِبَاد؛ فَهُنا لاَ يَجُوزُ الإِحْدَاثُ؛ فَكُلُّ أَمْرٍ يَكُونُ المُقْتَضِي لِفِعْلِهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ مَوْجُوداً -لَوْ كَانَ مَصْلَحَةً- وَلَمْ يُفْعَل: يُعْلَم أَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ!

وَأَمَّا مَا حَدَثَ المُقْتَضِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِن غَيْرِ مَعْصِيَةِ الخَلْقِ، فَقَدْ يَكُونُ مَصْلَحَةً.

فَأَمَّا مَا كَانَ المُقْتَضِي لِفِعْلِهِ مَوْجُوداً -لَو كَانَ مَصْلَحَةً-، وَهُوَ مَع هَذَا لَمْ يَشْرَعْهُ: فَوَضْعُهُ تَغْيِيرٌ لِدِينِ الله، وَإِنَّما دَخَلَ فِيهِ مَن نُسِبَ إِلى تَغْيِير الدِّينِ مِن

المُلُوكِ وَالعُلَماءِ وَالعُبَّاد، أَوْ مَن زَلَّ مِنْهُم بِاجْتِهاد...

فَمِثالُ هَذَا القِسْم: الأَذَانُ فِي العِيدَيْن؛ فَإِنَّ هَذَا لَمَّا أَحْدَثَهُ بَعْضُ الأُمَرَاء: أَنْكَرَهُ المُسْلِمُون؛ لأَنَّهُ بِدْعَةٌ، فَلَو لَمْ يَكُن كُونُهُ بِدْعَةً دَلِيلاً عَلَى كَرَاهِيَتِه، وَإِلاَّ لَقِيل: هَذَا ذِكْرٌ لله! وَدُعاءٌ لِلخَلْقِ إِلى عِبَادَةِ الله! فَيَدْخُلُ فِي العُمُومَات؛ كَقَوْلِهِ: ﴿ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾[الأحزاب:٤١]، وَقَوْلِهِ -تَعَالى-: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾[فُصِّلَت:٣٣] ...» -إلخ-.

وَبَعْدَ هَذَا التَّحْقِيقِ البَدِيعِ مِن شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة، فَإِنَّ فِعَالَ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ دَالَّةٌ عَلَى دُخُولِ البِدَعِ فِي الوَسَائِل، كَمَا تَدْخُلُ فِي الغَايَاتِ، وَمَن نَازَعَ فِي ذَلِكَ نَازَعَ سَلَفَ الأُمَّةِ، وَهُم خَصْمُهُ.

وَمِنَ الأَمْثِلَةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِك:

مَا رَوَى البُخَارِيُّ فِي قِصَّةِ جَمْعِ المُصْحَف، وأَنَّ عُمَرَ بن الخَطَّابِ أَشَارَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِالجَمْع، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْر: كَيْفَ تَفْعَلُ شَيْئاً لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ الله ﷺ؟!

وَبِمِثْلِ هَذَا أَجَابَ زَيْدُ بنُ ثَابِت أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيق لَمَّا عَرَض عَلَيْهِ جَمْعَ المُصْحَف.

فَفِي هَذَا دَلاَلَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ البِدَعَ تَدْخُلُ فِي الوَسَائِلِ كَمَا تَدْخُلُ فِي العِبَادَةِ ذَاتِهَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ جَمْعَ المُصْحَفِ مِنَ الوَسَائِل، وَمَعَ ذَلِكَ احْتَجُّوا بِعَدَمِ فِعْلِ رَسُولِ الله ﷺ.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذا -إِذَنْ- جَمَعُوا المُصْحَفَ، مَعَ أَنَّ رَسُول الله ﷺ لَمْ يَفْعَلْه؟!

فَيُقَال: لأنّ مُقْتَضَى الجَمْعِ وسَبَبُهُ وُجِدَ فِي زَمَانِ أَبِي بَكْر، ولَم يَكُن مَوْجُوداً فِي زَمَانِ رَسُولِ الله ﷺ؛ إِذْ هُوَ حَيٌّ بَيْنَ أَظْهُرِهِم، فَبِوُجُودِهِ لاَ يُخْشَى ذَهَابُ القُرْآن.

وَمِن الأَدِلَّة -أَيْضاً-: مَا ثَبَتَ عِنْدَ الدَّارِمِيِّ وَابْنِ وَضَّاح أَنَّ ابْنَ مَسْعُود أَنْكَرَ عَلَى الَّذِينَ كَانُوا يَعُدُّونَ تَكْبِيرَهُم وَتَسْبِيحَهُم وَتَهْلِيلَهُم بِالحَصَى، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِم بِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ -وأَصْحَابَهُ- لَمْ يَفْعَلُوا، مَعَ أَنَّ عَدَّ التَّسْبِيحِ رَاجِعٌ لِلْوَسَائِل.

وَبَعْدَ أَنْ تَبَيَّنَ أَنَّ المُظَاهَرَاتِ الَّتِي تُفْعَلَ لأُمورٍ شَرْعِيَّةٍ دِينِيَّةٍ: بِدْعَةٌ مُحْدَثَةٌ، لَمْ يَفْعَلْهَا رَسُولُ الله ﷺ -وَلاَ صَحَابَتُهُ- مَعَ إِمْكَانِ فِعْلِهَا-؛ فَلاَ يَصِحُّ لأَحَدٍ -بَعْدَ هَذَا- أَنْ يَعْتَرِضَ بِأَنَّ الأَصْلَ فِيهَا الإِبَاحَة! فَلاَ تُمْنَعُ إِلاَّ بِدَلِيل!!

لأَنَّهَا عِبَادَة، وَالأَصْلُ فِي العِبَادَاتِ الحَظْرُ والمَنْعُ...

□ حُكْم (المظاهرات) لأمور دنيويَّة:

أَمَّا القِسْمُ الثَّاني: المُظَاهَرَاتُ الَّتي يُرَادُ مِنْهَا تَحْقِيقُ أُمُورٍ دُنْيُوِيَّةٍ- وَهَذِهِ نَوْعَان -كَمَا تَقَدَّم-:

أَمَّا النَّوْعُ الأَوَّلُ: وَهِيَ المُظَاهَرَاتُ لإِسْقَاطِ حَاكِمٍ لِدَافِعٍ دُنْيَوِيٍّ لاَ دِينِيّ: فَهَذِهِ مُحَرَّمَةٌ، بِدَلاَلَةِ كُلِّ نَصٍّ عَلَى وُجُوبِ السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِلحَاكِم، وَلَوْ كَانَ فَاسِقاً غَيْرَ عَدْل.

فَمَعَ تَكَاثُرِ الأَدِلَّةِ فِي حُرْمَةِ هَذَا الفِعْل -وَهَذَا كَافٍ-؛ فَكَذَلِكَ السَّلَفُ

أَجْمَعُوا عَلَى حُرْمَةِ هَذَا الفِعْل، وَتَضْلِيلِ مَن خَالَفَ فِيه.

وَدُونَكُم مَا شِئْتُم مِن كُتُبِ الاِعْتِقَادِ السَّلَفِيّ، وَمَن حَاوَلَ الْمُنَازَعَةَ فِي هَذَا: فَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ، وَهُوَ ضَالٌّ قَدْ خَالَفَ مَا عَلَيْهِ دَلاَئِلُ السُّنَّةِ وَآثَارُ السَّلَف، وَبِمِثْلِهِ ضَلَّلَ السَّلَفُ أَقْوَاماً.

وَتَزْدَادُ حُرْمَةُ هَذَا النَّوْعِ إِذَا فُعِلَ لأَجْلِ الدِّينِ -أَيْضاً-، فَإِنَّهُ -بِالإِضَافَةِ إِلَى كَوْنِهِ مُحَرَّمَاً- يَكُونُ بِدْعَةً.

ثُمَّ كُلُّ مَا سَيَأْتِي مِنَ الأَدِلَّةِ فِي (النَّوْعِ الثَّانِي) يَصْلُحُ دَلِيلاً عَلَى حُرْمَةِ هَذَا القِسْم.

أَمَّا النَّوْعُ الثَّانِي: الْمُظَاهَرَاتُ لِتَحْصِيلِ مَا سِوَى ذَلِكَ مِن أُمُورِ الدُّنْيَا؛ فَهِي مُحَرَّمَةٌ لأَوْجُهٍ كَثِيرَةٍ؛ مِنْهَا:

□ عَودةٌ إلى حُكم المُظاهرات (السِّلميَّة):

الوَجْهُ الأَوَّل: أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ -وَلَوْ كَانَتْ سِلْمِيَّة-، خِلَافُ مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ مِن الصَّبرِ عَلَى جَوْرِ الحُكَّامِ الَّذِينَ اغْتَصَبُوا الحُقُوقَ، كَمَا أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ عَنِ ابْنِ مَسْعُود، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «سَتكُونُ أَثَرَةٌ (حُكَّام يُؤْثِرُونَ أَنْفُسَهُم عَلَيْكُم فِي أَخْذِ حُطَامِ الدُّنْيَا)، وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا (حُكَّامٌ عِنْدَهُم مَعَاصٍ شَرْعِيَّةٌ)».

قَالُوا: يا رَسُولَ الله، فَمَا تَأْمُرُنَا؟

قَال: «تُؤَدُّونَ الحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُم، وَتَسْأَلُونَ اللهَ الَّذِي لَكُم».

وَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أُسَيْدِ بن حُضَيْرٍ، قَال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الحَوْض**»؛ فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِالصَّبْرِ، لاَ بِالمُظَاهَرَاتِ لِلضَّغْطِ عَلَى الحُكَّام، وَقَد أَمَرَ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ بِالصَّبْرِ، وَقَالُوا: حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، أَو يُسْتَرَاحُ مِن فَاجِر.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ فِيهَا فَتْحَ بَابِ شَرٍّ بِتَحْكِيمِ الشُّعُوب؛ فَكُلَّمَا أَرَادَ الشَّعْبُ أُمُوراً تَظَاهَرُوا لِلمُطَالَبَةِ بِهِ[١]؛ فَإِذَا أَرَادَ أَهْلُ الشَّهْوَاتِ أَمْراً مِن أُمُورِ الشَّهْوَاتِ المُحَرَّمَةِ تَظَاهَرُوا لِلمُطَالَبَةِ بِه، فَاسْتُجِيبَ لَهُم! وَإِذَا أَرَادَ العِلْمَانِيُّونَ وَاللِّيبْرَالِيُّونَ أَمْراً تَظَاهَرُوا لِلمُطَالَبَةِ بِهِ، فَاسْتُجِيبَ لَهُم!! وَهَكَذا...

وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ أَهْلَ الاسْتِقَامَة وَالدِّيَانَةِ أَقَلُّ مِنْ غَيْرِهِم بِكَثِيرٍ فِي المُجْتَمَعَاتِ الإِسْلاَمِيَّة[٢]، قَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾[الحديد:٢٦].

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ أَكْثَرَ المُظَاهَرَاتِ -إِنْ لَمْ يَكُنْ كُلّهَا- مُتَضَمِّنَةٌ عَلَى اخْتِلاَطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاء[٣]، الإِخْتِلاَطَ المُحَرَّمَ، وَمَا خَالَفَ ذَلِك فَهُو قَلِيلٌ لاَ حُكْمَ لَه.

---

(١) ومِن أطرفِ ما يُذكَرُ مِن ذلك -وشرُّ البَلِيَّةِ ما يُضحِك!-: ما تُكَرِّرُهُ بعضُ الفضائيَّات (العربيَّة) مِن كلامِ أحدِ مَندوبيها -حولَ ما يَجرِي في مِصرَ-:

«تحذير إلى الرُّؤساء (أن يعملوا بما يُرضِي الله!):

ثمانُون مِليون مِصريٍّ أخذُوا أرقامَ هواتِفِ بعضِهم بَعْضاً! ولا يحتاجُ الأمرُ بينهُم إلّا مُكالمةٌ هاتفيَّةٌ!»!!! (علي).

(٢) فالحُرِّيَّةُ (!) التي يَحلَمُ بها، ويُنادِي بالحُصولِ عليها المُتظاهِرُونَ (المُسلمُون)؛ قد يَنالُونَ بعضَها؛ ولكنَّ الفُسَّاق والكُفَّار -مِن المُتظاهِرين- وهُم الأكثر-: سينالُونَ الأوفر!! (علي).

(٣) نَقَلَ الأخُ الشيخُ عبدُ المالك رمضاني -حفظهُ اللهُ- في رسالتِهِ «حُكْم المُظاهَرات»=

وَالوَاقِعُ المُشَاهَدُ خَيْرُ بُرْهَان.

الوَجْهُ الرَّابع: أَنَّ جَوْرَ الحُكَّام بِسَبَبِ ذُنُوبِ المَحْكُومِين، وَالذُّنُوبُ لاَ تُرْفَعُ إِلاَّ بالتَّوْبَةِ، وَالِاسْتِكَانَةِ إِلى الله؛ لاَ بِالمُظَاهَرَات، قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة» (٤/ ٣١٥): «وَكَانَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ يَقُول: إِنَّ الحَجَّاجَ عَذَابُ الله، فَلاَ تَدْفَعُوا عَذَابَ الله بِأَيْدِيكُم، وَلَكِن عَلَيْكُم بِالِاسْتِكَانَةِ وَالتَّضَرُّع؛ فَإِنَّ اللهَ -تَعَالَى- يَقُول: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾[المؤمنون:٧٦]، وَكَانَ طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ يَقُول: اتَّقُوا الفِتْنَةَ بِالتَّقْوَى...».

هَذِهِ الأَوْجُهُ الأربعةُ فِي المُظَاهَرَاتِ الَّتِي يُقَالُ: إِنَّهَا سِلْمِيَّة!

أَمَّا غَيْرُ السِّلْمِيَّة؛ فَهِي -زِيَادَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ- تَحْتَوِي عَلَى قَتْلٍ لِلنُّفُوسِ، وَإِهْلاَكٍ لِلأَمْوَال، وَانْتِهَاكٍ لِلأَعْرَاض -وَغَيْرِ ذَلِك-.



=(ص٤٧) هذا النصَّ، وعلَّق بقولِهِ:

«لا يستغنُونَ عن النِّساء؛ لأنَّ هَمَّهُم الأكبرَ هو تكثيرُ العدد، وعنده تُتناسَى القواعدُ الخُلُقِيَّةُ كالقَرارِ في البيوتِ، وعدَم مُشاركة النِّساء في الأمور السياسيَّة وغيرِها.

لقد بُويعَ خليفةُ رسولِ الله ﷺ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ -رضيَ اللهُ عنهُ- ولمْ تُشارِك في ذلك امرأةٌ واحدةٌ لا في بيعةِ المسجدِ، ولا في بَيعةِ سقيفةِ بني ساعدة!

فهل مِن مُتَّبع؟!

أم الأمرُ مَبنيٌّ على مُتابعةِ الغَرْبِ الغازِي لأفكارِ الأحزابِ الإسلاميَّةِ؟!».


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٣ -

ردٌّ على الشُّبهات(١)

«وَبَعْدَ هَذَا -كُلِّهِ- إِلَيْكَ بعض شُبَهِ المُجِيزِينَ لِلمُظَاهَرَات، وَكَشْفَهَا.

وَأُؤَكِّدُ أَنَّ وَاقِعَ حَالِهِم: اعْتَقَدُوا، ثُمَّ سَعَوا لِيَسْتَدِلُّوا!! فتكَلَّفُوا! وَحَرَّفُوا نُصُوصَ الشَّرِيعَةِ!

*** الشُّبْهَةُ الأُولَى:**

ادَّعى مُجَوِّزُو المُظَاهَرَاتِ أَنَّ فِعْلَ المُتَظَاهِرِينَ قَدْ دَلَّت عَلَيْهِ السُّنَّةُ؛ فَقَد أَخْرَجَ أَبو نُعَيم فِي «الحُلْيَة» (١/ ٤٠): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بَعْدَ إِسْلاَمِ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- عَلَى رَأْسِ صَفَّيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَعَلَى الأَوَّلِ مِنْهُمَا عُمَرُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وَعَلَى الثَّانِي حَمْزَةُ -رَضِي اللهُ عَنْهُ- رَغْبَةً فِي إِظْهَارِ قُوَّةِ المُسْلِمِين، فَعَلِمَت قُرَيْش أَنَّ لَهُم مَنَعَةً!

وَهَذَا لاَ دَلالَةَ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهَين -دِرايَة، وَرِوَايَة-:

الوَجْهُ الأَوَّلُ -رِوَايَة-: فَإِنَّ إِسْنَادَهُ ضَعِيفٌ -جدًّا-؛ لأَنَّ فِيهِ إِسْحَاقَ بنَ أَبِي

---

(١) مِن مقال للأخ الشيخ عبد العزيز الريِّس -وفَّقَهُ اللهُ-.

وفي كلام أُستاذنا الشيخ عبد المحسن العبّاد -حفظهُ اللهُ- الآتِي (ص١٦٦) -ردٌّ على شُبُهات أُخَر.

فَرْوَة، قَالَ الإِمَامُ أَحْمَد: لاَ تَحِلُّ عِنْدِي الرِّوَايَةُ عَنْه، وَقَال: مَا هُوَ بِأَهْلِ أَنْ يُحْمَلَ عَنْهُ، وَلاَ يُرْوَى عَنْه، وَقَالَ الإِمَامُ ابْنُ مَعِين عَنْهُ: كَذَّاب. «تَهْذِيب التَّهْذِيب»[1].

الوَجْهُ الثَّانِي -دِرَايَة-: أَنَّهُ لاَ وِلاَيَةَ فِي مَكَّة، وَكَانَ أَعْدَاؤُهُم حَرْبِيِّين، فَلَمَّا تَقَوَّوا اسْتَعْمَلُوا القُوَّةَ فِي مِقْدَارِ مَا يَسْتَطِيعُون؛ فَأَيْنَ هَذَا مِن تَجَمُّعِ أُنَاسٍ عَلَى حُكَّامِهِم؛ لإِظْهَارِ سَخَطِهِم عَلَى فِعْلٍ مَا؟!

*** الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ:**

ادَّعَى مُجَوِّزُو المُظَاهَرَاتِ أَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى جَوَازِ المُظَاهَرَات: أَنَّهَا وَسِيلَةٌ قَدْ جُرِّبَت! فَوُجِدَ نَفْعُهَا بِأَنْ حَصَلَ المَطْلُوب!

وَكَشْفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِن وَجْهَيْن:

الوَجْهُ الأَوَّل: أَنَّهَا -أَيْضاً- جُرِّبَت فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ -وَكَثِيرَةٍ جِدًّا-، فَلَمْ تَنْفَعْ! فَهِي وَسِيلَةٌ مَظْنُونَةٌ!! وَلَيْسَ حَدَثُ تَظَاهُرِ المُسْلِمِينَ فِي فِرَنْسَا ضِدَّ قَرَارِ مَنْعِ الحِجَابِ عَنَّا بِبَعِيد، فَلَم يَنْفَع!

وَالأَمْثِلَةُ كَثِيرَةٌ، وَمَا كَانَ كَذَلِك، فَلاَ يُجَوَّزُ بِهِ المُحَرَّمُ.

وَقَد تَقَدَّم ذِكْرُ الأَدِلَّةِ عَلَى مَنْعِها وَحُرْمَتِهَا.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَو قُدِّرَ حُصُولُ النَّتِيجَةِ مِن هَذِهِ الوَسِيلَة، فَإِنَّهُ لاَ يَدُلُّ عَلَى حِلِّهَا، وَلاَ صِحَّتِهَا -بِحَال-؛ فَإِنَّ الغَايَةَ لاَ تُبَرِّرُ الوَسِيلَة.

---

(١) وفي كتاب «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٦٥٣١) -لشيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رحمه الله- تفصيلٌ مُطَوَّلٌ. (علي).

*** الشُّبْهَةُ الثَّالِثَة:**

اسْتَدَلَّ مُجَوِّزُو المُظَاهَرَاتِ بِأَنَّه جَاءَ رَجُلٌ إِلى رَسُولِ الله ﷺ، فَشَكا إِلَيْهِ جاراً لَهُ، فَقالَ النَّبِيُّ ﷺ -ثَلاثَ مَرَّات-: «**اصْبِر**»، ثُمَّ قَالَ لَهُ -فِي الرَّابِعَةِ -أَو الثَّالِثَة- : «**اطْرَح مَتَاعَكَ فِي الطَّرِيق**»، فَفَعَل، قَال: فَجَعَلَ النَّاسُ يَمُرُّونَ بِهِ، وَيَقُولُون: مَا لَكَ؟! فَيَقُول: آذَاهُ جَارُهُ، فَجَعَلُوا يَقُولُون: لَعَنهُ الله، فَجَاءَهُ جَارُهُ، فَقَال: رُدَّ مَتاعَك؛ لاَ وَالله، لاَ أُؤْذِيكَ أَبداً.

وَفِي رِوَايَة: فَجاءَ الَّذِي آذى جَارَهُ إِلى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَال: يَا رَسُولَ الله! مَا لَقِيتُ مِنَ النَّاس؟! فَقَال: «**وَمَا لَقِيتَ مِنْهُم؟**»، قَال: يَلْعَنُونَنِي، فَقَالَ: «**لَقَد لَعَنَكَ اللهُ قَبْلَ النَّاس**»، قَال: إِنِّي لاَ أَعُود، فَجَاءَ الَّذِي شَكَاهُ إِلى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَال: «**ارْفَعْ مَتَاعَكَ؛ فَقَد كُفِيت**».

وَفِي رِوَايَة، قَال: فَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْه.

وَاسْتِدْلاَلُهُم بِهَذَا الحَدِيثِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُم اعْتَقَدُوا! ثُمَّ تَكَلَّفُوا الاسْتِدْلاَل!! وَلَو بِمَا لاَ دِلاَلَةَ فِيه -كَهَذَا الحَدِيث-!

ووَجْهُ الدَّلاَلَةِ -عندهُم!- هُوَ أَنَّهُم اجْتَمَعُوا عَلَى إِنْكَارِ هَذَا الفِعْل!!

وَكَشْفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِنْ أَوْجُه:

الوَجْهُ الأَوَّل: أَنَّ اجْتِمَاعَهُم هَذَا جَاءَ وِفاقاً؛ لاَ قَصْداً لِلضَّغْطِ وَالإِنْكَار، بِخِلاَفِ المُظَاهَرَاتِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا.

الوَجْهُ الثاني: غَايَةُ مَا فِي الاِسْتِدْلال أَنَّهُ مِن بَابِ القِياس! وَمِنَ المُتَقَرِّرِ عِنْدَ

العُلَمَاءِ قَاطِبَةً: أَنَّ القِيَاسَ إِذَا صَادَمَ نَصاً صَارَ قِياساً فَاسِداً، فَلاَ يُحْتَجُّ بِه.

الوَجْهُ الثالث: إِنَّ هَذَا مِن أَمْرِ رَسُولِ الله ﷺ؛ لِيُعْلَمَ خُطُورَةُ فِعْلِ هَذَا الجَار، فَيَتَّعِظُوا، فَهُو ذُو سُلْطَانٍ يَسْتَطِيعُ الإِنْكَارَ بِاليَد.

*** الشُّبْهَةُ الرَّابِعَة:**

اسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الشَّرِيعَة دَعَت لِصَلاَةِ العَيدِ بِالمُصَلَّيَات، وَحَثَّت الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ حَّتى ذَوَاتِ الخُدُورِ وَالحُيَّض عَلَى شُهُودِ العِيد، فَدَلَّ هَذَا عَلى مَشْرُوعِيَّة المُظَاهَرَات؛ لأَنَّ فِيهِ إِظْهَارَ قُوَّة المُسْلِمِين، وَالمُظَاهَرَاتُ كَذَلِك!

وَكَشْفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِنْ أَوْجُه:

الوَجْهُ الأَوَّل: لَمْ تُشْرَعْ صَلاَةُ العِيدِ فِي المُصَلَّيَات لإِظْهَارِ قُوَّةِ المُسْلِمِين! وَإِنَّمَا لإِظْهَارِ هَذِهِ الشَّعِيرَة لِحِكَمٍ؛ مِنْهَا: إِظْهَارُ تَآلُفِ المُسْلِمِين، وَالاِجْتِمَاعُ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ لإِظْهَارِ الفَرَحِ وَالسُّرُورِ بِهَذَا العِيد.

وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُ فُعِلَ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، وَكَانُوا فِي قُوَّة، وَهَكَذَا فِي عَهْدِ عُمَرَ بن الخَطَّاب وَعُثْمَان بن عَفَّان، وَكَانَ وَقْتُهَا وَقْتَ قُوَّة، لاَ سِيَّمَا فِي المَدِينَةِ النَّبَوِيَّة، فَلَيْسُوا فِي حَاجَةٍ لإِظْهَارِ قُوَّةِ المُسْلِمِين.

الوَجْهُ الثَّانِي: إِنَّ غَايَةَ مَا فِي هَذَا -إِن سُلِّمَ بِهِ!- أَنَّهُ قِيَاسٌ، وَالقِيَاسُ إِذَا مَا صَادَمَ الأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ صَارَ قِيَاساً فَاسِداً.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَيْنَ هَذَا مِن التَّجَمْهُرِ لإِظْهَارِ السُّخْطِ عَلَى نِظَامٍ أَوْ قَرَار؟!

عَجَباً مِن هَذَا الاسْتِدْلاَلِ؛ أَفَلاَ تَعْقِلُون؟!

وَبِهَذِهِ الأَوْجُهِ يُرَدُّ عَلى اسْتِدْلاَلِهِم بِصَلاَةِ الجُمْعَةِ، وَالجَمَاعَةِ فِي المَسَاجِدِ... وَهَكَذَا...

* **الشُّبْهَةُ الخَامِسَة:**

اسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الشَّرِيعَةَ دَعَت إِلَى إِنْكَارِ المُنْكَر، وَهَذِهِ المُظَاهَرَاتُ مِن إِنْكَارِ المُنْكَر!

وَكَشْفُ هَذِهِ الشُّبْهَةُ مِنْ أَوْجُه:

الوَجْهُ الأَوَّل: أَنَّهُ لاَ يُسَلَّمُ جَوَازُ إِنْكَارِ المُنْكَرِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَة -لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الأَدِلَّةِ عَلَى حُرْمَتِها-، فَلاَ يَصْلُحُ البَاطِلُ بِالبَاطِل، وَطُرُقُ الإِصْلاَحِ المَشْرُوعَةُ كَثِيرَةٌ لِمَن ابْتَغَاهَا.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ تَحَقُّقَ المَصْلَحَةِ مِن هَذِهِ الطُّرُقِ مَظْنُونَةٌ، وَهِي لَمْ تَنْفَع فِي حَالاَتٍ كَثِيرَةٍ؛ فَمَا كَانَ كَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ بِهِ المُحَرَّمُ، لاَ سِيَّما وَقَد تَرَتَّبَ عَلى كَثِيرٍ مِنَ المُظَاهَرَاتِ مُنْكَرٌ أَكْبَرُ.

الوَجْهُ الثَّالِث: أَنَّ الشَّرِيعَة شَرَعَت طُرُقاً لإِنْكَارِ المُنْكَر؛ فَمَن سَلَكَهَا فَحَصَّل المُراد؛ فَالحَمْدُ لله، وَإِذَا لَم يَحْصُل المُرَادُ؛ بَرِئَت الذِّمَّةُ، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْه.

* **الشُّبْهَةُ السَّادِسَة:**

اسْتَدَلُّوا بِأَنَّ العِزَّ بن عَبْدِ السَّلاَمِ -وَغَيْرَهُ- قَدْ فَعَلُوا أَمْثَالَ هَذِهِ المُظَاهَرَات!

وَكَشْفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِن أَوْجُه:

الوَجْهُ الأَوَّل: أَنَّهُ لَو سُلِّمَ فِعْلُ هَؤُلاَءِ العُلَمَاءِ لَهَا، فَإِنَّ أَقْوَالَ وَفِعَالَ العُلَمَاءِ

يُحْتَجُّ لَهَا وَيُعْتَضَدُ بِهَا، لاَ يُحْتَجُّ بِهَا؛ فَلَيْسَت حُجَّةً بذاتِها -بِالإِجْمَاعِ-.

وَالأَدِلَّةُ دَلَّت عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ هَذِهِ المُظَاهَرَاتِ -كَمَا تَقَدَّمَ-.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ كَثِيراً مِمَّا يَحْكُونَهُ عَن أَهْلِ العِلْمِ -فِي هَذَا الصَّدَدِ- لَيْسَ مِنَ المُظَاهَرَاتِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا تَوَسَّعُوا تَحَجُّجاً بِالقِيَاسِ الفَاسِد، فَقَاسُوا بِه عَلَى المُظَاهَرَات.

الوَجْهُ الثَّالِث: أَنَّ كَثِيراً مِنَ البِدَعِ قَدْ وَقَعَ فِيهَا مَن يُسَمَّوْنَ عُلَمَاءَ، فَالعِزُّ بن عبدِ السَّلاَمِ -مَثَلاً- يَرَى أَنَّهُ بِإِمْكَانِ الأَوْلِيَاءِ أَنْ يَطَّلِعُوا عَلَى اللَّوْحِ المَحْفُوظِ -«قَوَاعِد الأَحْكَام» (١/ ١٤٠)-! وَهُوَ مِنَ الطَّاعِنِينَ فِي اعْتِقَادِ السَّلَفِ فِي صِفَاتِ الله!!

*** الشُّبْهَةُ السَّابِعَة:**

اسْتَدَلَّ بَعْضُ المُتَكَلِّفِين: أَنَّ العُلَمَاءَ مَنَعُوا مِنَ المُظَاهَرَاتِ سَدًّا لِلذَّرِيعَة؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مِن المَفَاسِد، فَإِذَا قُدِّرَت مُظَاهَرَاتٌ بِدُونِ هَذِهِ المَفَاسِد؛ فَإِنَّهَا تَجُوز!

وَكَشْفُ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنْ يُقَال: إِنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَا مَنَعَهُ العُلَمَاءُ سَدًّا لِلذَّرِيعَةِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُؤَدٍّ لِلذَّرِيعَة، وَإِنَّمَا قَدْ يُؤَدِّي إِلَيْهَا غَالِباً أَوْ كَثِيراً، فَمَنَعُوهُ -وَإِنْ كَانَ قَدْ لاَ يُؤَدِّي إِلى الذَّرِيعَةِ -أَحْيَاناً-.

وَهَذَا هُوَ مَعْنَى (سَدِّ الذَّرَائِعِ) الَّذِي دَلَّلَ عَلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِه «بَيَانُ الدَّلِيل عَلَى بُطْلاَنِ التَّحْلِيل» بِأَكْثَرَ مِن ثَلاَثِينَ دَلِيلاً.

وَزَادَهَا ابْنُ القَيِّمِ فِي كِتَاب «إِعْلاَم المُوَقِّعِين» إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ دَلِيلاً.

وَمِنَ الأَدِلَّةِ عَلَى حُجِّيَّة دَلِيلِ (سَدِّ الذَّرَائِع): تَحْرِيمُ الشَّرِيعَةِ خَلْـوَةَ الرَّجُـلِ الأَجْنَبِيِّ بِالمَرْأَةِ الأَجْنَبِيَّة؛ حَتَّى لا يَقَعُوا فِيمَا حَرَّمَ اللهُ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ تَقَعُ خَلْوَةٌ بِدُونِ فِعْلٍ لِمُحَرَّم، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ وَيُحَرَّم.

وَمِثْلُ هَذَا كُلُّ مَا مُنِعَ سَدًّا لِلذَّرِيعَة، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ لا تُفَرِّقُ بَيْنَ المُتَمَاثِلاَت.

*** الشُّبْهَةُ الثَّامِنَة:**

وَقَفْتُ عَلَى كَلاَمٍ سَيِّئٍ عَنِ المُظَاهَرَاتِ لِحَاتِمِ العَوْنِي!

وَمِمَّا زَادَ سُوءَه: أَنَّهُ نَسَبَ المُظَاهَرَاتِ إِلى الصَّحَابَةِ وَالسَّلَف! وَجَعَلَهَا وَسِيلَةً سَلَفِيَّةً فَعَلَهَا الصَّحَابَة!

وَاسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ المُظَاهَرَاتِ وَسِيلَةٌ سَلَفِيَّةٌ سَلَكَهَا الصَّحَابَة، بِأَنَّ أُمَّ المُـؤْمِنِين عَائِشَة -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-، وَطَلْحَةَ بن عُبَيد الله، وَالـزُّبَيْر بـن العَـوَّام -رَضِيَ اللهُ عَنْهُما- اجْتَمَعُوا فِي مَوْقِعَةِ الجَمَل؛ فَقَالَ العَوْنِيُّ:

إِنَّ اجْتِمَاعَهُم فِي وَقْعَةِ الجَمَلَ هُوَ صُورَةٌ مِن صُوَرِ المُظَاهَرَات؛ لأَنَّهُـم أَرَادُوا بِذَلِكَ الضَّغْطَ، وَالاحْتِجَاجَ عَلَى عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-!

وَاسْتِدْلاَلُ حَاتِمِ العَوْنِي بِمِثْـلِ هَـذَا يُؤَكِّـدُ مَـا سَـبَقَ ذِكْـرُهُ مِـن أَنَّ مُجَـوِّزِي المُظَاهَرَاتِ اعْتَقَدُوا -**أَوَّلاً**-، ثُمَّ تَكَلَّفُوا فِي الِاسْتِدْلاَلِ لَهَا لَـمَّا هَوَوْها -**ثانياً**-!!

وَإِنَّ الِاسْتِدْلاَل بِوَقْعَةِ الجَمَلِ لاَ يَصِحُّ مِن وُجُوه:

الوَجْهُ الأَوَّل: أَنَّهُ لَيْسَ اجْتِمَاعُهُم لِلضَّغْطِ عَلَى عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- فِي فِعْلِ أَمْرٍ، وَإِنَّمَا اجْتِمَاعُهُم كَانَ للأَخْذِ بِدَمِ عُثْمَان، فَالزُّبَيْرُ بنُ العَوَّام وَطَلْحَة بـن عُبَيْـدِ

اللهِ خَرَجُوا لِلأَخْذِ بِدَمِ عُثْمَان، وَعَائِشَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- خَرَجَتْ لِلصُّلْح، كَمَا صَحَّ ذَلِكَ عَنْهَا -فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «البِدَايَة وَالنِّهايَة» (٦/ ٢٣٦)-؛ فَهُم -إذاً- تجَمَّعُوا فِي وَقْعَةِ الجَمَلِ لِغَيْرِ مَا يُسَمَّى بِالْمُظَاهَرَاتِ مِنَ الضَّغْطِ عَلَى الحَاكِمِ لِتَنْفِيذِ أَمْر، وَذَلِكَ أَنَّهُم أَرَادُوا أَن يُبَاشِرُوا هَذَا الفِعْلَ -وَهُوَ الأَخْذُ بِدَمِ عُثْمَان-.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الَّذِي صَدَرَ مِن عَائِشَةَ وَالزُّبيرِ وَطَلْحَةَ خَطَأٌ نَدِمُوا عَلَيْهِ -كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة» (٦/ ١٢٩) بِنَقْلِهِ عَنْهُم، قال -رَحِمَهُ اللهُ-:

«وَكَذَلِكَ عَائِشَة -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-، نَدِمَت عَلَى مَسِيرِهَا إِلى البَصْرَةِ، وَكَانَت إِذَا ذَكَرَتْهُ تَبْكِي حَتَّى تَبُلَّ خِمَارَهَا، وَكَذَلِكَ طَلْحَةُ نَدِمَ عَلَى مَا ظَنَّ مِن تَفْرِيطِهِ فِي نَصرِ عُثْمَانَ وَعَلَى غَيْرِ ذَلِك، وَالزُّبَيرُ نَدِمَ عَلَى مَسِيرِهِ يوم الجَمَل».

وَقَال (٤/ ١٧٠): «فَإِنَّ عَائِشَةَ لَم تُقَاتِلْ، وَلَمْ تَخْرُج لِقِتَال، وَإِنَّمَا خَرَجَت لِقَصْدِ الإِصْلاَحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِين، وَظَنَّت أَنَّ فِي خُرُوجِهَا مَصْلَحَةً لِلمُسْلِمِين، ثُمَّ تَبيَّنَ لَهَا -فِيما بَعْد- أَنَّ تَرْكَ الخُرُوجِ كَانَ أَوْلَى، فَكَانَت إِذَا ذَكَرَت خُرُوجَها تَبْكِي حَتَّى تَبُلَّ خِمَارَهَا، وَهَكَذَا عَامَّةُ السَّابِقِين نَدِمُوا عَلَى مَا دَخَلُو فِيهِ مِنَ القِتَال، فَنَدِمَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَلِيٌّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- أَجْمَعِين-، وَلَم يَكُن يَوْمَ الجَمَلِ لِهَؤُلاءِ قَصْدٌ فِي الاِقْتِتَالِ، وَلَكِن وَقَعَ الاقْتِتَالُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِم».

وَمِنَ المعْلُومِ أَنَّ أَفْرَادَ الصَّحَابَةِ غَيْرُ مَعْصُومِينَ، يُخْطِئُون وَيُصِيبُون، وَهُم إِنْ أَخْطأُوا: فَلَهُم أَجْرٌ، وَتُحْفَظُ مَكَانَتُهُم، وَإِذَا أَصَابُوا: فَلَهُم أَجْرَان؛ لِعُمُومِ مَا صَحَّ عَن أَبِي هُرَيْرَة فِي «مُسْلِم»، وَعَمْرو بنِ العَاص فِي «الصَّحِيحَيْنِ» -مَرْفُوعاً-:

«إِذَا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَان، وَإِذَا حَكَم فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطأَ فَلَهُ أَجْر»؛ فَهُم أَخْطأُوا فِي هَذَا الفِعْل، وَلاَ يَصِحُّ الاسْتِدْلاَلُ بِمَا أَخْطأُوا فِيه، وَنَدِمُوا عَلَيه، وَمَن فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ صَاحِبُ هَوَى.

الوَجْهُ الثَّالِث: أَنَّ جَمْعاً مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفُوهُم فِي أَصْلِ ذَهَابِهِم لِلأَخْذِ بِدَمِ عُثْمَان، وَفِي مُقَدِّمِ هَؤُلاَءِ سَعْدُ بن أَبِي وَقَّاص، وَعَبْدُ الله بن عُمر -رَضِي اللهُ عَنْهُم-، بَل وأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ خَالَفُوا فِي ذَلِك، فَلَم يَدْخُل فِي هَذِهِ الفِتْنَة إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُم، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (٧/ ٢٦١): قَالَ الشَّعْبي: مَا نَهَضَ مَعَهُ فِي هَذَا الأَمْرِ غَيْرُ سِتَّةِ نَفَرٍ مِنَ البَدْرِيِّين، لَيْسَ لَهُم سَابِعٌ. وَقَالَ غَيْرُهُ: أَرْبَعَة، وَذَكَرَ ابْنُ جَرِيرَ -وَغَيْرُهُ- قَال: كَانَ مِمَّن اسْتَجَابَ لَهُ مِن كِبَارِ الصَّحَابَةِ أَبُو الهَيْثَم بن التَّيِّهان، وَأَبُو قَتَادَة الأَنْصَاري، وَزِيَاد بن حَنْظَلَة، وَخُزَيْمَة بن ثَابِت».

إِذَا تَبيَّنَ هَذَا؛ فَلاَ يَصِحُّ الاِسْتِدْلاَلُ بِوَقْعَةِ الجَمَل -لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ-.

وَفِي هَذَا تأْكِيدُ مَا قَرَّرَهُ العُلَمَاءُ مِن أَنَّ طَرِيقَةَ المُظَاهَرَاتِ طَرِيقَةٌ بِدْعِيَّةٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا النَّبِيُّ وَلاَ صَحَابَتُهُ -كَمَا سَيَأْتِي نَقْلُهُ-.

وَفِي الخِتَام؛ عَجَبِي مِن بَعْضِهِم يَتَدَيَّنُ بِأَمْرٍ، فَإِذَا وَقَعَت الوَقَائِعُ، وَهَاجَت العَوَاطِفُ، تَخَلَّى عَمَّا كَانَ مُتَدَيِّناً بِهِ! وَعَصَفَت بِهِ رِيَاحُ العَوَاطِفِ مَعَ العَامَّةِ الدَّهْمَاء! أَو الحَرَكِيِّين الحَمَاسِيِّين!

وَمِن ذَلِكَ أَنَّ بَعْضَهُم جَوَّزَ المُظَاهَرَاتِ فِي تُونس؛ مُحتَجّاً بِأَنَّ وَاقِعَ تُونس يَخْتَلِف، وَآخَرَ جَوَّزَ المُظَاهَرَاتِ فِي مِصْر؛ مُحتَجّاً بِأَنَّ وَاقِعَ مِصْر يَخْتَلِف... وَهَكَذَا...

وَمِن تَلاعُبِ بَعْضِ الحَرَكِيِّينَ السُّعُودِيِّين أَنَّهُ جوَّزَ المُظَاهَرَاتِ، لَكِن اسْتَثْنَى ذَلِكَ فِي الدَّوْلَةِ السُّعُودِيَّة! وزادَ بعضُهم: دولة البحرين!

وَهَذِهِ فَتْوى سِياسِيَّة لا شَرْعِيَّة!!

فَمَا أَسْرَعَ انْقِلابَ هَؤُلاءِ عِنْدَ زَعْزَعَةِ الأَمْن....

ولقد علَّلَ بعضٌ مِن هؤلاء (!) -ومَن قلَّدَهُم! -هذا التَّفريقَ الواهيَ الواهنَ بـ: مخافة استغلال إيران الفارسية للأوضاع في هذين البلدين؟!

وعليه؛ فأنا أسألُ:

لماذا اختار هؤلاءِ -بعضاً أو كُلًّا -هذين البلدين معَ أنّ إيران الفارسيَّة لها أطماعٌ كُبْرى في (تصدير الثَّورة!) إلى مساحاتٍ أوسعَ من ذلك بكثير؟!!

وهل مثلُ هذه التخرّصات الفارِغة، والتحكُّماتِ الرَّخيصةِ تعدّ دليلًا شرعيًّا للتّحليل والتحريم؟!

وإذا ما قمنا بسحْب العلّة ذاتِها على بقية البلدان -بالنظر إلى الطامعين- وما أكثرَهُم!-؛ فإننا نسأل:

ما رأي هؤلاءِ في أطماع اليهود في البلاد العربية؟!

وما رأيُهُم في أطماع أمريكا وفرنسا وروسيا، وبريطانيا، و.. و..؟!

وهل يستطيع أيُّ واحدٍ مِنهُم أن ينكر بأنّه ما من دولة عربيـة إسلامية وإلا والغرب طامعٌ في خيراتِها؟!!

وعليه -وبتطبيقِ هذا الرَّأيِ-: بأنّ أيّ دولة واقعة تحت أنظار الطامعين فالمظاهرات فيها حرام؛ حتّى لا يُستغل الظرف!-؛ فإنّ المظاهرات في جميع البلاد العربية حرامٌ!!

وهو المطلوب!!

أَسْأَلُ اللهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ أَن يَلْطُفَ بِحَالِ الْمُسْلِمِين، وَيَجْمَعَ كَلِمَتَهُم عَلَى الهُدَى، وَمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ المَاضُون، وَيَرُدَّ كَيْدَ أَعْدَائِهِم -مِن الدَّاخِلِ والخَارِجِ- فِي نُحُورِهِم».

□ شُبهتان أخيرتان (واقعيَّتّان) -جدًّا-:

بقيَ -أخيراً- الجوابُ عن شُبهتَيْن يَكثُرُ طَرحُهُما، وإيرادُهُما -في الأيَّام الأخيرة-:

الأُولى: حولَ (نجاح المُظاهَرات).

الثانية: حول (استمرار المُظاهَرات) -بعدَ البَدْء بها-.

*** أمّا الشُّبهة الأُولَى:**

فالجوابُ عنها أنْ يُقالَ:

إنَّ المرءَ لا يستدلُّ بالنَّتائجِ لتشريعِ شيءٍ ما؛ لأنَّ النتيجةَ المُحبَّبَةَ قد تكونُ مِن تَزيينِ الشَّيطان؛ لأنَّ مِن وظائِفِهِ إضفاءَ المشروعيَّة على الأعمالِ بتحسينِ نتائجِها فيما يُظهِرُهُ للناس، ويُقنعُهُم بالنَّتائج المُزيَّنَةِ حتّى يَصدَّهُم عن البَحث عن البيِّنَة،

قال اللهُ -تعالى-: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل:٢٤].

بل قد ثَبَتَ بالنَّصِّ أنّه ليسَ كُلُّ مَن وَصَلَ إلى السُّلطة بُورِكَ له فيها؛ ففي «صحيح مُسلم» (٤٨٢٣) عن أبي ذَرٍّ، قال: قُلتُ: يا رَسُولَ الله، أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي، ثُمَّ قَالَ: **«يَا أَبَا ذَرٍّ! إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا، وَأَدَّى الَّذِي عَلَيْهِ فِيهَا»**.

فشَرَطَ عليه أن يأخذَها بحقِّها لا أنْ يأخُذَها بأيِّ طريقٍ، وأنْ يُؤدِّيَ حُقوقَها.

وفي «صحيح البخاريِّ» (٦٦٢٢)، ومُسلم (٤٢٩٢) أنَّ عبدَ الرحمن بن سَمُرَة قال: قال لي رسول الله ﷺ: **«يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ! لَا تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعطِيتَها عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعطِيتَها مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا...»**.

ومعلومٌ أنَّهُ كم مِن دولةٍ حَرَصَ عليها ولاتُها حتّى قامَت على الأشلاءِ والجماجِم، فمَن كان دليلَه النَّظَرُ في النَّتائج باركَ لها الوُصول، وكَساها تيجاناً على العمائم! ومَن كان دَليلَهُ الوَحيُ عَزَّاها على تضييعِ عَون الله وعَجز الفواطِمِ! فقد قالَ ﷺ: **«إِنَّكُمْ سَتَحْرِصُونَ عَلَى الإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمُرْضِعَةُ وَبِئْسَتِ الفَاطِمَةُ»** -رواهُ البخاريُّ (٧١٤٨)-.

لذا؛ فإنَّ النَّجاحَ الظاهريَّ للقُرَب -وَسيلةً أو غايةً- لا يُعَدُّ نَجاحاً إلّا بشرطَيْن؛ هُما:

الأوَّل: أنْ يَكونَ العامِلُونَ فيه يُريدُونَ وَجْهَ رَبِّهِم؛ لا أنْ يَقُومُوا مِن أجلِ بُطُونِهِم.

والثاني: أنْ يَكُونُوا فيه مُتَّبِعِينَ للرسولِ ﷺ؛ لا مُخالِفِين له.

ومِمَّا سَبَقَ؛ فقد بانَ مُخالفةُ المُتظاهِرِين لِـهَدْيِ نبيِّهِم ﷺ في المسألةِ نَفسِها.

وأمَّا مِن جهةِ النِّيَّةِ: فقد عَلِمَ النَّاسُ أنَّ أكثرَ المُتظاهِرين قامُوا طَلَباً لِـشِبع، أو دَفْعاً لوجَع، عرَّاقُونَ مَرَّاقُون[1] ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾[التوبة:٥٨].

فالنَّظَرُ الناقدُ الشرعيُّ لكلِّ مسألةٍ مِن مَسائلِ القُرَبِ يَنطلِقُ مِن هذَين الشَّرطَيْن، وهُما سرُّ النَّجاحِ في الدُّنيا والآخرة، ومَن كانَ ينطلقُ في وَزنِ أُمورِهِ مِن نتائجِها: اختلَّ مِيزانُهُ، ودَخَلَ على أحكامِهِ مِن الفسادِ ما لا ينضبطُ معهُ شيءٌ مِن الحَلالِ والحرام، ولمْ يُصبح يُفكِّر في الدَّليلِ الشرعيِّ! وهل بدايةُ التَّحلُّلِ مِن الدِّين إلّا هذا؟!

فبه صارَ للكُهَّانِ أتْباعٌ؛ لأنَّهُم رُبَّما أخبَرُوا عن أمرٍ غيبيٍّ، فوقعَت النتيجةُ كما أخبَرُوا، فمَن كان ناظِراً إلى النَّتائجِ تَبِعَهُم ولا بُدَّ، وقد قالَت عائشةُ: «سأَلَ أُناسٌ رَسولَ الله ﷺ عن الكُهَّان، فقالَ لهُم رسول الله ﷺ: «ليسُوا بشيءٍ»،

(١) أي: هُم طُلَّاب مَرَقٍ وطُلّابُ عَرْق -وهو العَظمُ عليه بقيَّةٌ مِن اللَّحم!-. (منهُ).

قالوا: يا رسولَ الله! فإنَّهم يُحدِّثُونَ -أحياناً- بالشَّيْءِ يكونُ حقًّا؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**تلكَ الكلمةُ مِن الحقِّ يَخطَفُها الجِنِّيُّ، فيقرُّها في أُذُنِ وَليِّه قرَّ الدَّجاجة فيَخلِطُونَ فيها أكثرَ مِن مائةِ كَذبة**» -رواهُ البخاريُّ (٦٢٣١)، ومُسلمٌ (٥٨٧٥)-.

وبهذا المُنطلَقِ تَداوَى بعضُ المُسلِمين بالحَرام! أليسَ قد جرَّبَ أُناسٌ منهُم التّداوِي بالخَمر؛ فظَهَرَ لهم الشِّفاء باديَ الرَّأي؟! مع أنَّهُ قد جاءَ في «صحيح مُسلم» (٥١٨٥): أنَّ طارق ابن سُوَيدٍ الجُعْفيَّ سأَلَ النبيَّ ﷺ عن الخَمرِ؟ فنهَى، أو كَرِهَ أنْ يَصنعَها، فقال: إنَّما أصنعُها للدَّواء؟ فقال: «**إنَّهُ ليسَ بدواءٍ، ولكنَّهُ داءٌ**»؛ فمَن نَظَرَ إلى النتيجةِ: سارعَ إلى ردِّ كلامِ المعصومِ ﷺ!

كما جرَّبَ كثيرٌ مِن النَّاسِ التَّعامُلَ بالرِّبا، فوجَدُوهُ نافعاً لهم في ثراءِ أموالِهم، فهل تكونُ هذه النتيجةُ دَليلاً شرعيًّا لإباحةِ الرِّبا؟! مع أنَّ اللهَ نَهانا أنْ ننخدِعَ بالنَّتيجةِ الماديَّةِ التي تَحصُلُ مِن المالِ الخَبيثِ، فقال: ﴿قُل لَّا يَسْتَوِي ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ۚ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[المائدة:١٠٠].

وجرَّبَ الكُفَّارُ الكُفرَ فوجَدُوا أنفُسَهُم مُتحضِّرين أغنياءَ أقوِياءَ، فهل يَنبغي للناسِ أنْ يَنسلِخُوا مِن دينِهِم، ويَندفِعُوا نحوَ الكُفرِ كي يُحقِّقُوا هذه النتائجَ الثلاثةَ: أنْ يتحضَّرُوا، ويستغنوا، ويتقوَّوا؟! وقد قال اللهُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ . مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾[آل عمران:١٩٦-١٩٧].

ونقولُ -أخيراً-:

إنّ النتائجَ المُستحسَنَةَ المُؤسَّسَةَ على مُخالفةِ الشَّريعةِ نَدامَةٌ وليسَت كرامةً؛ لأنَّها استدراجٌ مِن الله لعبادِهِ المُنحرِفِين عن الحقِّ بعدَ أن عَرَّفَهُم إيَّاهُ، حتّى إذا أخذَهُم -سُبحانَهُ- كادَهُم بكيدِهِ المَتين، كما قال ربُّنا -عزَّ وجلَّ-: ﴿فَذَرْنِي وَمَن يُكَذِّبُ بِهَٰذَا الْحَدِيثِ ۖ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ . وَأُمْلِي لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [القلم:٤٤-٤٥].

وعن عُقبة بن عامر، عن رسول الله ﷺ، قال: «إذا رأيتَ اللهَ يُعطِي العبدَ ما يُحِبُّ وهو مُقيمٌ على معاصِيه، فإنَّما ذلك له مِنه استدراجٌ»، ثم نَزَعَ هذه الآية: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ . فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا ۚ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:٤٤-٤٥] -أخرجَهُ أحمد (٤/ ١٤٥)، والطبرانيُّ- وصحَّحَهُ الإمامُ الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٤١٣)-.

لِذا؛ فلَن يتعلَّقَ بالنَّتائجِ المُخالِفَةِ للهَدي النبويِّ إلّا مَن ضَعُفَ إيمانُهُ بنُصوصِ الوَحي، وقلَّ يَقينُهُ فيها مِن المُذَبْذَبِينَ المُتردِّدِين المُرتابِين، وأمّا أهلُ اليَقين؛ فإنَّ قُلوبَهُم مُعلَّقَةٌ بالكِتابِ والسُّنَّةِ ولو خالَفَتْها المَصالحُ الظاهرةُ للخَلْقِ؛ ففي «صحيح مُسلم» (٣٩٤٥) عن بعضِ الصَّحابةِ، أنَّهُ قالَ: «نهانا رسول الله ﷺ عن أمرٍ كان لنا نافعاً، وطَواعيةُ الله ورسولِهِ أنفَعُ لنا».

وفي «صحيح البخاريِّ» (٥٦٨٤)، ومُسلم (٥٨٢٣) عن أبي سعيدٍ

الخُدرِيِّ، قال: جاء رجُلٌ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: إنَّ أخي استطلَقَ بَطنُهُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**اسقِهِ عَسَلاً**»، فسقاهُ، ثُمَّ جاءَهُ، فقال: إنِّي سَقيتُهُ عَسَلاً، فلمْ يَزِدْهُ إلّا استِطلاقاً! فقال لهُ ثلاث مرّات، ثُمَّ جاء الرابعةَ، فقال: «**اسْقِهِ عَسلاً**»، فقال: لقد سقيتُهُ فلم يَزِدْهُ إلا استطلاقاً! فقال رسولُ الله ﷺ: «**صَدَقَ اللهُ، وكَذَبَ بَطْنُ أخيكَ!**»، فسقاهُ فبَرأَ»[1].

*** وأمّا الشُّبهة الثانية:**

فنقول:

«لقائل أن يقول: إن رجوعهم الآن عن هذه المظاهرات سيكون سيئاً؛ لأن العدو سيفتك بهم، فالضررُ نازلٌ بهم على أي حال!

وجواب هذا من أوجه:

الوجه الأول: إنه إذا تبين أن هذه المظاهرات محرمة، وتزداد حرمتها من الضعفاء في مواجهة الأقوياء، فإن تركها والتوبة منها واجب وقُربة، فموت الإنسان أو بلاؤه مع توبته لربه خير له من نجاته مع معصيته لربه.

الوجه الثاني: إن الاستمرار في المظاهرات يزيد الأمر سوءاً؛ لأن المتظاهرين يتزايدون، ويتكاثرون حميَّة وتعاطفاً لإخوانهم المقتولين؛ بخلاف ما إذا توقفوا.

---

(١) مُلخَّص مِن رسالة «حُكم المُظاهَرات» (ص٢٩-٣٣) لفضيلة الأخ الشيخ عبد المالك رمضاني -حفظهُ اللهُ-.

وهو -بالمُقابل- ما سيكونُ دافعاً لقامِعِيهم أنْ يَزدادُوا عُتُوًّا، ويُضاعفوا دِفاعَهُم وتَقتيلَهُم -غُلُوًّا-...

الوجه الثالث: المظنون برحمة الله وفضله أن يلطف بمن تركوها طاعة له؛ لأن المتقرر -شرعاً- أن الطاعة سبب لخير الدنيا والآخرة؛ قال -تعالى-: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾[الجن:١٦]»[1].

◘ حُجَّةٌ (عقليَّةٌ) ناقضةٌ لِمُجيزي (المُظاهَرات):

وثَمَّةَ تَحقيقٌ آخَرُ -مِنْ نَاحِيَةٍ عَقْلِيَّةٍ[2] -مَحْضَةٍ-، فأقولُ:

لَوْ نَجَحَتْ مُظَاهَرَاتٌ -مَا- فِي إِسْقَاطِ نِظَامٍ مُعَيَّنٍ؛ عَلَى طَرِيقَةِ (الشَّعْب.. يُرِيد.. إِسْقَاط ... النِّظَام!!) -إِيَّاهَا-! ثُمَّ تَوَلَّى الزَّعَامَةَ الجَدِيدَةَ (!) مَن ارْتَضَاهُ مُتَظَاهِرُو اليَوْم!!

.. فَمَا الَّذِي يَضْمَنُ أَنْ (يَخْرُجَ!) مُتَظَاهِرُو الغَدِ (!) مُطَالِبِينَ -مِنْ أَبْوَاب مُتَفَرِّقَة!- بِإِسْقَاطِ النِّظَامِ الجَدِيد...!

ثُمَّ مَا بَعْدَ الجَدِيد!

ثُمَّ مَا بَعْدَ الَّذِي بَعْدَ الجَدِيد...!!

.. وَهَكَذا دَوَالَيْك!!

---

(١) مِن مقال (سوريًا بين فكَّي النُّصَيْرِيِّين والثَّوريِّين) -للأخ الشيخ عبد العزيز الرَّيِّس-.

(٢) والعقلُ الصريحُ لا يُناقضُ النقلَ الصحيحَ؛ فتنبَّه.

فِتْنَةٌ لَهَا أَوَّل -بَلْ: لَيْسَ لَهَا أَوَّل!-، وَقَدْ لاَ يَكُونُ لَهَا آخِرٌ!

أَمْ تَجُوزُ الْمُظَاهَرَاتُ الأُولَى؟!

وَلاَ تَجُوزُ الْمُظَاهَرَاتُ الثَّانِيَة!

فَضْلاً عَنِ الثَّالِثَة!!

أَو العَاشِرَة!!!

أَو التَّاسِعَة وَالعِشْرِين (!) -وَلَوْ بَعْدَ سِنِينَ وَسِنِين[1]-!!

... أَمْ أَنَّهَا تَجُوزُ إِذَا كُنْتُم (!) أَنْتُمُ القَائِمِينَ بِهَا؟!

وَلاَ تَجُوزُ إِذَا كُنْتُم (!) أَنْتُم الْمُقَامَ عَلَيْكُم (!) -فِيهَا-؟!

ثُمَّ؛ أولئك الحُكَّامُ الذين قُمتُم عليهم -على ظُلمِهِم، وتجاوُزِهِم، وفِسقِهِم، وفُجورِهِم، وفسادِهِم!- هل خَلَفَهُم خيرٌ منهُم -تديُّناً، وعَدلاً، واستقامةً-؟!

أمْ أنَّ القيامَ عليهِم صارَ مَطلوباً بحدِّ ذاتِهِ -بغضِّ النَّظَر عن النتائجِ المَظنونةِ -بَعْدُ-؛ حتى لو كانت أسوأَ-؟!

أم تتخيَّلُونَ (!) أنَّهُ لنْ يخلُفَهم أسوأُ مِنهم؟!

---

(١) واليومَ -وأنا أكتُبُ هذه السُّطورَ بتاريخ (٢٩/ ٦/ ٢٠١١م) -: رَجَعَت المُظاهَراتُ إلى (ميدان التَّحرير) في (مِصرَ)! وعادَت المُواجَهات -مِن جديد- بَيْنَ المُتظاهِرين والشُّرطة!

ونتائجُ هذه المُظاهَرات -إلى ظُهرِ اليوم- أكثرُ مِن (٦٠٠) جريح!!

اللهمَّ آمِنَّا في أوطانِنا -يا ربَّ العالَـمِين-..

فإنْ كان؛ فهذه نظرةٌ مُخالفةٌ لِسُنَنِ الله الشرعيَّةِ التي تُقَرِّرُ -بالجُملةِ- أنَّ الآتِيَ أشدُّ سُوءًا مِن الماضِي!

والتاريخُ يشهدُ!!

□ فَرَحُ (الغرب) بما يَجرِي في بلادِ (العَرَب):

مَعَ التَّنَبُّهِ -وَالتَّنْبيه- مَا شَاءَ اللهُ لاَ قُوَّةَ إلاَّ بِـاللهَّ!- إِلى أنَّ (أُوبَامـا)، و(مِسّ كْلِينتُون) -فَضْلاً عَـن (الاتِّحَـادِ الأُورُوبِّي)- وَمَـا بَـيْنَ هَـذا، وَذَاك، وَذَيَّـاك!- صَارُوا -جميعاً -بِقُدْرَةِ قَادِر!- نَاطِقِينَ بِاسْمِ (الشُّعُوبِ الإِسْـلاَمِيَّة المَقْهُـورَة)- المُطَالِبَةِ بِالحُرِّيَّة، وَالعَدْلِ، وَالمُسَاوَاة!!

فَهَا نَحْنُ نَسْمَعُ مِنْهُم كُـلَّ يَـوْمٍ -بَـلْ كُـلَّ سَـاعَة-: مُتَابَعَـاتٍ! وَقَـرَاراتٍ! وَتَوْجِيهَات!!!

كَفَى!!

كُفُّوا!!!

هذا مِن جهةٍ!

□ ولكنْ؛ هل يُجيزون (كُلَّ[1]) المُظاهَرات:

ومِن جهةٍ أُخرَى:

ماذا يقـولُ مُؤيِّـدُو المُظـاهَرات (!) في (مُظـاهَرَةِ) الـشِّيعةِ الـرَّوافِض أمـامَ (السِّفارةِ الـسُّعوديَّة) -في أوائـلِ شُـهورِ سـنة (٢٠١١م) -هـذه- في (لنـدَن -

بريطانيا)؛ للمُطالَبَةِ بوَضْعِ (الحرمَيْنِ الشَّريفَيْن) تحتَ إدارة (الأُمَم المُتَّحِدَة)؟!

وماذا يَقولُونَ في (مُظاهَرَةِ) حُشودِ أقباطِ مِصرَ في الثُّلُثِ الأوَّلِ مِن شُهورِ سَنَةِ (٢٠١١م) -نَفسِها- أمامَ (السِّفارةِ الأمريكيَّةِ) في (القاهرة)؛ مُطالِبينَ بالتَّدَخُّلِ العسكريِّ الغربيِّ لِحمايتِهِم؟!

هل هاتان المُظاهَرتانِ جائزَتانِ؟!

فإنْ كان الجَوابُ: لا -كما هو (الظَّنُّ!)-!

فما الذي مَنَعَ هذه، وأباحَ تِلْكَ!!

وكِلتاهُما -في نَظَرِ القائمِينَ بها!- حُقوقٌ عادِلَة! وقَضايا مَشروعة!!

إنَّهُ التَّناقُضُ والاضطراب!

أمْ:

حَـــرامٌ على بلابِلِهِ الدَّوْحُ حلالٌ للطَّيْرِ مِن كُلِّ جِنسٍ؟!

و... لكُلٍّ (بلابِلُهُ)!!

□ لماذا لا تتوجَّهُونَ بمظاهراتِكُم إلى الدولة اليهوديَّة المَسْخ:

ومِن جهةٍ ثالثةٍ:

مُبارَكَةُ أمريكا -وتأييدُها- لثورات (الحريَّة والعدل وحقوق الإنسان!) -التي تجتاح الدُّوَل العربيَّة-؛ ألا تستغلُّونَها (!) لِنَقْلِها إلى الدَّاخِلِ الفلسطيني؛ لعلَّها تكونُ (ثورة!) على العدوِّ الصُّهيوني المُتَّفَق على عداوتِهِ ومُعاداتِهِ بين

(الاستراتيجيِّين السياسيِّين)، و(المفكِّرين الأيديولوجيِّين) -أجمعين-!!

ما دام أنَّ تغيير (الأنظمة الطاغوتيَّة!) لا يستغرقُ كُلُّ واحدٍ منهُم (!) أكثـرَ مِن (مُظاهَرات) أسبوعَيْن، أو ثلاثةِ أسابيع-أو أكثَرَ-قليلاً -على أبعدِ تقدير-!! لعلَّنا نَقْطَعُ انتظارَ (!) ستِّينَ سنةً! في أقلَّ مِن ستِّين يوماً!!!

فماذا تنتظِرُون -إذن-؟!!

أمْ أنَّ الأوامرَ بهذا الاتِّجاه (!) لمْ تَصدُرْ -بَعْدُ-؟!

تفكَّرُوا، وتأمَّلوا، ولا تجعلُوا النَّظرةَ الحِزبيَّة تُعميكم عن الحقِّ، وقَبُولِهِ!!!





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

-٤-

مِن شُبُهاتِ الحركيِّين الواهِيَة -العامَّة[1]!-

□ **الانهزاميّة؛ كيف تكون:**

١- قال قائلُهُم[2] -طاعِناً بالمَنهجِ السَّلَفِيِّ- بمُجَرَّدِ التّثوير والتَّهييجِ بلا أدنَى بيِّنَةٍ!-: (لا يُوجدُ في قوامِيسِهِم إلاّ الفِكْر الانهزامِي)!!

فأقولُ:

هذا توطيدُ لجَهْلِ هذا المُدَّعِي، وتوكيدُ لحزبيَّتِهِ...

ولا أرُدُّ على كلامِهِ بعكسِهِ إليه، وقلبِهِ عليه! -وهذا أسهلُ شيءٍ يكـونُ!-، ولكنِّي أردُّهُ بكلامٍ مُنضبِطٍ لعالِـمٍ مُعتبَرٍ مِن عُلماءِ الحِكَمِ والأحكامِ (الشرعيَّة)، لا (الإنشائيَّة!) -الفارِغَة-؛ ألا وهو الإمامُ العزُّ بنُ عبدِ السَّلام -كما في كتابِهِ «قواعد الأحكام في مصالحِ الأنام» -حيثُ قال-رَحِمَهُ اللهُ- (١/ ٢٥٥):

«الفَصْلُ السَّابِعُ: فِيمَا يَتَقَدَّمُ مِنْ حُقُوقِ العِبَادِ عَلَى حُقُوقِ الرَّبِّ -رِفْقًا بِهِمْ فِي دُنْيَاهُمْ-:

وَلَهُ أَمْثِلَةٌ؛ مِنْهَا: التَّلَفُّظُ بِكَلِمَةِ الكُفْرِ عِنْدَ الإِكْرَاهِ -حِفْظًا لِلنُّفُوسِ

---

(١) هو ردٌّ تأصيليٌّ لاعتراضاتِهم الواهنةِ على مَنهجِنا العلميِّ المُنضبِطِ في مُعالجَةِ النَّوازِلِ-عامَّةً-.

(٢) وهو مِن أفراخِ مَدرسةِ التَّدجيل (!) الجائرة عن سواءِ (السَّبيل)!

وَالأَعْضَاءِ-؛ لِيَقُومَ المُكَلَّفُ -بَعْدَ ذَلِكَ- بِوَظَائِفِ الطَّاعَاتِ وَالعِبَادَاتِ.

وَمِنْهَا: تَرْكُ الصَّلاةِ وَالصِّيَامِ -وَكُلِّ حَقٍّ يَجِبُ لله -عَلَى الفَوْرِ-: بِالإِلجَاءِ، وَالإِكْرَاهِ.

وَمِنْهَا: الأَعْذَارُ المُجَوِّزَةُ لِقَطْعِ الصَّلَوَاتِ.

وَمِنْهَا: الأَعْذَارُ المُجَوِّزَةُ لِتَرْكِ الجَمَاعَاتِ وَالجُمُعَاتِ.

وَمِنْهَا: الأَعْذَارُ المُجَوِّزَةُ لِتَرْكِ الجِهَادِ[١].

وَمِنْهَا: الاِنْهِزَامُ يَوْمَ الزَّحْفِ -وَهُوَ جَائِزٌ إِذَا أَرْبَى عَدَدُ الكَفَرَةِ عَلَى عَدَدِ الإِسْلامِ- مَعَ التفاوُتِ فِي الصِّفَاتِ- وَلَيْسَ مِنْهَا[٢]: وُجُوبُ الفِرَارِ مِنْ الكُفَّارِ فِي حَقِّ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ لَقُتِلَ مِنْ غَيْرِ نِكَايَةٍ فِي الكُفَّارِ؛ فَإِنَّ ثُبُوتَهُ لا جَدْوَى لَهُ إلا كَسْرُ قُلُوبِ المُسْلِمِينَ، وَشِفَاءُ صُدُورِ الكَافِرِينَ-...»...

... مَهلاً.. مَهلاً..

اقرؤوه -يا هؤلاء- عشرَ مَرَّات -على الأقلّ-؛ لعلَّكُم (!) تفهمُون مُراداتِ العُلماءِ، ومَقاصدَهم -البعيدةَ عن الأهداف الحزبيَّة، والعنتريَّات العصبيَّة-!

حينئذٍ -وحينئذٍ فقط- تُدرِكُونَ ضوابطَ (الانهزاميَّة!) المُدَّعاة والمُفتراة!

---

(١) نَعَم؛ ترك الجهاد!

(٢) أي: مِن هذه الصُّورةِ الفرعيَّةِ؛ فهي لا تدخُلُ في شرط الاستِثناء: (إذا أربَى عددُ الكَفَرة على عدد المسلمين) -في الصُّورةِ المَذكورة-.

والتي يَسهُلُ -جدًّا- ردُّها عليكُم، وعكسُها إليكُم... إنَّها (الانهزاميَّة) ... أمام النُّصوص والقواعد!

ولكنَّنا -آمِلين بربِّنا- لن نُجابِهَ باطِلَكُم بمثلِهِ.. بل سَنُجابِهُهُ بأنوارِ العِلمِ التي تسطعُ على ظُلماتِ جَهلِكُم، وتَطاوُلِكُم...

ولئِن رأيتُم (!) أنَّ نَصْرَ الأُمَّةِ الموهوم: يكونُ بِسَوْقِها إلى حَتْفِها، وجَلبِها إلى هَلاكِها!!

فافْعَلُوا...

أمّا نحنُ؛ فقد عَرَفْنا -بالحُجَّةِ والبُرهان- الضَّوابطَ الشرعيَّة، والتأصيلاتِ المرعيَّة؛ والتي مِن خلالِها يكونُ التَّغييرُ المنشودُ -صلاحاً، وإصلاحاً-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾...

ففَرْقٌ بَيْنَ تحكيمِ (الشَّارع != الشَّوارع)، والاحتكامِ إلى (الشَّرع = الشَّرائع)؛ كما هو الفَرْقُ بَيْنَ الهادِي، والهاذِي!!

□ الجهادُ (الحقُّ):

٢- ثُمَّ قالَ الطاعنُ -نَفسُهُ-: (فلا مكان في أبجديَّاتِهِم للجهادِ، والاستِشهادِ في سبيلِ الله..)!

فأقولُ: كَذَبْتَ -وربِّ الكَعبةِ-؛ فالجِهادُ -واللهِ- مِن أسمى -وأسنَى- عبادات أهل الإسلام، وأجلِّ طاعاتِهِم لربِّهِم، وهو «**ذُروة سَنام**

الإسلام»؛ بما نسألُ ربَّنا -سُبحانه- أنْ يُنيلَنا درجَتَهُ- مُقبِلِين غيرَ مُدبِرين- وإن رَغِمَت أُنوفٌ-!

لكنَّنا نُفَرِّقُ بين (الجهاد) -الحقّ- المُنضبِط بضوابطِهِ...

وبين جِهاد (المُؤتمرات!)، و(المحاضرات الحماسيَّة)! والتربية العاطفية الجيَّاشة الفارغة!!! جهاد التَّكتيل ... والتحشيد.. والتجميع.. قولٌ على قول... ثمَّ لا شيء!

والتي تُذَكِّرُنِي -كُلُّها- بقولِ الشاعرِ:

وسوف تَرَى إذا انْجَلَى الغُبارُ   أفرسٌ تحتَك أمْ حِمارُ!

... وما لَنَا نُبْعِدُ -كثيراً-؛ فبين أيدينا مثالٌ حيٌّ، وواقعيٌّ -مِنكُم وإليكُم- والسَّلامُ عليكُم!-:

قال (أستاذُهم!) محمد قطب في كتابه «واقعنا المعاصر» -بعد أن ذكرَ ضربةَ (الإخوانِ) في مِصر-:

«فرَّت كثيرٌ مِن الجُموعِ التي كانت تتحلَّق حول الإمامِ الشَّهيد (!) في دَرْسِهِ الأُسبوعيِّ، فتملأ المركز العام لجماعة الإخوان المُسلِمين، وتملأ الشوارع المتفرِّعة حوله: حين رأوا أنَّ الأمرَ ليس عَرَضاً قريباً، ولا سَفَراً قاصِداً، إنَّما هو جهادٌ وعذاب، كما فرَّت الجُموعُ التي كانت تستقبلُ الإمام الشَّهيد كُلَّما تنقَّل مِن مُدُن القطر أو في أريافِهِ، في رحلاته الدائمة التي لمْ يَكُن يفتُرُ عنها...»!!

فهل (فهمتُم!) الدَّرسَ؟!

لعلّهُ!!

والفرقُ -كذلك -أيضاً- في الجهاد المزعوم؛ الذي هو -في حقيقتِهِ!- فسادٌ وإفساد؛ وإنِ ادُّعِيَ فيه غيرُ ذلك!

وهو الجهادُ المُفتقِدُ لِشروطِهِ وضوابطِهِ، والذي لا يُثمِرُ إلاّ الضَّعْفَ، والخَوَر، والويل، والثُّبُور!

□ بَيْن (الأعداء)، و(أولياء الأُمور):

٣- ثُمَّ قالَ الطاعنُ -مُوغِلاً في الطَّعْن والافتِراء-: (فمُجاهدَةُ الأعداءِ -في نظرِهِم- هي خُروجٌ عن طاعةِ وليِّ الأمرِ..)!!!

فأقولُ: عندَما تهبطُ البُنْيَةُ الفِكريَّةُ عندَ صاحبِها إلى أسفلِ دَرْكٍ: ماذا تنتظِرُ(!) منهُ إلاّ الجَهلَ الفاحشَ! والخَلطَ القَبيحَ!! والتلبيسَ الشديد!!!

فكيفَ يجتمعُ عندَ (العُقَلاء!) -ولا أقولُ: العُلماء!- ذِكْرُ (وليِّ الأمرِ)، و(الأعداء) -في معنى واحدٍ- وفي سياقٍ واحدٍ- سواءً بسواءٍ-!!

فكيف -بربِّكُم -يكونُ (وليُّ الأمرِ) = (عدوًّا)؟!

إلا في أذهانٍ فسدَت! وعقولٍ طَغَت!!

فمَن صار (عَدُوًّا) لا يكونُ (وليَّ أمْرٍ) -ألبَتَّةَ-...

و-أيضاً- لن أُواجِهَ الإنشاءَ -بل الافتِراءَ!- بمِثلِهِ؛ بل سأُواجِهُهُ بالعِلمِ، والحِلم، والحُجَّةِ، والدَّليلَ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾-:

قال الإمامُ ابنُ القيِّمَ في كتابِهِ العُجاب «إعلامُ الموقِّعين» (٣/ ١٢) -مع أنَّـه ليس مِن مَراجِعِ القومِ، ومصادرِهِم- كـ«الظِّلال»! و«المُـذَكَّرات»! و«المعـالِمِ»! و«الرَّسائل»!-:

«النَّبِيُّ ﷺ شَرَعَ لِأُمَّتِهِ إيجَابَ إنْكَارِ المُنْكَرِ؛ لِيَحْصُلَ بِإِنْكَارِهِ مِنَ المَعْرُوفِ مَا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا كَانَ إنْكَارُ المُنْكَرِ يَسْتَلزِمُ مَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْـهُ وَأَبْغَـضُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ: فَإِنَّهُ لا يَسُوغُ إنْكَارُهُ -وَإِنْ كَانَ اللهُ يُبْغِضُهُ، وَيَمْقُتُ أَهْلَهُ-.

وَهَذَا كَالإِنْكَارِ عَلَى المُلُوكِ وَالوُلاةِ بِالخُرُوجِ عَلَـيْهِمْ؛ فَإِنَّـهُ أَسَـاسُ كُـلِّ شَرٍّ وَفِتْنَةٍ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ.

وَقَدْ اسْتَأْذَنَ الـصَّحَابَةُ؛ رَسُـولَ اللهِ ﷺ فِي قِتَـالِ الأُمَـرَاءِ الَّـذِينَ يُـؤَخِّرُونَ الصَّلاةَ عَنْ وَقْتِهَا، وَقَالُوا: أَفَلا نُقَاتِلُهُمْ؟ فَقَالَ: «**لا، مَا أَقَامُوا الصَّلاةَ**»، وَقَـالَ: «**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ مَا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ وَلا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ**».

وَمَنْ تَأَمَّلَ مَا جَرَى عَلَى الإِسْلامِ -فِي الفِتَنِ الكِبَـارِ وَالـصِّغَارِ-: رَآهَـا مِـنْ إِضَاعَةِ هَذَا الأَصْلِ، وَعَدَمِ الصَّبْرِ عَلَى مُنْكَرٍ؛ فَطَلَبَ إِزَالَتَهُ: فَتَوَلَّـدَ مِنْـهُ مَـا هُـوَ أَكْبَرُ مِنْهُ؛ فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَرَى بِمَكَّةَ أَكْبَرَ المُنْكَرَاتِ وَلا يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَهَا، بَل لَمَّا فَتَحَ اللهُ مَكَّةَ -وَصَارَتْ دَارَ إِسْلامٍ- عَـزَمَ عَـلَى تَغْيِـيرِ البَيْـتِ، وَرَدِّهِ عَـلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ - مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ - خَشْيَةُ وُقُوعِ مَـا هُـوَ أَعْظَـمُ مِنْهُ -مِنْ عَدَمِ احْتِمَالِ قُرَيْشٍ لِذَلِكَ-؛ لِقُرْبِ عَهْدِهِمْ بِالإِسْلامِ، وَكَوْنِهِمْ حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ.

وَلِهَذَا لَمْ يَأْذَنْ فِي الإِنْكَارِ عَلَى الأُمَرَاءِ بِاليَدِ؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ وُقُوعِ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ -كَمَا وُجِدَ- سَوَاءٌ-».

... لا يذهب عقلُكَ إلى بعيد- مِن جديد-!

هذا ليس كلامِي، ولا قولي..

إنّما هو نَقْلِي!

فلا تَخْلِط!

□ مِن (ضوابط) الأمر بالمعروف، والنهي عن المُنكَر:

... ومثلُ كلامِ الإمامِ ابنِ قيِّم الجوزيَّة -هذا-: كلامُ شيخِهِ شيخِ الإسلام ابن تيميَّة -تحقيقاً وتدقيقاً- رُغْمَ أُنوفِ الجَهَلَةِ المتعصِّبين، والمتحزِّبَة المُقلِّدِين!-؛ قال -رحمه الله- في «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٤/ ٥٢٧) -وإن كان مُطَوَّلاً؛ فاصبِر!-:

«أَهْلُ السُّنَّةِ يَجْتَهِدُونَ فِي طَاعَةِ اللهِ وَرَسُولِهِ -بِحَسْبِ الإِمْكَانِ-؛ كَمَا قَالَ -تعَالَى-: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾[التغابن:١٦]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ**».

وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ -تعَالَى- بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِصَلاحِ العِبَادِ فِي المَعَاشِ وَالمَعَادِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِالصَّلاحِ، وَنَهَى عَنِ الفَسَادِ:

فَإِذَا كَانَ الفِعْلُ فِيهِ صَلاحٌ وَفَسَادٌ: رَجَّحُوا الرَّاجِحَ مِنْهُمَا.

فَإِذَا كَانَ صَلاحُهُ أَكْثَرَ مِنْ فَسَادِهِ: رَجَّحُوا فِعْلَهُ.

وَإِنْ كَانَ فَسَادُهُ أَكْثَرَ مِنْ صَلاحِهِ: رَجَّحُوا تَرْكَهُ.

فَإِنَّ الله -تَعَالَى- بَعَثَ رَسُولَهُ ﷺ بِتَحْصِيلِ المَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا، وَتَعْطِيلِ المَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا؛ فَإِذَا تَوَلَّى خَلِيفَةٌ مِنَ الخُلَفَاءِ -كَيَزِيدَ، وَعَبْدِ المَلِكِ، وَالمَنْصُورِ -وَغَيْرِهِمْ-؛ فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: يَجِبُ مَنْعُهُ مِنَ الوَلايَةِ، وَقِتَالُهُ حَتَّى يُوَلَّى غَيْرُهُ -كَمَا يَفْعَلُهُ مَنْ يَرَى السَّيْفَ-؛ فَهَذَا رَأْيٌ فَاسِدٌ؛ فَإِنَّ مَفْسَدَةَ هَذَا أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ.

وَقَلَّ مَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ ذِي سُلطَانٍ إِلا كَانَ مَا تَوَلَّدَ عَلَى فِعْلِهِ مِنَ الشَّرِّ أَعْظَمَ مِمَّا تَوَلَّدَ مِنَ الخَيْرِ؛ كَالَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى يَزِيدَ بِالمَدِينَةِ، وَكَابْنِ الأَشْعَثِ الَّذِي خَرَجَ عَلَى عَبْدِ المَلِكِ بِالعِرَاقِ، وَكَابْنِ المُهَلَّبِ الَّذِي خَرَجَ عَلَى ابْنِهِ بِخُرَاسَانَ، وَكَأَبِي مُسْلِمٍ صَاحِبِ الدَّعْوَةِ الَّذِي خَرَجَ عَلَيْهِمْ بِخُرَاسَانَ -أَيْضًا-، وَكَالَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى المَنْصُورِ بِالمَدِينَةِ وَالبَصْرَةِ - وَأَمْثَالِ هَؤُلاءِ-.

وَغَايَةُ هَؤُلاءِ: إِمَّا أَنْ يَغْلِبُوا، وَإِمَّا أَنْ يُغْلَبُوا، ثُمَّ يَزُولُ مُلْكُهُمْ، فَلا يَكُونُ لَهُمْ عَاقِبَةٌ.

فَإِنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَلِيٍّ وَأَبَا مُسْلِمٍ هُمَا اللَّذَانِ قَتَلا خَلقًا كَثِيرًا، وَكِلاهُمَا قَتَلَهُ أَبُو جَعْفَرٍ المَنْصُورُ.

وَأَمَّا أَهْلُ الحَرَّةِ، وَابْنُ الأَشْعَثِ، وَابْنُ المُهَلَّبِ -وَغَيْرُهُمْ-؛ فَهُزِمُوا، وَهُزِمَ أَصْحَابُهُمْ؛ فَلا أَقَامُوا دِينًا، وَلا أَبْقَوْا دُنْيَا.

وَالله -تَعَالَى- لا يَأْمُرُ بِأَمْرٍ لا يَحْصُلُ بِهِ صَلاحُ الدِّينِ -وَلا صَلاحُ الدُّنْيَا- وَإِنْ كَانَ فَاعِلُ ذَلِكَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الله المُتَّقِينَ؛ وَمِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ!!

فَلَيْسُوا أَفْضَلَ مِنْ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ، وَطَلحَةَ، وَالزُّبَيْرِ -وَغَيْرِهِمْ-؛ وَمَعَ هَـذَا لَمْ يَحْمَدُوا مَا فَعَلُوهُ مِنَ القِتَالِ!

وَهُمْ أَعْظَمُ قَدْرًا عِنْدَ الله -وَأَحْسَنُ نِيَّةً- مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَكَذَلِكَ أَهْلُ الحَرَّةِ؛ كَانَ فِيهِمْ مِنْ أَهْلِ العِلمِ وَالدِّينِ خَلقٌ.

وَكَذَلِكَ أَصْحَابُ ابْنِ الأَشْعَثِ؛ كَانَ فِيهِمْ خَلـقٌ مِـنْ أَهْـلِ العِلـمِ وَالـدِّينِ -وَالله يَغْفِرُ لَهُمْ -كُلِّهِمْ-.

وَقَدْ قِيلَ لِلشَّعْبِيِّ -فِي فِتْنَةِ ابْنِ الأَشْعَثِ-: أَيْنَ كُنْتَ -يَا عَامِرُ-؟

قَالَ: كُنْتُ حَيْثُ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

عَوَى الذِّئْبُ فَاسْتَأْنَسْتُ بِالذِّئْبِ إِذْ عَوَى

وَصَـوَّتَ إِنْسَـانٌ فَكِـدْتُ أَطِـيرُ

أَصَابَتْنَا فِتْنَةٌ لَمْ نَكُنْ فِيهَا بَرَرَةً أَتْقِيَاء! وَلا فَجَرَةً أَقْوِيَاء!

وَكَانَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ يَقُولُ: إِنَّ الحَجَّاجَ عَذَابُ الله، فَلا تَدْفَعُوا عَـذَابَ الله بِأَيْدِيكُمْ، وَلَكِنْ؛ عَلَيْكُمْ بِالِاسْتِكَانَةِ وَالتَّضَرُّعِ؛ فَإِنَّ الله -تَعَالَى- يَقُـولُ: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾[المؤمنون:٧٦].

وَكَانَ طَلْقُ بْنُ حَبِيبٍ يَقُولُ: اتَّقُوا الفِتْنَةَ بِالتَّقْوَى.

فَقِيلَ لَهُ: أَجْمِل لَنَا التَّقْوَى.

فَقَالَ: أَنْ تَعْمَلَ بِطَاعَةِ الله، عَـلَى نُـورٍ مِـنَ الله، تَرْجُـو رَحْمَـةَ الله، وَأَنْ تَـتْرُكَ

مَعْصِيَةَ اللهِ، عَلَى نُورٍ مِنَ اللهِ، تَخَافُ عَذَابَ اللهِ -رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا-.

وَكَانَ أَفَاضِلُ الْمُسْلِمِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ الخُرُوجِ، وَالقِتَالِ فِي الفِتْنَةِ؛ كَمَا كَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ -وَغَيْرُهُمْ-: يَنْهَوْنَ -عَامَ الحَرَّةِ- عَنِ الخُرُوجِ عَلَى يَزِيدَ.

وَكَمَا كَانَ الحَسَنُ البَصْرِيُّ، وَمُجَاهِدٌ -وَغَيْرُهُمَا- يَنْهَوْنَ عَنِ الخُرُوجِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الأَشْعَثِ.

وَلِهَذَا اسْتَقَرَّ أَمْرُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى: تَرْكِ القِتَالِ فِي الفِتْنَةِ -لِلأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَصَارُوا يَذْكُرُونَ هَذَا فِي عَقَائِدِهِمْ، وَيَأْمُرُونَ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِ الأَئِمَّةِ، وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ -وَإِنْ كَانَ قَدْ قَاتَلَ فِي الفِتْنَةِ خَلْقٌ كَثِيرٌ - مِنْ أَهْلِ العِلمِ وَالدِّينِ-.

وَبَابُ (قِتَالِ أَهْلِ البَغْيِ) وَ(الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ) يَشْتَبِهُ بِـ(القِتَالِ فِي الفِتْنَةِ)[١]- وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ-.

وَمَنْ تَأَمَّلَ الأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ الثَّابِتَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا البَابِ -وَاعْتَبَرَ- أَيْضًا- اعْتِبَارَ أُولِي الأَبْصَارِ-؛ عَلِمَ أَنَّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ النُّصُوصُ النَّبَوِيَّةُ خَيْرُ الأُمُورِ.

وَلِهَذَا؛ لَمَّا أَرَادَ الحُسَيْنُ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنْ يَخْرُجَ إِلَى أَهْلِ العِرَاقِ -لَمَّا

---

(١) وهذا مِمَّا غَلِط به الكثيرون -جدًّا-؛ مِمَّن جَعَلُوا (الفتنة)، و(القتالَ فيها) منهجاً!! ثُمَّ سَوَّغُوا -بِهِ- الانطلاقَ مِنها! واتِّخاذَها أصلاً صَحيحاً قائماً بذاتِهِ!

كَاتبُوهُ كُتُبًا كَثِيرَةً- أَشَارَ عَلَيْهِ أَفَاضِلُ أَهْلِ العِلمِ وَالـدِّينِ-، كَـابْنِ عُمَـرَ، وَابْـنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِـشَامٍ-: أَنْ لا يَخْـرُجَ، وَغَلَـبَ عَلَى ظَنِّهِمْ أَنَّهُ يُقْتَلُ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: أَسْتَوْدِعُكَ اللهَ مِنْ قَتِيلٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْلا الشَّفَاعَةُ لأَمْسَكْتُكَ، وَمَنَعْتُكَ مِنَ الخُرُوجِ.

وَهُمْ -فِي ذَلِكَ- قَاصِدُونَ نَصِيحَتَهُ، طَالِبُونَ لِمَصْلَحَتِهِ، وَمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَاللهُ وَرَسُولُهُ إِنَّمَا يَأْمُرُ بِالـصَّلاحِ، لا بِالفَسَادِ، لَكِـنَّ الـرَّأْيَ يُـصِيبُ تَـارَةً، وَيُخْطِئُ أُخْرَى.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الأَمْرَ عَلَى مَا قَالَهُ أُولَئِكَ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الخُرُوجِ لا مَصْلَحَةُ دِينٍ، وَلا مَصْلَحَةُ دُنْيَا.

بَل تَمَكَّنَ أُولَئِكَ الظَّلَمَةُ الطُّغَاةُ مِنْ سِبْطِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ حَتَّى قَتَلُوهُ مَظْلُومًا شَهِيدًا.

وَكَانَ فِي خُرُوجِهِ وَقَتْلِهِ مِنَ الفَسَادِ مَا لَمْ يَكُنْ حَصَلَ لَوْ قَعَدَ فِي بَلَدِهِ؛ فَإِنَّ مَـا قَصَدَهُ مِنْ تَحْصِيلِ الخَيْرِ، وَدَفْعِ الشَّرِّ: لَمْ يَحْصُل مِنْهُ شَيْءٌ، بَل زَادَ الشَّرُّ بِخُرُوجِـهِ وَقَتْلِهِ، وَنَقَصَ الخَيْرُ بِذَلِكَ، وَصَارَ ذَلِكَ سَبَبًا لِشَرٍّ عَظِيمٍ.

وَكَانَ قَتْلُ الحُسَيْنِ مِمَّا أَوْجَبَ الفِتَنَ، كَمَا كَانَ قَتْلُ عُثْمَانَ مِمَّا أَوْجَبَ الفِتَنَ.

وَهَذَا -كُلُّهُ- مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الـصَّبْرِ عَـلَى جَـوْرِ الأَئِمَّـةِ، وَتَرْكِ قِتَالِهِمْ، وَالخُرُوجِ عَلَيْهِمْ، هُوَ: أَصْلَحُ الأُمُورِ لِلعِبَادِ فِي المَعَاشِ وَالمَعَادِ، وَأَنَّ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ -مُتَعَمِّدًا، أَوْ مُخْطِئًا- لَمْ يَحْصُل بِفِعْلِهِ صَلاحٌ؛ بَل فَسَادٌ.

وَلِهَذَا؛ أَثْنَى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الحَسَنِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَسَيُصْلِحُ الله بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَلَمْ يُثْنِ عَلَى أَحَدٍ؛ لا بِقِتَالٍ فِي فِتْنَةٍ، وَلا بِخُرُوجٍ عَلَى الأَئِمَّةِ، وَلا نَزْعِ يَدٍ مِنْ طَاعَةٍ وَلا مُفَارَقَةٍ لِلجَمَاعَةِ...».

.. هذا (بعضٌ) مِن غَيْضِ فَيْضِ كلامِ هذيْنِ الإمامَيْن الجليلَيْن -ممَّا لمْ (ولنْ!) يُدْرِكَهُ هؤلاء (القوم)!!! بسببِ فُقدانِهم أهليَّةَ ذلك -أصلاً وفَرعاً-...

إلاّ أنْ يُراجِعُوا، ويتراجَعُوا!!!

❑ الفِتَن العصريَّة - عندَهُم !- مِن مَدَد الله:

٤- ثُمَّ قالَ المُعترِضُ -مُستمرئاً التَّقوُّلَ على الله -تعالى-، وعلى عِبادِهِ- بلا خَجَلٍ ولا وَجَلٍ-:

(إنَّ ما جَرَى -ويَجرِي- في تُونُس ومِصر وليبيا -مهما كانت أسبابُهُ ودوافعُهُ- هو مَدَدٌ مِن عندِ الله -تعالى-..)!!

تأمَّلُوا قولَهُ: (مهما كانتْ أسبابُهُ ودوافعُهُ)!! ما أقبحَه! وما أبعدَه!

فهو -واللهِ- تصويرٌ (واقعيٌّ = عمليٌّ) لقاعدةِ (الغاية تُبَرِّر الوَسيلة)! -الباطلة المُنكَرَة-!!

فهل يكون (مددٌ مِن الله) لِمَنْ هذا حالُهُ -استِدلالاً-؛ إلاّ استِدراجاً منهُ -تعالى-؛كما قال:﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ. وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾ [القلم:٤٤-٤٥]؟!

فافْهَم!

... لكنَّ الجهلَ يُعْمِي ويُصِمُّ!

وهذا -كُلُّهُ- ناتجٌ -وللأسفِ الشَّديدِ- عن تغليبِ الأهواءِ على خَبَرَ السَّماء، والمَصالِح الحزبيَّة على القواعد الشرعيَّة..

□ الموقفُ مِن (وليِّ الأمر) ضمن ضوابط الشَّرع:

... وأختُم كَلامِي -هنا- بنَقْلِ كلماتٍ تأصيليَّةٍ علميَّة؛ لشيخِ الإسلام ابن تيميَّة -في كتابه «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٤/ ٥٣٨) -لعلَّهُم(!) يُفيقون مِن سَكْرَتِهم (الحاليَّة!)-؛ قال -رحمه الله- ما مُلَخَّصُهُ-:

«وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ: أَنَّ أَسْبَابَ هَـذِهِ الفِتَنِ تَكُونُ مُشْتَرَكَةً، فَيَرِدُ عَلَى القُلُوبِ مِنَ الوَارِدَاتِ مَا يَمْنَعُ القُلُوبَ عَنْ مَعْرِفَةِ الحَقِّ وَقَصْدِهِ.

وَلِهَذَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الجَاهِلِيَّةِ، وَالجَاهِلِيَّةُ لَيْسَ فِيهَا مَعْرِفَةُ الحَقِّ، وَلا قَصْدُهُ، وَالإِسْلامُ جَاءَ بِالعِلمِ النَّافِعِ، وَالعَمَلِ الصَّالِحِ، بِمَعْرِفَةِ الحَقِّ، وَقَصْدِهِ.

فَيَتَّفِقُ أَنَّ بَعْضَ الوُلاةِ يَظْلِمُ بِاسْتِئْثَارٍ، فَلا تَصْبِرُ النُّفُوسُ عَلَى ظُلمِهِ، وَلا يُمْكِنُهَا دَفْعُ ظُلمِهِ إِلا بِمَا هُوَ أَعْظَمُ فَسَادًا مِنْهُ!

وَلَكِنْ؛ لِأَجْلِ مَحَبَّةِ الإِنْسَانِ لِأَخْذِ حَقِّهِ، وَدَفْعِ الظُّلمِ عَنْهُ: لا يَنْظُرُ فِي الفَسَادِ العَامِّ الَّذِي يَتَوَلَّدُ عَنْ فِعْلِهِ.

وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَلقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً؛ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلقَوْنِي عَلَى الحَوْضِ»...

وكذلك ثَبَتَ عنهُ -في «الصحيح»- أَنَّهُ قال: «على المرءِ المُسلمِ السَّمعُ والطَّاعةُ في يُسْرِهِ وعُسْرِهِ، ومَنشطِهِ ومَكرَهِهِ، وأَثَرَةٍ عليه»[1].

فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ المُسْلِمِينَ بِأَنْ يَصْبِرُوا عَلَى الاِسْتِئْثَارِ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يُطِيعُوا وُلاةَ أُمُورِهِمْ -وَإِنِ اسْتَأْثَرُوا عَلَيْهِمْ-، وَأَنْ لا يُنَازِعُوهُمُ الأَمْرَ.

وَكَثِيرٌ مِمَّنْ خَرَجَ عَلَى وُلاةِ الأُمُورِ -أَوْ أَكْثَرُهُمْ- إِنَّمَا خَرَجَ لِيُنَازِعَهُمْ مَعَ اسْتِئْثَارِهِمْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَصْبِرُوا عَلَى الاِسْتِئْثَارِ!

ثُمَّ إِنَّهُ يَكُونُ لِوَلِيِّ الأَمْرِ ذُنُوبٌ أُخْرَى، فَيَبْقَى بُغْضُهُ لِاسْتِئْثَارِهِ يُعَظِّمُ تِلْكَ السَّيِّئَاتِ، وَيَبْقَى المُقَاتِلُ لَهُ ظَانًّا أَنَّهُ يُقَاتِلُهُ ﴿حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾! وَمِنْ أَعْظَمِ مَا حَرَّكَهُ عَلَيْهِ طَلَبُ غَرَضِهِ: إِمَّا وِلايَةٌ، وَإِمَّا مَالٌ!!

كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة:٥٨].

---

(١) والعجب أنَّ جماعة (الإخوان المُسلمِين!) -الحِزبيَّة- يستعمِلُونَ هذا المعنَى في أُمرائِهم الحزبيِّين-داخِلَ (جماعتِهم!)-، الذين لا يكادُون (!) يملِكُون أنفسَهم! ولا (أُسَرَهم!)! ثم يمنعُونَ تنزيلَ هذا المعنَى في حُكَّام المُسلِمين -المُسلمين!- ضمنَ طاعةِ الله ورسوله-!!

فأيُّ جهْلٍ وتناقُضٍ أشدُّ؟!!

فَإِذَا اتَّفَقَ مِنْ هَذِهِ الجِهَةِ شُبْهَةٌ وَشَـهْوَةٌ، وَمِـنْ هَـذِهِ الجِهَـةِ شَـهْوَةٌ وَشُـبْهَةٌ: قَامَتِ الفِتْنَةُ!

وَالشَّارِعُ أَمَرَ كُلَّ إِنْسَانٍ بِمَا هُوَ المَصْلَحَةُ لَهُ وَلِلمُسْلِمِينَ:

فَأَمَرَ الوُلاةَ بِالعَدْلِ، وَالنُّصْحِ لِرَعِيَّتِهِمْ؛ حَتَّى قَالَ: «**مَا مِنْ رَاعٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ، إِلا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْـهِ رَائِحَـةَ الجَنَّـةِ**»، وَأَمَرَ الرَّعِيَّةَ بِالطَّاعَةِ وَالنُّصْحِ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» - ثَلاثًا -، قَالُوا: لِمَـنْ يَـا رَسُـولَ اللهِ؟ قَـالَ: «**للهِ، وَلِكِتَابِـهِ، وَلِرَسُـولِهِ، وَلأَئِمَّـةِ المُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ**».

وَأَمَرَ بِالصَّبْرِ عَلَى اسْتِئْثَارِهِمْ، وَنَهَى عَنْ مُقَـاتَلَتِهِمْ، وَمُنَـازَعَتِهِمُ الأَمْـرَ مَـعَ ظُلمِهِمْ، لِأَنَّ الفَسَادَ النَّاشِئَ مِنَ القِتَالِ فِي الفِتْنَـةِ، أَعْظَـمُ مِـنْ فَـسَادِ ظُلْـمِ وُلاةِ الأَمْرِ، فَلا يُزَالُ أَخَفُّ الفَسَادَيْنِ بِأَعْظَمِهِمَا...».




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ٥ -

فتاوى علماءِ العصر الكِبار الذين هُم للحقِّ منار

...أَفتتِحُ هذا القِسْمَ -مِن هذا الكِتابِ المُبارَكِ- إنْ شاءَ الله-: بإيرادِ فتاوَى أئمَّةِ العَصرِ، وعُلماءِ الزَّمان..

الَّذين (يكادُ) اتِّفاقُهُم على مسألةٍ: يكونُ إجماعاً لا يُنْقَض، وحُكْماً لا يُرَدُّ.

لِـمَا رَزَقَهُم اللهُ -تعالى- مِن غَزارةِ العِلْمِ، وحُسْنِ البَصيرةِ، ومنهجِ الحقِّ، والحِرْصِ على الأُمَّةِ...

وقبلَ ذلك:

أُورِدُ نَصَّ كلامِ الشيخ العلّامة أحمدَ بنِ إبراهيم ابن النَّحّاس الدمشقيِّ -المُتوفَّى سنةَ (٨١٤هـ)-، والتي لعلَّها أنْ تكونَ مِن النُّصوصِ المُبكِّرَة في التاريخ العلميّ الإسلاميِّ -في المَنع مِن (المظاهَرات) -سِلميَّتِها، وثوريَّتِها-؛ فقد قال -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «تنبيه الغافلين» (ص٤٦) -لـمَّا ذَكَرَ (السُّلطان) -قائلاً-:

«ليسَ لأحدٍ مَنْعُهُ بالقَهْرِ باليدِ، ولا أنْ يُشهِرَ عليه سِلاحاً، أو (يَجمعَ عليه أعواناً)[1]؛ لأنَّ في ذلك تحريكاً للفِتَنِ، وتَهييجاً للشَّرِّ،

(١) وهل (المُظاهَرات) المُدَّعَى (سلميَّتُها!) إلّا هذا؟!!

وإذهاباً لِهَيْبَةِ السُّلطان مِن قُلوبِ الرَّعيَّة، ورُبَّما أدّى ذلك إلى تجرِّيهم على الخُروجِ عليه،وتَخريبِ البِلادِ-وغيرِ ذلك ممَّا لا يخفى-».

وهذه الكلماتُ المُبارَكَة مُستوحاةٌ مِن ذاك المنهج الشرعيِّ المُنضَبِطِ الذي سَبَقَ ذِكْرُهُ، والتَّذكيرُ به -في هذا الكتاب- مِراراً وتَكراراً-.

ومِمَّا يُؤيِّدُه -بصورةٍ أوضح وأظهر- ما رواهُ ابنُ أبي عاصم في «السُّنَّة» (١٠٧٩) -وابنُ عساكِر في «تاريخ دمشق» (٦٢/ ١٠٦)- بسندٍ صحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ - عن مُعاويةَ بنِ أبي سُفيانَ، قال: «لـمَّا خَرَجَ أبو ذَرٍّ إلى الرَّبَذَة لَقِيَهُ رَكْبٌ مِن أهلِ العِراقِ، فقالُوا: يا أبا ذَرٍّ! قد بَلَغَنا الذي صُنِعَ بك **(فاعقِدْ لِواءً يأتِكَ رِجالٌ ما شئتَ)**[1]، قال: مَهْلاً يا أهلَ الإسلام! فإنِّي سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**سيكونُ بَعدِي سُلطانٌ فأَعِزُّوهُ؛ مَن الْتَمَسَ ذُلَّهُ ثَغَرَ ثَغرَةً في الإسلامِ، ولمْ يُقبَلْ منهُ تَوبةٌ حتّى يُعيدَها كما كانَت**»[2].

فإلى ما وَفَّقَنِي اللهُ -سُبحانَهُ- مِن جَمْعِ كلام عُلمائِنا وفتاوِيهِم؛ نَشْراً للحقِّ، وعَمَلاً به، ودَعوةً إليه...

---

(١) وهل (المُظاهَرات) المُدّعى (سِلميَّتُها!) إلّا هذا؟!!

(٢) نَقَلَ هذا النَّصَّ الأخُ الشيخُ عبدُ المالِك رمضاني -حفظهُ اللهُ- في «حُكم المُظاهَرات» (ص٦١)، وعلَّقَ بقولِهِ:

«هذا هو صنيعُ مَن عَرَفَ للنُّصوصِ الشَّرعيَّةِ قَدْرَها، ، وأحسنَ النَّظَرَ في عواقِبِ الأُمورِ واحتاطَ لها؛ لا مَن غَلَبَ عليه الغَوغاءُ، وخافَهُم قبلَ أنْ يَخافَ ربَّ الأرضِ والسَّماء، وفُتِنَ بتزاحُم الصَّحفيِّين على بابِهِ، فألغَى عقلَهُ لِينطِقَ بنابِهِ!

فيا للدِّماء يومَ تَطلُبُ صاحبَها بَيْنَ يدَي ربِّها! قال رسولُ الله ﷺ: «مَن أُفتِيَ بفُتيا غيرَ ثَبَتٍ فإنَّما إثمُهُ على مَن أفتاهُ»- رواهُ ابنُ ماجه (٥٣) -وحسَّنَهُ الألبانيُّ في تعليقِهِ عليه-».

سماحة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-

١- وَرَدَ سُؤالٌ إلى شيخِنا الإمام المحدِّث العَلّامةِ محمد ناصر الدِّين الألبانيّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- نصُّهُ-:

فضيلةَ الشَّيخ؛ عندِي أسئلةٌ مُهِمَّةٌ جدًّا، وهي تَخُصُّ بعضَ الشَّباب، وأسْتَسْمِحُ مِن إِخْوَتِي الكِرام؛ لأنَّها مُهِمَّةٌ جدًّا للأُمَّةِ أنْ أُلقِيها على فضيلتِكُم وهي -أوَّلاً-:

ما حُكْمُ هذه المُظاهراتِ؟ مَثَلاً يَجتمعُ كثيرٌ مِن الشَّبابِ أو الشَّابَّاتِ، ثُمَّ يَخرُجونَ إلى الشَّارعِ.

شيخنا الألباني: والشابَّات -أيضاً-؟

السّائل: نَعَم.

شيخنا الألباني: ما شاءَ الله!

السَّائل: قد حَدَثَ هُنا، يخرُجونَ إلى الشَّوارع مُستنكِرين لِبَعضِ الأفعالِ التي يَفعلُها الطَّواغيتُ[1] (!)، أو لبعضِ ما يأمُرُ به هؤلاء الطَّواغيتُ (!)، أو ما

(١) انظُر -وللأسَف!- جُرْأَةَ بعضِ الشَّبابِ المُتحمِّس العَاطِفِيِّ- غَير المُنْضَبِطِ- فيما يُطلِقُهُ مِن أوصافٍ وأحكامٍ -هداهُمُ اللهُ-!

يُطالِبُ به غيرُهم مِن الأحزابِ الأُخرَى السِّياسيَّة المُعارِضَة!

ما حُكْمُ هذا العمَل في شَرْعِ الله؟

شيخُنا الألباني: أقولُ -وبالله التَّوفيق-:

الجوابُ عن هذا السُّؤالِ يدخُلُ في قاعدةٍ، ألَا وهي قَولُهُ -عليه الصَّلاة والسَّلام- في الحديثِ الذي أخرجَهُ أبو داود في «سُنَنِهِ» مِن حديثِ عبدِ الله بن عُمَرَ -رضيَ اللهُ عنهُما-، قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ: «**بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَي السَّاعةِ بالسَّيف؛ حتّى يُعبَدَ الله -وحدَهُ لا شريكَ له-، وجُعِلَ رِزْقِي تحتَ ظِلِّ رُمْحِي، وجُعِلَ الذُّلُّ والصَّغارُ على مَن خالَفَ أمْرِي، ومَن تشبَّهَ بقومٍ فهو منهُم**»[1]!

الشَّاهِدُ مِن الحديثِ: قولُهُ -عليه الصَّلاة والسَّلام-: «**ومَن تشبَّهَ بقومٍ فهو منهُم**»؛ فتشبُّهُ المُسلمِ بالكافرِ لا يجوزُ في الإسلام.

وهذا التشبُّه له مَراتِبُ مِن حيثُ الحُكْم؛ ابتِداءً مِن التحريم... إلى الكراهةِ.

وقد فصَّلَ في ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تَيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ العظيم المُسمَّى: «اقتِضاء الصِّراط المُستقيم مُخالَفَةَ أصحاب الجحيم» تَفصيلاً لا نَجِدُهُ عندَ غيرِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-.

---

(١) رواهُ أحمد (٥١١٤)، وعبدُ بنُ حُمَيْد (٨٤٨)، والطبرانيُّ في «مُسندِ الشاميِّين» (٢١٦)، والطَّحاويُّ في «مُشكِلِ الآثار» (٢٣١).

وعلَّقَهُ البخاريُّ في «صحيحِهِ» (٦/ ٧٢).

وحسَّنَ سَندَهُ الحافظُ في «فَتْح الباري» (٦/ ٩٨)، وشيخُنا في «جِلباب المَرأة المُسلمَة» (ص٢٠٣-٢٠٤).

وأُريدُ أنْ أُنبِّهَ إلى شيءٍ آخر؛ ينبغي على طُلّاب العِلم أنْ ينتبِهُوا لـه، وأنْ لا يظنُّوا أنّ التَّشبُّه هو -فقط- المنهيُّ عنهُ في الشَّرعِ؛ فهُناكَ شيءٌ آخرُ أدَقُّ منـه، ألَا وهو: مُخالفةُ الكُفَّار:

فالتشبُّهُ بالكُفّارِ: أنْ تَفعَلَ فِعلَهُم.

أمّا مُخالفةُ الكُفَّار: فأن تَتقصَّدَ مُخالفتَهُم في ما يَفعلونَهُ، حتّى لـو كـان هـذا الفعلُ الصَّادرُ منهُم فِعلاً لا يَملِكُونَ التصرُّفَ فيه؛ بخلافِ ما فُرِضَ عليهِم فَرْضاً كَونيًّا؛ كَمِثْلِ الشَّيبِ الذي هـو سُنَّةٌ كونيَّةٌ، لا يختلفُ فيه المُسلمُ عن الكافرِ؛ لأنَّهُ ليسَ في طَوْعِهِم، ولا في إرادتِهِم، وإنَّما هي سُنَّةُ الله -تبارَكَ وتعالى- في البَشَرِ، ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾.

ومع ذلك؛ فقد صحّ عن النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: «**إنَّ اليهودَ والنَّصارَى لا يصبغُون؛ فخالِفُوهُم**»[1]؛ فقد يشتركُ المُسلمُ مع الكافرِ في شَيْبِهِ -وهو مَفروضٌ عليهِما -لا فَرق-؛ فلا تجدُ مُسلماً لا يَشيبُ إلّا ما نَدَرَ -جدًّا-؛ كما أنَّك لا تجدُ كذلك كافراً -مِن بابِ أوْلَى-، فيُصْبِحُ هُنا اشتراكٌ في المَظهرِ بين المُسلمِ وبين الكافرِ في أمْرٍ لا يَمْلِكَانِهِ -كما قُلْنا آنِفاً-؛ فأمَرَنا رسولُ الله ﷺ أنْ نتقصَّدَ مُخالفةَ المُشركِين في أن نصبغَ شُعورَنا -سواءٌ كان هذا الشَّعرَ لِحيةً أو شعرَ رأسٍ-؛ لماذا؟

لِيَظْهَرَ الفَرْقُ بينَ المُسلمِ والكافر؛ فما بالُكُم إذا كانَ الكافرُ يتكلَّفُ عَمَلَ

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٣٤٦٢)، ومُسلمٌ (٢١٠٣) عن أبي هُريرةَ.

شيءٍ، ثُمَّ يأتِي بعضُ المُسلمِين، فيفعلُ فِعلَهُم، ويتأثَّرُ بأعمالِهِم؟!

فهذا أشدُّ وأنْكَى مِن المُخالَفَةِ!

لذلك؛ أردتُ التَّنبِيهَ -قَبلَ أنْ أمْضِيَ فيما أنا بِصَدَدِهِ مِن بيانِ الجوابِ الذي وُجِّهَ السُّؤالُ عنهُ-.

فإذا عَرَفْتُم الفَرْقَ بين التشبُّهِ وبَيْنَ المُخالفَةِ، حينئذٍ: فالمُسلِمُ الصّادِقُ في إسلامِهِ يُحاوِلُ -دائماً وأبداً- ليس أنْ يتشبَّهَ بالكافِرِ -فقط-، وإنَّما يتقصَّدُ مُخالفةَ الكافِرِ.

ومِن هُنا نحنُ نَتَقصَّدُ وَضْعَ السَّاعةِ في اليَدِ اليُمنَى؛ لأنَّ العادةَ الكافرةَ -وهُم الذين اخترَعُوا هذه السَّاعة- أنَّهُم يَضَعُونَها في يُسراهُم.

وهذا ممّا استنبَطْناهُ مِن قولِهِ -عليه السَّلام-: «...**فخالِفُوهُم**».

فهذا الحديثُ -«**إنَّ اليهودَ والنَّصارَى لا يصبِغُونَ شُعُورَهُم؛ فخالِفُوهُم**»- كما يَقُولُ شيخُ الإسلامِ -في ذاك الكتابِ-: فيه قَولُهُ-عليه السَّلام-: «**فخالِفُوهُم**»[1]: هو جُملةٌ تعليليَّةٌ تُشيرُ إلى أنَّ مُخالفَةَ الكُفّارِ مقصودٌ للشَّارعِ

---

(١) قالَ شيخُ الإسلام في «الاقتضاء» (١/ ١٨٥) -في قولِهِ ﷺ: «**فخالِفُوهُم**»:

«أمْرٌ بمُخالفَتِهِم؛ وذلك يقتضِي أنْ يكونَ جِنْسُ مُخالفتِهِم أمْراً مَقصوداً للشَّارعِ؛ لأنَّهُ:

إنْ كان الأمرُ بجِنْسِ المُخالَفَةِ؛ حَصَلَ المقصودُ.

وإنْ كان الأمرُ بالمُخالَفَةِ في تغييرِ الشَّعْرِ -فقط-؛ فهو لِأَجْلِ ما فيه مِن المُخالَفَةِ.

فالمُخالَفَةُ: إمّا عِلَّةٌ مُفرَدَةٌ، أو عِلَّةٌ أُخرَى، أو بعضُ عِلَّةٍ.

وعلى جَميعِ التَّقديراتِ: تكونُ مَأموراً بها مَطلوبةً.

الحكيم -حيثُما تحقَّقت هذه المُخالفةُ-.

ولذلك؛ نجِدُ لها تطبيقاً في بعضِ الأحكامِ الأُخرَى -ولو أنَّها ليسَت في حُكْمِ الوُجوبِ-، كمِثْلِ قولِهِ -عليه الصَّلاة والسَّلام-: «**صلُّوا في نِعالِكُم، وخالِفُوا اليهودَ**»[1]؛ عِلماً بأنَّ الصَّلاةَ في النِّعالِ لَيْسَتْ فَرْضاً، بخلافِ إعفاءِ اللِّحية[2]؛ فهو فَرضٌ يأثَمُ حالِقُها.

أمّا الصَّلاةُ مُنْتَعِلاً؛ فهو أمْرٌ مُستحبٌّ؛ فإذا ثابرَ المُسلمُ وواظَبَ على إقامةِ الصَّلاةِ -دائماً وأبداً- حافِياً غيرَ مُنْتَعِلٍ؛ فقد خالَفَ السُّنَّة، ولمْ يُخالِفِ اليَهودَ المُتنطِّعين في دينِهم.

وقد جاءَ في بعضِ كُتُبِ السُّنَّةِ: أنَّ عبدَ الله بنَ مسعود -رضيَ اللهُ عنهُ- كان في جَمْعٍ، فأُقيمَت الصَّلاةُ، وكان فيهِم صاحبُهُ أبو مُوسَى الأشعريّ -رضيَ اللهُ عنهُما-، فقدَّمَهُ لِيُصَلِّيَ بالنّاسِ إماماً -لِعِلْمِ ابنِ مسعودٍ بأنَّ النبيَّ ﷺ كان مُعجَباً بقراءةِ أبي مُوسَى هذا -رضيَ اللهُ عنهُ-؛ حيثُ قالَ له -ذاتَ يومٍ-: «**لَقَد مَرَرْتُ بك البارِحَةَ -يا أبا مُوسَى-، فاسْتَمَعْتُ لِقراءتِكَ**»، ثُمَّ قالَ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام-: «**لَقَدْ أُوتِيَ هذا مِزماراً مِن مزاميرِ داود-عليه السَّلام-**»[3]، فلمّا سَمِعَ

---

(١) رواهُ البزّارُ (٣٤٨٠)، والطبرانيُّ في «المُعجَمِ الكبير» (٧١٦٤)، و(٧١٦٥)، وفي «مُسند الشاميِّين» (٢١٤٩) عن شدَّاد بنِ أَوْس.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «صحيح الجامِع» (٣٧٩٠)، و«صفة صلاة النبيِّ ﷺ» (ص٦١).

(٢) وروَى البخاريُّ (٥٨٩٢)، ومُسلمٌ (٢٥٩) عن ابنِ عُمَرَ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**خالِفُوا المُشرِكِين؛ وفِّرُوا اللِّحَى، وأَحْفُوا الشَّوارِبَ**».

(٣) رواهُ ابنُ حِبَّان (٧١٥٣)، والبَزّار (٣١٦٠)، والبيهقيُّ في «السُّنَن الكُبرَى» (٤٧٠٨).

وصحَّحَهُ شيخُنا في «التعليقات الحِسان» (٧١٥٣).

هذا الثَّناءَ أبو مُوسَى مِن النبيِّ ﷺ، قال: يا رسولَ الله! لو عَلِمْتُ ذلك لحَبَّرْتُهُ لك تَحبيراً.

فبِما يعلمُ ابنُ مسعودٍ مِن رضا النبيِّ ﷺ عن قراءةِ أبي مُوسَى الأشعريِّ، قدَّمَهُ إماماً، مع أنَّ ابنَ مسعود ليس دون أبي مُوسَى فَضْلاً في القِراءةِ، بل لعلَّهُ أعلَى وأسمَى منهُ في ذلك؛ فقد قالَ النبيُّ ﷺ: «**مَن أحبَّ أنْ يَقرأَ القُرآنَ غضًّا طَرِيًّا كما أُنزِلَ، فَلْيَقْرَأْهُ على قِراءةِ ابنِ أُمِّ عَبْدٍ**»[1]؛ مع ذلك فهذا -في الواقِعِ- يُعطِينا دَرساً عمليًّا -نحنُ المُسلمِين في آخرِ الزَّمان-؛ حيثُ قد نجدُ صَحْوَةً علميَّةً، ولكنَّنا -مع الأسفِ- لا نجدُ معها صَحوةً سُلوكيَّةً أخلاقيَّةً[2]!

والواجبُ: أنْ نَمْتَثِلَ الصَّحْوَةَ في جانِبَيْها؛ في العِلم، وفي السُّلوك والأخلاق.

الشَّاهِدُ: أنَّ ابنَ مَسعودٍ -فيما نَرَى نحنُ- أقْرَأُ مِن أبي مُوسَى، ومع ذلك تواضَعَ مع صاحبِهِ وآثَرَهُ، وقدَّمَهُ لِيُصَلِّي به، وبالنّاسِ الحاضِرِين إماماً. فتقدَّمَ أبو مُوسَى -رضيَ اللهُ عنهُ- وكان مُنْتَعِلاً، فخَلَعَ نَعلَيْهِ، فقالَ لهُ ابنُ مسعودٍ -مُسْتَنْكِراً عليه أشدَّ الاستِنْكار!-: أهذه اليهوديَّةُ؟! أفي الوادِ المُقدَّسِ أنتَ؟[3]

---

(١) أخرجَهُ ابنُ ماجه (١٣٨)، وأحمد (٤٢٥٥)، وابنُ أبي شيبة (٣٠١٣٦)، والبزَّار (١٨٣١)، وابنُ حِبَّان (٧٠٦٦).

وصحَّحَهُ شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٢٣٠١).

(٢) وفي رِسالتِي «يا دُعاة السلفيَّة؛ مُشكلتُنا أخلاقيَّة» -يسَّرَ اللهُ تمامَها- ما يُؤكِّدُ هذه المعانِي العظيمةَ التي ذَكَرَها شيخُنا -رحمه الله-.

(٣) رواهُ أحمدُ (٤٣٩٦)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٧٨٩٤)، وعبدُ الرزَّاق (١٥٠٧)، والطَّحاوِيُّ في=

-يُشيرُ إلى قولِهِ -عليه السَّلامُ-: «**صَلُّوا في نِعالِكُم، خالِفُوا اليَهودَ**»-.

إذا عَرَفْتُم هاتَيْنِ الحقيقَتَيْن: النهيُ عن التشبُّهِ -مِن جِهَةٍ-، والحضُّ على مُخالفةِ المُشرِكِينَ مِن جهةٍ أُخرَى-؛ حينذاكَ: وَجَبَ علينا أنْ نَجتنِبَ كُلَّ مَظاهرِ الشِّرْكِ والكُفرِ -مهما كان نَوعُها-؛ مَا دامَ أنَّها تُمثِّلُ تَقليداً لهُم؛ حتَّى نَتَحاشَى أنْ يَصْدُقَ علينا -نحنُ مَعْشَرَ المُنتَمِين إلى العملِ بالكِتابِ والسُّنَّةِ -قولُهُ -عليه الصَّلاةُ والسَّلام-: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن قَبْلَكُم شِبراً بِشِبْرٍ، وذِراعاً بِذِراعٍ؛ حتّى لو سَلَكُوا -أو- دَخَلُوا- جُحْرَ ضبٍّ؛ لدَخَلْتُمُوهُ**»[1].

فهذا خَبَرٌ مِن النبيِّ ﷺ يَتَضَمَّنُ تَحذيراً، وذلك لأنَّ هذه الأُمَّةَ -كما قالَ النبيُّ ﷺ في الحديثِ الصَّحيحِ -بل الحديث المُتواتِر-[2]: «**لا تَزالُ طائفةٌ مِن أُمَّتِي ظاهِرِينَ على الحقِّ لا يَضُرُّهُم مَن خالَفَهُم حتّى تَقومَ السَّاعةُ**»[3]، وفي روايةٍ: «**حتّى يأتِيَ أمْرُ الله**»[4]؛ إذَنْ: قد بَشَّرَنا رسولُ الله ﷺ في هذا الحديثِ الصحيحِ: بأنَّ الأُمَّةَ لا تَزالُ في خيرٍ.

=«شَرحِ مَعانِي الآثار» (٢٩١٤).

وسَنَدُه صحيحٌ.

(١) رواهُ البخاريُّ (٧٣٢٠)، ومُسلمٌ (٢٦٦٩) عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ.

(٢) انظُر «نَظْم المُتناثِر في الحديثِ المُتواتِر» (ص١٤١) للكتَّانِي.

(٣) رواهُ التِّرمِذِيُّ (٢١٩٢)، وابنُ ماجه (٦) والطَّيالسيُّ (١٠٧٦)، وأحمدُ (١٥٥٩٧)، وابنُ حِبَّان (٢٣١٣) عن قُرَّةَ.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «تخريج أحاديث فضل الشَّام» (ص١٧).

(٤) رواهُ البخاريُّ (٣٦٤٠)، ومُسلمٌ (١٩٢١) عن المُغيرةَ بنِ شُعبةَ.

فعندَما يأتِي ذلك الإخبارُ الخَطيرُ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن قَبْلَكُم**»: فلا يَعْنِي أنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِن أفرادِ الأُمَّةِ سَيَتَّبِعُ سَنَنَ الكُفَّارِ! وإنَّما أنَّ ذلك سيكونُ ويَحصُلُ في هذه الأُمَّةِ؛ فحينَما يَقولُ: «**لَتَتَّبِعُنَّ**»: فهو بمَعنَى التحذير، أي: إيَّاكُم أنْ تَتَّبِعُوا سَنَنَ مَن قَبْلَكُم؛ فإنَّهُ سيكونُ مِنكُم مَن يَفْعَلُ ذلك.

وقد جاءَ في روايةٍ أُخرَى[1] -خارجَ «الصحيحَيْن»- وهي ثابتةٌ عندِي-: يُمَثِّلُ فيها الرسولُ تَقليدَ الكُفَّارِ إلى دَرَجَةٍ خطيرةٍ لا يَكادُ الإنسانُ لا يُصَدِّقُ بها إلّا إذا كان مُؤمناً خالِصاً -ثُمَّ الواقعُ يُؤكِّدُ ذلك-؛ قال -عليه السَّلامُ- في تِلكَ الرِّوايةِ-: «...**حتّى لو كان فيهِم مَن يَأتِي أُمَّهُ على قارعةِ الطَّرِيقِ، لكانَ فيكُم مَن يَفعلُ ذلك**»؛ -أي: يَزْنِي بأُمِّهِ! وليس ساتِراً على نفسِهِ، وعلى أُمِّهِ، بل على مَرْأَى مِن النَّاسِ، وعلى قارعةِ الطَّرِيقِ-!

والتاريخُ العصريُّ -اليومَ- يُؤكِّدُ أنَّ ما نَبَّأَنا النبيُّ ﷺ بهِ مِن اتِّباعِ بعضِ هذه الأُمَّةِ لِسَنَنِ مَن قَبْلَنَا قد تحقَّقَ إلى مدىً بعيدٍ وبعيدٍ جدًّا، وإنْ كُنتُ أعتقدُ أنَّ لهذا التَّتَبُّعِ بقيَّةً؛ فقد جاء في بعضِ الأحاديثِ الثابتةِ: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا تَقومُ السَّاعةُ حتّى يتسافَدَ النّاسُ على الطُّرُقاتِ تَسافُدَ الحَميرِ**»[2] -وهو الفاحشة-.

---

(١) رواهُ الترمذيُّ (٢٦٤١)، والطبرانيُّ في «المُعجَمِ الكبير» (١٤٦٤٦)، والحاكِم (٤٤٤)، وقِوَامُ السُّنَّة الأصبهانيُّ في «الحُجَّة» (١٦)، واللَّالَكائيُّ في «شرحِ أُصول الاعتقاد» (١٤٧) عن عبد الله بن عَمْرو..

وحسَّنَهُ شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٦٣٤٨).

(٢) رواهُ ابنُ حِبَّان (٦٧٦٧)، والبزَّار (٢٣٥٣)، والطبرانيُّ في «الكبير» (٤١٨٠).

وصحَّحَهُ شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٤٨١).

وهذا هو مُنتهَى التشبُّهِ بالكُفَّارِ!

إذا عَلِمْتُم النَّهْيَ عن التَّشَبُّهِ، والأمرَ بالمُخالَفَةِ، نَعُودُ الآنَ لِنَقُولَ:

هذه التَّظاهُراتُ التي كُنَّا نَراها بأَعيُنِنا في زمنِ فَرَنْسا -وهي محتلَّةٌ لِسُوريَّا-، ونسمعُ عنها في بلادٍ أُخرَى -وهذا ما سَمِعناهُ -الآنَ- في الجزائر، لكنَّ الجَزائـرَ فاقَت البلادَ الأُخرَى في هذه الضَّلالة[1]، وفي هذا التشبُّه-؛ لأنَّنا ما كُنَّا نرَى -أيضاً- الشابَّاتِ يَشْتَرِكْنَ في التَّظاهُراتِ! فهذا مُنتهَى التشبُّهِ بالكُفَّارِ والكافراتِ؛ لأنَّنا نرى في الصُّوَرِ -أحياناً-، وفي الأخبارِ التي تُذاع في التِّلفاز والرَّاديو -ونحو ذلك-: خُروجَ الأُلوفِ المُؤلَّفَةِ مِن الكُفَّارِ -سواءٌ كانُوا أوروبيِّين، أو صينيِّين- أو نحو ذلك-؛ يقولون- في التعبير الشامي -وسيُعجِبكم هذا التعبيرُ- يخرجُونَ رِجالاً ونساءً (خليط مليط!)[2]، يتزاحَمُونَ الكَتِفَ بالكَتِفِ! ورُبَّما العجيزةَ بالقُبُلِ -ونحوِ ذلك-!!

---

(١) تأمَّلُوا -رحِمَكُمُ اللهُ- وَصْفَ شيخِنا -وحُكْمَهُ- على هذا الفِعْلِ، وانظُرُوا -بَعْدُ- حُكْمَهُ على أعيانِ مَن يفعلُهُ.

فرَحِمَ اللهُ شيخَنا.. ما أرحَمَهُ! وما أدَقَّ حُكْمَهُ!

.. ومِن جهةٍ أُخرَى:

فلَم تكُن أحداثُ الجزائرِ -قبلَ أكثرَ مِن خمس عشرةَ سَنَةً- عبرةً لأصحابِ المُظاهَرات، والفِتَنِ المُتلاحِقات!

ولا مُفرِّجَ إلّا اللهُ ربُّ العالَمِين..

(٢) وَجَدْتُ لهذا التَّعبيرِ (العامِّيِّ) أصلاً في اللُّغةِ: ففي «العُباب الزَّاخِر» (١/ ٣٢٠) -للصَّغَانِي- قولُهُ: «غُلام خِلْط مِلْط: هو المُختلِطُ النَّسَب».

هذا هو تمامُ التشبُّهِ بالكُفَّارِ: أنْ تَخرُجَ الفتياتُ مع الفِتيانِ يتظاهَرُونَ!

أنا أقُولُ شيئاً آخَرَ -بالإضافةِ إلى أنَّ التَّظاهُرَ ظاهرةٌ فيها تقليدٌ للكُفَّارِ في أساليبِ استنكارِهِم لبعضِ القوانين التي تُفْرَضُ عليهم مِن حُكَّامِهِم، أو إظهارٌ منهُم لِرِضا بعضِ تلك الأحكامِ أو القراراتِ-؛ أُضيفُ إلى ذلك شيئاً آخَرَ؛ ألَا وهو:

هذه التَّظاهُراتُ الأوروبيَّة -ثمّ التقليدية- مِن طَرَفِ المُسلِمين، ليسَت وسيلةً شرعيَّةً لإصلاحِ الحُكْمِ، وبالتالي: إصلاحِ المُجتمعِ.

ومِن هُنا: تُخْطِئُ (كُلُّ) الجماعاتِ، و(كُلُّ) الأحزابِ الإسلاميَّةِ الذين لا يَسلُكُونَ مَسْلَكَ النبيِّ ﷺ في تغييرِ المُجتمعِ.

لا يكونُ تغييرُ المُجتمعِ -في النِّظامِ الإسلاميِّ- بالهُتافاتِ، وبالصَّيحاتِ، وبالتَّظاهُراتِ! وإنَّما يكونُ ذلك بِالصَّمْتِ، وعلى بَثِّ العِلْمِ بين المُسلِمين، وتربيتِهِم على هذا الإسلامِ، حتَّى تُؤتِي هذه التربيةُ أُكُلُها -ولو بَعْدَ زَمَنٍ بعيد-؛ فالوسائلُ التربويَّةُ في الشريعةِ الإسلاميَّةِ تَختلِفُ كُلَّ الاختلافِ عن الوسائلِ التربويَّةِ في الدُّولِ الكافرةِ.

لهذا أقولُ -باختصارٍ-:

إنَّ التَّظاهُراتِ التي تَقَعُ في بعضِ البلادِ الإسلاميَّةِ -أصلاً- هي خُروجٌ عن طريقِ المُسلِمين، وتَشَبُّهٌ بالكافِرين، وقد قالَ ربُّ العالَمين: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ

بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾»(١).

٢- وقال شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رحمهُ اللهُ- بعدَ تضعيفِهِ قِصَّةَ إسلامِ عُمَرَ -المشهورة-، وخُروجِهِ إلى المُشرِكِين- في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٧٤- بما يكادُ يكونُ تَلخيصاً للفتوَى السابقة-:

«ولعلَّ ذلك كان السَّبَبَ -أو مِن أسبابِ- استِدلالِ بعضِ إخوانِنا الدُّعاة(٢) على شرعيَّةِ (المُظاهَرات) المعروفة اليومَ، وأنَّها كانت مِن أساليبِ النبيِّ ﷺ في الدَّعوةِ!

ولا تَزالُ بعضُ الجَماعاتِ الإسلاميَّةِ تتَظاهَرُ بها، غافِلِين عن كونِها مِن عاداتِ الكُفَّارِ وأساليبِهِم التي تتناسَبُ مع زَعمِهِم أنَّ الحُكْمَ للشَّعْبِ! وتتَنافَى مع قولِهِ ﷺ: «**خيرُ الهُدَى هُدَى محمد ﷺ**»(٣).

---

(١) «فتاوَى جُدَّة» (رَقْم: ١٢).

قُلتُ: وقد اقْتَضَت صِياغةُ الجوابِ مِن الإلقاءِ الشّفهيّ إلى الكتابةِ تعديلَ بعضِ العِباراتِ والألفاظِ بما يضبطُها -مِن جهةٍ-، ولا يُخالِفُ المَعنَى والمقصودَ -مِن جهةٍ أُخرَى-.

(٢) انتبِه -رَحِمَكَ اللهُ- إلى ما وَصَفَهُم به مِن قولِهِ: (إخواننا)؛ فلَمْ يُبَدِّعْهُم - رحِمَهُ اللهُ تعالى- على مُخالفتِهِم، ووَصفه لِفِعْلِهِم بـ(الضَّلال) -كما تقدَّمَ -قريباً-.

نَعَم؛ هذا صَنيعُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- في أغلاطِ أهلِ السُّنَّةِ مِن دُعاةِ منهجِ السَّلَفِ..

أمّا الحِزبيُّون الضالُّون -ومَن لَفَّ لَفَّهُم، وسارَ مَسيرَهُم-؛ فهُم أهلُ انحرافٍ وضلالٍ -قَبلاً وبَعْداً-!

(٣) رواهُ مُسلم (٨٦٧) عن جابرٍ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

٣- وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- كَمَا فِي (سِلسِلَةِ الهُدَى وَالنُّور = شَرِيط رقم ٢١٠):

«صَحِيحٌ أَنَّ الوَسَائِلَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُخَالِفَةً لِلشَّرِيعَة، فَهِي: (الأَصْلُ فِيهَا الإِبَاحَة)؛ هَذَا لاَ إِشْكَالَ فِيه، لَكِنَّ الوَسَائِلَ إِذَا كَانَت عِبَارَةً عَن تَقْلِيدٍ لِمَنَاهِجَ غَيْرَ إِسْلاَمِيَّةٍ، فَمِن هُنا تُصْبِحُ هَذِهِ الوَسَائِلُ غَيْرَ شَرْعِيَّة؛ فَالخُرُوجُ لِلتَّظَاهُرَاتِ -أَو المُظَاهَرات-، وَإِعلاَنُ عَدَمِ الرِّضَا، أَو الرِّضَا، وَإِعلاَنُ التأيِيدِ، أَوِ الرَّفْضِ لِبَعْضِ القَرَارَاتِ، أَوْ بَعْضِ القَوَانِين، هَذَا نِظَامٌ يَلْتَقِي مَعَ الحُكْمِ الَّذِي يَقُول: الحُكْم لِلشَّعْب! مِنَ الشَّعْب! وَإِلَى الشَّعْب!

أَمَّا حِينَما يَكُونُ المُجْتَمَعُ إِسْلاَمِيًّا؛ فَلاَ يَحْتَاجُ الأَمْرُ إِلى مُظَاهَرَات، وَإِنَّما يَحْتَاجُ إِلى إِقَامَةِ الحُجَّة[1] عَلَى الحَاكِمِ الَّذِي يُخَالِفُ شَرِيعَةَ الله.

أَقُولُ -عَن هَذِهِ المُظَاهَرات-: لَيْسَت وَسِيلَةً إِسْلاَمِيَّةً تُنْبِئُ عَنِ الرِّضَا، أَو عَدَمِ الرِّضَا مِنَ الشُّعُوبِ المُسْلِمَة؛ لأَنَّهُ هُنَاكَ وَسَائِلُ أُخْرَى بِاسْتِطَاعَتِهِم أَنْ يَسْلُكُوهَا.

وَأَخِيراً؛ هَل صَحِيحٌ أَنَّ هَذِهِ المُظَاهَرَات تَتَغَيَّرُ مِن نِظَامِ الحُكْمِ إِذَا كَانَ القَائِمُونَ مُصِرِّين عَلَى ذَلِك؟!

لاَ نَدْرِي كَمْ وَكَم مِن مُظَاهَرَاتٍ قَامَت، وَقُتِلَ فِيها قَتْلَى كَثِيرُون جِدًّا، ثُمَّ بَقِيَ الأَمْرُ عَلَى مَا بَقِي عَلَيْهِ قَبْل المُظَاهَرَات.

---

(١) مِن قِبَلِ العُلماءِ مِن ذَوِي الشَّأْن.

ومَن لا؛ فقد أراحَهُ الله!

فَلاَ نَرَى أَنَّ هَذِهِ الوَسِيلَةَ تَدْخُلُ فِي قَاعِدَةِ أَنَّ (الأَصْلَ فِي الأَشْيَاءِ الإِبَاحَة)؛ لأَنَّهَا مِن تَقَالِيدِ الغَرْبِيِّين».

٤- وَقَالَ -رَحِمَهُ الله- شَارِحاً كَلِمَةَ الإِمَامِ أَبِي جَعْفَر الطَّحَاوِي فِي «عَقِيدَتِه» (ص٧٧-٧٩) -المَشهورةِ-:

(وَلاَ نَرَى السَّيْفَ عَلَى أَحَدٍ مِن أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ إِلاَّ مَن وَجَبَ عَلَيْهِ السَّيْفُ، وَلاَ نَرَى الخُرُوجَ عَلَى أَئِمَّتِنَا وَوُلاَةِ أُمُورِنا، وَإِنْ جَارُوا):

«قَالَ الشَّارِح: «وَأَمَّا لُزُومُ طَاعَتِهِم وَإِنْ جَارُوا، فَلأَنَّهُ يَتَرَتَّبُ عَلَى الخُرُوجِ مِن طَاعَتِهِم مِنَ المَفَاسِدِ أَضْعَافُ مَا يَحْصُلُ مِن جَوْرِهِم، بَلْ فِي الصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِم تَكْفِيرُ السَّيِّئَاتِ؛ فَإِنَّ اللهَ مَا سَلَّطَهُم عَلَيْنَا إِلاَّ لِفَسَادِ أَعْمَالِنا، وَالجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ العَمَلِ؛ فَعَلَيْنَا الاِجْتِهَادُ فِي الاِسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ وَإِصْلاَحِ العَمَلِ؛ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾[الشورى:٣٠] ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾[الأنعام:١٢٩]؛ فَإِذَا أَرَادَ الرَّعِيَّةُ أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْ ظُلْمِ الأَمِيرِ الظَّالِمِ؛ فَلْيَتْرُكُوا الظُّلْم».

قُلْتُ: وَفِي هَذَا بَيَانٌ لِطَرِيقِ الخَلاَصِ مِنْ ظُلْمِ الحُكَّامِ الَّذِين هُمْ «مِن جِلْدَتِنا وَيَتكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنا»، وَهُوَ: أَنْ يَتُوبَ المُسْلِمُونَ إِلى رَبِّهِم، وَيُصَحِّحُوا عَقِيدَتَهُم، وَيُرَبُّوا أَنْفُسَهُم وَأَهْلِيهِم عَلَى الإِسْلاَمِ الصَّحِيح، تَحْقِيقاً لِقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١].

وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ أَحَدُ الدُّعَاةِ المُعَاصِرِينَ بِقَوْلِهِ: «أَقِيمُوا دَوْلَةَ الإِسْلاَمِ فِي

قُلُوبِكُم تَقُم لَكُم فِي أَرْضِكُم»[1].

وَلَيْسَ طَرِيقُ الخَلاَصِ مَا يَتَوَهَّمُ بَعْضُ النَّاس، وَهُوَ الثَّوْرَةُ بِالسِّلاَحِ[2] عَلَى الحُكَّام، بِوَاسِطَةِ الاِنْقِلاَبَاتِ العَسْكَرِيَّة؛ فَإِنَّهَا مَعَ كَوْنِهَا مِن بِدَعِ العَصْرِ الحَاضِر، فِهِيَ مُخَالِفَةٌ لِنُصُوصِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي مِنْهَا الأَمْرُ بِتَغْيِيرِ مَا بِالأَنْفُس.

وَكَذَلِكَ؛ فَلاَ بُدَّ مِن إِصْلاَحِ القَاعِدَةِ لِتَأْسِيسِ البِنَاءِ عَلَيْهَا: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[الحج:٤٠]».

٥- ثُمَّ عَلَّقَ -رَحِمَهُ اللهُ- على قولِ الإمامِ الطَّحاويِّ -رَحِمَهُ اللهُ-:

«وَلاَ نَدْعُو عَلَيْهِم، وَلاَ نَنْزِعُ يَداً مِنْ طَاعَتِهِم، وَنَرَى طَاعَتَهُم مِن طَاعَةِ الله -عَزَّ وَجَلَّ- فَرِيضَةً»، بقولِهِ:

«مِنَ الوَاضِحِ أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالمُسْلِمِينَ مِنْهُم[3]؛ لِقَوْلِهِ -تَعَالَى-: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[النساء:٥٩]، وَأَمَّا الكُفَّارُ المُسْتَعْمِرُونُ؛ فَلاَ طَاعَةَ لَهُم، بَلْ يَجِبُ الاِسْتِعْدَادُ التَّامُّ- مَادَّةً وَمَعْنَى- لِطَرْدِهِم، وَتَطْهِيرِ البِلاَدِ مِنْ رِجْسِهِم».



(١) وكَم خالَفَهُ مِن المُنتسِبين إليه!

(٢) بل: بغيرِ السِّلاحِ -أيضاً-!

(٣) ولو جارُوا -كما هُو مُعتقَدُ أهل السُّنَّةِ -جميعاً-.

سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز

-رحمه الله-

٦- قال سماحتُهُ:

«الأسلوبُ الحَسَنُ مِن أعظمِ الوسائلِ لِقَبُولِ الحقِّ، والأسلوبُ السَّيِّئُ العنيفُ مِن أخطرِ الوسائلِ في رَدِّ الحقِّ وعَدَمِ قَبُولِهِ[1]، أو إثارةِ القلاقِلِ والظُّلْمِ والعُدوان والمُضارَبات.

ويَلْحَقُ بهذا الباب: ما يَفعلُهُ بعضُ النَّاسِ مِن المُظاهرات التي تُسَبِّبُ شرًّا عظيماً على الدُّعاةِ، فالمسيراتُ في الشَّوارعِ -والهُتافات- ليسَت هي الطريقَ للإصلاحِ والدَّعوةِ.

فالطريقُ الصَّحيحُ: بالزِّيارةِ، والمُكاتَبات بالتي هي أحسنُ؛ فتنصَحُ الرَّئيسَ، والأميرَ، وشيخَ القبيلةِ بهذه الطريقة، لا بالعُنْفِ والمُظاهرةِ، فالنبيُّ ﷺ مَكَثَ في مكَّةَ ثَلاثَ عشرةَ سَنَة لمْ يستعمِلِ المُظاهَرات ولا المَسيراتِ، ولمْ يُهدِّدِ النَّاسَ بتخريبِ أموالِهِم، واغتيالِهِم.

ولا شكَّ أن هذا الأُسلوبَ يَضُرُّ بالدَّعوةِ والدُّعاةِ، ويمنعُ انتشارَها ويحملُ

(١) فَلْيَتَأَمَّلْ هذا التأصيلَ المُتناظِرُونَ في مسائلِ العِلْمِ؛ الذين لا يَجِدُونَ وَسيلةَ إفحامٍ وامتِناعٍ -لِمُرِيدِيهِم وأتباعِهِم- إلّا السَّبَّ والشَّتْمَ، والإقْذاعَ في القَولِ..

الرُّؤساءَ والكِبار على مُعاداتِها ومُضادَّتِها بكُلِّ مُمْكِنٍ.

فهُم[١] يُريدُونَ الخيرَ بهذا الأُسلوب، لكنْ يحصُلُ به ضدُّه!

فكَونُ الدَّاعِي إلى الله يسلُكُ مَسلَكَ الرُّسُلِ وأتْباعِهِم -ولو طالَت المُدّة- أوْلَى به مِن عملٍ يَضُرُّ الدَّعوةَ، ويُضايِقُها، أو يَقضِي عليها.

ولا حولَ ولا قُوَّة إلّا بالله»[٢].

٧- وقال سَماحتُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٤٤-٣٤٥):

«.. أُوصِي العُلماءَ وجميعَ الدُّعاةِ وأنصارِ الحقِّ أنْ يتجنَّبُوا المَسيراتِ والمُظاهراتِ التي تضرُّ الدَّعوةَ، ولا تنفعُها، وتسبِّبُ الفُرقةَ بين المُسلِمِين، والفتنةَ بين الحُكَّامِ والمَحكُومِين[٣].

وإنَّما الواجبُ: سُلوكَ السَّبيلِ المُوصِلَةِ إلى الحقِّ، واستعمالُ الوسائلِ التي تنفعُ ولا تضرُّ، وتَجمَعُ ولا تُفَرِّقُ، وتَنشُرُ الدَّعوةَ بين المُسلِمِين، وتُبيِّنُ لهُما ما يجبُ عليهِم: بالكِتاباتِ، والأشرطةِ المُفيدةِ، والمُحاضَراتِ النَّافعةِ، وخُطَبِ

---

(١) أي: المُتظاهِرُون.

(٢) «مجلة البُحوث الإسلاميَّة» (عدد ٣٨) (ص ٢١٠).

(٣) المُتأَمِّل فِي التَّارِيخ السِّيَاسِي المُعَاصِر؛ يَرَى أَنَّ المَرحَلَةَ الأُولَى مِن هَذِهِ (الفِتْنَة) -السَّابقةِ-: كَانَت بِتَعْبِئَةِ الحُكَّامِ عَلَى الشُّعُوب! وَأَمَّا المَرحَلَةُ الثَّانِيَة -الحاليَّة-؛ فَهِيَ: تَثْوِيرُ الشُّعُوبِ عَلَى الحُكَّام!!

ولعلَّهما (!) -جَمِيعاً- خُلاصَةُ ما يُعْرَفُ في بعضِ النَّظَرِيَّاتِ الغربيَّةِ السِّياسيَّةِ العصريَّةِ بـ(الفَوْضَى الخَلاَّقَة)!!

الجُمَعِ الهادِفَةَ التي تُوضِّحُ الحقَّ، وتدعُو إليه، وتُبَيِّنُ الباطِلَ، وتُحذِّر منهُ، مع الزِّياراتِ المُفيدةِ للحُكّامِ والمَسؤولِين، والمُناصحةِ -كتابةً أو مُشافهةً- بالرِّفْقِ، والحكمةِ، والأُسلوبِ الحَسَنِ؛ عَمَلاً بقولِ الله -عزَّ وجلَّ- في وَصْفِ نبيِّهِ محمدٍ ﷺ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾...».

إلى أنْ قالَ -رَحِمَهُ اللهُ-:

«.. واللهُ المَسؤولُ أنْ يُصلِحَ أحوالَ المُسلِمين -جميعاً-، ويجمعَ كَلِمَتَهُم على الحقِّ، وأنْ يُصلِحَ قادَتَهُم ووُلاةَ أَمرِهِم، ويُوَفِّقَهُم لتحكيمِ شريعتِهِ، والرِّضا بها، وإيثارِها على ما سِواها، وأنْ يَنصُرَ بِهِم دينَه، ويُعْلِي بهم كَلِمَتَه، وأنْ يُعينَهُم على كُلِّ ما فيهِ صَلاحُ أُمورِ دينِهِم ودُنياهُم، وعلى كُلِّ ما فيه سعادتُهُم، وسعادةُ شُعوبِهِم، ونَجاتُهُم في الدُّنيا والآخرةِ، وأنْ يُوفِّقَ عُلماءَ المُسلِمِينَ، ودُعاةَ الإسلامِ لِأداءِ ما يجِبُ عليهِم -على الوَجهِ الذي يُرضِيه-، وأنْ يُبارِكَ في جُهودِهِم، وينصُرَ بِهِم الحقَّ، ويُعينَهُم على كُلِّ ما فيه صلاحُ العِبادِ والبِلادِ؛ إنَّهُ وليُّ ذلك والقادرُ عليه..».

٨- سُؤال: بَرَزَت ظاهرةٌ عندَ كثيرٍ مِن النّاسِ، وهي: التجمُّعُ، والتَّجَمْهُرُ، وخُروجُ المَسيراتِ والمُظاهَراتِ كنوعٍ مِن إنكارِ المُنكَرِ؛ فما رأيُكُم في ذلك؟

الجواب: الخُروجُ في المُظاهراتِ والمَسيراتِ ليسَ طيِّباً[1]، وليس مِن عادةِ

---

(١) وقد سَأَلَ بعضُهُم سماحَتَهُ -قائلاً- في مَقالٍ آخَرَ-: إنَّ الحاكِمَ يرضَى بهذه الاعتِصامات والمُظاهرات، ويستدلُّونَ بذلك على جوازِها؟

فأجابَ سماحةُ الشيخ ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ- بقولِهِ: «المُظاهرات -كما ذكَرْتُ- شرُّها أكثرُ».

أصحابِ الرسولِ ﷺ -ومَن اتَّبعَهُ بإحسانٍ-؛ إنَّما النصيحةُ والتوجيهُ، والأمرُ بالمعروفِ والنَّهْيُ عن المُنكَرِ، والتَّعاوُنُ على البِرِّ والتَّقوى.

هذه هي الطريقةُ المُتَّبَعَةُ:

قالَ اللهُ -تعالى-: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

وقال -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

وقال رسولُ الله ﷺ: **«مَن رَأَى مِنكُم مُنكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فإنْ لَمْ يستطِعْ فبِلِسانِهِ فإنْ لمْ يستطِعْ فبِقَلْبِه، وذلك أضعفُ الإيمان»**[1].

فالإنكارُ بالفِعْلِ يكونُ مِن الإمامِ أو الأميرِ، أو مِن الهيئةِ[2] التي لها تعليماتٌ؛ أمّا أفرادُ النَّاسِ -إذا أنْكَرُوا باليدِ-؛ فتكونُ الفتنةُ والنِّزاعُ، والفُرقةُ وتضييعُ الفائدةِ.

فيجبُ على كُلِّ شخصٍ أنْ يَنْصَحَ، بالقولِ، والتوجيهِ والترغيبِ والترهيبِ.

أَمَّا صاحبُ البيتِ على أولادِهِ، والهيئةُ في نِظامِها حَسْبَ طاقاتِها، وكذلك الأميرُ؛ فلَهُ الإنكارُ بالفعلِ.

أمّا أفرادُ النّاسِ؛ فعليهِم الإنكارُ بالقولِ؛ لأنَّهُ لا يستطيعُ الإنكارَ بالفِعْلِ،

---

(١) أخرجَهُ مُسلمٌ (رَقْم: ٤٩).

(٢) يُريد: أيّ جهةٍ مُخَوَّلة مِن السُّلطان، أو الحاكِم.

حتّى لا تَعظُمَ المُصيبةُ، ويَعظُمَ الشَّرُّ»[1].

٩- **سُؤال**: هل المُظاهَراتُ الرِّجاليَّةُ والنِّسائيَّةُ ضدَّ الحُكَّامِ والوُلاةِ تُعتبرُ وسيلةً مِن وسائلِ الدَّعوةِ؟

وهل مَن يَمُوتُ فيها يُعتبَرُ شهيداً في سبيلِ الله[2]؟

الجوابُ: لا أرَى المُظاهراتِ النِّسائيَّةَ والرِّجاليَّةَ مِن العِلاجِ! ولكنَّها مِن أسبابِ الفِتَنِ، ومِن أسبابِ الشُّرُورِ، ومِن أسبابِ ظُلْمِ بعضِ النَّاس، والتعدِّي على بعضِ النَّاسِ بغيرِ حقٍّ.

ولكنَّ الأسبابَ الشرعيَّةَ: المُكاتَبَةُ، والنَّصيحةُ، والدَّعوةُ إلى الخيرِ -بالطُّرُقِ السِّلميَّةِ-.

هكذا سَلَكَ أهلُ العِلْمِ، وهكذا أصحابُ النَّبيِّ ﷺ، وأتباعُهم بإحسانٍ؛ بالمُكاتَبَةِ والمُشافهةِ مع المُخْطِئِين، ومع الأمير، ومع السُّلطان؛ بالاتِّصالِ به ومُناصحَتِهِ، والمُكاتَبَة له، دُون التَّشهير في المَنابِرِ -وغيرِها- بأنَّهُ فَعَلَ كذا، وصارَ منهُ كذا.

---

(١) مجلَّة «الفُرقان» (العدد: ٨٢) (ص١٢).

(٢) بَعْضُ النَّاسِ يَفْهَمُونَ مِن جَوَابِ عُلَمَائِنَا -فِي مِثْلِ ذَلِك-، في قولِهم: إنَّ هَؤُلاَءِ -مَثَلاً- (لَيْسُوا شُهَدَاء): أَنَّهُ حُكْمٌ عَلَيْهِم بِضِدِّ هَذَا الحُكْمِ -أَيْ: مِنْ أَهْلِ النَّار-!!

وَهَذَا فَهْمٌ بَاطِلٌ؛ إِنَّمَا مَقْصُودُ عُلَمَائِنا: نَفْيُ الجَزْمِ بِالشَّهَادَة؛ لا الجزمُ بنفي الشَّهادة- كَمَا بَوَّبَ الإِمَامُ البُخَارِيُّ في «صحيحِهِ»: (بَاب: لاَ يُقَال: فُلاَنٌ شَهِيد)-.

وانظُر رسالة «حُكم المُظاهَرات» (ص٢٢-٢٨) -للأخ الشيخ عبد المالك رمضاني تحت عُنوان: (المقتول في المظاهرات شهيدٌ؟).

والله المُستعان[١].

١٠- سُؤال: وقال -رَحِمَهُ اللهُ- في مَعرِضِ ردِّهِ على الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق[٢]-:

ذَكَرْتُم في كِتابِكُم: «فُصول مِن السِّياسةِ الشَّرعيَّة» (ص٣١ و٣٢): أنَّ مِن أساليب النبيِّ في الدَّعوةِ التَّظاهُرات -المُظاهرة-، ولا أعلمُ نَصًّا في هذا المعنَى، فأرجُو الإفادة عمَّن ذَكَرَ ذلك؟ وبأيِّ كتابٍ وَجَدْتُم ذلك؟

فإنْ لَمْ يَكُن لكُم في ذلك مُستندٌ؛ فالواجبُ الرُّجوعُ عن ذلك؛ لأنِّي لا أعلمُ في شيءٍ مِن النُّصوصِ ما يدُلُّ على ذلك.

ولِمَا قد عُلِمَ مِن المفاسدِ الكثيرةِ في استعمالِ المُظاهرات؛ فإنْ صحَّ فيها نَصٌّ: فلا بُدَّ مِن إيضاحِ ما جاءَ به النصّ -إيضاحاً كامِلاً-؛ حتّى لا يتعلَّق به المُفسدُون بمُظاهراتِهم الباطلة.

واللهُ المَسؤولُ أنْ يُوَفِّقَنَا وإيَّاكُم للعِلْمِ النّافعِ، والعمَلِ الصَّالح، وأنْ يُصلِحَ قُلوبَنا وأعمالَنا -جميعاً-، وأنْ يجعلَنَا مِن الهُداةِ المُهتدِين؛ إنَّهُ جَوادٌ كريمٌ.

والسَّلامُ عليكُم ورحمةُ الله وبركاتُهُ[٣].

١١- وقال -رَحِمَهُ اللهُ-: مِن عبدِ العزيز بنِ عبدِ الله بنِ باز إلى حَضرةِ الابنِ

---

(١) نَقلاً عن شريطٍ بعُنوان (مُقتطَفات مِن أقوالِ العُلماء في المُظاهَرات).

(٢) انظُر -في نقدِهِ- كتابِي «منهج السَّلَف الصَّالح..» (ص١٤٣).

(٣) «مجموع فتاوَى سماحة الشّيخ عبد العزيز ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ-» (٨/ ٢٤٥).

المُكرَّمِ صاحبِ الفضيلة الشيخ عبد الرحمن بن عبد الخالِق -وفَّقَهُ اللهُ لِمَا فيه رضاه ونَصَرَ به دينِهِ -آمِين-.

سلامٌ عليكُم ورحمةُ الله وبركاتُهُ.

أمّا بعدُ:

فقد وَصَلَنِي كِتابُكُم الكريمُ، وسرَّنِي كثيراً ما تضمَّنَهُ مِن المُوافقةِ على ما أوصيتُكُم به؛ فأسألُ اللهَ أنْ يَزيدَكُم مِن التَّوفيقِ، ويجعلَنا وإيَّاكُم مِن الهُداةِ المُهتدِين، إنَّهُ جَوادٌ كريمٌ.

وما ذَكَرْتُم حولَ المُظاهرةِ؛ فقد فَهِمْتُهُ، وعَلِمْتُ ضَعْفَ سَنَدِ الرِّوايةِ بذلك -كما ذَكَرْتُم-؛ لأنَّ مَدارَها على إسحاقِ بنِ أبي فَروة -وهو لا يُحتجُّ به-[1]، ولو صحَّت الرِّوايةُ فإنَّ هذا في أوَّلِ الإسلامِ قبلَ الهِجرةِ، وقَبلَ كَمالِ الشَّريعةِ.

ولا يَخفَى أنَّ العُمدةَ في الأمرِ والنَّهيِ وسائرِ أُمورِ الدِّينِ على ما استقرَّت به الشريعةُ[2] بعدَ الهِجرةِ.

أمّا ما يتعلَّقُ بالجُمعَةِ والأعيادِ -ونحوِ ذلك مِن الاجتماعاتِ التي قد يدعُو إليها النبيُّ ﷺ-؛ كصلاةِ الكُسوفِ وصلاة الاستِسقاء-؛ فكُلُّ ذلك مِن بابِ إظهارِ شعائرِ الإسلامِ؛ وليسَ له تعلُّقٌ بالمُظاهراتِ -كما لا يَخفَى-.

---

(١) انظُر «أحوال الرِّجال» (٢١٣) -للجُوزَجانِيِّ-، و«الجَرح والتَّعديل» (٢٢٨/١) -لابنِ أبي حاتِم-، و«الكامِل» (١/ ٥٣٠) -لابنِ عَدِيٍّ -وغيرها-.

(٢) وليس على الاجتهاداتِ الوَضِيعَة! والآراء الشَّنيعة!!

وأسألُ اللهَ أنْ يَمْنَحَنِي وإيَّاكُم -وسائرَ إخوانِنا- المَزيدَ مِن العِلْمِ النّافعِ والعملِ به، وأنْ يُصلِحَ قُلوبَنا وأعمالَنا -جميعاً-، وأنْ يُعيذَنا وإيّاكُم -وسائرَ المُسلمِين- مِن مُضِلّاتِ الفِتَنِ ونَزَغاتِ الشَّيطان؛ إنَّهُ خيرُ مَسؤول.

والسَّلامُ عليكُم ورحمةُ الله وبركاتُه[1].

قُلتُ:

ولِسماحةِ أُستاذِنا الشيخِ ابنِ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- فتاوَى عِدَّة، وتوجيهاتٌ مُتعدِّدَة في النَّقضِ على ما تُجرِيه الشِّيعةُ الشَّنيعةُ، ونجدُ -وللأسَفِ- مَن يُؤيِّدها!- في بعضِ مَواسمِ الحجِّ -بل في كثيرٍ مِنها- مُشيراً إلى (غيرِها) -أيضاً-: مِن مُظاهَرات، واعتصاماتٍ، وقَلاقِلَ، ومُشكلات!!

فانظُر -مَثلاً-: «مجموع فتاوِيه» (٣/ ٣٨٤)، و(٥/ ١٤١)، و(٨/ ١٦٨)، و(١٦/ ١٩٤)، و(١٧/ ١٥٧ و١٩٣)، و(١٨/ ٤٣١) -وغيرها-.



---

(١) «مجموع فتاوَى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رَحِمَهُ اللهُ-» (٨/ ٢٤٦).

سماحةُ الشيخ محمد بن صالح بن عُثيمين

-رحمه الله-

١٢- سُؤال: بعدَ الإضرابِ يُقَدِّمُ الذين أضرَبُوا مَطالِبَهُم، وفي حالةِ عَدَمِ الاستجابةِ لهذه المَطالِبِ، هل يجُوزُ مُواجهةُ النِّظام بتفجيرِ ثورة شعبيَّة؟

فأجابَ -رحمهُ اللهُ تعالى- قائلاً: لا أرَى أنْ تُقامَ ثورةٌ شعبيَّةٌ في هذه الحال؛ لأنَّ القوَّةَ الماديَّةَ بيدِ الحُكُومَةِ -كما هو معروفٌ-، والثَّورةُ الشعبيَّةُ ليسَ بيدِها إلّا سِكِّين المَطبخ! وعَصَا الرَّاعِي!

وهذا لا يُقاوِمُ الدَّبَّابات والأسلحةَ...

ولا ينبغِي أنْ نَستعجِلَ الأمرَ؛ لأنَّ أيَّ بَلَدٍ عاشَ سِنينَ طَويلة مع الاستِعمارِ لا يُمكِنُ أنْ يتحوَّلَ بَيْنَ عشيَّةٍ وضُحاها إلى بلدٍ إسلاميٍّ؛ بل لا بُدَّ أن نتَّخِذَ طُولَ النَّفسِ لِنَيْلِ المآرِبِ، فالإنسانُ إذا بنَى قَصراً فقد أسَّسَ -سواءٌ سَكَنَهُ أو فارَقَ الدُّنيا قبل أنْ يَسكُنَهُ-؛ فالمُهِمُّ أنْ يُبنَى الصَّرحُ الإسلاميُّ، وإنْ لَمْ يتحقَّقَ المُرادُ إلّا بعدَ سنواتٍ.

فالذي أرَى: ألّا نتعجَّلَ في مِثلِ هذه الأُمورِ، ولا نُثِيرَ -أو نُفجِّرَ- ثَورةً شعبيَّةً غالبُها غوغائيَّة لا تَثبُتُ على شيءٍ!

لو تأتِي القُوَّات إلى حيٍّ مِن الأحياءِ، وتَقضِي على بعضِهِ لكانَ كُلُّ الآخرين يَتراجَعُونَ عمَّا هُم عليه»[1].

١٣- سؤال: ما مدَى شرعيَّة ما يُسمُّونَهُ بالاعتِصامِ في المساجِدِ، وهُم -كما يَزعُمُونَ- يعتمِدُونَ على فتوَى لكُم في أحوالِ الجزائرِ -سابِقاً- أنَّها تجُوزُ إنْ لمْ يَكُن فيها شَغَبٌ ولا مُعارَضَةٌ بسِلاحٍ أو شُبهة؛ فما الحُكْمُ في نَظَرِكُم؟

وما توجيهُكُم لنا؟

الجواب: أمَّا أنا؛ فما أكثرَ ما يُكذب عَلَيَّ[2]! وأسألُ اللهَ أنْ يَهدِيَ مِن كَذِب عَلَيَّ، وألّا يعودَ لِمثلها.

والعجبُ مِن قومٍ يَفعلُونَ هذا ولمْ يَتفطَّنُوا لِما حَصَلَ في البلادِ الأُخرَى التي سارَ شَبابُها على مِثلِ هذا المِنوال!! ماذا حصلَ؟! هل أنتَجُوا شيئاً؟!

بالأمسِ تَقولُ إذاعة (لندن): إنَّ الَّذِين قُتِلُوا مِن الجَزائريِّين في خلالِ ثلاثِ سنوات بَلَغُوا أربعِينَ ألفاً!

أربعُونَ ألفاً!! عددٌ كبيرٌ خَسِرَهُم المُسلِمُونَ مِن أجلِ إحداثِ مِثلِ هذه الفوضَى!

والنَّارُ -كما تعلمُونَ- أوَّلُها شرارةٌ، ثُمَّ تكونُ جحيماً[3]؛ لأنَّ النَّاسَ إذا كَرِهَ

---

(١) «الصَّحوة الإسلاميَّة ضوابط وتوجيهات» (ص١٧٠).

(٢) وكذلك -أيضاً- كثيرٌ مِن دُعاةِ السُّنَّةِ وأهلِها يُكْذَبُ عليهِم!

وأحياناً بالكذِبِ المَكشوفِ، والافتراءِ المَفضوحِ؛ فما أقبحَ الكَذَّابِين! وما أوقَحَهُم!!

(٣) ومنهُ: قولُ الشَّاعرِ:

بعضُهم بَعضاً، وكَرِهُوا وُلاةَ أُمورِهِم: حَمَلُوا السِّلاحَ؛ ما الذي يمنعُهُم؟!

فيحصُلُ الشَّرّ والفوضَى...

وقد أَمَرَ النبيُّ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- مَن رَأَى مِن أميرِهِ شيئاً يَكرهُهُ أنْ يَصبِرَ[١]، وقال: «مَن ماتَ على غيرِ إمامٍ ماتَ ميتةً جاهليَّةً»[٢].

الواجبُ علينا أنْ نَنْصَح بقَدْر المُستطاع، أمّا أنْ نُظْهِرَ المُبارَزَةَ والاحتِجاجات -عَلَناً-؛ فهذا خِلافُ هديِ السَّلَفِ[٣].

وقد عَلِمْتُم -الآنَ- أنَّ هذه الأُمورَ لا تَمُتُّ إلى الشريعةِ بصِلَةٍ، ولا إلى الإصلاحِ بصِلَةٍ، ما هي إلّا مضرَّة...

= أَرَى خَلَلَ الرَّمادِ وَمِيضَ جَمْرٍ ... ويُوشِكُ أنْ يكونَ لهُ ضِرامُ
فإنَّ النَّارَ بالعُودَيْنِ تُذْكَى ... وإنَّ الحربَ أوَّلُهَا الكَلامُ
فإنْ لمْ يُطفِهَا عُقلاءُ قَومٍ ... يَكونُ وَقُودَها جُثَثٌ وهامُ

«عُيون الأخبار» (١/ ٢١٠) -لابنِ قُتَيبَة-.

(١) رواهُ البُخاريُّ (٧٠٥٤)، ومُسلم (١٨٤٩) عن ابنِ عبَّاس -رضيَ اللهُ عنهُما-.

(٢) رواهُ أحمدُ (١٦٨٧٦)، وأبو يَعْلَى (٧٣٧٥)، وابنُ حِبَّان (٤٥٧٣) عن مُعاوِيَةَ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ في «ظِلال الجنَّة» (١٠٥٧)، و«التعليقات الحِسان» (٤٥٥٤).

(٣) قَالَ الإِمَامُ أَبُو مُظَفَّر السَّمْعَانِي: «وَشِعَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ: اتِّبَاعُهُم السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَتَرْكُهُم كُلَّ مُبْتَدِعٍ مُحْدَثٍ».

«الحُجَّة» (١/ ٣٥٩) -لِلأَصْبَهَانِي-.

الخليفةُ المأمونُ قتَلَ مِن العُلماء -الذين لمْ يَقولُوا بقولِهِ في خَلْقِ القُرآنِ- جَمعاً مِن العُلماءِ، وأجبرَ النَّاسَ على أنْ يَقولُوا بهذا القولِ الباطلِ!! وما سَمِعْنا عن الإمامِ أحمدَ -وغيرِهِ مِن الأئمَّةِ- أنَّ أحداً منهُم اعتصَمَ في أيِّ مسجدٍ أبداً! ولا سَمِعْنا أنَّهُم كانُوا يَنشُرُونَ مَعايبَهُ مِن أجلِ أنْ يَحمِلَ الناسُ عليه الحِقدَ والبَغضاءَ والكَراهيَةَ..

ولا نُؤيِّدُ المُظاهَراتِ أو الاعتِصاماتِ -أو ما أشبَهَ ذلك-؛ لا نُؤيِّدُها -إطلاقاً-، ويُمكِنُ الإصلاح بدُونِها، لكنْ؛ لا بُدَّ أنَّ هُناكَ أصابعَ خفيَّةً- داخليَّةً أو خارجيَّةً- تُحاوِلُ بَثَّ مِثلِ هذه الأُمورِ[1].

---

(١) «جريدة المُسلمُون» (عدد ٥٤٠) بتاريخ (١١/ محرَّم/ ١٤١٦هـ):

وقد نَقَلَ الأخُ الشَّيخ عبد المالك رمضاني هذه الفتوَى في كتابِه «حُكْم المُظاهَرات» (ص٥٧)، -وعلَّقَ قائلاً-:

«تأمَّلْ قولَهُ: «لكن لا بُدَّ أنَّ هُناكَ أصابعَ خَفيَّةً داخليَّة أو خارجيَّة...»؛ فإنَّنا قد رأيناهُ وتيقَّنَّاهُ بعدَ سِتَّ عشرةَ سنةً، حيثُ أصبحَت المُظاهَرات في كثيرٍ مِن البلادِ الإسلاميَّةِ -وليسَ إلّا في البلادِ الإسلاميَّةِ -مع الأسفِ الشَّديدِ!- هي سُنَّةَ الشُّعوبِ التي يُقالُ: إنَّها مَظلومةٌ!

والأيدِي الخفيَّةُ قد أصبحَت جليَّةً، لا تَسمعُ ببلدٍ مُسلمٍ قامَت فيه هذه الفوضَى إلّا سارَعُوا لِدَعْمِها وحِمايتِها!

وهذا مِن فراسةِ أهلِ العِلْمِ الأثريِّين.

وأمّا الحركيُّون المُغفَّلُون؛ فهُم في سُباتِهِم العميق، تُحرِّكُهُم الأيدي الخفيَّة، وتَرمِي بهِم في مكانٍ سَحيق، تَلعبُ بهِم كما تَشاءُ، وهُم يُطَبِّلُونَ لِفتْنَتِهِم، وما حَداهُم لذلك إلّا حِرصُهُم على المُلك، وعِشقُهُم الرِّئاسةَ، ولا يُخَوِّفُهُم قولُ رَسولِ الله ﷺ: «**إنَّكُم ستحرِصُونَ على الإمارةِ، وستكونُ نَدامةً يومَ القيامةِ، فنِعْمَ المُرضِعةُ وبِئسَتِ الفاطِمَةُ**». رواهُ البخاريُّ (٧١٤٨).

ولو كانُوا على شيءٍ مِن الاطِّلاعِ على السُّنَّةِ -في هذا البابِ- وفِقهِها، مع التَّسليمِ لها مِن غيرِ اعتراضٍ على صاحِبِها لَعَلِمُوا أنَّ هذا الزَّمان هو زمانُ العملِ بقولِ النبيِّ ﷺ: «**ستكونُ فِتَنٌ**،=

١٤- سُؤال: هل تُعْتَبَرُ المُظاهَراتُ وسيلةً مِن وسائلِ الدَّعوةِ المَشروعَةِ؟

الجواب: الحمدُ لله ربِّ العالَمِين وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمدٍ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّمَ، ومَن تَبِعَهُم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

أمّا بعدُ:

فإنَّ المُظاهَراتِ أمْرٌ حادِثٌ، لمْ يَكُن مَعروفاً في عهدِ النبيِّ ﷺ، ولا في عَهدِ الخُلَفاءِ الرَّاشِدِين، ولا عهدِ الصَّحابةِ -رضي اللهُ عنهُم-.

ثُمَّ إنَّ فيه مِن الفَوْضَى والشَّغَب ما يجعلُهُ أمْراً مَمْنوعاً؛ حيثُ يَحصُلُ فيه تكسيرُ الزُّجاج والأبواب -وغيرها-، ويحصُلُ فيه -أيضاً- اختلاطُ الرِّجال بالنِّساءِ، والشَّباب بالشُّيوخ- وما أشبَهَ مِن المفاسدِ والمُنكَرات-.

وأمّا مسألةُ الضَّغطِ على الحُكُومةِ: فهي -إنْ كانتْ مُسلمةً-؛ فيَكْفِيها واعِظاً كِتابُ الله -تعالى- وسُنَّةُ رسولِهِ ﷺ.

=القاعدُ فيها خيرٌ مِن القائم، والقائمُ فيها خيرٌ مِن الماشي، والماشي فيها خيرٌ مِن السَّاعِي، ومَن يُشرِفْ لها تَستَشْرِفْهُ، ومَن وَجَدَ مَلجأً أو مَعاذاً فلْيَعُذْ به»- رواهُ البخاريُّ (٣٦٠١)، ومُسلمٌ (٧٣٥٠)-؛ لا أنْ يُهيِّجُوهُم نحوَ الفِتَنِ، ثُمَّ إذا ذَهَبَت البِلادُ مِن أيدِيهِم -كما ذَهَبَت أفغانِستانُ والعراقُ والصُّومالُ- قَنَعُوا بالبُكاءِ على الأطلالِ! والنِّياحةِ على ما ضاعَ مِن الآمالِ!».

قال أبو الحارِث -عفَا اللهُ عنهُ-:

وما كَشَفَتْهُ -بعدَ أن اكتشَفَتْهُ!- السُّلطاتُ المِصريَّةُ الحاكمةُ -قبلَ أسابيع- مِن وُجود جَواسيس (يهود) في (ميدان التَّحرير!): مِن أدلَّةِ هذا.

والمَخفِي أعظمُ...

وهذا خيرُ ما يُعرَضُ على المُسلمِ.

وإنْ كانتْ كافرةً؛ فإنَّها لا تُبالي بهؤلاءِ المُتظاهِرين، وسوفَ تُجامِلُهُم ظاهِراً، وهي ما هي عليه مِن الشرِّ في الباطِنِ.

لذلك نَرَى أنَّ المُظاهَراتِ أمرٌ مُنكَرٌ.

وأمّا قولُهُم: إنَّ هذه المُظاهَرات سِلميَّة!! فهي قد تكونُ سلميَّة في أوَّلِ الأمرِ!- أو في أوَّلِ مَرَّةٍ!-؛ ثُمَّ تكونُ تخريبيَّة!!

وأنصحُ الشَّبابَ أنْ يَتَّبِعُوا سَبيلَ مَن سَلَفَ؛ فإنَّ اللهَ -سُبحانَهُ وتعالى- أثنَى على المُهاجِرين والأنصار، وأثنَى على الذين اتَّبَعُوهُم بإحسانٍ»[(١)].

١٥- سُؤَال: قَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «لِقَاءَات البَاب المَفْتُوح» -شَرِيط رَقَم (١٢٨) الوَجْه (أ)-:

«إِذَا فَرَضْنَا -عَلَى التَّقْدِير البَعِيد- أَنَّ وَلِيَّ الأَمْرِ كَافِر!! فَهَلْ يَعْنِي ذَلِكَ أَن نُوغِرَ صُدُورَ النَّاسِ عَلَيْهِ؛ حَتَّى يَحْصُلَ التَّمَرُّدُ، وَالفَوْضَى، وَالقِتَال؟!

لاَ، هَذَا (غَلَط)!! وَلاَ شَكَّ فِي ذَلِك.

فَالمَصْلَحَةُ الَّتِي يُرِيدُها هَذَا لاَ يُمْكِنُ أَنْ تَحْصُلَ بِهَذَا الطَّرِيق! بَلْ يَحْصُلُ بِذَلِكَ مَفَاسِدُ عَظِيمَة.

لأَنَّهُ -مَثَلاً- إِذَا قَامَ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاس عَلَى وَلِيِّ الأَمْرِ فِي البِلاَد، وَعِنْدَ وَلِيِّ الأَمْرِ مِنَ القُوَّةِ وَالسُّلْطَةِ مَا لَيْسَ عِنْدَ هَؤُلاَء، مَا الَّذِي يَكُون؟!

---

(١) مجلة «الفرقان» (ص٧٩) -الكويتيَّة-.

هَلْ تَغْلِبُ هَذِهِ الفِئَةُ القَلِيلَةُ؟!

لا تَغْلِب!! بَل بِالعَكْس؛ يَحْصُلُ الشَّرُّ وَالفَوْضى وَالفَساد، وَلاَ تَسْتَقِيمُ الأُمُور.

وَالإِنْسَانُ يَجِبُ أَنْ يَنْظُرَ:

أَوَّلاً: بِعَيْنِ الشَّرع، وَلاَ يَنْظُرُ -أَيْضاً- إِلى الشَّرْعِ بِعَيْنٍ عَوْرَاء!! إِلَى النُّصُوصِ مِن جِهَةٍ دُونَ الجِهَةِ الأُخْرَى، بَلْ يَجْمَعُ بَيْنَ النُّصُوص.

ثَانِياً: يَنْظُرُ -أَيْضاً- بِعَيْنِ العَقْلِ وَالحِكْمَة، مَا الَّذِي يَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ؟!

لِذَلِكَ؛ نَحْنُ نَرَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا المَسْلَكِ مَسْلَكٌ خَاطِئٌ جِدًّا، وَخَطِير.

وَلاَ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يُؤَيِّدَ مَنْ سَلَكَهُ؛ بَلْ يَرْفُضُ هَذَا رَفْضاً بَاتًّا.

وَنَحْنُ لاَ نَتَكَلَّمُ عَلَى حُكُومَةٍ بِعَيْنِهَا؛ لَكِن نَتَكَلَّمُ عَلَى سَبِيلِ العُمُوم».

١٦- سُؤال: إِذَا كَانَ حَاكِمٌ يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ الله، ثُمَّ سَمَحَ لِبَعْضِ النَّاسِ أَن يَعْمَلُوا مُظَاهَرَةً تُسَمَّى (عِصَامِيَّة)، مَعَ ضَوَابِطَ يَضَعُهَا الحَاكِمُ نَفْسُه، وَيَمْضِي هَؤُلاءِ النَّاسُ عَلَى هَذَا الفِعْل، وَإِذَا أُنْكِرَ عَلَيْهِم هَذَا الفِعْل قَالُوا: نَحْنُ مَا عَارَضْنَا الحَاكِمَ! وَنَفْعَلُ بِرأْيِ الحَاكِم! هَلْ يَجُوزُ هَذَا -شَرْعاً-، مَعَ وُجُودِ مُخَالَفَةِ النَّصِّ؟!

الجَوَاب:

عَلَيْكَ بِاتِّبَاعِ السَّلَف؛ إِنْ كَانَ هَذَا مَوْجُوداً عِنْدَ السَّلَفِ فَهُو خَيْرٌ، وَإِن لَمْ يَكُن مَوْجُوداً فَهُوَ شَرّ.

وَلاَ شَكَّ أَنَّ المُظَاهَرَاتِ شَرٌّ؛ لأَنَّهَا تُؤَدِّي إِلى الفَوْضَى -مِنَ المُتَظَاهِرِين وَمِن الآخَرِين-، وَرُبَّمَا يَحْصُلُ فِيهَا اعْتِدَاءٌ؛ إِمَّا عَلَى الأَعْرَاض، وَإِمَّا عَلَى الأَمْوَال، وَإِمَّا عَلَى الأَبْدَان؛ لأَنَّ النَّاسَ فِي خِضَمٍّ هَذِهِ الفَوْضَوِيَّة قَدْ يَكُونُ الإِنْسَانُ كَالسَّكْرَانِ لاَ يَدْرِي مَا يَقُولُ وَلاَ مَا يَفْعَل!

فَالمُظَاهَرَاتُ -كُلُّهَا-[1] شَرٌّ؛ سَوَاءٌ أَذِنَ فِيهَا الحَاكِمُ أَوْ لَمْ يَأْذَن.

وَإِذْنُ بَعْضِ الحُكَّامِ بِهَا مَا هِي إِلاَّ دِعَايَة، وَإِلاَّ لَوْ رَجَعْتَ إِلى مَا فِي قَلْبِهِ لَكَانَ يَكْرَهُهَا أَشَدَّ الكَرَاهَة! لَكِن يَتَظَاهَرُ بِأَنَّه كَمَا يَقُول: (دِيمُوقرَاطي)! وَأَنَّه قَد فَتَحَ بَابَ الحُرِّيَّةِ لِلنَّاس!

وَهَذَا لَيْسَ مِن طَرِيقَةِ السَّلَف»[2].

١٧- سُئِلَ -رَحِمَهُ اللهُ-:

مَا حُكْمُ الإِضْرَابِ عَنِ العَمَلِ فِي بَلَدٍ مُسْلِمٍ لِلمُطَالَبَةِ بِإِسْقَاطِ النِّظَامِ العِلْمَانِيِّ؟!

وَبَعْدَ الإِضْرَابِ يُقَدِّم الَّذِين أَضْرَبُوا مَطَالِبَهُم، وَفِي حَالَةِ عَدَمِ الاسْتِجَابَةِ لِهَذِهِ المَطَالِب، هَلْ يَجُوزُ مُواجَهَةُ النِّظَام بِتَفْجِير ثَوْرَة شَعْبِيَّة؟

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-:

١- هَذَا السُّؤَالُ لاَ شَكَّ أَنَّ لَهُ خُطُورَتَهُ بِالنِّسْبَةِ لِتَوْجِيهِ الشَّبَابِ المُسْلِم،

---

(١) هذا العُمومُ يُوضِّحُ ما (قد) يُشكِلُ على بعض ما قَبْلَهُ؛ ممّا تمسَّكَ به بعضُ أهل الشُّبهات!

(٢) «لِقاء البَاب المَفْتُوح» (١٧٩).

وَذَلِكَ أَنَّ قَضِيَّةَ الإِضْرَاب عَنِ العَمَلِ -سَوَاءً كَانَ هَذَا العَمَلُ خَاصًّا، أَو بِالمَجَالِ الحُكُومِيّ-، لا أَعْلَمُ لَهُ أَصْلاً مِنَ الشَّرِيعَةِ يُبْنَى عَلَيْه.

وَلاَ شَكَّ أَنَّه يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ أَضْرَارٌ كَثِيرَة، حَسْبَ حَجْمِ هَذَا الإِضْرَابِ شُمُولاً، وَحَسْبَ حَجْمِ هَذَا الإِضْرَابِ ضَرُورَةً.

وَلاَ شَكَّ أَنَّهُ مِن أَسَالِيبِ الضَّغْطِ عَلَى الحُكُومَاتِ، وَالَّذِي جَاءَ فِي السُّؤَالِ أَنَّ المَقْصُودَ بِهِ إِسْقَاطُ النِّظَامِ العِلْمَانِيّ!

وَهُنا يَجِبُ عَلَيْنَا إِثْبَاتُ أَنَّ النِّظَامَ عِلْمَانِيٌّ -أَوَّلاً-[1]!

ثُمَّ إِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِك؛ فَلْيُعْلَم أَنَّ الخُرُوجَ عَلَى السُّلْطَةِ لاَ يَجُوزُ إِلاَّ بِشُرُوط...

٢- لاَ أَرَى أَن تُقامَ ثَوْرَةٌ شَعْبِيَّةٌ فِي هَذِهِ الحَالِ؛ لأَنَّ القُوَّة المَادِّيَّةَ بِيَدِ الحُكُومَةِ -كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ-، وَالثَّوْرَةُ الشَّعْبِيَّة لَيْسَ بِيَدِهَا إِلاَّ سِكِّينُ المَطْبَخِ وَعَصَا الرَّاعِي! وَهَذَا لاَ يُقَاوِمُ الدَّبَّابَاتِ وَالأَسْلِحَةَ...

وَلاَ يَنْبَغِي أَنْ نَسْتَعْجِلَ الأَمْرَ لأَنَّ أَيَّ بَلَدٍ عَاشَ سِنِينَ طَوِيلَةً مَعَ الاِسْتِعْمَار لاَ يُمْكِنُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بَيْنَ عَشِيَّةٍ وَضُحَاها إِلى بَلَدٍ إِسْلاَمِيّ، بَل لا بُدّ أَنْ نَتَّخِذَ طُولَ النَّفَسِ لِنَيْلِ المَآرِب.

وَالإِنْسَانُ إِذَا بَنَى قَصْراً فَقَد أَسَّسَ، سَوَاءً سَكَنَهُ أَوْ فَارَقَ الدُّنْيَا قَبْلَ أَنْ يَسْكُنَه؛ فَالمُهِمُّ أَن يُبْنَى الصَّرْحُ الإِسْلاَمِيُّ -وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّق المُرَاد إِلاَّ بَعْدَ سَنَوات-.

---

(١) فكثيرٌ مِن الناسِ يَتسرَّعُونَ في إطلاقِ الأحكامِ بدُونِ تمييزٍ، ولا تَثَبُّتٍ، ولا إحكامٍ.

فَالَّذِي أَرى: أَلَّا نَتَعَجَّلَ[١] فِي مِثْلِ هَذِهِ الأُمُور، وَلاَ أَنْ نُثِيرَ أَو نُفَجِّرَ ثَوْرَةً شَعْبِيَّة؛ لأَنَّ المَسْأَلَةَ خَطِيرَةٌ، وَتَعْرِفُونَ أَنَّ الثَّوْرَةَ الشَّعْبِيَّةَ غالِبُها غَوْغَائِيَّةٌ، لاَ تَثْبُتُ عُلَى شَيْء، لَو تأْتِي القُوَّاتُ إِلَى حَيٍّ مِنَ الأَحْيَاءِ وَتَقْضِي عَلَى بَعْضِهِ لَكَانَ كُلُّ الآخَرِينَ يَتَراجَعُونَ عَمَّا هُم عَلَيْه[٢].



(١) وكثيراً ما كانَ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُذكِّرُنَا بالقاعدةِ الفقهيَّةِ المُحرَّرَة: (مَن تعجَّلَ الشَّيءَ قَبْلَ أوانِهِ؛ عُوقِبَ بحِرمانِه).

وهي قاعدةٌ نَحتاجُ -جدًّا- في هذا الزَّمانِ -إلى تأمُّلِها، وإدمانِ النَّظَرِ فيها، ثُمَّ مُطابَقَتِها بما نَسْعَى إليهِ، أو نَرغبُ به.

(٢) «فتَاوى الأَئِمَّة فِي النَّوازِل المُدْلَهِمَّة» (ص١٧٥).

اللجنةُ الدَّائمةُ للبُحُوث العلميَّة والإفتاء

١٨- سؤال: مَرَّ بعضٌ مِن الأعوامِ في مدينتِنا مُظاهَراتٌ، وكانَت تلك المُظاهَراتُ مَصحوبةً بتخريبِ المُؤسَّساتِ والشَّرِكاتِ، فكانُوا يأخُذُونَ كُلَّ شيءٍ في المُؤسَّسات، وأنا -أيضاً- شاركتُ في تلك المُظاهراتِ، وأخذتُ مِن بعضِ المُؤسَّسات كُتُباً وصُحُفاً، وحينما التزَمْتُ عَرَفْتُ أنَّ ذلك لا يجوزُ، وأُريدُ مِن سماحتِكَ أنْ تُفِيدَنِي بماذا أفعلُ بهذه الكُتُبِ -وخاصَّةً المُصحَف-؟

وشُكراً، وجزاكُمُ اللهُ خيراً.

الجواب: يجبُ عليك أنْ تَرُدَّ ما أخذتَهُ مِن أشياءَ بغيرِ حقٍّ، ولا يجوزُ لك تَمَلُّكُه، أو الانتِفاعُ به؛ فإن عرفتَ أصحابَهُ وَجَبَ رَدُّهُ إليهِم، وإنْ لمْ تَعرِفْ أصحابَهُ ولمْ تستطِعِ التوصُّلَ إليهِم؛ فإنَّكَ تتخلَّص منهُ بجَعْلِ هذه الكُتُب والمَصاحِف في مكانٍ يُستفادُ منهُ؛ كمَكْتَباتِ المَساجدِ، أو المسجد، أو المكتبات العامَّة -ونحوِ ذلك-.

ويجبُ عليكَ التَّوبةُ النَّصُوحُ، وعدَمُ العودةِ لِمِثْلِ هذا العملِ السَّيِّئِ، مع التوجُّهِ لله -سُبحانَهُ- وَحدَهُ-، والاشتغالِ بطاعتِهِ، والتزوُّدِ مِن نوافلِ العِبادةِ، وكَثرةِ الاستغفار؛ لعلَّ اللهَ أنْ يَعفُوَ عنك، ويَقبلَ تَوبتَكَ، ويختِمَ لك بصالحِ أعمالِك.

كما نَنْصَحُكَ وكُلَّ مُسلمٍ ومُسلمةٍ بالابتِعادِ عن هذه المُظاهَراتِ الغَوغائيَّةِ التي لا تحترمُ مالاً، ولا نَفساً، ولا عِرْضاً، ولا تَمَتُّ إلى الإسلامِ بِصِلَةٍ؛ لِيَسْلَمَ للمُسلِمِ دينُهُ ودُنياهُ، ويأمَنَ على نفسِهِ وعِرْضِهِ ومالِهِ.

وبالله التَّوفيقُ، وصلَّى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصَحبِهِ وسلَّمَ.

بكر أبو زيد.

صالح الفوزان.

عبد الله بن غديان.

عبد العزيز آل الشيخ.

الرئيس: عبد العزيز بن عبد الله بن باز[1].

(١) «فتاوى اللجنة الدَّائمة» (١٥/ ٣٦٨).

بيان من
(هيئة كبار العلماء) -في المملكة العربية السعودية-

١٩- الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِين، وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى عَبْدِ الله وَرَسُولِهِ الأَمِين، وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ -أَجْمَعِين-.

أَمَّا بَعْد:

فَلَقَد أَخَذَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَى العُلَمَاءِ العَهْدَ وَالمِيثَاقَ بِالبَيَان، قَالَ -سُبْحَانَه- فِي كِتَابِهِ الكَرِيم: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[آل عمران:١٨٧].

وَقَالَ -جَلَّ وَعَلا-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّـٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَـٰبِ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّـٰعِنُونَ﴾[البقرة:١٥٩].

وَيَتَأَكَّدُ البَيَانُ عَلَى العُلَمَاءِ فِي أَوْقَاتِ الفِتَنِ وَالأَزَمَات؛ إِذْ لاَ يَخْفَى مَا يَجْرِي فِي هَذِهِ الأَيَّامِ مِن أَحْدَاثٍ وَاضْطِرَابَاتٍ وَفِتَنٍ فِي أَنْحَاءٍ مُتَفَرِّقَةٍ مِن العَالَمَ.

وَإِنَّ (هَيْئَةَ كِبَارِ العُلَمَاءِ) إِذ تَسْأَلُ اللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- لِعُمُومِ المُسْلِمِين العَافِيَةَ وَالِاسْتِقْرَار، وَالِاجْتِمَاعَ عَلَى الحَقِّ -حُكَّاماً وَمَحْكُومِين-: لَتَحْمَدُ اللهَ -سُبْحَانَهُ- عَلَى مَا مَنَّ بِهِ عَلَى (المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ) مِن اجْتِمَاعِ كَلِمَتِها، وَتَوَحُّدِ صَفِّهَا

عَلَى كِتَابِ الله -عَزَّ وَجَلّ-، وَسُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، فِي ظِلِّ قِيادَةٍ حَكِيمَةٍ لَهَا بَيْعَتُها الشَّرْعِيَّةُ -أَدَامَ اللهُ تَوْفِيقَهَا وَتَسْدِيدَها -وَحَفِظَ اللهُ لَنا هَذِهِ النِّعْمَةَ وَأَتَمَّها-.

وَإِنَّ المُحَافَظَةَ عَلَى الجَمَاعَةِ مِن أَعْظَمِ أُصُولِ الإِسْلاَمِ، وَهُوَ مِمَّا عَظُمْت وَصِيَّةُ الله -تَعَالَى- بِهِ فِي كِتَابِهِ العَزِيز، وَعَظُمَ ذَمُّ مَن تَرَكَهُ؛ إِذْ يَقُولُ -جَلَّ وَعَلا-: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٣]، وَقَالَ -سُبْحَانَه-: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران:١٠٥]، وَقَال -جَلَّ ذِكْرُه-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[الأنعام:١٥٩].

وَهَذَا الأَصْلُ -الَّذِي هُوَ المُحَافَظَةُ عَلَى الجَمَاعَةِ- مِمَّا عَظُمَتْ وَصِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ -فِي مَوَاطِنَ عَامَّةٍ وَخَاصَّة-، مِثْلُ قَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمِ-: «**يَدُ الله مَعَ الجَمَاعَة**» -رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ-.

وَقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمِ-: «**مَنْ خَلَعَ يَداً مِن طَاعَةٍ لَقِيَ اللهَ يَوْمَ القِيَامَةِ لاَ حُجَّةَ لَهُ، وَمَن مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**» -رَوَاهُ مُسْلِم-.

وَقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ-: «**إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَن أَرَادَ أَن يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ -كَائِناً مَن كَان-**» -رَوَاهُ مُسْلِم-.

وَمَا عَظُمَتِ الوَصِيَّةُ بِاجْتِمَاعِ الكَلِمَةِ وَوِحْدَةِ الصَّفِّ إِلاَّ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِن مَصَالِحَ كُبْرَى.

وَفِي مُقَابِلِ ذَلِكَ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلى فَقْدِهَا مِن مَفَاسِدَ عُظْمَى يَعْرِفُها العُقَلاَءُ، وَلَهَا شَوَاهِدُها فِي القَدِيمِ وَالحَدِيث.

وَلَقَد أَنْعَمَ اللهُ عَلَى أَهْلِ هَذِهِ البِلاَدَ بِاجْتِمَاعِهِم حَوْلَ قَادَتِهِم عَلَى هَدْيِ الكِتَابِ وَالسُّنَّة، لاَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُم، أَو يُشَتِّتُ أَمْرَهُم تَيَّارَاتٌ وَافِدَة، أَوْ أَحْزَابٌ لَهَا مُنْطَلَقَاتُها المُتَغَايِرَةُ؛ امْتِثَالاً لِقَوْلِهِ -سُبْحَانَه-: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ . مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[الروم:٣١-٣٢].

وَقَد حَافَظَتِ (المملكَةُ) عَلَى هَذِهِ الهُوِيَّة الإِسْلاَمِيَّة؛ فَمَعَ تَقَدُّمِهَا وَتَطَوُّرِهَا وَأَخْذِهَا بِالأَسْبَابِ الدُّنْيَوِيَّةِ المُبَاحَة: فَإِنَّهَا لَم وَلَن تَسْمَح -بِحَوْلِ الله وَقُدْرَتِه- بِأَفْكَارٍ وَافِدَةٍ مِنَ الغَرْبِ أَو الشَّرق تَنْتَقِصُ مِن هَذِهِ الهُوِيَّة، أَو تُفَرِّقُ هَذِهِ الجَمَاعَة.

وَإِنَّ مِن نِعَمِ الله -عَزَّ وَجَلَّ- عَلَى أَهْلِ هَذِهِ البِلاَدِ -حُكَّاماً وَمحْكُومِينَ- أَنْ شَرَّفَهُم بِخِدْمَةِ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ -اللَّذَين- وَلَهُ الحَمْدُ وَالفَضْلُ -سُبْحَانَه- يَنَالاَنِ الرِّعَايَةَ التَّامَّةَ مِن حُكُومَةِ (المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّة)؛ عَمَلاً بِقَوْلِهِ -سُبْحَانَه-: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾[البقرة:١٢٥].

وَقد نالَت (المَمْلَكَةُ) بِهَذِهِ الخِدْمَةِ مَزِيَّةً خَاصَّةً فِي العَالَمِ الإِسْلامِيِّ، فَهِيَ قِبْلَةُ المُسْلِمِينَ، وَبِلادُ الحَرَمَين، وَالمُسْلِمُونَ يَؤُمُّونَهَا مِن كُلِّ حَدَبٍ وَصَوْبٍ فِي مَوسِمِ الحَجِّ -حُجَّاجاً-، وَعَلَى مَدَارِ العَامِ -عُمَّاراً وَزُوَّاراً-.

وَ(هَيْئَةُ كِبَارِ العُلَمَاءِ) إِذْ تَسْتَشْعِرُ نِعْمَةَ اجْتِمَاعِ الكَلِمَةِ عَلَى هَدْيٍ مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي ظِلِّ قِيادَةٍ حَكِيمَةٍ، فَإِنَّهَا تَدْعُو الجَمِيعَ إِلَى بَذْلِ كُلِّ الأَسْبَابِ الَّتِي تَزِيدُ مِن اللُّحْمَةِ، وَتُوَثِّقُ الأُلْفَة، وَتُحَذِّرُ مِن كُلِّ الأَسْبَابِ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى ضِدّ ذَلِك.

وَهِي -بِهَذِهِ المُنَاسَبَة- تُؤَكِّدُ عَلَى وُجُوبِ التَّنَاصُحِ وَالتَّفَاهُمِ وَالتَّعَاوُنِ عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى، وَالتَّنَاهِي عَنِ الإِثْمِ وَالعُدْوَان، وَتُحَذِّرُ مِن ضِدِّ ذَلِكَ مِنَ الجَوْرِ، وَالبَغْيِ، وَغَمْطِ الحَقّ.

كَمَا تُحَذِّرُ مِن الارْتِبَاطَاتِ الفِكْرِيَّةِ وَالحِزْبِيَّة المُنْحَرِفَة؛ إذ الأُمَّةُ فِي هَذِهِ البِلاَد جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ مُتَمَسِّكَةٌ بِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ وَتَابِعُوهُم، وَمَا عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الإِسْلاَمِ -قَدِيماً وَحَدِيثاً- مِن لُزُومِ الجَمَاعَةِ، وَالمُنَاصَحَةِ الصَّادِقَة، وَعَدَمِ اخْتِلاَقِ العُيُوبِ وَإِشَاعَتِها، مَعَ الاِعْتِرَاف بِعَدَمِ الكَمَال، وَوُجُودِ الخطأ، وَأَهَمِّيَّةِ الإِصْلاَحِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَفِي كُلِّ وَقْت.

وَإِنَّ (الهَيْئَةَ) إذ تُقَرِّرُ مَا لِلنَّصِيحَة مِن مَقَامٍ عَالٍ فِي الدِّين؛ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَة**»، قِيلَ: لِمَن -يَا رَسُولَ الله-؟ قَالَ: «**لله، وَلِكِتَابِه، وَلِرَسُولِه، وَلأَئِمَّةِ المُسْلِمِين، وَعَامَّتِهِم**» -رَوَاهُ مُسْلِم-.

وَمَع أَنَّه مِن آكَدِ مَن يُنَاصِحُ: وَلِيُّ الأَمْرِ؛ حَيْثُ قَالَ -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَم-:

«إِنَّ اللهَ يَرْضَى لَكُم ثَلاثاً: أن تَعْبُدُوه، وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ -جَمِيعاً- وَلاَ تَفَرَّقُوا، وَأَن تُنَاصِحُوا مَن وَلاَّهُ اللهُ أَمْرَكُم» -رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَد-.

فَإِنَّ (الهَيْئَة) تُؤَكِّدُ أَنَّ لِلإِصْلاَحِ وَالنَّصِيحَة أُسْلُوبَهَا الشَّرْعِيَّ الَّذِي يَجْلِبُ المَصْلَحَةَ وَيَدْرأُ المَفْسَدَة، وَلَيْسَ بِإِصْدَارِ بَيَانَاتٍ فِيهَا تَهْوِيلٌ وَإِثَارَةُ فِتَنٍ! وَأَخْذُ التَّوَاقِيعِ عَلَيْهَا -لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ مَا أَمَرَ اللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِهِ فِي قَوْلِهِ -جَلَّ وَعَلا-: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[النساء:٨٣].

وَبِمَا أَنَّ (المَمْلَكَةَ العَرَبِيَّةَ السُّعُودِيَّة) قَائِمَةٌ عَلى الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالبَيْعَةِ، وَلُزُومِ الجَمَاعَةِ وَالطَّاعَةِ؛ فَإِنَّ الإِصْلاَحَ وَالنَّصِيحَةَ فِيهَا لاَ تَكُونُ بِالمُظَاهَرَاتِ وَالوَسَائِلِ وَالأَسَالِيبِ الَّتِي تُثِيرُ الفِتَنَ، وَتُفَرِّقُ الجَمَاعَة، وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ عُلَمَاءُ هَذِهِ البِلاَدِ -قَدِيماً وَحَدِيثاً- مِن تَحْرِيمِهَا، وَالتَّحْذِيرِ مِنْهَا.

وَ(الهَيْئَةُ) إِذْ تُؤَكِّدُ عَلَى حُرْمَةِ المُظَاهَرَاتِ فِي هَذِهِ البِلاَد(١)، فَإِنَّ الأُسْلُوبَ الشَّرْعِيَّ الَّذِي يُحَقِّقُ المَصْلَحَةَ، وَلاَ يَكُونُ مَعَهُ إِلاَّ مَفْسَدَة، هُوَ المُنَاصَحَةُ، وَهِيَ الَّتِي سَنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَسَارَ عَلَيْهَا صَحَابَتُهُ الكِرَامُ، وَأَتْبَاعُهُم بِإِحْسَان.

وَتُؤَكِّدُ (الهَيْئَةُ) عَلَى أَهَمِّيَّةِ اضْطِلاَعِ الجِهَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالرِّقَابِيَّةِ وَالتَّنْفِيذِيَّة

---

(١) أي: على وَجْهٍ أخصَّ، لا كَما أرادَ البعضُ التَّلبيسَ بهذا؛ زاعِماً تخصيصَ التَّحريم! وانظُر ما تقدَّمَ (ص٩٤ و١٥٤).

بَوَاجِبِهَا -كَمَا قَضَتْ بِذَلِكَ أَنْظِمَةُ الدَّوْلَةِ، وَتَوْجِيهَاتُ وُلاَةِ أَمْرِهَا-، وَمُحَاسَبَةِ كُلِّ مُقَصِّر.

وَاللهَ -تَعَالَى- نَسْأَلُ أَنْ يَحْفَظَ بِلادَنَا وَبِلاَدَ المُسْلِمِينَ مِن كُلِّ سُوءٍ وَمَكْرُوه، وَأَن يَجْمَعَ كَلِمَتَنا عَلى الحَقّ، وَأَن يُصْلِحَ ذَاتَ بَيْنِنَا، وَيَهْدِيَنَا سُبُلَ السَّلاَمِ، وَأَن يُرِينَا الحَقَّ حَقًّا، وَيَرْزُقَنَا اتِّبَاعَه، وَيُرِينَا البَاطِلَ بَاطِلاً، وَيَرْزُقَنا اجْتِنَابَه، وَأَن يَهْدِي ضَالَّ المُسْلِمِين.

وَهُوَ المَسْؤُولُ -سُبْحَانَهُ- أَنْ يُوَفِّقَ وُلاَةَ الأَمْرِ لِمَا فِيهِ صَلاَحُ العِبَادِ وَالبِلاَد؛ إِنَّهُ وَلِيُّ ذَلِكَ والقَادِرُ عَلَيه.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ -أَجْمَعِين-.

هَيئَة كِبَار العُلَمَاء

رَئِيسُ هَيْئَة كِبَار العُلَمَاء

عَبد العَزِيز بن عَبد الله بن مُحَمَّد آل الشَّيخ[١]

---

(١) بتاريخ: (١/ ٤/ ١٤٣٢هـ).

فضيلة الشيخ عبد المحسن العبّاد
-حفظه الله-

١٩- سُؤالٌ: ما حُكْمُ المُظاهَراتِ التي هي مِن أجْلِ تحقيقِ مَصالحِ الأُمَّةِ؟

وهل هي نوعٌ مِن الخُروجِ؟

الجوابُ[١]: هي نوعٌ مِن السَّفَهِ والفوضَى[٢].

٢١- وَقَالَ -حَفِظَهُ اللهُ-:

لاَ أَعْلَمُ شَيْئاً يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ هَذِهِ المُظَاهَرَات، لاَ نَعْلَمُ أَسَاساً فِي الدِّين يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الأَشْيَاء.

وَإِنَّ هَذِهِ مِنَ الأُمُورِ المُحْدَثَة، الَّتِي أَحْدَثَهَا النَّاسُ، وَالَّتِي اسْتَوْرَدُوهَا مِن أَعْدَائِهِم مِنَ البِلاَدِ الغَرْبِيَّةِ وَالشَّرْقِيَّة، يَعْنِي: لَيْسَ لَهَا أَسَاسٌ فِي الدِّين، وَلاَ نَعْلَمُ شَيْئاً يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهَا، وَعَلَى مَشْرُوعِيَّتِها-.

لِهَذَا؛ النَّاسُ يَسْلُكُونَ المَسَالِكَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي شُرِعَتْ لَهُم، وَيَتْرُكُونَ الأَشْيَاءَ الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَسَاسٌ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا أَضْرَار، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا مَفَاسِدُ، وَيَتَرَتَّبُ

---

(١) «شَرح سُنَن أبي داود» (٥٤٣).

(٢) وَفِي «مِنْهَاج السُّنَّة» (٥/ ١٥٢-١٥٣) -لِشَيْخِ الإِسْلاَم- تَفْرِيقٌ بَيْنَ (الخُرُوج)، وَ(البَغْي)؛ فَانْظُرْه.

عَلَيْهَا قَتْلٌ، وَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهَا تَضْيِيقٌ- لَوْ لَمْ يَكُن مِن أَضْرَارِهَا إِلاَّ التَّضْيِيقُ عَلَى النَّاسِ فِي طُرُقَاتِهِم وَفِي مَسِيرَاتِهِم-؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ كَافِياً فِي بَيَانِ سُوئِهَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ لأَحَدٍ أَن يُقْدِمَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الأَشْيَاء.

٢٢- سُؤَال: هَلْ يُمْكِنُ القَوْلُ بِأَنَّ المُظَاهَرَاتِ وَالمَسِيرَاتِ تُعْتَبَرُ مِنَ الخُرُوجِ عَلَى وَلِيِّ الأَمْر؟!

جَوَابُ الشَّيْخ: لاَ شَكَّ إِنَّهَا مَن وَسَائِلِ الخُرُوج، بَلْ هِيَ مِنَ الخُرُوجِ لاَ شَكّ[1]!!

٢٣- وقال -حفظهُ اللهُ، ونَفَعَ به- في (مقال)[2] مُفرَد-:

اطَّلَعْتُ على كَلِمَةٍ لأحدِ المَشايخِ بعُنوان: «نَظراتٌ شرعيَّة في وسائل التَّعبير العصريَّة» نُشِرَت في (٢٥/ ٣/ ١٤٣٢هـ) -بعدَ المُظاهَرات والأحداث التي حَصَلَت في بعضِ دُوَلِ شمالِ إفريقيا-.

وقد اشتمَلَت على تأييدِ المُظاهَرات السلميَّة، وأنَّها شرعيَّة، وكان اطِّلاعي عليها بعدَ نِصْفِ شَهْرٍ مِن نَشْرِها، وقد نَشَرَ بعدَ هذه الكلِمَة إيضاحاً ذَكَرَ فيه أنَّ صاحبَ المَوقِع الذي نُشِرَت فيه الكلمةُ اقترحَ عليه حَذْفَها؛ مَخافَةَ أنْ يَستغلَّها أهلُ السُّوءِ والجَهْلِ مِن بعضِ الشَّبابِ والكُتَّابِ والصَّحفيِّين، وأنَّهُ وافَقَ على هذا الاقتِراح.

---

(١) بتَارِيخ: (١١/ ربيع الأوّل/ ١٤٣٢هـ).

(٢) انظُر ما تقدَّم (ص٨٥ - فما بعد) -ردّاً على شُبهات أُخرَى-.

وقد أحْسَنَا -جميعاً- في حَذفِها.

ولِكَوْنِ الكلمة انتشَرت في مواقعَ أُخرَى أُعَلِّقُ على بعضِ ما جاءَ فيها بما يلي:

١- قوله: «وقد كَثُرَ الخَوضُ في حُكْمِها (المُظاهَرات السلميَّة) بعدَ الثَّورة الشعبيَّة السلميَّة في تُونُس ومِصرَ وليبيا -وغيرها-، وكُلُّ هذه الثَّورات لمْ يَسفِك المُتظاهِرُونَ فيها دَماً، ولمْ يُشْهِرُوا سِلاحاً ولمْ يُنْهِكُوا نَفْساً، أو يُفسِدُوا شيئاً مِن المُمْتَلكات»!

لا يَخْفَى أنَّ هذه المُظاهَرات التي ذَهَبَ فيها دَولتَان صاحَبَها اختلالٌ في الأمنِ، وحُصولُ مفاسد، وترتَّبَ عليها سَلْبٌ ونَهْبٌ وسَفْك دِماء.

وأقلّ أضرارها: التَّضييق على النّاس في طُرُقاتِهِم، وحُصول الرُّعب للآمِنِين.

ثُمَّ إنَّ الذين يَقومُونَ بتصريفِ الأعمالِ في الفترةِ الانتقاليَّةِ بين الماضي والمُستقبَل لَمْ يَجْرِ على ألسِنَتِهِم -فيما عِلمْتُ- ذِكْرُ أيِّ شيءٍ فيه السَّعيُ لتطبيقِ شريعة الله في هذَيْن البلَدَيْن المُسلمَيْن، وكُلّ ما في الأمرِ -عندَهُم- هو الدَّندَنة حول ترسيخ الدِّيمُقراطيَّة المُستورَدَة مِن الغَرْبِ، المُبايِنَة لشريعةِ الإسلام.

وإذا لمْ يَتِمَّ للمُسلِمينَ في تِلكَ البلادِ حُكْمُهُم بشريعةِ ربِّهِم فأيُّ مكاسِبَ يَنشُدُونَها بعدَ تلكَ الثَّورات التي لا يَعدُو الحالُ فيها أنْ يَجيءَ وُجوهٌ بدَل وُجوهٍ مع بقاء حليمة على عادتِها القديمة -كما في المَثَل-؟!

والله المُستعان.

٢- قولُهُ: «إنَّ حقّ المُسلِم في حُرِّيَّة التَّعبير عن رأيِهِ أكثر الحُقوق الْتِصاقاً بحقِّ الحَياة، إن التَّعدِّي على حُرِّيَّة التَّعبير ظُلْم وإهدار لِكَرامةِ الإنسان وتقييدِها وإلزامِهِ بتقليدِ الغير ووُجوب التَّبَعِيَّة له»!

حريَّة التَّعبير للمُسلمِ تَكونُ في حُدودِ ما هُو سائغٌ شَرعاً، وما أُطْلِقَ عليه: تَعبير سلميّ -كالمُظاهَرات والاعتِصامات والمَسيرات-: يُرجع في معرفة حُكْمِهِ -شَرعاً- إلى أهلِ العِلْمِ.

ومِن أبرزِ عُلماءِ الشَّريعةِ في هذا العصر: شيخُنا الشيخُ عبدُ العزيز ابنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ-، وقد قال: «فالمسيرات في الشَّوارعِ والهُتافاتِ والمُظاهَراتِ ليسَت هي الطَّريقَ للإصلاحِ والدَّعوةِ، فالطَّريقُ الصَّحيحُ بالزِّيارةِ والمُكاتَباتِ بالتي هي أحسنُ، فتَنْصَحُ الرَّئيسَ والأميرَ وشيخَ القبيلةِ بهذا الطَّريقِ، لا بالعُنْفِ والمُظاهَرَة، فالنبيُّ ﷺ مَكَثَ في مَكَّةَ ثلاثَ عَشْرَةَ سَنَةً لمْ يَستعمِلِ المُظاهَرات ولا المَسيرات، ولمْ يُهدِّد النّاسَ بتخريبِ أموالِهم واغتيالِهم» -«مجلَّة البُحوث الإسلاميَّة» (٣٨/ ٢١٠)-.

وكلامه واضحٌ في مَنْعِ المُظاهَرات السلميَّة وغير السِّلميَّة؛ لا كَما فهِمَهُ عنهُ صاحبُ المَقال في قولِهِ: «فسماحتُهُ لمْ يَعترِض على المُظاهَرات السلميَّة، وإنَّما مَنَعَ المُظاهَرات غير السلميَّة، وَهِيَ التي ينتُجُ مِنها المفاسد والفِتَن، وهذه حَرامٌ -ولا شكَّ-»!

قال ذلك تَعليقاً على قولِ سَماحتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-: «إنَّ العُلماءَ وجَميعَ الدُّعاةِ وأنصار الحقّ أوْصَوا بتجنُّبِ المَسيراتِ والمُظاهَراتِ التي تضرُّ بالدَّعوةِ ولا تَنفعُها، وتُسَبِّبُ الفُرْقَةَ بين المُسلمِين والفِتنةَ بين الحُكَّامِ والمَحكُومِين» -«مجموع الفتاوَى» (٧/ ٣٤٤)-!

ومنهُم: الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رَحِمَهُ اللهُ- فقد قالَ في «لِقاء الباب المَفتوح» (١٧٩) -في جواب سُؤال يتعلَّق بالمُظاهَرات-، قال: «عليك باتِّباعِ السَّلَفِ، إنْ كان هذا مَوجُوداً عند السَّلَفِ فهو خيرٌ، وإنْ لم يَكُن مَوجُوداً فهو شرٌّ، ولا شكَّ أنَّ المُظاهَرات شرٌّ؛ لأنَّها تُؤدِّي إلى الفَوضَى؛ لا مِن المُتظاهِرين ولا مِن الآخَرين، ورُبَّما يَحصُلُ فيها اعتداءٌ؛ إمّا على الأعراضِ، وإمَّا على الأموالِ، وإمَّا على الأبدانِ؛ لأنَّ الناسَ في خِضَمِّ هذه الفوضويَّة قد يكونُ الإنسانُ كالسَّكرانِ ما يَدرِي ما يَقولُ ولا ما يَفعلُ، فالمُظاهَرات -كُلُّها- شَرٌّ؛ سَواءٌ أذِنَ فيها الحاكِمُ أو لمْ يأذَنْ.

وإِذْنُ بعض الحُكَّام بها ما هي إلّا دعاية! وإلّا لو رَجَعت إلى ما في قَلْبِه لكانَ يَكْرَهُهَا أشدّ كراهة، لكنْ يَتظاهَرُ بأنَّهُ -كما يَقولونَ-: ديمُقراطِيّ! وأنَّهُ قد فَتَحَ باب الحُرِّيَّة للناسِ، وهذا ليسَ مِن طريقةِ السَّلَفِ!».

ومنهُم: الشيخ محمد ناصر الدِّين الألبانيّ -رَحِمَهُ اللهُ-، فقد وَصَفَ المُظاهَرات بأنَّها: (مِن عاداتِ الكُفَّارِ وأساليبِهم التي تتناسَبُ مع زَعْمِهِم أنَّ الحُكمَ للشَّعْبِ، وتتنافَى مع قولِهِ ﷺ: «**خيرُ الهُدَى هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ**») -«السلسلة الضعيفة» (٦٥٣١)-.

ومِمَّا جاءَ في (بيانِ هيئةِ كِبارِ العُلماءِ) -بالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة- بتاريخ (١/ ٤/ ١٤٣٢هـ): «وبما أنَّ المملكةَ العربيَّة السعودية قائمة على الكتاب والسُّنَّة والبَيْعَة ولُزوم الجماعة والطَّاعة فإنَّ الإصلاحَ والنَّصيحة فيها لا تكونُ بالمُظاهَرات والوسائل والأساليب التي تُثير الفِتَن وتُفَرِّق الجماعة.

وهذا ما قَرَّرَهُ عُلماء هذه البلاد -قديماً وحديثاً- مِن تحريمِها، والتَّحذيرِ مِنها.

و (الهيئة) إذْ تُؤكِّدُ على حُرْمَةِ المُظاهَراتِ في هذه البِلادِ، فإنَّ الأسلوبَ الشرعيَّ الذي يُحقِّقُ المَصلحةَ، ولا يكونُ معهُ مَفسدةٌ، هو المُناصحةُ، وهي التي سنَّها النبيُّ ﷺ؛ وسارَ عليها صَحابتُهُ الكِرام وأتباعُهم بإحسانٍ».

وليس مِن اللَّائِقِ بصاحبِ المَقَال تَسويغُهُ في مقالِهِ قيامَ عددٍ مِن النِّساءِ -قَلَّ أو كَثُرَ- أمام وزارة الدَّاخلية أو وزارة العدل، أو المحكمة الشرعيَّة، أو دار الإفتاء: يُطالِبْنَ بتوظيفهنَّ، أو رَفْع ظُلْم أوليائِهِنَّ-.

والطَّريق السَّليمُ: أنْ تتقدَّمَ كُلُّ واحدةٍ إلى الجِهاتِ المسؤولةِ في حاجتِها، أو بيانِ، مَظلمَتِها، وطَلَب رَفع الظُّلم عنها.

٣- قوله: «إنَّ حُرِّيَّة التَّعبير في الإسلام هي أساس الدَّعوة إلى الخير؛ قالَ -تعالى-: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:١٠٤]، وأُصول المعروف والمُنكَر مَنصوصة -كُلّها- في الكتاب والسُّنَّة، ولكن أصنافها وأنواعها وأعدادها تتكاثَرُ وتَتَسارَعُ

بتكاثُرِ البَشَرِ وتوالُدِهم، قال -تعالى-: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم:٤١]، والمُظاهَرَةُ السِّلميَّةُ أحد مظاهر حريَّة التَّعبير؛ لأنّها تَسعَى لإعادة حُقوق الشَّعب المَسلوبة والمُتعدّى عليها...»!

ليسَ مِن اللّائق إقحامُ ما يُسمَّى بالمُظاهرات السلميَّة في الأمرِ بالمعروف والنَّهي عن المُنكَر والدَّعوة إلى الخيرِ؛ لأنّها مُستورَدَةٌ مِن الغَربِ، ويترتَّبُ عليها مَفاسد أقلّها التَّضييق على الناسِ في طُرُقاتِهم -كَما أشرتُ إلى ذلك- آنِفاً-، وهي مِن جُملةِ المُظاهَراتِ التي مَنَعَ منها عُلماءُ هذه البِلادِ -وغيرُهُم- الذين نَقَلْتُ كَلامَهُم في ذلك-.

٤- جاء في المقالِ: وَصْفُ وليِّ الأمرِ الذي يُسمَعُ له ويُطاعُ بالعادِلِ في ثلاثةِ مواضِع!

وهذا التَّقييدُ بالعدلِ خِلافُ ما دَلَّت عليه النُّصوصُ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ التي أمَرَت بالسَّمْعِ والطَّاعةِ للوُلاةِ -مُطلَقاً- ما لَمْ يَأمُروا بمعصيةٍ-:

مِنها: ما رواهُ مُسلمٌ في «صحيحِهِ» (١٨٤٦) مِن حديثِ وائل بن حُجْر -رضيَ اللهُ عنهُ-، قال: سأَلَ سَلَمَةُ بنُ يَزيدَ الجُعْفِيّ رسولَ الله ﷺ، فقال: يا نبيَّ الله! أرأيتَ إنْ قامَت علينا أُمَراءُ، يَسألُونَنا حقَّهُم، ويَمْنَعُونَنا حَقَّنا؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**اسْمَعُوا وأطيعُوا؛ فإنَّما عليهِم ما حُمِّلُوا، وعليكُم ما حُمِّلْتُم**».

وقولُهُ ﷺ: «**ستكونُ أثَرَةٌ وأُمور تُنكِرُونَها**»، قالُوا: يا رسولَ الله! فما تأمُرُنا؟

قال: «تُؤدُّونَ الحقَّ الذي عليكُم، وتسألُونَ اللهَ الذي لكُم» -رواهُ البخاريُّ (٣٦٠٣)، ومُسلمٌ (٤٧٧٥)، عن ابنِ مَسعودٍ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

وقولُهُ ﷺ: «إنَّهُ يُستعمَلُ عليكُم أُمراءُ، فتعرِفُونَ وتُنكِرُونَ، فمَن كَرِهَ فقد بَرِئَ، ومَن أنْكَرَ فقد سَلِمَ، ولكنْ مَن رَضِيَ وتابعَ»، قالُوا: يا رسولَ الله! ألا نُقاتِلُهُم؟ قال: «لا؛ ما صَلَّوا» -رواهُ مُسلمٌ (١٨٥٤) عن أُمِّ سَلَمَةَ -رضيَ اللهُ عنها-.

وقولُهُ ﷺ: «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ، وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله! أَفَلَا نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ؟ فَقَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلَاتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ، فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ» -رَواهُ مُسلمٌ (١٨٥٥) عن عوفِ بنِ مالكٍ الأشجعيِّ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

وقولُهُ ﷺ: «على المَرءِ المُسلِمِ السَّمعُ والطَّاعةُ فيما أحبَّ وكَرِه؛ إلّا أنْ يُؤمَرَ بمعصِيَةٍ، فإنْ أُمِرَ بمَعصيةٍ فلا سَمْعَ ولا طاعةَ» -رواهُ البخاريُّ (٧١٤٤) ومُسلمٌ (٤٧٦٣) -واللَّفظُ له- عن عبد الله بن عُمَر -رضي اللهُ عنهُما-.

وحديث عُبادة بن الصَّامِت -رضيَ اللهُ عنهُ-، قال: دَعَانا النبيُّ ﷺ، فبايَعْناهُ، فقال -فيما أخذَ علينا- أنْ بايَعنا «على السَّمْعِ والطَّاعةِ، في مَنشَطِنا ومَكرَهِنا، وعُسرِنا ويُسرِنا، وأثَرَةٍ علينا، وأنْ لا نُنازِعَ الأمرَ أهلَهُ، إلّا أنْ تَرَوا كُفراً بَواحاً عندَكُم مِن الله فيه بُرهانٌ» -رواهُ البخاريُّ (٧٠٥٥)، ومُسلمٌ (٤٧٧١).

وهذانِ الحديثانِ عن عبد الله بنِ عُمَر، وعُبادةَ بنِ الصَّامِتِ -رضيَ اللهُ عنهُم-؛ ذكَرَهُما صاحب المَقال، وهذا يُشعِرُ أنَّ وَصْفَهُ الوالِي بالعادِل سَهو أو سبق قَلَم[1]! وإنَّما نَبَّهتُ على هذا لئلَّا يُفهَمَ مِن وَصْفِهِ الوالي بـ (العادِل) فَهْماً خاطِئاً.

٥- ذَكَرَ أربعة أدلَّة لجوازِ المُظاهَرات السِّلميَّة، قال عن أوَّلِها: «الأصلُ فيها الإباحةُ، والبَقاءُ على البَراءةِ الأصليَّةِ حتَّى يَرِدَ دليلٌ خاصٌّ في المَنْعِ، وهي وسيلةٌ جديدةٌ، ولا يترتَّبُ عليها مَفسدةٌ؛ لأنَّها سلميَّةٌ بَحتَةٌ، ومتَى ترتَّب عليها مَفسدةٌ فهي محظورةٌ»!

تقدَّمَ أنَّ الأصلَ فيها استيرادُها مِن الغَرْبِ، وأنَّها لا تَخلُو مِن مفاسدَ وأضرارٍ أقلّها التَّضييق على الناس في طُرُقاتِهِم، وأنَّ كِبار العُلماء في هذه البِلاد -وكذا الشيخ محمد بن ناصر الدِّين الألباني- قالُوا بتحريمِها؛ لِما يَتَرَتَّبُ عليها مِن أضرار.

وقال عن ثانيها: «جميعَ آيات وأحاديث الأمر بالمعروف والنَّهي عن المُنكَرِ -كُلّها- أدلَّة للمُظاهَرات السلميَّة...»!

تقدَّمَ أنَّهُ ليسَ مِن اللَّائقِ إقحامُ المُظاهَرات السلميَّة في الأمرِ بالمعروف والنَّهيِ عن المُنكَرِ والدَّعوةِ إلى الخيرِ.

---

(١) هذا مِن حُسْنِ ظَنِّ شيخِنا بهذا الكاتب -على وَجْهِ الخُصوص-! وإلَّا؛ فإنَّ كلامَهُ -هذا- هو رأسُ مال أهل الشُّبهات في هذه المسألةِ الخطيرةِ!!

وأيضاً؛ فإنَّ هذا الاستِدلال عليها مِن التَّكلُّف! وهو خِلافُ ما فَهِمَهُ كِبارُ العُلماءِ الذين أشرتُ إليهِم.

ودليله الثالث: حديث أبي هُريرةَ -رضيَ اللهُ عنهُ- في قصَّةِ الرَّجُلِ الذي آذاهُ جارُهُ، وأرشدَهُ النبيُّ ﷺ أنْ يُخرِجَ مَتاعَهُ إلى الطَّريقِ!

ولفظُهُ -عندَ أبي داود (٥١٥٣) بإسنادٍ حسنٍ- عن أبي هُريرةَ -رضيَ اللهُ عنهُ-، قال: جاء رجُلٌ إلى النبيِّ ﷺ يَشكُو جارَهُ، فقال: «**اذهَبْ فاصْبِرْ!**»، فأتاهُ مرَّتَيْن -أو ثلاثاً-، فقال: «**اذهَبْ فاطرَحْ مَتاعَكَ في الطَّريقِ**»، فطَرَحَ مَتاعَهُ في الطَّريقِ، فجَعَل الناسُ يَسألُونَهُ، فيُخبِرُهُم خَبَرَهُ، فجَعَلَ النَّاسُ يلعَنونَهُ: فَعَلَ اللهُ به، و: فَعَلَ، و: فَعَلَ، فجاء إليه جارُهُ، فقال له: ارجِعْ لا تَرى مِنِّي شيئاً تَكرَهُهُ....

والحديثُ لا يَدُلُّ على جَوازِ المُظاهَراتِ المُحدَثَة، وإذْنُ الرَّسولِ ﷺ للرَّجُلِ بإخراجِ مَتاعِهِ حَصَلَ لصحابيٍّ، والصَّحابةُ أهلُ صِدْقٍ، وليسَ كُلُّ مَن جاءَ بعدَهُم يُرشَدُ إلى ذلك؛ لأنَّهُ ليسَ كُلُّ مَن يَدَّعِي مِثلَ هذا يكونُ صادِقاً، بل قد يكونُ مُبطِلاً مُؤذِياً لجارِهِ.

أمَّا دليلُهُ الرَّابعُ: فحديثُ إياسِ بنِ عبدِ الله بنِ أبي ذُباب -رضيَ اللهُ عنهُ-، قال: قالَ النبيُّ ﷺ: «**لا تَضرِبُوا إماءَ الله!**»، فجاء عُمَرُ إلى النبيِّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله! قد ذَئِرَ النِّساء، فَأْمُرْ بضَرْبِهِنَّ، فضُرِبْنَ، فطافَ بآل محمد ﷺ نساءٌ كثيرٌ، فلمّا أصبح، قال: «**لقد طاف الليلة بآل محمد سبعون امرأةً، كل امرأة تشتكي زوجها، فلا تجدون أولئك خياركم**».

وهو حديثٌ صحيحٌ، رواهُ أبو داود (٣١٤٥)، وابنُ ماجه (١٩٨٥) -واللَّفظُ له-، قال في وَجه الاستِدلال بالحديث: «فإذا كان النِّساء في عَهْدِ النبيِّ ﷺ خَرَجْنَ جَماعاتٍ أو فُرادَى يَشتكينَ ضَرَرَ أزواجهنّ! أَلَيْسَت هذه مُظاهَرة سلميَّة؟!»!

ويُجابُ عنهُ: بأنَّ مجيءَ هؤلاء النِّسوة ليس مِن المُظاهَرات في شَيءٍ؛ لأنَّ مجيئهنّ -جَميعاً- لمْ يَكُن عن مُواطئةٍ ومُواعدةٍ، بل كُلُّ واحدةٍ جاءَت على حِدَةٍ، فاتَّفق أنْ تَلاقَين عند بُيوتِ النبيِّ ﷺ.

والغالِبُ أنَّ ذِكْرَ السَّبعينَ فيه للتَّكثير؛ كقولِهِ -تعالى-: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾[التوبة: ٨٠].

ونظيرُ هذا التَّلاقي -اتِّفاقاً- عندَ بيوتِ الرسولِ ﷺ-: الْتِقاءُ زَينب امرأة عبد الله بن مسعود -رضيَ اللهُ عنهُما- التي جاءَت تسألُ عن الصَّدَقةِ على الزَّوج، بامْرَأةٍ مِن الأنصارِ ببابِ رسولِ الله ﷺ حاجتها مِثل حاجتها -رواهُ البخاريُّ (١٤٦٦)، ومُسلمٌ (٢٣١٨)-.

وأسألُ اللهَ -عزَّ وجلَّ- أنْ يُرِيَنا الحقَّ حقًّا ويُوَفِّقَنا لاتِّباعِهِ، ويُرِيَنا الباطِلَ باطِلاً، ويُوَفِّقنا لاجتِنابِهِ، وأنْ يُصلحَ أحوالَ المُسلِمين في كُلِّ مَكانٍ -إنَّهُ سَميعٌ مُجيبٌ-.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ -أجمعِين-[1].

---

(١) بتَارِيخ: ٢٢/ ٤/ ١٤٣٢هـ.


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

-٦-

فتاوى لعلماء آخرين ...

فضيلة الشيخ مقبل بن هادِي الوادعي

-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-

٢٤- قالَ:

«وقد كُنتُ -بحمدِ الله- أُحذِّرُ مِن تِلكُمُ التَّظاهُرات في خُطَب العِيد، وفي خُطب الجُمعة»(١).

٢٥- سُؤال: ما حُكْمُ المُظاهرات في الإسلام؟

أَلها أصلٌ شرعيٌّ؟

أمْ أنَّها بِدعة اقتبَسَها المُسلِمُونَ مِن أعداءِ الإسلام؟

جواب: لا؛ هي بدعة.

والآياتُ القُرآنيةُ تدُلُّ على أنَّ التَّظاهُرَ يكونُ على الشرِّ، وهُناكَ آيةٌ وهي قولُهُ -تعالى-: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤].

---

(١) مُقدِّمَة «الإلحاد الخميني في أرضِ الحَرَمَين» (ص٣٣).

والظاهرُ أنَّها مِن بابِ المُشاكَلَة[١].

وهي نعـرةٌ جاهليـَّةٌ اقتـدَى المُـسلِمُون [فيهـا] بأعـداء الإسـلام، وصَـدَقَ الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عليه وعلىٰ آلِهِ وسلَّم- إذ يقولُ: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كان قَبْلَكُم حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّة حتّى لو دَخَلُوا جُحرَ ضبٍّ لَدَخَلْتُموهُ**»[٢].

وإنَّنِي أحمدُ الله -سبحانهُ وتعالى-؛ فما تجدُ سُنِّيًّا[٣] يحملُ لواءَ هذه المُظـاهرةِ! ولا يدعُو إلى هذه المُظاهَرات إلّا الهَمَجُ الرَّعاعُ!

وماذا يستفيدُ المُجتمَعُ؟!

فالعِراقُ[٤] يُقصَفُ بالطّائراتِ،والمُظاهراتُ في شوارعِ اليمنِ-أو غيرِهِ!-...

ولقد أحسنَ أحدُهُم إذْ يقولُ:

---

(١) هي: المُشابَهَة في اللَّفظ، أو المعنَى.

انظُر «العُمدَة في محَاسِن الشِّعر» (ص٣٢٦).

وقال العَلَّامةُ السُّيُوطِيُّ في «مُعترَك الأقران» (١/ ٣١٢):

«المُشاكَلَة: ذِكْرُ الشَّيْءِ بلَفْظِ غيرِه؛ لِوُقُوعِهِ في صحبتِهِ -تحقيقاً، أو تَقديراً-».

(٢) سبق تخريجُه (ص١٣١).

(٣) وممّن وَقَعَ منهُ ذلك -لظرفٍ ما-؛ نُنْكِرُ عليه فِعْلَهُ، ونُناصحُهُ، ونَأخُذُ بيدِهِ، ونرحمُهُ...

(٤) هذا يَقولُهُ الشيخُ زَمانَ (فتنةِ العِراق)! فكيف الحـالُ -الآنَ- أثنـاء (فتنـة مِـصرَ) -ومـا بعدَها-؟!!

هيهــاتَ لا ينفــعُ التــصفيقُ مُمْــتَلئاً بــه الفــضاءُ ولا صــوتُ الْهُتافــاتِ
فَلْيَحْــيَ أو فَلْيَمُــتْ لا يــستقيمُ بهــا شــعبٌ ولا يَــسْقُطُ الجبّــارُ والعــاتي
يــا أســكتَ اللهُ أفواهــاً تــصيحُ لــه فكَــمْ بُلِينــا بتــصفيقٍ وأَصْــواتِ
وكَــم خطيــبٍ سَــمِعْنا وهــو مُنــدفعٌ ومــا لــهُ أَثَــرٌ مــاضٍ ولا آتِ [1]

---

(١) «غَارَةُ الأَشْرِطَة» (٢/ ٤٥١).

سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ[١]
-حفظه الله-

٣٦- قال -حفظهُ المولَى -سُبحانَهُ-:

«إنَّ ما شهِدَتْهُ العاصمةُ الرِّياضُ -مُؤخَّراً- مِن مُظاهرات جماهيريَّة ما هي إلّا فوضَوِيَّة! ومِن أُناسٍ لديهِم فسادُ تصوُّر! وقِلَّة إدراك للمصالحِ مِن المفاسدِ!

وقال سماحتُهُ: إنّ المُطالَبَةَ بالأشياءِ تأتِي بالطُّرُقِ المُناسِبَةِ؛ أمّا الفوضويَّاتُ، وهذه المُظاهرات فهي مِن أخلاقِ غيرِ المسلمِين.

المُسلمُونَ ليسُوا فوضويِّين! المُسلمُون أهلُ أدبٍ واحترامٍ، وسَمْعٍ وطاعةٍ لِوُلاةِ الأَمرِ.

وإذا كانَ لأحدِهِم طَلَبُ شيءٍ يَرى أنَّ فيه مصلحتَهُ؛ فالحمدُ لله أنَّ المَسؤولِين أماكنُهم ومكاتبُهم مفتوحةٌ[٢]، لا يَستنكِرُونَ على أنْ يستقبِلُوا أيَّ أحدٍ.

أمّا الفوضويَّات؛ فهي غريبةٌ عن مُجتمعِنا الصّالحِ -ولله الحمدُ-، ومُجتمعُنا لا يعرفُ هذه الأشياء، إنَّما هذه مِن فئةٍ لا اعتبارَ لها.

إنَّ مفهومَ الإصلاحِ الدَّعوةُ وحَثُّ الأُمَّة على الخيرِ، والاستِقامةُ على الخيرِ،

---

(١) وهو مُفتِي بِلادُ الحَرَمَيْن الشَّرِيفَيْن -حفظه الله ورَعاهُ-.

(٢) نرجُو أنْ يكونَ هذا واقعاً، وعامًّا في سائرِ بِلادِ المُسلِمِين.

والسَّعيُ في مصالِحِها وفي إصلاحِها بالسُّبُلِ والطُّرُقِ الشرعيَّةِ.

أمّا الإصلاحُ الذي يرجُو أولئكَ مِن خلالِ الفوضَى والغوغاءِ الغريبةِ على واقعِ مُجتمعِنا والغريبة على بلدِنا؛ فهي أشياءُ نَستنكِرُها، ونَشجُبُها، ونَنْصَحُ إخوانَنا المُسلمِينَ أنْ يتفَهَّمُوا أنَّ هذه القضايا لا تُحقِّقُ هَدَفاً، وإنَّما تنشُرُ الفوضَى[1].



(١) «مجلة الدَّعوة» (العدد: ١٩١٦) (ص١٦)، و«جريدة الوطن» (العدد: ١١٢٠).

فضيلةُ الشيخ صالح الفَوْزان
-حفظه الله-

٢٧- سُؤال: هل مِن وسائل الدَّعوة القيامُ بالمُظاهرات لحلِّ مَشاكِلِ الأُمَّةِ الإسلاميَّةِ؟

الجواب: دينُنا ليسَ دينَ فوضَى، دينُنا دينُ انضِباطٍ، ودينُ نظام وهُدوء وسكينة.

والمُظاهَراتُ ليسَت مِن أعمالِ المُسلمِين، وما كان المُسلمُونَ يعرفُونَها، ودينُ الإسلام دينُ هُدوءٍ، ودينُ رحمةٍ، ودينُ انضِباطٍ؛ لا فَوْضَى، ولا تشويش، ولا إثارة فتن!

هذا هو دينُ الإسلام.

والحُقوقُ يتوصَّلُ إليها بالمُطالَبَةِ الشرعيَّةِ، والطُّرُقِ الشرعيَّة.

والمُظاهَراتُ تُحدِثُ سَفْكَ دماءٍ، وتُحْدِثُ تخريبَ أموالٍ؛ فلا تَجُوزُ هذه الأُمورُ[1].

---

(١) مِن شريط «فتاوى العُلماء في حُكْم التَّفجيرات والمُظاهَرات والاغتِيالات».

٢٨- وقال فضيلتُهُ:

الحمدُ لله ربِّ العالمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وأصحابِهِ أجمعين؛ وبعدُ:

فقد كَثُرَ السُّؤالُ عن حُكْمِ الانتِخاباتِ والمُظاهرات؛ بحُكْمِ أنَّهُما أمْرٌ مُسْتَجَدٌّ ومُسْتَجْلَبٌ مِن غيرِ المُسلمِين؛ فأقولُ -وبالله -تعالى- التوفيق-:

١- أمّا الانتِخاباتُ؛ ففِيها تفصيلٌ -على النَّحوِ التَّالي-:

أوَّلاً: إذا احتاجَ المُسلِمُونَ إلى انتِخابِ الإمامِ الأعظمِ؛ فإنَّ ذلك مَشروعٌ بشَرْطِ أنْ يَقومَ بذلك أهلُ الحَلِّ والعَقْدِ في الأُمَّةِ، والبقيَّةُ يَكُونُونَ تَبعاً لهُم -كما حَصَلَ مِن الصَّحابةِ -رضيَ اللهُ عنهُم- حينَما انتَخَبَ أهلُ الحَلِّ والعَقْدِ منهُم أبا بَكْرٍ الصِّدِّيق -رضيَ اللهُ عنهُ- وبايَعُوهُ، فلَزِمَتْ بيعتُهُ جَميعَ الأُمَّةِ-.

وكما وكّل عُمرُ بنُ الخطّاب -رضيَ اللهُ عنهُ- اختيارَ الإمامِ -مِن بعدِهِ- إلى السِّتَّةِ الباقِينَ مِن العشرةِ المُبشَّرِينَ بالجنَّةِ، فاختارُوا عُثمانَ بنَ عفَّان -رضيَ اللهُ عنهُ-، وبايَعُوهُ، فلَزِمَتْ بيعتُهُ جميعَ الأُمَّةِ.

ثانياً: الولاياتُ التي هي دُونَ الوِلايةِ العامَّةِ؛ فإنَّ التَّعيينَ فيها مِن صلاحِيَّاتِ وليِّ الأمرِ، بأنْ: يَختارَ لها الأكفِياءَ الأُمَناءَ، ويُعَيِّنَهم فيها؛ قالَ اللهُ -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾.

وهذا خِطابُ وُلاةِ الأُمورِ، والأماناتُ هي الوِلاياتُ والمناصِبُ في الدَّولةِ،

جَعَلَها اللهُ أمانةً في حقِّ وليِّ الأمرِ، وأداؤُها اختيارُ الكفؤ الأمينِ لها، وكما كان النبيُّ ﷺ- ووُلاةِ أُمورِ المُسلمِينَ مِن بعدِهِم- يَختارُونَ للمَناصِبِ مَن يَصْلُحُ لها، ويَقوم بها على الوَجْهِ المَشروعِ.

وأمَّا الانتِخاباتُ المعروفةُ -اليوم- عند الدُّوَلِ-؛ فلَيْسَت مِن نظامِ الإسلامِ، وتدخُلُها الفوضَى والرَّغباتُ الشخصيَّةُ، وتدخُلُها المُحاباةُ والأطماعُ، ويحصُلُ فيها فِتَنٌ، وسَفْكُ دِماءٍ، ولا يتمُّ بها المقصودُ؛ بل تُصبِحُ مَجالاتٍ للمُزايداتِ، والبيعِ والشِّراءِ، والدِّعاياتِ الكاذبةِ.

٢- وأمّا المُظاهراتُ؛ فإنَّ الإسلامَ لا يُقرُّها؛ لما فيها مِن الفَوضَى واختلالِ الأمنِ، وإتلافِ الأنفُسِ والأموالِ، والاستِخفافِ بالوِلايةِ الإسلاميَّةِ.

ودينُنا دينُ النِّظام، والانضباطِ، ودَرْء المفاسد.

وإذا استُخدمَت المساجدُ مُنطَلَقاً للمُظاهَراتِ والاعتِصامات؛ فهذا زيادةُ شرٍّ، وامتِهانٌ للمساجدِ، وإسقاطٌ لحُرْمَتِها، وترويعٌ لمُرتادِيها مِن المُصلِّين والذَّاكِرينَ اللهَ فيها؛ فهيَ إنَّما بُنِيَت لِذِكْرِ الله والصَّلاة والعبادة والطُّمَأْنِينة.

فالواجبُ على المُسلمِين أنْ يَعرِفُوا هذه الأُمورَ، ولا ينحرِفُوا مع العوائد الوافدة، والدِّعايات المُضلِّلَة، والتقليد للكُفَّار والفَوْضَوِيِّين.

وفَّقَ اللهُ الجميعَ لِمَا فيها الخير والصَّلاح، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ[1].

---

(١) جريدة (الجزيرة) (١١٣٥٨).

فضيلة الشيخ سعد بن عبد الرحمن الحصيِّن
-حفظه الله-

٢٩- في «الصحيحَيْن»: أنَّ رسولَ الله ﷺ، قال: «**ستكونُ فِتَنٌ القاعدُ فيها خيرٌ مِن القائمِ، والقائمُ فيها خيرٌ مِن الماشي، والماشي فيها خيرٌ مِن السَّاعِي، ومَن يُشرِف لها تَسْتَشْرِفْهُ، ومَن وَجَدَ مَلْجأً أو مَعاذاً فلْيَعُذْ به**».

١- ولا أعجبُ مِن تسابُقِ الصَّحفيِّين على نَشْرِ أخبارِ الفِتَنِ، وقد اختارُوا ذلك مصدَراً لِرِزْقِهِم، ولكنِّي أعجَبُ مِن تَسابُقِ طُلَّابِ العِلْمِ الشرعيِّ على الوُلُوغِ فيها -سَواءً كانُوا مُخالِفِين (مِثل السَّلَفِيِّين)، أو مُؤيِّدِين (مِثل سَلمان العودة وشيخه القرضاوي) -الذين لمْ يَنتظِرُوا اتِّخاذَهم رُؤَساء، فغصبوا الرِّئاسة في الفتوَى -أو العِلم (الفِكري)- في أوروبا وعالَمِ الجَهل- (مِن أهل العِلم الشرعيِّ، والدَّعوة إلى التَّوحيد والسُّنَّة ومُحارَبَة الشِّرك والبدع) فَضلاً عن أنْ يَبحَثُوا عن مَلْجَإٍ أو مَعَاذٍ مِن الخَوضِ فيها -لو لَزِمَهُم- هَدانا اللهُ وهداهُم، وأعاذَ المُسلِمِينَ -جَميعاً- مِن الفِتَنِ والمعاصِي ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ-.

٢- وقال اللهُ -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾[الحُجُرات:٦]، ولو سألتَ أحداً مِن طُلَّابِ العِلمِ الشَّرعيِّ -أو الفِكريِّ- عن صحافة اليوم؟ لَـمَا تردَّدَ في الحُكمِ عليها

بالفِسْقِ والإعراضِ عن ذِكْرِ رَبِّ العالمين، وأنّها صَنيعة اليهود والنَّصارَى؛ هُم الذين خَرَقُوها (اخترَعُوها)، وهُم الذين يمدُّونَها بما يملأ فراغها وفراغ العباد، والله يقول: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾[الشَّرح:٧].

وقبل عِشرينَ سَنَةٍ: ادَّعَى أحدُ طُلّابِ العِلم الفِكري السَّبْقَ إلى تقريرٍ أمريكيٍّ سِرِّيٍّ اتَّصَلَ سَنَدُهُ إليه بالتَّواتُرِ (ثُمَّ فسَّرَ التَّواتُرَ بنَقْلِ جريدةِ المدينةِ عن مجلَّةِ القُدس!) عن تآمُرٍ على مِصرَ!

وقبل أيَّامٍ أعادَ التَّاريخُ المَهزلةَ بادِّعاء طالبِ عِلْمٍ شرعيٍّ صِحَّةَ روايةٍ جديدةٍ عن تآمُرٍ أوروبِّيٍّ على مِصرَ، برواية مجهولٍ (عن جريدةٍ بريطانيَّةٍ كُبرَى)! وأينَ هذا مِن (التَّبيُّنِ) الذي أمَرَ اللهُ به؟!!

٣- والعربُ لا يحتاجُونَ إلى (تخطيطٍ أو تآمُرٍ) أوروبِّيٍّ أو أمريكيٍّ للخُروجِ على مَن وَلَّاهُ اللهُ أمْرَهُم (قَدَراً كونيًّا أو شرعيًّا)، فقد تولَّى الشيطانُ والنَّفْسُ الأمَّارة بالسُّوءِ (وهُما الحاضِرانِ المُطاعانِ غالِباً) نُصْحَ أوَّل الخَوارج وخيرهم (لو كان في الخُروجِ على الوُلاةِ خيرٌ!) بمعصيةِ الله ورسولِهِ، والخُروجِ على خيرِ وُلاتِهِم بعد النبيِّ ﷺ وصاحبيهِ: عُثمان بن عفَّان الخليفة الرَّاشِد المَهدِيّ، الشَّهيد -حقًّا- بشهادةِ وَحْيِ الله له (لا بشهادةِ الحميَّة الحزبيَّة الجاهليَّة لحسن البنَّا وسيِّد قُطْب، ولا بشهادةِ بقيَّة الخَوارج المتأخِّرين للمُنتحِرين والمُنتَحِرات...)!

والخوارجُ الأُوَل كانُوا عُبَّاداً لمْ يَلْبِسُوا إيمانَهُم بإشراكِ أوْثانِ الأضرِحَةِ والمَقاماتِ والمَزاراتِ والمَشاهِد مع الله في العُبوديَّة ولا في الرُّبوبيَّة، ولا بما دُونَ ذلك مِن الابتِداعِ في الدِّين، وما دُونَ ذلك مِن المعاصِي الأُخرَى (مِثل خوارج

العَصر)، ولكنْ جَمَعَهُم مع الخـارِجين -اليـومَ- باسـمِ الـدِّين -حِفْظُهُـم الآيـةَ والحديثَ دُونَ تدبُّرٍ لمعناهُما كما فقههـا (الخُلَفـاء وفُقهـاء الـصَّحابة -رضيَ اللهُ عنهُم وأرضاهُم-)!

ولَرُبَّما جَمَعَهُم معَ الخارجِينَ -اليومَ- باسمِ الدُّنيا: كراهيةُ قِسْمَةِ الله لغيرِهِم أو لهُم، ورغبتهُم في مُنازَعَةِ الأمرِ أهله، وكأنَّ أفرادَ الفِرقتَيْنِ لمْ يَسمعُوا قولَ الله -تعالى-: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد:٢٤]، وقولَه-تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، وكأنَّهُم لمْ يَسمعُوا حديثَ عُبادة بن الصَّامِت -رضيَ اللهُ عنهُ- في «الصحيحَيْن»: بايَعْنا رسولَ الله ﷺ على السَّمْعِ والطَّاعةِ، وأنْ لا نُنازِعَ الأمرَ أهلَهُ.

بـل حـديث حذيفـة بـن الـيمان -رضيَ اللهُ عنـهُ- في «صـحيح مُـسلم» -وغيرهما- عن قومٍ -أو أئمَّة-: **«يستنُّونَ بغيرِ سُنَّتِي، ويَهتدُونَ بغيرِ هَدْيِي، تَعرِفُ مِنهُم وتُنكِرُ، [وسيقومُ فيهِم رِجالٌ قُلوبُهُم قُلوبُ الشَّياطِين في جُثمانِ إنسٍ]»**.

قال حُذيفةُ: فما تأمُرُني إنْ أدركَني ذلك؟

قال: **«تَلزمُ جماعةَ المُسلِمينَ وإمـامَهُم [تَـسمعُ وتُطيـعُ الأمـيرَ، وإنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ، وأَخَذَ مالَكَ، فاسْمَعْ وأَطِعْ]»** -وأصلُهُ في «صحيح البخاريِّ»-.

قال حُذيفةُ: فإنْ لمْ يَكُن لهُم جماعةٌ ولا إمامٌ؟

قال: **«فاعتَزِل تِلكَ الفِـرَقَ -كُلَّهـا-، ولـو أنْ تَعَـضَّ بأصـلِ شَـجرةٍ حتّـى يُدرِكَكَ الموتُ وأنتَ على ذلك»**.

ومجموعُ هذه الرِّواياتِ في «الصحيحةِ» (٢٧٣٩)، وانظُر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» -فهرسة الشيخ مشهور، حديث (١٧٦٩)-.

٤- والمظاهَرة والإضراب بِدْعَتَان أُضِيفَتَا إلى الدِّيمُقراطيَّة، اقتبَسَهُما خَوارِجُ العَرَب المتأخِّرُون (وأضافُوا إليهما الإفسادَ بالتَّخريبِ والتَّحريقِ)، وهُما أسوأ ما وُصِفَ بالدِّيمُقراطيَّة (بعدَ حُكْم الأغلبيَّة بالقانُون والدُّستور وحُرِّيَّة التَّعبير والدِّين).

وما خُلِقَ الجِنُّ والإنسُ إلّا للعُبوديَّة، لا للحريَّة: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، وحُرِّيَّة الفَرد مُقيَّدَة في التَّعبير: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، وفي الدِّين: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥]، بل في النَّظَر والفِكْر: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩]، وفي كُلِّ شيءٍ: ﴿إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ. لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾[الأنعام:١٦٣].

٥- وما الغايةُ مِن المُظاهَرات؟!

لا تُوجَدُ غايةٌ واحدةٌ يَجتمِعُ المُتظاهِرُونَ عليها، وليسَت الدِّينَ -على أيِّ حالٍ-؛ فالأغلبيَّة كما وَصَفَهُم رَبُّهُم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]، و: ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾، ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، إلّا أنْ يَرْكَبَ حِزبيٌّ دِينَ الإسلامِ مطيَّةً لِحزْبِهِ (كما تعوَّدَ النَّاسُ مِن حِزبِ الإخوانِ المُسلِمين المُشرئبِّ بعُنُقِهِ -دائماً- للفِتَنِ، لَعَلَّ حُلْمَهُ التَّائهَ بالحُكْمِ أنْ يَتحقَّقَ في مِصرَ أو تُونُسَ أو ليبيا أو فِلسطين أو سوريَّا أو اليمَن -أو غيرها-).

ولمْ يُنْقَلْ لي -مَرَّةً واحدةً- أنَّ زعيماً عربيًّا وَقَفَ على وَثَنٍ مِن أوثانِ المَقاماتِ

والمَزاراتِ والمَشاهِدِ والأضرحةِ (الإسلاميَّةِ -بزَعْمِهِم-) يَطْلُبُ منهُ المَدَدَ والعَونَ! ويدعوهُ مِن دُونِ الله تقرُّباً إلى الله، واستِشْفاعاً به إليه! وأكثر المُسلِمِين يَقترِفُ ذلك، أو يُدافعُ عن مُقترِفِيه، أو يخرس عن إنكارِهِ.

والدَّولتان اللَّتانِ بَنَتَا الوَثَن: العراق في عَهدِ صَدّام الدِّين، والسُّودَان في عهْدِ التُّرابي، يَعُدُّهُما حِزبُ الإخوان المُسلِمِين مَثَلاً للدَّولةِ الصَّالحة، إضافةً إلى اليَمَن فترة زَواجِها المُؤقَّت بالحِزب الإخوانِي -كفاناَ اللهُ شَرَّهُ-.

وبناءُ الوَثَن -ودُعاءُ مَن سُمِّي باسمِهِ- أعظم فِريَة ومعصية كبيرة في دِين الله، ولكنَّ الحزبَ أسقطَ إنكارَهُ مِن واجباتِهِ العمليَّة الثَّمانية والثَّلاثِين التي وَسِعَت الوصيَّة بتخفيف شُرب الشَّاي والقهوة والمشروبات المُنبِّهة! وأسقط ذلك مِن وَصاياه الخمسين لحكّام المُسلِمِين التي وَسِعَت المُطالبَة بتوحيد الزِّي وتنظيم المصايِف! وأسقطَ ذلك مِن مُوبِقاتِهِ العَشْر، وأسقطَ ذلك مِن وَصاياهُ العَشْر- وإنْ حافظَتْ عليها وَصايا اليهود التي أخَذَ منها العدَد المُبتدَعَ-، ولا يَزالُ أوَّلُها: (لا تَعبُدْ إلهاً غيري، وثانِيها: لا تَصنَعْ تِمثالاً لمَنْ في السَّماء أو الأرض أو البَحر فتسجُدَ له)، وكذلك بقيَّة الوَصايا التي أخْفَقَ فيها الحزبُ، ونَجَحَ فيها اليهودُ (عدَا الوصيَّة بيومِ السَّبتِ!)، بل رَحَلَ بعضُ قادَتِهِ لزيارةِ الأوثانِ مِن عِزبة النَّوّام إلى طَهران! ولمْ يُنكِرْها بقيَّتُهُم على أنفُسِهِم ولا غيرِهِم!!

وأكثرُ غوغاء المُظاهَرات يَظُنُّونَ أنَّ ما أصابَهُم مِن(سُوء الغَلاء-بخاصَّتِهِ-) -إنْ لمْ يكَنُ بتَخطيطٍ مِن أمريكا وأوروبا وإسرائيل[1]-)؛ فهو مِن حُكُومتِهِم! ولا علاجَ إلّا المُظاهَرات!

---

(١) الأصلُ أنْ يَقولَ: (اليهود)!

والغلاء أمرٌ مِن الله عانَى منهُ الأمريكيُّ والأوروبِّيُّ والإسرائيليُّ قَبْلَهُم، بل كُلُّ شَعْبٍ على وَجْهِ الأرضِ، ولكنَّ أكثرَ العَرَب لا يُحكِّم شَرْعَ الله، ولا يُحكِّم العَقلَ غيرَ المعْوَجِّ....

.... و: (مَن رَضِيَ فلهُ الرِّضَى، ومَن جزع فله الجَزَع)، ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾[البقرة:٢٦٨].

٦- ولو كان الميزانُ النَّتائجَ، فلْيَسْتَعْمِل الحركيّ عقلَه، ويصلح مَنطِقَهُ -هذه المرَّة-، ولْيَسْأَلْ نَفْسَهُ -وغيره-: كمْ خَسِرَت تونس ومصر وليبيا والصُّومال قَبْلَها؟! وأفغانِستان والعراق -وغيرها- ممَّن ابتُلِيَت بالمُظاهَرات والإضرابات والثَّورات مِن مالِها وأمْنِها ودُنياها ودينِها؟! وكمْ رَبحتْ -إن ربحت ولو قليلاً-؟!

كان جارٌ مِن مِصرَ لا يَمَلُّ الشَّكوَى مِن الغَلاءِ والفساد، ويُحَمِّلُ الحُكومةَ المصريَّةَ ما لا تحملُ مِن الأسبابِ والوسائلِ والنَّتائجِ، وكُنتُ أُذكِّرُهُ بأنَّ فسادَ المَحكومِ أكثر مِن فسادِ الحاكِم إلّا في حالِ فِرعون الذي قالَ لقومِهِ في مِصرَ: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[النازعات:٢٤]، والقليل النَّادِر -بعدَهُ- ممَّن هُم دُونَهُ شرًّا، وكان لا يَقبلُ التَّذكير، ولا يَقبلُ حلًّا ولا أمَلاً إلَّا بذهابِ الحُكومةِ! وهاتَفْتُهُ بالأمسِ القَريبِ، فبادَرَنِي بالتَّحسُّرِ على ذَهابِ الأمنِ مع الحُكومةِ، فضلاً عن اضطِرابِ الحياةِ فيما دُونَ ذلك!

أصلحَ اللهُ أحوالَ الجَميعِ ومآلَهم في الدُّنيا والآخِرَة.

فضيلةُ الشيخ ربيع بن هادي[1]
-سدَّدَهُ الله-

٣٠- السُّؤال: هل الخُروجُ في المُظاهَرات والقيامُ بالثَّورات وتربية الشباب عليها مِن منهجِ أهل السُّنَّةِ والجماعة أمْ لا -سواءٌ داخِل البِلاد الإسلاميَّة أو خارجها-؟

وما هي نصيحتُكُم لمن جَعَلَها طريقة دعويَّة؟

الجواب:

«هذا مِن منهج ماركس ولِنين وأمثالهم، وليسَت مِن مناهجِ الإسلام.

الثوريَّةُ، وسَفكُ الدِّماء، والفتنُ، والمشاكلُ: مذهب ماركس ولِنين، والإخوان المُسلمُون ضمُّوهُ إلى مذهبِ الخَوارجِ؛ وقالُوا: إسلام! كشأنِهم: المُوسيقَى الإسلاميَّة! والاشتراكيَّة الإسلاميَّة! والديموقراطيَّة الإسلاميَّة! والرَّقص الإسلامي!!

---

(١) راجِع كتابي «منهج السَّلَف الصَّالح» -كامِلاً-؛ لِتَعْرِفَ -باختصار- مَوقفَنا المُنضبِط (الشَّرعيّ) مِن فضيلتِهِ -بين الغُلُوِّ والتَّقصير-.

ونحنُ نأخُذُ الحقَّ مِن أيِّ أحدٍ، ونردُّ الخطأَ على كُلِّ أحدٍ؛ ولا كبيرَ إلّا الحقّ.

كُلُّ الضَّلالاتِ يأتُونَ بها مِن الشَّرق والغَرب، ومِن القديمِ والحديثِ، ويُلْبِسُونَها لباسَ الإسلامِ -برَّأَ اللهُ الإسلامَ مِن هذه الأساليب- ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾[النحل:١٢٥]»[1].

---

(١) «فتاوَى فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي» (١/ ٥٠٩).

فضيلة الشيخ صالح بن غصون

-رحمه الله-

٣١- سؤالُ:

في السَّنَتَيْنِ الماضِيَتَيْنِ نَسمعُ بَعضَ الدُّعاةِ يُدَنْدِنُ حولَ مسألةِ وسائلِ الدَّعوةِ، وإنكارِ المُنكَرِ، ويُدخِلُونَ فيها: المُظاهَراتِ! والاغتِيالات! والمَسيرات! ورُبَّما أدخلَهَا بعضُهُم في بابِ الجِهادِ الإسلاميِّ!!

أ- نَرجُو بيانَ ما إذا كانت هذه الأُمورُ مِن الوسائلِ الشرعيَّةِ؟ أمْ تدخُلُ في نِطاقِ البِدَعِ المذمومةِ، والوسائلِ الممنوعةِ؟

ب- نَرجُو توضيح المُعاملةِ الشرعيَّةِ لِـمَنْ يدعُو إلى هذه الأعمالِ، ومَن يقولُ بها، ويدعُو إليها؟

الجواب: الحمدُ لله؛ معروفٌ أنَّ الأمرَ بالمعروفِ والنَّهيَ عن المُنكَرِ، والدَّعوة والإرشاد: مِن أصلِ دِينِ الله -عزَّ وجلَّ-، ولكنَّ اللهَ -جلَّ وعَلَا- قالَ في مُحكَمِ كتابِـهِ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل:١٢٥].

ولَـمَّا أرسلَ -عزَّ وجلَّ- مُوسَى وهارُون إلى فِرعونَ، قال: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا

﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[طه:٤٤]، والنبيُّ ﷺ جاءَ بالحِكمةِ، وأمَرَ بأنْ يَسْلُكَ الداعيةُ الحِكمةَ، وأنْ يتحلَّى بالصَّبْرِ، هذا في القُرآن العزيز في سورةِ العَصر -بسم الله الرحمن الرحيم-: ﴿وَٱلْعَصْرِ . إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ . إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾[العصر:١-٣].

فالدَّاعي إلى الله -عزَّ وجلَّ-، والآمرُ بالمعروفِ، والنّاهِي عن المُنكَرِ: عليه أنْ يتحلَّى بالصَّبْرِ، وعليهِ أنْ يحتَسِبَ الأجرَ والثَّوابَ، وعليهِ -أيضاً- أنْ يتحمَّلَ ما قد يسمعُ، أو ما قد ينالُهُ في سبيلِ دَعوتِهِ.

وأمّا أنَّ الإنسانَ يَسلُكُ مَسلَكَ العُنفِ، أو أنْ يَسلُكَ مَسلَكَ -والعِياذُ بالله- أذَى النّاس، أو مَسلكَ التَّشويش، أو مسلكَ الخِلافات والنِّزاعات وتفريق الكَلِمَة؛ فهذه أُمورٌ شيطانيَّةٌ، وهي أصلُ دَعوةِ الخَوارجِ؛ هُم الذين يُنكِرُونَ المُنكَرَ بالسِّلاح، ويُنكِرُونَ الأُمورَ التي لا يَرَوْنَها وتُخالِفُ مُعتقداتِهِم بالقِتالِ، وبِسَفْكِ الدِّماءِ، وبِتكفيرِ النّاسِ -وما إلى ذلك مِن أُمورٍ-؛ فَفَرْقٌ بَيْن دعوةِ أصحابِ النبيِّ ﷺ وسلفِنا الصّالحِ، وبَيْنَ دعوةِ الخَوارجِ، ومَن نَهَجَ مَنهجَهُم، وجَرَى مَجراهُم:

دعوةُ الصَّحابةِ بالحِكْمَةِ وبالموعظةِ، وبِبَيانِ الحقِّ وبالصَّبْرِ، وبالتَّحَلِّي واحتِسابِ الأجرِ والثَّوابِ.

ودعوةُ الخَوارجِ بقِتالِ النّاسِ، وسَفْكِ دِمائِهم، وتكفيرِهِم، وتفريقِ الكلمةِ، وتمزيقِ صُفوفِ المُسلِمين: هذه أعمالٌ خبيثةٌ، وأعمالٌ مُحْدَثَةٌ.

والأَوْلَى في الَّذِين يَدْعُونَ إلى هذه الأُمورِ: يُجانَبُونَ، ويُبْعَدُ عنهُم، ويُساءُ بِهِمُ الظَّنُّ؛ هؤلاءِ فَرَّقُوا كَلِمَةَ المُسلِمِين.

الجماعة رَحْمَةٌ، والفُرقةُ نِقمةٌ وعَذابٌ[1] -والعِياذُ بالله-.

ولو اجتمعَ أهلُ بَلَدٍ واحدٍ على الخيرِ، واجتمعُوا على كلمةٍ واحدةٍ، لكانَ لهُم مكانةٌ، وكانتْ لهُم هَيْبَةٌ.

لكنَّ أهلَ البلد -الآن- أحزابٌ وشِيَعٌ، تمزَّقُوا واخْتَلفُوا، ودَخَلَ عليهِم الأعداءُ مِن أنفُسِهِم، ومِن بعضِهِم على بعضٍ! هذا مَسلَكٌ بدعيٌّ، ومَسلَكٌ خَبيثٌ، ومَسلَكٌ -مِثْلَما تقدَّم- أَنَّهُ جاءَ عن طريقِ الذين شقُّوا العَصَا، والذين قاتَلُوا أميرَ المُؤمنِين عليَّ بنَ أبي طالبٍ -رضيَ اللهُ عنه- ومَن مَعَهُ مِن الصَّحابةِ، وأهلِ بَيعةِ الرِّضوانِ-؛ قاتَلُوهُ: يُريدُونَ الإصلاحَ، وهُم رأسُ الفَسادِ، ورأسُ البِدعةِ، ورأسُ الشِّقاقِ؛ فهُم الذين فرَّقُوا كلمةَ المُسلِمِين، وأضعفُوا جانِبَ المُسلِمِين، وهذا -أيضاً- حتّى الذي يَقولُ بها ويتبنَّاها ويُحسنها؛ فهو سيِّئُ المُعتقَدِ، ويجبُ أنْ يبتعدَ عنهُ.

واعْلَمْ -والعياذُ بالله- أنَّ شخصاً ضارًّا لأُمَّتِهِ ولجُلَسائِهِ، ولِـمَنْ هو مِن بينِهِم -والكلمةُ الحقُّ-: أنْ يكونَ المُسلمُ عامِلَ بناءٍ، وداعِياً للخيرِ، ومُلْتَمِساً للخيرِ -تماماً-، ويقولُ الحقَّ، ويدعُو بالتِي هي أحسنُ وباللِّينِ، ويُحسِنُ الظنَّ

---

(١) روَى عبدُ الله في (زوائده) على «مُسندِ أبيه» (١٨٤٤٩)، وابن أبي عاصِم (٩٣)، والبزَّار (١٦٣٧-زوائده)، والطبرانيُّ في «المُعجَم الكبير» (٢١/ رقم ٨٤) عن النُّعمان بن بشير، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «الجماعةُ رَحمةٌ، والفُرقةُ عَذابٌ».

بإخوانِهِ، ويَعْلَمُ أنَّ الكمالَ مَنالٌ صَعْبٌ، وأنَّ المعصومَ هو النبيُّ ﷺ، وأنْ لو ذَهَبَ هؤلاءِ لمْ يأتِ أحسنُ منهُم؛ فلو ذهبَ هؤلاءِ النَّاسُ المَوجُودُونَ -سواءٌ منهُم الحُكَّامُ-، أو المسؤولون، أو طلبة العِلم، أو الشَّعب -لو ذهبَ هذا كُلُّهُ- شَعْبٌ -أيْ: بَلَدٌ-: لجاءَ أسوأُ منهُ، فإنَّهُ لا يأتِي عامٌ إلّا والذي بَعْدَهُ شرٌّ منهُ[١].

فالذي يُريدُ مِن النَّاسِ أنْ يَصِلُوا إلى دَرَجةِ الكَمالِ، أو أنْ يكونُوا مَعصُومِين مِن الأخطاءِ والسيِّئات! هذا إنسانٌ ضالٌّ!

هؤلاءِ هُم الخَوارجُ، هؤلاءِ هُم الذين فرَّقُوا كلمةَ النَّاسِ وآذَوْهُم؛ هذه مَقاصِدُ المُناوِئِينَ لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ بالبِدَعِ مِن الرَّافضةِ والخَوارجِ والمُعتزِلَةِ -وسائرِ ألوانِ أهلِ الشرِّ والبِدَعِ-[٢].



(١) رواهُ البخاريُّ (٧٠٦٨) عن أنس.

(٢) مجلة «سفينة النَّجاة»، العدد الثاني، يناير ١٩٩٧م.

فضيلة الشيخ صالح آل الشيخ[١]
-حفظه الله-

٣٣- ما ذُكِرَ مِن أنَّ (الغايةَ تُبَرِّرُ الوسيلةَ)[٢]: هذا باطِلٌ، وليسَ في الشَّرْعِ، وإنَّما في الشَّرعِ: أنَّ (الوسائلَ لها أحكامُ المَقاصِدِ)[٣]- بشَرْطِ كَوْنِ الوسيلة مُباحة-، أمّا إذا كانت الوسيلةُ مُحَرَّمَةً- كمَن يشرَبُ الخَمْرَ للتَّداوِي-؛ فإنَّهُ -ولَو كان فيه الشِّفاء-؛ فإنَّهُ يَحْرُمُ.

فليس كُلُّ وسيلةٍ تُوصِلُ إلى المقصودِ لها حُكْمُ المَقصودِ، بل بشرطِ أنْ تكونَ الوسيلةُ مُباحةً، ليسَت كُلُّ وسيلةٍ يَظُنُّها العبدُ ناجِحَةً بالفِعْلِ يَجُوزُ فعلُها.

مِثالُ ذلك: المُظاهرات -مَثَلاً-: إذا أتَى طائفةٌ كبيرةٌ، وقالُوا: إذا عَمِلْنا مُظاهرةً فإنَّ هذا يُسَبِّبُ الضَّغْطَ على الوالِي! بالتالي يُصلِحُ! وإصلاحُهُ مَطلوبٌ! والغايةُ تُبَرِّرُ الوسيلةَ!!

نَقُولُ: هذا باطِلٌ؛ لأنَّ الوسيلةَ في أصلِها مُحَرَّمَةٌ، فهذه الوسيلةُ وإنْ صَلَحَتْ

---

(١) وهو -حفظهُ اللهُ -تعالى- وزيرُ (الشُّؤون الإسلاميَّة والدَّعوة والإرشاد) في بِلادِ الحَرَمَيْن الشريفَيْن -حَرَسَها اللهُ- وحَفِظَهُ-.

(٢) وهي مِن شِعاراتِ أهلِ السِّياساتِ الباطِلَةِ!
وانظُر «مُعجَم المَناهِي اللَّفظيَّة» (ص٤٠٣) للشيخ بكر أبو زَيد -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٣) «المُوافَقات» (٢/ ٣٤) -للشاطبي-.

وإصلاحُها مَطلوبٌ لكنَّها في أصلِها مُحَرَّمَةٌ، كالتَّداوِي بالمُحَرَّم لِيُوصِلَ إلى الشِّفاء.

فثَمَّ وَسائلُ كثيرةٌ، يُمكِنُ أنْ تَخْتَرِعَها العُقولُ -لا حَصْرَ لها-، مُبرِّرَةٌ للغاياتِ!

وهذا ليسَ بجيِّدٍ؛ بل هذا باطِلٌ، بلْ يُشترَطُ أنْ تكونَ الوسيلةُ مأذوناً بها -أَصلاً-، ثُمَّ يُحكَمُ عليها بالحُكْمِ على الغايةِ: إنْ كانت الغايةُ مُستحبَّةً: صارَت الوسيلةُ مُستحبَّةً، وإنْ كانتِ الغايةُ واجبةً: صارَت الوسيلةُ واجِبَةً[1].



(١) مِن شريط «فتاوَى العُلماء في حُكْم التَّفجيرات والمُظاهَرات والاغتِيالات».

فضيلة الشيخ صالح اللُّحَيدان (١)

-حفظه الله-

٣٣- سُئِلَ عن التَّجمُّعاتِ التي قامَ بها البَعضُ -أو ما يَـدعُونَها بالمُظـاهَراتِ-؟ فقال:

... سَبَقَ أنْ أَبْدَيْتُ أنَّ المُظاهَراتِ والمَسيراتِ ليسَت مِن الطُّرُقِ المَشروعَةِ...

وأنَّ على السُّلطَةِ أنْ تَمنعَ مِثلَ هذه الأُمور... فهي إنَّما جاءَت إلى البِلادِ بتأثيرِ التشبُّهِ بالعاداتِ الشَّائعةِ في كثيرٍ مِن البِلادِ الأُخرَى.

المُظاهَراتُ والمَسيراتُ لا تَصلُحُ لِنُصرةِ حقٍّ، ولا لإذلالِ باطِلٍ، وإنَّما نُـصرةُ الحقّ بالتَّمَسُّكِ بالحقِّ، وإذلالِ الباطِلِ إنَّـما هـو بالقيـامِ بتعظـيمِ الحـقِّ وشـعائرِ الدِّينِ.

ونسألُ اللهَ -جلَّ وعَلَا- أنْ يَهـدِيَ كُـلَّ ضـالٍّ إلى الـصِّراطِ المُستقيمِ، وأنْ يُصلِحَ حالَنا وحالَهُم، ويَهدِينا وإيَّاهُم لِـمَا يُحِبُّ ويَرْضَى.

والَّذين قامُوا بمِثلِ هذه المُظاهَراتِ والمَسيراتِ:

نصيحتي أنْ يَكُفُّوا عن هذه الأُمورِ...

---

(١) وهو رئيس (مجلس القَضاء الأعلَى) -في بلاد الحرمَيْن الشريفَيْن- سابِقاً-.

وأمّا دُعاةُ ذلك، والذين يَحُضُّونَ النّاسَ على مِثلِ هذه الحَرَكات؛ فَهُم في الحقيقةِ دُعاةُ ضَلالٍ، وأرجُو -إنْ كانُوا يَظُنُّونَ أمْرَهُم أمْراً خَيْراً- أنْ يُراجِعُوا أنفُسَهُم؛ فإنَّهُ لوْ كانَ خيراً لَسَبَقَنا إليه الصَّحابةُ والتَّابعُونَ وتابِعُوهُم[1]... ولمْ يُعْرَفْ شيءٌ مِن ذلك في تلكَ العُهودِ.

فنسألُ اللهَ أنْ يَقْمَعَ كُلَّ باطِلٍ؛ إنَّهُ مُجيبُ الدُّعاء.

والحمدُ لله ربِّ العالَمِين[2].

---

(١) قال الإمامُ ابنُ كَثيرٍ في تفسيرِ قول الله -تعالى-: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[الأحقاف:١١] -في «تفسيرِه» (٧/ ٢٧٨):

«وأمّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ فيقولونَ -في كُلِّ فِعلٍ وقَوْلٍ لمْ يَثْبُت عن الصَّحابةِ-: هو بَدعةٌ؛ لأنَّهُ لو كان خيراً لَسَبقُونا إليه؛ لأنَّهُم لمْ يَتْرُكُوا خَصْلَةً مِن خِصالِ الخيرِ إلّا وقد بادَرُوا إليها».

(٢) جريدة الرياض، العدد (١٢٩١٨).

قُلْتُ: ثُمَّ ظَهَرَت لِفَضِيلَةِ الشَّيخِ -وَفَّقَهُ اللهُ- عَقِبَ بعضِ الثَّوراتِ العربيَّةِ!- فَتْوَيَانِ تُجِيزَانِ المُظَاهَرَاتِ -بَلِ الخُرُوجَ عَلَى (بعْض) الحُكَّام- لِتَكْفِيرِهِ لَهُم- بِكَلَامٍ عَامٍّ لَمْ يَرْتَضِهِ مِنْهُ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ المُعَاصِرِين -كَمَا سَمِعْتُهُ مِن بَعْضِهِم -حَفِظَهُم اللهُ-.

وَلَعَلَّ مِن أَشَدِّ مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ فَتَاوِيهِ الأَخِيرَة -سَدَّدَهُ اللهُ-: مَا نَقَلَهُ مِمَّا (رُوِيَ) عَنِ الإِمَام مَالِك -رَحِمَهُ اللهُ- مِن جَوَازِ قَتْلِ (الثُّلُث) مِنَ النَّاس؛ لِيَنْعَمَ (الثُّلُثَان)!

وَقَدْ أَنْكَرَ نِسبتَهُ للإمامِ مالِك غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ العُلَمَاءِ -مِنْهُم الإِمَامُ القَرَافِيُّ فِي «نَفَائِس الأُصُول» (٩/ ٤٠٩٢)- وغيرُهُ-.

... وَإِنْ نُقِلَ عنهُ -بَعْدُ- فَتْوَى أُخْرَى فِيهَا مَا يُشْبِهُ التَّرَاجُعَ عَنْ هَذَا...

وهو ما نَرجُوهُ له -سدَّدَهُ اللهُ-.

وَاللهُ المُسْتَعَان.

وَحَوْلَ الخُرُوجِ عَلَى (الحَاكِمِ الكَافِر): انْظُر مَا تَقَدَّمَ (ص١٥٢) مِن كَلَامِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخ ابنِ عُثَيمِين -رَحِمَهُ اللهُ-.

فضيلة الشيخ أحمد النَّجْمِي

-رحمه الله-

٣٤- قال في مَعْرِضِ مُلاحَظاتِهِ على جماعة «الإخوان المُسلمِين»:

«... تنظيمُ المَسيرات والتَّظاهُرات، والإسلامُ لا يعترِفُ بهذا الصَّنيع، ولا يُقِرُّهُ، بل هو مُحْدَثٌ مِن عَمَلِ الكُفَّارِ، وقد انْتَقَلَ مِن عندِهِم إلينا، أفكُلَّما عَمِلَ الكُفَّارُ عَمَلاً جارَيْناهُم فيه وتابَعْناهُم عليه!!؟!

إنَّ الإسلامَ لا ينتصِرُ بالمَسيراتِ والتَّظاهُراتِ؛ ولكنْ؛ ينتصرُ بالجِهادِ الذي يكونُ مَبْنِيًّا على العقيدةِ الصَّحيحةِ، والطَّريقِ التي سَنَّها مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله ﷺ.

ولقد ابْتُلِيَ الرُّسُلُ وأتْباعُهُم بأنواعٍ مِن الابتِلاءاتِ، فلَمْ يُؤمَرُوا إلّا بالصَّبْرِ:

فهذا مُوسَى -عليه السَّلامُ- يقولُ لِبَنِي إسرائيلَ -رغم ما كانُوا يُلاقُونَهُ مِن فِرعونَ وقومِهِ، مِن تَقتيلِ الذُّكُور مِن المواليد، واستِحياءِ الإناث -يقولُ لهُم ما أخبرَ اللهُ -عزَّ وجلَّ- به عنهُ: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[الأعراف:١٢٨].

وهذا رسولُ الله ﷺ يقولُ بعضُ أصحابِهِ -لـمّا شَكَوْا إليه ما يَلْقَوْنَهُ مِن المُشرِكينَ-: «إنَّ مَن كانَ قَبْلَكُم كان يُؤتَى بالرَّجُلِ مِنهُم، فيُوضَعُ المِنشارُ في

مفرقه، حتّى يشقّ ما بَيْنَ رِجلَيْهِ، ما يَصُدُّهُ ذلك عن دينِهِ.

ولَيُتِمَّنَّ اللهُ هذا الأمرَ، حتّى يسيرَ الرَّجُلُ مِن صَنْعاءَ إلى حَضرَموت لا يَخافُ إلّا اللهَ والذِّئبَ على غَنَمِهِ، ولكنَّكُم تَستعجِلُونَ»[١].

فهو لمْ يَأمُرْ أصحابَهُ بمُظاهَراتٍ، ولا اغتِيالات»[٢].



(١) رواهُ البخاريُّ (٣٦١٢).

(٢) «المَورِد العَذب الزّلال» (ص٢٢٨).

فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي
-حفظه الله-

٣٥- سُؤال:

ما رأيُكُم فيمَن يُجوِّزُ المُظاهَراتِ للضَّغْطِ على وَلِيِّ الأمرِ؛ حتّى يستجيبَ له؟

الجوابُ: المُظاهَراتُ -هذه- ليسَت مِن أعمالِ المُسلمِينَ؛ هـذه دَخيلـةٌ، مـا كانتْ معروفةً إلّا مِن الدُّولِ الغربيَّةِ الكافِرَةِ[1].



(١) مِن شريط «فتاوَى العُلماء في حُكم التفجيرات والمُظاهرات والاغتيالات».


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

-٧-

فتاوى علميَّة أخرى...

فضيلة الشيخ عبد العزيز بن نَدى العُتيبي
-حفظه الله-

٣٦- إنَّ النُّزولَ إلى الشَّوارعِ، والتجمُّعَ في الأماكِنِ العامَّة، وتسييرَ الحُشودِ البشريَّةِ، ما هو إلّا نوعُ تمرُّد على الدَّولة ونِظامها -حقًّا كان ذلك النِّظام، أو باطِلاً-، وخُرُوجٌ على جماعةِ المُسلِمين -مهما كان ذلك الشِّعارُ المَحمول-؛ فلا تغترَّ بلَمَعانِهِ وبَريقِهِ، فالأمرُ أكبرُ والشَّرُّ يَقدُمُ زاحِفاً.

وما في التَّجَمْهُرِ والتَّظاهُرِ مِن الفِتَنِ والفساد، فإنَّما يُدرَكُ بأدنى تفطُّنٍ وتأمُّلٍ -فيما يُشاهَدُ مِن الأقوالِ والأفعالِ-.

والمُظاهرةُ مَعناها: المَعونـةُ والنُّصرةُ، قالَ -تعالى-: ﴿وَلَمْ يُظَٰهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾؛ والمُظاهَرَةُ: المُعاوَنَةُ، وقال -تعالى-: ﴿وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾؛ أي: عَوناً ونَصيراً.

ورَوَى البخاريُّ في «صحيحِهِ» (٤٥٩٦، ٧٠٨٥): أنّ محمدَ بنَ عبدِ الرحمنِ أبا الأسود، قال: قُطِعَ على أهل المدينة بَعْثٌ، فاكْتُتِبْتُ فيه، فلَقِيتُ عِكرمةَ مَولَى ابنِ عبّاس، فأخبرتُهُ، فنَهانِي عن ذلك أشدَّ النَّهْي.

ثُمَّ قالَ: أخبرَنِي ابنُ عبّاسٍ أنَّ ناساً مِن المُسلمِين كانُوا مع المُشركِين، (يُكَثِّرونَ سوادَ المُشركِين) على عهدِ رسولِ الله ﷺ، يأتِي السَّهْمُ فيُرمَى به، فيُصيبُ أحدُهُم، فيقتلُه، أو يضرب فيقتل، فأنزل الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ...﴾ -الآية-.

قالَ أهلُ العِلمْ: (يُكَثِّرون سوادَ المُشركِين): جماعتَهم؛ أي: مع أنَّهُم لا يُوافِقُونَهُم في قُلوبِهِم كانُوا ظالِمِين؛ لأنَّهُم أفادُوهُم قُوّةً بوُجودِهِم معهُم.

وذَكَرَهُ البخاريُّ في موضعَيْن: أحدهما: (كتاب الفتن - باب مَن كَرِهَ أنْ يكثر سواد الفتن والظُّلم)، وهذا مِن فِقْهِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-.

وقال الحافظُ في «الفتح»: وفي هذه القصَّةِ دلالةٌ على براءةِ عِكرمةَ ممّا يُنْسَبُ إليه مِن رأيِ الخَوارجِ؛ لأنَّهُ بالَغَ في النَّهْيِ عن قتالِ المُسلمِين، وتَكْثِيرِ سواد مَن يُقاتِلُهُم، وغَرَضُ عِكرمةَ: أنَّ اللهَ ذَمَّ مَن كَثَّرَ سوادَ المُشركِين، مع أنَّهُم كانُوا لا يُريدُونَ بقُلوبِهِم مُوافقتَهُم، قال: فكذلك أنت، لا تُكَثِّر سوادَ هذا الجيشِ، وإنْ كُنتَ لا تُريدُ مُوافقتَهم».

كيف ولماذا؟!

لا بُدَّ مِن التساؤل عن النشأة لمعرفة الدليل؛ فهل أصلُه يعودُ الى وحيٍ من الكتاب والسنة، أو الى غيره؟!

ولذا سيجدُ الباحثُ والمتتبِّعُ ولمن يسبُر الأدلّةَ وما عليه سَلَفُ الأمة أن السببَ الحقيقيَّ والرئيسَ لتلك الفوضى -(المظاهرات)- هو عصيان بشري

لأنظمة المكان الذي يعيشُ فيه، والموطنِ والبلدِ الذي يقطُن فيه، أو ينتمي اليه - سواءٌ كان الحقُّ له أو عليه-.

وحول نشأَتِها نذكر -اختصاراً-:

أولاً: في تاريخ المسلمين نَجِدُ أن فرقةَ الخوارجِ هُم أَوَّلُ من أظهر هذه الفتنةَ، فخرجوا علَى وُلَاةِ الأمرِ، وأُمراءِ المسلمين.

ولا يخفَى ذاك التجمُّعُ والتجمهرُ حول بيت عُثمان بن عفان -رضي الله عنه-، ثالث الخلفاء الراشدين المهديِّين -والذي انتهى بسفكِ دمِه، واستشهادِه.

وبدأت الفتَنُ تتتابَعُ فِي بلاد المسلمين؛ فقد روى الترمذي في «سننه» (٢١٩٤) عن بُسْر بن سعيد: أن سعدَ بن أبي وقَّاص قال -عند فتنةِ عُثمان بن عفان-: أشهدُ أن رسولَ الله ﷺ قال: «**إنَّها ستكونُ فتنةٌ، القاعدُ فيها خيرٌ مِن القائم، والقائمُ خيرٌ مِن الماشي، والماشي خيرٌ مِن الساعي**»، قال: أفرأيتَ إنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي وبَسَطَ يَدَهُ إِلَيَّ لِيَقتُلَنِي!؟ قال: «**كُن كَابنِ آدم**».

قال أبو عيسى: وهذا حديثٌ حَسَنٌ.

قلت: وهو كما قال.

ثانياً: فِي التاريخ الغربِي نجدُ أنَّ شِعار الديموقراطية الذي أعلنوه منهجاً إصلاحياً، وَسَعَوْا إلى تصديره فِي كُلِّ أنحاء المَعمورة، يُفاجئُهم ويُقلقهم بالشغَبِ الدِّيْمُوقْراطي:

فالمُظاهرةُ والعِصيانُ المَدَنِيُّ -عندهم- هِي مِن الحُرِّيَّاتِ التِي كَفَلَهَا شعارُ

الديموقراطية!

وما زالت هذه الدولُ تعانِي من ويـلاتِ الانقلابـاتِ الديموقراطيـةِ، التِـي جعلت الدولةَ غيرَ مستقرَّةٍ، دائمةَ التغيُّرِ، كُلَّ يومٍ هي في حال، ونظـامُ التـشريع يتبدَّلُ ويتقلَّبُ كتقلُّبِ الليل والنهار! فكيف تستقرُّ للناس مصالحُ؟!

وكيف السبيلُ إلى بيئةٍ وعالَـمٍ تُوجَدُ فيه الطُّمَأْنينةُ والهدوءُ والراحةُ؟!

وهذا ما يَنْشُدُهُ الناسُ من كل تشريع.

ملاحظة: اصطلاح (الديْموقراطية): لفظ مُجْمَلٌ، قد يحملُ معاني نافعةً، وقد يحملُ معانِي ضارَّةً؛ لذا لا نقبلُه -كُلَّهُ-، ولا نردُّه-كُلَّهُ-، بل نطلبُ التفصيلَ في لفظه ومعانيه؛ فما وافق الكتابَ والسُّنَّةَ أخذنا به، وما خالف ما جاء مِن عندِ الله رَدَدْنَاهُ، وما تعرَّضَ لأمورٍ إداريةٍ وتنظيميَّةٍ مِن غـير مخالفـات شرعيـة، فـالأمرُ لواضعِ النظامِ أنْ يَأْخُذَ ما يناسبُ مصالحَ الرعيَّةِ.

إنَّ المظاهراتِ من الفساد فِي الأرض؛ لِما فيها من:

١- نَزْع هيبةِ الدولةِ والنظام عند المواطنين.

٢- بثّ الشعور الخاطئ بين الدول المحيطةِ بذلك التجمهُـرِ والتـشهيرِ بـأنَّ النظام الحاكم غيرُ مرضِيٍّ عنه.

٣- فِي المتظاهرين مَنْ هو حَسَنُ النيةِ، وان كان التظاهرُ عمـلاً غـيرَ صـالحٍ -مِن أصلِه-، ولكنّه يفتحُ مجالاً للدُّخلاء بين الصفوف، والقيام بإطلاقِ بعـضِ العباراتِ المسمومةِ التِي تُوْغِرُ الصدورَ، وفِي ذلك شَقٌّ لصفِّ المسلمين.

قال -تعالى-: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾[التوبة:٤٧].

وَمَنْ يضمنُ عَدَمَ إطلاق رصاصةٍ، أو قذيفة في الاتجاه الآخر، أو في الهواء؛ ليدفعَ بالفريقينِ إلى مقتلةٍ ومذبحةٍ؟!

وكم قرأنا وسمعنا الكثيرَ مِن ذلك؛ ممَّا لا يستطيعُ أنْ يرفُضَهُ عقلٌ صحيحٌ!

والرصاصةُ إذا انطلقت لَن يُوقِفَها أحدٌ وستبلُغُ مداها، وتترُكُ أثرَها، ولا نَمْلك إلّا علاجَ الأثر -هذا إذا تمكَّنَّا من ذلك-!

٤- تحريكُ شَهَوات النفوسِ الشريرةِ الداخليَّةِ؛ لمحاولة الوُثوبِ علَى النظام الحاكم، والإطاحةِ به؛ عندما يرون بعضاً من الشعب يتجرَّأُ علَى النظام، ولا تتَّخذ الدولةُ اجراءً حازماً يُوْقِفُ هذا الشغَب، ويمنعُ تكرار هذه الفتن.

ومشاهدُ التاريخ القديم والمعاصر تخبرنا عن ذلك.

٥- إثارة الشهيَّة لبعث الشُّرور الخارجيَّةِ لابتلاع الدولةِ التي لا تستطيعُ إخمادَ فِتَنِ الداخلِ.

والفِتَنُ أخبرَ عنها النبيُّ ﷺ:

روى البخاري (٣٦٠٢)، ومسلم (٢٨٨٦) في «صحيحهما» من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: **«ستكون فِتَنٌ القاعد فيها خيرٌ من القائم، والقائمُ فيها خيرٌ من الماشي والماشي، فيها خير من السَّاعي، ومَن يُشْرِف لَها تَسْتَشْرِفْه، ومَن وجد مَلْجَأً -أو مَعاذاً- فلْيعُذْ به»**.

وَأُثِرَ عن كثيرٍ من الصحابةِ الابتعادُ عن مواقع الفتن.

وروى عبدُ الرزاق في «المصنف» بسند صحيح (١١/ ٤٥٠) عن طاووسَ، قال: لَـمَّا وَقَعَتْ فِتنةُ عثمان قال رجلٌ لأهله: أَوْثِقوني بالحديد فإنِّي مجنـون، فَلَـمَّا قُتِلَ عثمان قال: خَلُّوا عني، فالحمدُ لله الذي شَفاني من الجنون، وعافاني مِن قتل عثمان.

كيف العلاج؟ وأين الحلّ؟

إِنَّهُ في الطاعةِ والصبرِ.

قال -تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[المائدة:٢].

وقال -تعالى-: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾[العصر:٣].

والمظاهرةُ خروجٌ عن الطاعةِ؛ لذا أُمِرنا بالطاعةِ والصبرِ؛ لما روى البُخـاريُّ (٣٧٩٢)، ومُسلم (١٨٤٥) في «صحيحيهما» مِن حـديث أُسَيْد بـن حُـضَيْر -رضي الله عنه-: أنَّ رجلاً من الأنصار، قال: يا رسـولَ الله! ألا تـستعملُني كـما استعملتَ فلانـا؟ قـال: **«سَـتَلْقَوْنَ بعـدي أَثَـرَةً، فاصـبِرُوا حتـى تَلْقَـوْنِي عـلى الحوضِ»**.

والمرادُ بـ(الأَثَرَة) في قولـه: **«سـتلقون بعـدي أثـرة»**؛ أي: استئثار الأمـراء بالحظوظ، وكل شيءٍ لأنفسهم دون غـيرهم مـن النـاس؛ فلـم نجـد في الـنص توجيهاً الى مظاهرة، أو مسيرة، أو اعتصام.

وروى البُخاري (٣٦٠٣)، ومُسلم (١٨٤٣) في «صحيحيهما» مِن حديث ابن مسعود -رضي الله عنه-، عن النبي ﷺ، قال: «**سَتكون أثَرَةٌ، وأمورٌ تُنكِرونها**»، قالوا: يا رسولَ الله! فما تأمُرُنا؟ قال: «**تُؤَدُّون الحقَّ الذي عليكم، وتسألون اللهَ الذي لكم**»، أي: ولو مُنِعْنَا حُقُوقُنَا فالواجبُ الصَّبرُ بلا اعتصامٍ أو مظاهرة، فقد أُمِرْنا في الشرعِ بأداءِ الحقوقِ التي علينا والصبرِ حتى يأتي نصر الله.

ولقد استقرَّ عند السلف: أنَّ تَرْكَ القتالِ في الفتنةِ مِن الدين، وكذا الاقتتالُ على الدنيا.

ومعلومٌ أن أول القتال شرارةٌ تبدأ من زلَّات اللسان[1]، وفَلَتات الكلامِ:

فإنَّ النار بالعُودَيْنِ تُذكَى وإِنَّ الحربَ مَبدَؤُها الكلامُ

وكان عبدُالله بن عُمَر -رضي الله عنهما- لا يرى القتالَ على المُلك؛ فقد روى البُخاري في «صحيحه» (٤٦٥١، ٧٠٩٥) من طريق سعيد بن جُبَيْر، قال: خرج علينا عبدُالله بن عُمر، فَرَجَوْنا أنْ يُحَدِّثَنَا حديثاً حسناً، قال: فبادَرَنا إليه رجلٌ، فقال: يا أبا عبدالرحمن! حَدِّثْنا عن القتال في الفتنة، والله يقول: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فقال: هل تدري ما الفتنةُ -ثَكَلَتْكَ أُمُّك-؟ إنما كان محمدٌ ﷺ يقاتل المشركين، وكان الدخولُ في دينهم فتنةً، ولَيس كقتالِكم على المُلْك[2].

---

(١) وما أجملَ ما قيلَ -قديماً-: «إيَّاكَ أنْ يَضرِبَ لسانُكَ عُنُقَك» -«المُجالَسَة» (٣٤٣٧) -للدِّينَوَرِيّ- (علي).

(٢) جريدة (الوطن) -الكويتيَّة- (١٩/ ١١/ ٢٠٠٦م).

فتوى الشيخ عبد المالك رمضاني[1]
-حفظه الله-

٣٧- «أنكرَ العُلماءُ المُحققُونَ المُظاهَراتِ بثلاثةِ حُقوقٍ:

* **الحقُّ الأوَّلُ:** حقُّ النبيِّ ﷺ في الطاعةِ؛ فإنَّ الأمرَ الذي مِن أجلِهِ يَقومُ المُتظاهِرُونَ هو طَلَبُ حُقوقِهِم التي يَرَوْنَ أنَّ السُّلطانَ قصَّرَ في أدائِها لهُم، فلو تكلَّمَ النبيُّ ﷺ عن هذه الحالةِ لكانَ له حقُّ الطاعةِ في ذلك كما له حقُّ الطاعةِ في كُلِّ ما أمَرَ به ونَهَى عنهُ، ولو لمْ يتكلَّمْ عنها اجتهدَ العُلماءُ لإعطائِها الحُكْمَ المُناسِبَ لها.

وبعضُ المَفتُونِين بالمُظاهَرات يَحرِصُونَ على تَخريجِها مَخرجَ المَصالح المُرسَلَة! وأنَّها مِن النَّوازِل! لكنَّ الذي يَمنعُ مِن إدراجِها تحتَ المَصالح المُرسَلَة هو أنَّهُ صحَّ أنَّ النبيَّ ﷺ أخبرَ عن فتنةِ السَّلاطِين التي قامَ بسبَبِها المُتظاهِرُونَ، وأعطَى أُمَّتَهُ المَخرجَ منها:

فقد تواتَرَ عنهُ ﷺ أنَّهُ أنذَرَ أُمَّتَهُ وُجودَ أُمراءَ بعدَ زَمَنِهِ يَمنعُونَ شُعوبَهُم حُقوقَهُم، فأمَرَ فيها بأمرَيْنِ؛ هُما الدُّعاءُ والصَّبرُ:

* **أمّا الدُّعاءُ؛** فثبَتَ عن عبد الله بن مسعودٍ أنَّهُ قالَ: قالَ رسولُ الله ﷺ:

---

(١) نَقلاً عن كتابِهِ «حُكْم المُظاهَرات» (١٠-٢١) -بتصرُّف-.

«إِنَّها ستكونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وأُمورٌ تنكرونها»، قالوا: يا رسول الله! كيف تأمر مَن أدرك منّا ذلك؟ قال: «تؤدّون الحقّ الّذي عليكم، وتسألون الله الّذي لكم» -رواه البخاريّ (٣٦٠٣)، ومسلم (٤٨٠٣)-؛ فقد أخبر ﷺ أنّ هؤلاء الحكّام يستأثرون بحقوق الرّعيّة، ولا يؤدّونها لهم، فأمر -مع ذلك- الرّعيّة بأداءِ حقوق السّلطان له، وطلبِ حقِّها مِن الله؛ فما محلُّ المظاهرات مِنْ هذا الحديث الواضح؟!

فهل نسيَها ﷺ حتّى يستدركَ عليه مستدركٌ! أو غفلَ عنها حتّى يَفطنَ لها كفرةُ الغرب! ويقلّدَهم فيها المستغربون مِن هذه الأمّة؟!

قال ابن تيمية في «منهاج السّنّة» (٣/ ٣٧٢): «فقد أخبر النّبيّ ﷺ أنّ الأمراء يَظلمون ويَفعلون أمورًا منكَرة، ومع هذا فَأَمَرَنَا أن نؤتيَهم الحقّ الّذي لهم، ونسأل اللهَ الحقّ الّذي لنا، ولم يأذن في أخذِ الحقِّ بالقتال، ولم يُرخّص في ترك الحقِّ الّذي لهم».

وقال النّوويّ في «شرح مسلم» (١٢/ ٢٣٢): «هذا مِن معجزات النّبوّة، وقد وقع هذا الإخبار متكرّرًا، ووُجِد مخبرُه متكرّرًا، وفيه الحثّ على السّمع والطّاعة وإنْ كان المتولّي ظالمًا عَسوفًا[1] فيُعطَى حقَّه مِن الطّاعة ولا يُخرَج عليه ولا يُخلَع، بل يُتضرّع إلى الله -تعالى- في كشف أذاه ودفع شرّه وإصلاحِه».

---

(١) فتقييدُ مَن قيّد أحاديثَ النّهي عن الخُروجِ بـ(عدل الأمراء): تقليدٌ مبنيٌّ على مُصادمة النَّصِّ!

وروى مسلم (٤٧٨٢) عن وائل الحَضرميّ، قال: «سأل سَلمةُ بن يزيدَ الجُعفيُّ رسولَ الله ﷺ، فقال: يا نبيّ الله! أرأيتَ إنْ قامتْ علينا أمراءُ يسألونا حقّهم، ويمنعونا حقّنا؛ فما تأمُرُنا؟ فأعرضَ عنه، ثمّ سألَه، فأعرضَ عنه، ثمّ سألَه في الثّانية -أو في الثّالثة-، فجذَبه الأشعث بن قيسٍ، وقال: «**اسمَعوا وأطيعوا؛ فإنّما عليهم ما حُمِّلوا، وعليكم ما حُمِّلتم**».

قال النّوويّ في «شرح صحيح مسلم» (١٢/ ٢٢٥): «أي: اسمَعوا وأطيعوا وإنِ اختصَّ الأمراء بالدّنيا ولم يوصِلوكم حقَّكم ممّا عِندَهم.

وهذه الأحاديثُ في الحثّ على السّمع والطّاعة في جميع الأحوال، وسببُها اجتماع كلمة المسلمين؛ فإنّ الخلاف سببٌ لفساد أحوالهم في دِينهم ودُنياهم».

* **وأمّا الأمرُ بالصّبر**؛ فلكَي لا يقولَ عَجِلٌ: إلى متَى نصبرُ على أثَرَة هؤلاء الجَوَرة؟!

فقد روى البخاريّ (٣٧٩٢) ومسلم (١٨٤٥) عنْ أُسَيْدِ بن حُضَيْر -رضيَ اللهُ عنهُ-: أنَّ رجلاً مِنَ الأنصار قال: يا رسول الله! ألا تستعملُني كما استعملْتَ فلانًا؟ قال: «**سَتلْقَوْنَ بعدي أثَرَةً، فاصبروا حتّى تلْقَوني على الحوض**».

قال ابنُ حجَر في «الفتح» (٨/ ٥٢): «أي: يومَ القيامة، وفي رواية الزُّهْريّ[1]: «**حتّى تلقَوا اللهَ ورَسولَه، فإنّي على الحوض**»؛ أي: اصبروا حتّى

---

(١) أي: في «صحيح البخاري»؛ فإنّها عندَهُ (٧٤٤١) عن أنس -رضيَ اللهُ عنهُ- (منه).

تموتوا؛ فإنّكم ستجدونني عند الحوض، فيحصُل لكم الانتصافُ ممّن ظلَمكم، والثّوابُ الجزيلُ على الصّبر».

هذا الدّاء والدّواء في حديثٍ واحدٍ، فهل يَحلُّ لطبيبٍ أنْ يدخلَ بين النّبيّ ﷺ وأُمّته بشيءٍ زائدٍ؟!

وكلُّ مؤمِن يَعلمُ أنّ هذا الدّواء قرّره مَنْ قال الله فيه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[النجم:٣-٤]؟!

فبأيِّ حقٍّ يُطاعُ الغربُ الكافرُ في اختراعِه المظاهرات لخلعِ الحكّام، ويُعصى الرّسولُ ﷺ الرّؤوفُ الرّحيمُ بأمّتِه، النّاصحُ لهم بتمام نصحٍ وإحكامٍ؟!

ومِنَ العجائب أنّ بعضَ المتظاهرين قالوا: إنّهم قاموا بسبب أنّ حكّامَهم لا يَحكمون بما جاءهم به الرّسول ﷺ! وهَا هم أنفسُهم لا يَحكمون بما جاءهم به الرّسول ﷺ في مسألَة ظلم الحكّام!!

فأينَ المُتجرِّدُونَ للدَّليل الصادِقُونَ في تحاكُمِهم إليه؟!

قال اللهُ -عزَّ وجلَّ-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[النساء:٦٥].

وأينَ هي دَعْوى محبّتِهم الرّسولَ ﷺ وقد قالَ -تعالى-: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[آل عمران:٣١]؟!

أيكونُ النِّظامُ الدّيمقراطيُّ أهدى إلى استرجاع الحقوق مِنْ هَدْي رسولِ

الله ﷺ، والله -سبحانه وتعالى- يقول: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾[النور:٥٤]؟!

أيكونُ النّظام الدّيمقراطيُّ أرحمَ بمهضومي الحقوق وأرأفَ واللهُ يقول: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[التوبة:١٢٨]؟!

وأينَ هم ممَّا رواهُ مسلم (٤٨١٣) مِنْ حديث حُذَيفةَ: أنَّ النّبيّ ﷺ قال: **«يكونُ بعدي أئمّةٌ لا يهتدون بِهُدايَ، ولا يَستنُّون بسُنّتي، وسيقوم فيهم رجالٌ قلوبُهم قلوبُ الشّياطينِ في جُثمانِ إنس»**.

قال: قلتُ: كيف أصنعُ -يا رسول الله!- إنْ أدركتُ ذلك؟ قال: **«تَسمَعُ وتُطيعُ للأميرِ وإنْ ضُرِبَ ظهْرُك، وأُخِذَ مالُك، فاسمعْ وأطِعْ»**؟!

ونحنُ قد أدركْنا هذا الّذي أخبرَ به النّبيُّ ﷺ في كثيرٍ مِنَ البلاد، فلماذا لا تَسَعُنا وصيّتُه هذه ﷺ لِحُذيفةَ -رضيَ اللهُ عنهُ- ولسائر الأمّة؟! وقد أمَر ﷺ بالسّمع والطّاعة كما أمَرَ بالصّبر، ولم يأمُر بالمظاهرات؛ فهلِ الكفّارُ أهدى مِنْه سبيلاً؟! وهلْ هُم بالحقِّ أقومُ قِيلاً؟!

* **الحق الثّاني**: حقُّ السّلطان المسلم في طاعته في المعروف، وتركِ جميع أسباب الخروج عليه؛ فإنّ المتجمّعين ضدَّه قصدُهم منازَعتُه في منصِبه، وإحلالُ غيرِه محلَّه، وقد حرّم النّبيّ ﷺ، منازَعةَ السُّلطان في إمارَتِه ما دام مسلِمًا؛ قال عُبادَة بنُ الصّامت: دعانا رسول الله ﷺ، فبايَعْنَاه، فكان فيما أخَذَ علينا: **«أنْ بايعَنا على السّمع والطّاعة في منشَطِنا ومكْرَهِنا وعُسْرِنا ويُسْرِنا وأَثَرةٍ علينا، وأنْ**

لا نُنازِعَ الأمرَ أهلَه»، قال: «إلاَّ أنْ تَرَوْا كُفْرًا بواحًا عِنْدَكم فيه مِنَ الله برهانٌ». رواه البخاريّ (٧٠٥٥)، ومسلم (٤٧٩٩).

فإنّ أخْذَ السُّلطانِ أموالَ رعيّتِه بغير حقٍّ ظلمٌ عظيمٌ، ولكنّه لا تَسْقُط به حُقوقُه مِن السّمع والطّاعة له في المعروفِ، وتَرْكُ منازَعَتِه.

هذا هو حُكْمُ رَسول الله ﷺ وسِياسَتُه الحكيمَة الّتي لا يرضى بها أصحاب المظاهرات القائلون: الحاكمُ الّذي لا يُؤدِّي إلينا حقوقَنا المادّيَةَ نُنازِعُه الحُكْمَ!!

فأين ذهبَتْ عقولُ المسلمين مع هذه الأدلَّة الصَّريحةِ؟!

قال ابنُ تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «منهاج السّنّة» (٣/ ٣٩٥): «فهذا أمْرٌ بالطّاعة مع استئثار وليِّ الأمر؛ وذلك ظُلْمٌ منه، ونَهْيٌ عنْ منازعة الأمر أهلَه، وذلك نهيٌ عن الخروج عليه؛ لأنّ أهلَه هم أولو الأمر الَّذين أمَرَ بطاعتِهم، وهم الَّذين لهم سلطانٌ يأمرون به.

وليس المرادُ: مَنْ يستحقُّ أنْ يُولَّى ولا سُلطان له، ولا المتولِّي العادِل[1]؛ لأنّه قد ذكَرَ أنّهم يَستأثرون، فدلَّ على أنَّه نهى عنْ منازعة وليِّ الأمر وإنْ كان مُستأثِرًا».

وفي هذا ردٌّ مِنه -رَحِمَهُ اللَّهُ- على مَنْ أرادَ أنْ يُعطِّلَ العملَ بالحديث زاعمًا أنَّ النّهيَ عنْ المنازعة خاصٌّ بمَن كان أهلاً لأنْ يُوَلَّى مِن أهلِ العَدْلِ، فلْيُتأمَّل.

بل في رواية للحديث السابق عندَ أحمد (٢٢٧٣٥) -بسندٍ صحيحٍ-: أنَّ

(١) هذا هو الفَهْم الصحيح؛ وليس كذاك التَّعليل القَبيح!

النبيَّ ﷺ قال: «**ولا تُنازِع الأمرَ أهلَهُ وإن رأيتَ أنَّ لكَ**»، قال ابنُ حَجَر في «الفتح» (٨/١٣): «أي: وإن اعتقدتَ أنَّ لك في الأمرِ حقًّا، فلا تعمَل بذلك الظَّنِّ، بل اسمَع وأطِع إلى أن يَصِلَ إليك بغيرِ خُروجٍ عن الطَّاعةِ».

وفي هذا قَطْعٌ للطَّريقِ على جَميع الأحزاب المُنازِعَةِ للحكَّام؛ لأنَّها -كُلَّها- ترَى نفسَها أحقَّ بالأمرِ مِن غيرِها.

وروَى نُعَيم بنُ حمَّادٍ في «الفِتَن» (٣٨٩)، وابنُ أبي شَيْبَة في «المُصنَّف» (١٥٥٥٨) والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (٧٠) بإسنادٍ صحيحٍ عن سُوَيْد بن غَفَلَة، قال: قال لي عُمَرُ بنُ الخطَّاب: «لعلَّكَ أنْ تُخلَّفَ بعدِي ، فأطِعِ الإمامَ وإنْ كانَ عَبداً حبشيًّا، وإنْ ضَرَبَكَ فاصبِرْ، وإنْ حَرَمَكَ فاصبِرْ، وإنْ دَعاكَ إلى أمْرِ مَنْقَصَةٍ في دُنياك فقُل: سَمْعاً وطاعةً؛ دَمِي دُونَ دِيني».

قال الآجُرِّيُّ -عَقِبَهُ-: «إنْ حَرَمَكَ حقًّا لكَ، أو ضَرَبَكَ ظُلماً لكَ، أو انْتَهَكَ عِرْضاً لك، أو أخَذَ مالَكَ؛ فلا يحمِلْكَ ذلك على أنْ تَخرُجَ عليهِ بسيفِكَ حتّى تُقاتِلَهُ، ولا تَخرُج مع خارجيٍّ يُقاتِلُهُ، ولا تُحرِّض غيرَك على الخُروجِ، ولكن اصبِر عليه».

ومعنَى قوله: «أو انتهَكَ عِرضَك»؛ بشَتْمِكَ وما إليهِ؛ ففي «النِّهاية في غريب الأثر» -لابنِ الأثير- مادَّة (عرض)-: «العِرْضُ: مَوضعُ المَدحِ والذَّمِّ مِن الإنسان -سواءٌ كان في نَفسِهِ أو في سَلَفِهِ أو مَن يَلزمُهُ أمْرُهُ-، وقيل: هو جانبُهُ الذي يَصونُهُ مِن نَفسِهِ وحَسَبِهِ، ويُحامِي عنهُ أنْ يُنتَقَصَ ويُثْلَبَ، وقال ابنُ قُتَيْبَة: عِرضُ الرَّجُلِ: نَفْسُهُ وبَدَنُهُ -لا غَيْر-».

إنَّهُم يُرِيدُون ألَّا تستقرَّ أوضاعُهُم؛ كما قال ابنُ عُمَرَ -رضيَ اللهُ عنهُ- لِرَجُلٍ أرادَ منهُ أنْ يَعيبَ الخليفةَ: «ولكن هو هذا المالُ، فإنْ أعطاكُمُوهُ رَضِيتُم، وإنْ أعطاهُ أُولي قرابتِهِ سَخِطْتُم، إنَّما تُريدُونَ أنْ تكونُوا كفارِسَ والرُّومِ لا يَترُكُونَ لهُم أميراً إلّا قتَلُوهُ».

قال: ففاضَت عيناهُ بأربع مِن الدَّمْعِ، ثُمَّ قال: «اللهمَّ لا نُريدُ ذلك»(١).

ومِن الخَطَأ الواضِح: مُحاولةُ تَخريج المسألةِ مَخرَجَ المَصالِح المُرسَلَة؛ لأنَّ أوَّلَ شرطِها ألّا تُخالِفَ نَصًّا، والنُّصوصُ السَّابقةُ -وما تَركتُهُ كثيرٌ- تَردُّ هذه الدَّعوَى، مع أنَّ مُقوِّماتِ المُظاهَراتِ كانَت مُتوفِّرَةً مُنذُ العهدِ النبويِّ المَكِّيِّ، أقصدُ: البشر الذينَ يتجمَّعُونَ، والأصواتِ التي بها يَصرُخُون، والأرجُلَ التي بها يَمشُون، والظُّلْمُ كان يَنطحُ بقَرْنَيْن، ويَمشي قائماً على قَدَمَيْن، يَدعمُهُ كُبراءُ قُرَيش، حتّى مَنَعُوا خيرةَ أهل الأرضِ -آنذاك- الرَّسولَ ﷺ وأصحابَهُ الكِرامَ مِن الطَّعامِ والشَّرابِ والزَّواجِ؛ حتّى إنَّ أحدَهُم كان يَفرَحُ بجِلدِ بَعيرٍ جافٍّ يَجِدُهُ، فيكونُ طَعامَهُ ثلاثةَ أيّامٍ!!!

وقد مَكَثُوا على مِثلِ هذا ثلاثَ سنينَ بشِعْبِ أبي طالِبٍ لا يَفْزَعُونَ إلى مُظاهَرَةٍ! ولا يتترَّسُونَ بديمقراطيَّةٍ! فعدمُ اتِّخاذِ الرَّسولِ ﷺ هذه الوسيلةَ ذاتِ المُقوِّماتِ المُتوفِّرَةِ في وقتِهِ؛ ألَا يَدُلُّ دلالةً واضحةً على عدَم مشروعيَّةِ المُظاهَرات؟!

---

(١) رواهُ أحمدُ في «فضائل الصحابة» (٦٤)، والخَلّال في «السُّنَّة» (٥٤٦)، والطَّبرانيُّ في «مُسنَد الشَّامِيِّين» (٣١٥٥). (علي).

وأنَّهُ يَجِبُ على المُسلمِ المُحِبِّ له ﷺ أنْ يَتَّبِعَهُ ويقول: قد اختارَ لي الرَّسولُ الناصحُ ﷺ السَّمْعَ والطاعةَ والصَّبرَ، فلنْ أَسْتَدْرِكَ عليه؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾[الأحزاب:٣٦].

فإذا اختارَ الرّسولُ ﷺ لأمّتِه المظلومة شيئًا؛ أيَحِلُّ لأحَدٍ أنْ يختارَ غيرَ ما اختارَ، أوْ يَستدْرِكَ عليه في هذا الاختيار؟!

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[الحج:٤٦]!

قال ابنُ تيميةَ -رَحِمَهُ اللهُ- كما في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٦٢): «فعَلَى كلِّ مؤمنٍ أنْ لا يتكلَّمَ في شيءٍ مِنَ الدِّين إلاَّ تَبَعًا لِما جاء به الرّسولُ ﷺ، ولا يتقدَّم بين يديه؛ بل ينظُرُ ما قالَ فيكونُ قولُه تَبَعًا لقولِه، وعملُه تبعًا لأمرِه؛ فهكذا كان الصَّحابةُ ومَنْ سلكَ سبيلَهم مِنَ التّابعينَ لهُم بإحسان وأئمّةِ المسلمين.

فلهذا لم يكن أحدٌ منهم يُعارض النّصوصَ بمعقولِه، ولا يُؤسِّسُ دينًا غيرَ ما جاء به الرّسولُ ﷺ، وإذا أرادَ معرفةَ شيءٍ مِنَ الدّين والكلامِ فيه نظَرَ فيما قالَه اللهُ والرَّسول ﷺ؛ فمِنْهُ يَتعلّمُ، وبه يَتكلَّمُ، وبه يَنظُرُ ويَتفكَّرُ، وبه يَستدلُّ.

فهذا أصلُ أهلِ السُّنَّة، وأهلُ البدعِ لا يَجعلون اعتمادَهم في الباطِنِ ونفسِ الأمرِ على ما تَلقَّوْهُ عنِ الرَّسولِ ﷺ، بلْ على ما رَأَوْهُ أوْ ذاقوه، ثمّ إنْ وَجدُوا السُّنَّةَ توافِقُه، وإلاَّ لم يُبالوا بذلكَ، فإذا وجدوها تُخالِفُه أعرَضوا عنْها تفويضًا، أوْ حرَّفوها تأويلاً.

فهذا هو الفرقان بين أهلِ الإيمان والسّنّة وأهلِ النّفاقِ والبدعةِ».

* **الحقّ الثالثُ:** حقُّ الرَّعيَّة في أن يُحافظَ على أمنِها وما يَتبعُـهُ مِـن دَمٍ ومـالٍ وعِرْضٍ؛ لأنَّ المُظاهَرات تُخَلْخِلُ أمْنَ البلادِ، وتجعلُها تحتَ سَوْمِ المُتربِّصِين بها، وتُحيي نَعرةَ الخِلافِ لدَى جميع الأطراف المُخالِفِين.

فالرعيَّةُ هي الجماعةُ التي تحتَ حُكْمِ سُلطانِها.

ولذلك؛ كثيراً ما يُقترِنُ ذِكرُها بذِكر السُّلطان، كما في حديثِ حُذَيفةَ -رضيَ اللهُ عنهُ- المشهورِ في «الصحيحَيْن»، قالَ رسولُ الله ﷺ: «**تَلزَمُ جماعَـةَ المُسلمِينَ وإمامَهُم**»، وفي حديثِ أبي هُريرةَ -رضيَ اللهُ عنهُ- في «صحيح مُسلِم»-، قـال رسولُ الله ﷺ: «**مَن خَـرَجَ مِـن الطَّاعـةِ وفـارَقَ الجماعـةَ ثُـمَّ مـاتَ مـاتَ مِيتَـةً جاهليَّةً**»، وكما في حديث فَضالةَ بـن عُبيـدٍ -رضيَ اللهُ عنـهُ- عنـد البخـاريِّ في «الأدَب المُفرَد» (٥٩٠)، وابنِ حِبَّان (٤٥٥٩) -وصحَّحَهُ الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٥٤٢)-: قال رسولُ الله ﷺ: «**ثلاثةٌ لا تَسألْ عـنهُم: رَجُـلٌ فـارَقَ الجماعةَ وعَصَى إمامَهُ وماتَ عاصِياً...**» الحديث.

قال أبو العبَّاس القُرطبيُّ في «المُفهِم لِـمَا أَشْكَلَ مِن تلخيصِ كِتـاب مُسلِم» (٤/ ٥٧): «يعني: متَى اجتمعَ المُسلِمُونَ على إمامٍ».

وقال ابنُ جَريرٍ الطَّبَرِيُّ: «والصوابُ: أنَّ المُرادَ مِن الخَبَرِ لُزومُ الجماعةِ الذين في طاعةِ مَن اجتمعُوا على تأميرِهِ، فمَن نكَثَ بَيعتَهُ خَرَجَ عن الجماعةِ» -نَقلاً عن «فتح الباري» لابنِ حَجَر (١٣/ ٣٧)-.

ومِن عَجيبِ أمرِ المُظاهَراتِ: أنَّها تَخلُقُ في الشَّعْبِ الواحدِ طَوائفَ كانَت مَغمورةً، فتُعطِيها الحياةَ على حِسابِ قَتْلِ وِحدتِهِ!

وأعجبُ منهُ: أمرُ الدِّيمُقراطيَّةِ التي كان أصحابُها يَزعُمُونَ أنَّهُم يَحمُونَ حقَّ الأكثريَّةِ، بغضِّ النَّظَرِ عن كونِها راشدةً أو غويَّةً، فإذا بهم -الآنَ- يَحمُونَ الأقليَّات، ويَدفَعُونَها إلى المُظاهَرات! ثُمَّ يُنَفِّذُونَ مَطالِبَها؛ فإنَّ جميعَ المُتظاهِرِينَ -اليومَ- على اختلافِهم في البُلدانِ لم يَبْلُغُوا عُشرَ عددِ السُّكَّان المُؤهَّلِينَ قانونِيًّا!!

فبأيِّ مَنطِقٍ يتكلَّمُونَ لولا أنَّهُ لونٌ جديدٌ مِن ألوانِ الاستِدمارِ السِّياسيِّ والاقتصادِيِّ؟!

والأمرُ لله!»[1].



(١) وهاتان مُلاحظتان -واللهِ- حَسَنَتانِ قويَّتانِ.

الشيخ محمد علي فركوس[1]

-حفظه الله-

٣٨- السؤال: شيخَنا الفاضل؛ إنّي أستاذٌ في قِطاع التربيةِ، وفي الأيام المقبلةِ سيدخُلُ عُمّالُهُ في إضرابٍ مِن أجلِ مطالبَ موضوعيَّةٍ؛ فما حكمُ الشرعِ في الإضرابِ؟

الجواب:

الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصلاةُ والسلامُ على مَن أرسلَه اللهُ رحمةً للعالَمين، وعلى آلِه وصَحبِه وإخوانِه إلى يومِ الدِّينِ.

أمّا بعد:

الإضراباتُ والاعتصاماتُ والمظاهراتُ ... مِن عاداتِ الكُفَّارِ، وطُرُقِ تعامُلِهم مع حُكوماتِهم، وليستْ مِن الدِّينِ الإسلاميِّ في شيءٍ.

وليس من أعمالِ أهلِ الإيمانِ المُطَالَبَةِ بالحقوقِ -ولو كانت مشروعةً بسلوكِ طريقِ تركِ العمل ونشر الفوضى وتأييدها وإثارة الفِتَنِ، والطعنِ في أعراض غيرِ المشارِكين فيها -وغيرها مما ترفُضُهُ النّصوص الشرعية، ويأباه خُلُق المسلم -تربيةً ومنهجًا وسلوكًا-.

---

(١) مِن أفاضِلِ أهلِ العِلْمِ في الجَزائِرِ -ولا نُزَكِّيه على الله-.

وإنَّما يُتوصَّلُ إلى الحُقوقِ المطلوبةِ بالطرقِ المشروعةِ، وذلك بمُراجعةِ المسؤولين، ووُلاةِ الأمرِ؛ فإنْ تحقَّقت المطالبُ؛ فذلك مِن فضلِ الله -سبحانه-، وإن كانت الأخرى وَجَبَ الصبرُ والاحتسابُ، والمطالبةُ مِن جديدٍ حتى يفتحَ اللهُ وهو خيرُ الفاتحين.

فقد صحَّ من حديثِ عُبادةَ بنِ الصامتِ -رضي الله عنه- ما يُؤيِّدُ ذلك، حتى يقولَ فيه: «دَعَانَا رَسُولُ اللهِ -صلى الله عليه وآله وسلم-، فَبَايَعْنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا أَنْ: بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ؛ إِلاَّ أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»[1].

وزاد أحمد[2]: «وَإِنْ رَأَيْتَ أَنَّ لَكَ»؛ أي: «وإنِ اعتقدتَ أنّ لك في الأمر حقًّا، فلا تَعْمَلْ بذلك الظَّنِّ، بل اسْمَعْ وأَطِعْ، إلى أن يصلَ إليك بغيرِ خروجٍ عن الطاعةِ»[3].

وفي روايةِ ابنِ حِبَّان[4]: «وَإِنْ أَكَلُوا مَالَكَ، وَضَرَبُوا ظَهْرَكَ».

وفي حديث ابن مسعُودٍ -رضي الله عنه- أنَّ النبيَّ -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً وَأُمُورًا تُنْكِرُونَهَا**».

---

(١) رَواهُ البخاريُّ (٧٠٥٦)، ومُسلم (٤٨٧٧).

(٢) برَقْم (٣٤٠٥)، وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ في «ظِلال الجنَّة» (١٠٢٨).

(٣) «فتح الباري» (١٣/ ١٠) -لابنِ حَجَر-.

(٤) برَقْم (٤٦٤٥).

وفي رواية لأحمد (٢٤١٤٠): «وإنْ نَهَكَ ظَهرَك، وأخذَ مالَك».

قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟

قَالَ: «**أَدُّوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا اللهَ حَقَّكُمْ**»(١).

٣٩- وقال -حفظهُ اللهُ، ونَفَعَ به-:

المُظاهَراتُ والمَسيراتُ والاضطراباتُ والاعتِصاماتُ: ليسَت مِن أعمالِ المُسلمِينَ، ولا مِن وسائلِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهْيِ عن المُنكَرِ، ولا هي مِن الدِّينِ الإسلاميِّ الذي شَرَعَهُ اللهُ لِعبادِهِ، بل المُظاهَراتُ وأخواتُها -غالباً- ما تكونُ جالبةً للفِتَنِ والمَفاسدِ والأضرارِ، مِن سَفْكِ الدِّماءِ، وتخريبِ المُنشآتِ، وتضييعِ الأموالِ، وتعطيلِ العَمَلِ، وإشاعةِ الفَوْضَى، واختلاطِ الذُّكُورِ بالإناثِ، وغيرِها مِن مَوجاتِ الفسادِ والشُّرورِ التي تأباها الفِطرةُ السَّليمةُ وينهَى عنها الإسلامُ.

إنَّ طَلَبَ تحصيلِ حُقوقِ المُتظاهِرينَ والمُضْرِبينَ، وإدراكِ غاياتِها الشريفةِ لا يُسوِّغُ وسائلَها وطُرُقَها؛ لأنَّ الإسلامَ يَرفُضُ النَّظريَّةَ الميكافيليَّةَ القائلةَ إنَّ: «الغاية تُبرِّرُ الوسيلةَ»، التي تُجوِّزُ للفردِ التَّوصُّلَ إلى الغاياتِ النبيلةِ والمَقاصِدِ المشروعةِ بأيِّ وسيلةٍ وإنْ كانتْ ممنوعةً في الشَّرائعِ، ومذمومةً في الفِطَرِ السَّليمةِ والأخلاقِ الفاضلةِ والأعرافِ.

وإنَّما الحُقوقُ يُتوصَّلُ إليها بالمُطالَبَةِ الشرعيَّةِ، وذلك بتحصيلِ الوسائلِ المشروعةِ، أو إيجادِ البدائلِ الصحيحةِ التي تُغنِي عن الوسائلِ المنهيِّ عنها؛ قال ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «ليسَ كُلُّ سَبَبٍ نالَ به الإنسانُ حاجَتَهُ يكونُ مَشروعاً ولا

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٧٠٥٢).

مُباحاً، وإنَّما يكونُ مَشروعاً إذا غَلَبَتْ مَصلحتُهُ على مَفسدتِهِ ممَّا أذِنَ فيه الشَّرعُ».

- «مُختصَر الفتاوَى المصريَّة» لابنِ تيميَّة (١٦٩)-.

فلذلك؛ كان حُكْمُ مُخالفةِ الشَّرعِ في الوسائلِ كحُكْمِ مُخالفتِهِ في المقاصِدِ، كِلاهُما يَدخُلُ في الوعيدِ الواردِ في قولِهِ -تعالى-: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور:٦٣]؛ فإنَّ قولَهُ -تعالى-: ﴿أَمْرِهِۦٓ﴾ نَكِرَةٌ مُضافةٌ إلى مَعرفةٍ، فتُفيدُ العُمومَ، وهي شاملةٌ لبابِ المقاصدِ والوسائلِ.

وعليهِ؛ فمَن راعَى شَرعيَّةَ المقاصدِ وأهملَ شرعيَّةَ الوسائلِ: فشأنُهُ كَمَن عمِلَ ببعضِ الدِّينِ وتَرَكَ بعضَهُ الآخَرَ، وقد قبَّحَ اللهُ هذا الفعلَ وأنْكرَهُ على اليهودِ، قال اللهُ -تعالى-: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[البقرة:٨٥].

وفي الآيةِ دليلٌ واضحٌ على أنَّ الإيمانَ يَقتضِي فِعلَ الأوامِرِ واجتنابَ النَّواهِي -سواءٌ في جانِبِ المقاصدِ أو الوسائلِ-.

هذا، وأسلوبُ المظاهَراتِ والمَسيراتِ والإضراباتِ مِن مَضامِينِ النِّظامِ الدِّيمُقراطِيِّ الذي يَعُدُّ هذه الأساليبَ ظاهرةً صحيَّةً؛ حيثُ إنَّ القوانينَ الوضعيَّةَ القائمةَ على هذا النِّظامَ تُخوِّلُ للشَّعْبِ -أو لِفئاتِهِ- تصحيحَ الأوضاعِ السياسيَّةِ والاجتماعيَّةِ والتربويَّةِ والمهنيَّةِ، والمُطالَبَةَ بعلاجِ آفاتِها ومَضارِّها بالتَّغييرِ إلى ما هو أسمَى؛ وأحسنُ؛ انطِلاقاً مِن هذه الأساليبِ.

لذلك؛ يأتِي إذنُ الإمامِ الحاكِمِ مبنيًّا على مُقتضَياتِ النِّظامِ الدِّيمُقراطِيِّ، وتطبيقاً لقوانينِهِ التي تَجعلُ الحاكميَّةَ للشَّعْبِ: يُصحِّحُ نَفْسَهُ بنفسِهِ!

وهذا -بلا شكّ- مَرفوضٌ شرعاً عندَ كُلِّ مُوحِّدٍ...

وعلى فَرَضِ أنَّ إذْنَ الحاكِمِ بالمُظاهَراتِ والمَسيراتِ لمْ يَكُن مُستمدًّا ممَّا تُمليهِ عليهِ دَساتيرُ الدِّيمُقراطيَّةِ؛ فإنَّ إذْنَهُ لا يُؤثِّرُ في الحُكْمِ، ولا يُصيِّرُ المُنكَرَ مَعروفاً، ولا الممنوعَ مُباحاً، ذلك لأنَّ المحرِّمَ والمُبيحَ في الإسلامِ هو الشَّارعُ الحكيمُ نَفسُهُ، والطاعةُ له مُطلقَةٌ، وطاعةُ غيرِهِ تَبَعٌ لطاعتِهِ، ولا تكونُ إلّا في المعروفِ دُونَ المعصيةِ؛ لقولِهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وآلِهِ وسلَّمَ-: «**إنَّما الطَّاعةُ في المعروفِ**».

- أخرجَهُ البُخاريُّ في «الأحكام»، باب السَّمْع والطَّاعة للإمامِ ما لمْ تَكُن معصيةٌ (٧١٤٥)، ومُسلمٌ في «الإمارة» (١٨٤٠)، مِن حديث عليّ بن أبي طالب -رضيَ اللهُ عنهُ-.

هذا، والأسلمُ لدينِ المُسلمِ أنْ لا يَتوسَّلَ إلى الخيرِ والمَقاصدِ الحسنةِ بالشَّرِّ والفَسادِ، وإنَّما يَتَوَسَّلُ إلى كُلِّ ما ظَهَرَتْ مصلحتُهُ على مَفسدَتِهِ مِن مُختلَفِ الطَّاعاتِ وفِعلِ الخيراتِ بسُلوكِ الوسائلِ المأذُونِ فيها شَرعاً.

والعِلْمُ عندَ الله -تعالى-، وآخرُ دَعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمِين، وصلَّى اللهُ على محمدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ وإخوانِهِ إلى يومِ الدِّين، وسلَّمَ تَسليماً[1].



---

(١) بتاريخ: ٢١/ ٣/ ٢٠١١م.

فضيلة الشيخ عبد العزيز البُرعِي
-حفظهُ الله-

٤٠- إنَّ ممَّا أُحدِثَ في هذا العَصْرِ -باعترافِ فاعِلِيه- ما يُسمَّى: بالمُظاهَرات، والاعتِصامات، والإضرابات؛ إمّا احْتِجَاجاً على بعضِ أعمالِ الحُكَّامِ، وإمَّا خُروجاً عليه رغبةً في إزالتِهِ، واستبدالِه بغيرِهِ.

وهذا -كُلّه- مُحَرَّمٌ لا يجوزُ، والرَّسولُ ﷺ يقولُ: «**مَن أحدَثَ في أمْرِنا هذا ما ليسَ منهُ فهُو ردٌّ**» -مُتَّفقٌ عليه مِن حديث عائشة -رضيَ اللهُ عنها-، ولفظُ مُسلم: «**مَن عَمِلَ عَمَلاً ليسَ عليهِ أمْرُنا فهو ردٌّ**»-.

فهذه المُظاهَرات -وغيرها مِن الأُمور المُحدَثَة -بدعةٌ وضلالةٌ لمْ يكُن عليها نَصٌّ شرعيٌّ، ولمْ يكُن عليها هَدْيُ سلف هذه الأُمَّة، بل هو نَهْجُ الخَوارجِ والمُعتَزِلَة.

ومَن ادَّعى وُجودَ نصٍّ شرعيٍّ فإنَّما يُحرِّفُ الكَلِمَ عن مواضعِهِ، وَيُحمِّل الأدلَّة ما لا تحتمِل.

ومَن ادَّعَى أنَّ السَّلَفَ كانُوا على ذلك؛ فقد افترَى عليهِم، واللهُ -جلَّ وعَلَا- يقولُ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء:١١٥].

وقد أمَرَنا اللهُ بالصَّبْرِ على حُكَّامِنا -وإنْ جارُوا، وإنْ ظَلَمُوا-؛ في الحديثِ الذي رواهُ البخاريُّ (٧٠٥٦) ومُسلمٌ (١٧٠٩) عن عُبادةَ بنِ الصَّامِت -رضيَ اللهُ عنهُ-، قال: دَعانا رسول الله، فبايَعْناهُ، فقال -فيما أخَذَ علينا- أنْ بايَعَنا: **«على السَّمْعِ والطَّاعةِ؛ في مَنشطِنا ومَكرَهِنا، وعُسْرِنا ويُسرِنا، وأَثَرَةٍ علينا، وأنْ لا نُنازِعَ الأمرَ أهلَهُ، إلّا أنْ تَرَوا كُفراً بَواحاً عندَكُم فيه مِن الله بُرهان»**.

وهذا ظاهِرٌ أنَّ أصحابَ حُقوقٍ تَضيعُ حُقوقُهُم، وهُم مأمُورُونَ بالصَّبْرِ، وذلك أنَّ مَفسدَةَ شقِّ عَصَا المُسلمِين لا تُقارَن بالمفاسدِ الأُخرَى، لا سِيَّما وثَمَّتَ أيدٍ خفيَّةٌ تُسيِّرُ هذه المُؤامَرات والمُظاهَرات، وقد صرَّحَ بعضُ زُعماءِ الغَرْبِ -في هذه الأيَّام الماضية- أنَّ «عاصفةَ سياسيَّة ستهبُّ على الوطن العربي»! وقالُوا -أيضاً-: «لا يظنُّ حُكّام العرب أنَّهُم في مأمَن»!

فهذه الاضطرابات في عدَّة دولٍ يدُلُّ على أنَّهُ أمرٌ دُبِّرَ بليل، وأنَّهُ لمْ يكُن عَفويًّا.

فاتَّقوا اللهَ في أنفُسِكُم، وفي بلادِكُم، وفي وُلاتِكُم.

ولا يَخفاكُم ما يحصُلُ في هذه الاضطرابات مِن ترويعٍ للآمِنِين، وتَخويفٍ للطَّريق، دَعْ عَنْكَ أنَّهُ يحصُلُ نَهبٌ للأموالِ، وسَرِقَةٌ للمُمْتَلكات، وتَعطيلٌ للمصالح العامَّة، وسَفْكٌ للدِّماء.

فإنَّ المُظاهَرات يخرجُ فيها غَوغاء النّاس، إضافةً إلى مَن كان مُغرَّراً به مِن الذين يَنْوُونَ الخيرَ وهُم لا يَدرُونَ أنَّها مَكائد وَراءَها مَن وَراءَها! فما ظَنُّكَ إذا خَرَجَ اللُّصوصُ والفَجَرَةُ وقُطَّاعُ الطَّريقِ؟!

وكُلّ شِرِّيرٍ يَغتَنِمُ هذه المُظاهَرات لتحقيقِ مَصالحِهِ!

وأنتَ ترَى أعداداً هائلةً مِن المُعتصِمين لا يُصَلُّونَ الصَّلواتِ الخَمسَ، ورُبَّما كان الاعتصامُ في شوارعَ هي مَقابِرُ -في الأصل-؛ فمَن صلَّى: صلَّى في المقبرةِ، والصَّلاةُ فيها باطلةٌ!

إضافةً إلى أنَّ جُلَّ -أو كُلَّ- الوقتِ في سماعِ الأغنياتِ بمكَبِّراتِ الصَّوتِ!

وهذه مُخالَفات شرعيَّة ظاهرة يُدركُها كُلُّ عاقِلٍ.

واعْلَم أنَّ مَن يُديرُ هذه المُظاهَراتِ هُم شُركاءُ -الآن- في السُّلطة، فكُلُّ باطِلٍ، وكُلُّ فسادٍ، وكُلُّ شرٍّ أنتَ تُنكِرُهُ -الآنَ- على الحُكَّام، هُم مُشترِكُونَ فيه!

وإنَّما المُرادُ مِن إثارةِ المُظاهَراتِ والقَلاقِلِ الرَّغبةُ في إزاحة فُلان لِيكونَ فُلانٌ بَديلاً عنهُ، والضَّحيَّة هو المُواطِن! ويُتَّخذُ المُواطِنُ وَسيلةَ ضَغطٍ يَضغطُ بها كُلُّ فريقٍ على الآخَرِ.

وعليكَ أنْ تُعيدَ النَّظَرَ في [أكثر] مَن يَقودُونَ المُظاهَرات: تَجِدْ أنَّ لديهم مِن الثَّروات ما لا تتَّسِعُ له أموالُهُم، ولا أموالُ آبائِهِم، ولا رواتبهم، وتجاراتهم!

وعلى كُلِّ حالٍ؛ فإنِّي أُذكِّرُ كُلَّ مُواطِنٍ يَمَنِيٍّ بقولِ رسولِ الله ﷺ: «**المَرْءُ مع مَن أحبَّ يومَ القيامةِ**».

وأنتَ ترَى في المُظاهَراتِ أخلاطاً مِن النَّاسِ، لا يَليقُ بالعاقِلِ الصَّالح أنْ يَستمرَّ معهُم على ما هُم عليه.

زِدْ على ذلك: أنَّ مَطالِبَهُم -كُلّها- دُنيويَّة، ليسَ فيها شيءٌ مِن المَطالِبِ الدينيَّةِ، فلا تَرَى أحداً يستنكِرُ النِّظامَ الدِّيمُقراطِيَّ المُستَوْرَد مِن بلادِ الكُفَّارِ

-وهو مُخالِفٌ لِدينِ الله-، ولا أحدَ يُطالِبُ بإزالةِ الاختلاطِ مِن الجامعاتِ، ولا بإزالةِ الفسادِ في وسائلِ الإعلامِ والإنترنت -ولا بِغيرِ ذلك-؛ ممَّا يَدُلُّكَ أنَّ القضيَّةَ -كُلَّها- لغيرِ الله.

ولو كانتْ مَطالِبُهم شرعيَّة ما كانت بهذه الوسيلة، بل بالمُناصَحَة السريَّة التي يَنْفَعُ اللهُ بها، والرَّسولُ ﷺ يقولُ: «**أفضلُ الجِهادِ كَلِمَةَ حقٍّ عندَ سُلطانٍ جائرٍ**» -رواهُ النَّسائيُّ عن طارِق بن شهاب -رضيَ اللهُ عنهُ-.

فقال: «**كَلِمَةَ**»، ولمْ يَقُلْ: سَيفاً، ولا: بُندقيَّةً، ولا ... إلخ!

وقال: «**عند سُلطانٍ**»، ولمْ يَقُلْ: في الشَّارعِ، ولا: في المِنْبَرِ، ولا: المُحاضَراتِ، ولا: باللَّوحاتِ أو المُظاهَراتِ والهُتافاتِ!!

وعلى هذا؛ فإنِّي أدعُو كُلَّ مَن وَصَلَت إليه كَلِماتِي -هذه- أنْ يَرْفَعَ نَفسَهُ عن المُظاهَراتِ؛ نَقولُ هذا نُصحاً لله -عزَّ وجلَّ-، ونُصحاً لِكِتابِهِ، ورَسولِهِ، ولأئمَّةِ المُسلمِينَ، وعامَّتِهِم..

وأخيراً؛ أُذَكِّرُ بهذه الأبياتِ التي قِيلَت في عَصْرٍ قديمٍ تُبَيِّنُ لكَ تَصَرُّفَ العُقلاءِ:

ولستُ بقاتِلٍ رجُلاً يُصلِّي ... على سُلطانِ آخَرَ مِن قُرَيْشِ

لهُ سُلطانُهُ وعليَّ إثْمِي ... مَعاذَ الله مِن جَهْلٍ وطَيْشِ

أأَقْتُلُ مُسلماً مِن غيرِ جُرْمٍ ... فليسَ بنافِعِي ما عِشْتُ عَيْشِي

والحمدُ لله ربِّ العالمين[1].

---

(١) بِتاريخ: ٢٨/ ٣/ ١٤٣٢هـ.

فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله الإمام
-حفظهُ اللهُ-

٤١- المُظاهَرات والاعتِصامات وَسيلةٌ مِن وسائلِ الدِّيمُقراطيَّةِ، وكُلُّ وسائلِ الدِّيمُقراطيَّةِ مَعروضةٌ على شَرْعِ الله؛ فما قَبِلَهُ مِنها قُبِلَ، وما ردَّهُ مِنها رُدَّ.

والمُظاهَرات لا تَقبَلُها الشَّريعةُ الإسلاميَّة لِأُمورٍ؛ منها:

١- أنَّها مِن قوانين الغَرْب المَبنيَّة على النِّظام الدِّيمُقراطيِّ الذي يَنُصُّ على حُرِّيَّةِ التكلُّمِ والاعتِراضِ للكافِرِ والمُسلمِ، والسَّفيهِ والعاقِلِ، والصَّالحِ والمُجرِمِ، والحاقِدِ والمُحِبِّ، والمُغرِضِ والمُخلِصِ!

وهذا يَمْنَعُهُ الشَّرْعُ؛ قالَ -تعالى-: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ. مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم:٣٥-٣٦] -إلى غيرِ ذلك مِن الآياتِ الدالَّةِ على ذلك-.

وتأييداً لهذا: ما يُشاهِدُهُ المُسلمُونَ: أنَّ المُسلمِينَ المُتظاهِرين في مِصرَ -في هذه الأيَّامِ- هُم ونَصارَى مِصرَ سويًّا في المُظاهَراتِ، بل يُؤدِّي كُلٌّ صَلاتَهُ في مَيدانِ التَّحريرِ! والمُسلمُ يَرْفَعُ القُرآنَ، والنَّصرانيُّ بجانِبِهِ يَرفعُ الإنجيلَ -وغير ذلك-.

فالانتقادُ والنُّصحُ في نِظامِ الإسلامِ إنَّما يأتِي مِن أهلِ العِلْمِ والفَهْمِ والرُّشدِ والعَقلِ.

٢- المُظاهَرات تَقومُ على الفوضَى؛ بحيثُ يُشارِكُ فيها أصنافٌ مُتعدِّدَةٌ أغراضُهُم مُختلِفَةٌ وأحوالُهُم مُتبايِنَةٌ؛ حتّى إنَّهُ يجتمعُ فيها مِن الغَوغاءِ والهَمَجِ والرَّعاع والفُسَّاق والجُهَّال ما لا يجتمِعُونَ في غيرِها!

وهؤلاءِ لا يَنضَبِطُونَ لِدِينِ الله، ولا تَرُدُّهُم مَروءة، ولا يحجزهم عقل، فلا تسألُ عمّا يَحصُلُ بسبَبِهِم مِن الشَّرِّ.

٣- المُظاهَراتُ تُستغَلّ مِن قِبَلِ أربابِ الفِتَن، والطَّامِعِين في المِحَن، والسَّاعِين إلى النّقم، والمُتربِّصِين بالعباد الدَّوائر!

وهذا مُشَاهَدٌ في المُتظاهِرين، فمِنْهُم الذي يَسُبُّ ويَشْتُم ويَلْعَن، ومنهُم الذي يَسلب ويَنْهَب، ومِنهُم الذي يخرِّب ويَلْعَب، ومنهُم الذي يَسفِكُ الدِّماءَ ويَقتُلُ الأبرياء.

وكُلّ هذه مُحَرَّمَةٌ في شريعةِ الإسلام.

وكم مِن مُظاهَرَةٍ يُعلِنُونَ أنَّها ستكونُ سِلميَّة، فما يَلبَثُونَ إلّا وتتحوَّل إلى فوضَى وعَبَث بسبب الهيجان والإثارة التي تحصل مِن جَرَّاء المُظاهَرَة -مع وُجودِ المُفسِدِين والمُغرِضِين-!

٤- المُظاهَرات مجالٌ خَصْبٌ لِتَسْلِيطِ السُّفهاء على الأبرياء، والأقوياء على الضُّعَفاء، والمُترَبِّصِين على الآمِنِين، بل قد يُتعمَّدُ فيها إصابة وإهانة أُناس دُونَ غيرِهم، وتُنْتَهَكُ فيها حُرُمات أُناسٍ دُونَ غيرِهِم، ففيها مِن المكْرِ والكَيدِ والغَدْرِ ما فيها.

وهذه الأعمالُ في الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ مِن الكَبائرِ والمُنكَراتِ.

٥- المُظاهَرات التي يَقومُ بها المُسلمُونَ كثيراً ما يُرادُ مِن ورائِها إسقاطُ دول وإقامةُ دُوَل -كما يُلاحَظُ هذا في وَقْتِنا الحاضِر-، فهُنا يَجتمعُ فيها الشَّرُّ -كُلُّه-، ويَتَحقَّقُ فيها ما قالَهُ شيخُ الإسلام ابن تيميَّة -رَحِمَهُ اللهُ-: «الفوضَى يَقَعُ فيها مِن الظُّلْمِ في ساعةٍ ما لا يَقَعُ في سِنِينَ مِن الاستِبدادِ»، ويَصيرُ المُتظاهِرُونَ -لأجلِ هذا- مُغامِرِينَ، فهُم ما بَيْنَ الحياةِ والمَوتِ، فإنْ ماتُوا على هذه الحالِ: فنَعوذُ بالله مِن سُوءِ الخاتِمَةِ؛ حيثُ ماتُوا في سبيلِ الشرِّ والفِتَنِ والتعدِّي والظُّلْمِ العامّ، وإنْ عاشُوا فبَعْدَما أفسَدُوا في الأرضِ، ورُبَّما كانُوا أُجَراء لأعداءِ الإسلامِ، فالجُرْمُ أعظمُ، والخَطَرُ أطَمُّ.

فالمُظاهَراتُ لإسقاطِ دُوَلٍ، وإقامةِ دُوَلٍ أُخْرَى: حَفْر قُبور المُسلِمين، وفَتح أبواب السُّجون، وتمكينٌ للأعداءِ الطامِعِين في النُّفوذِ -أو الاحتِلال- للبلادِ والعبادِ.

والدَّولة التي ستقومُ على إثْرِ الدَّولةِ -التي أُسْقِطَت- سَتَسْعَى بكُلِّ ما أمْكَنَ للتخلُّصِ مِمَّن تسبَّبُوا في إسقاطِ الدَّولةِ التِي قَبلَها؛ لأنَّها لا تَأمَنُ أنْ يَفعَلُوا بها مِثلَ ما فَعَلُوا بمَن قَبْلَها! فالمُؤَجِّجُونَ لِفِتَنِ إسقاطِ الدُّوَلِ ذَنْبُهُم كَبيرٌ، وحَياتُهُم في خَطَرٍ ما عاشُوا، ورُبَّما لمْ يَجِدُوا إلّا أنْ يُغادِرُوا إلى بلادِ الكُفَّارِ.

وفي هذا مِن الأخطارِ ما لا يَنْعمُ به الفاعلُ لذلك -لا في ليلٍ ولا في نَهارٍ-.

ولا يَسْلُكُ مَسلَكَ المُظاهَرات لإسقاطِ دُوَلٍ إلّا مَن كان مُضَحِّياً بدينِهِ، أو مُفَرِّطاً فيه في سبيلِ المال والمُلْك، وقد قالَ -تعالى-: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ

حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴾[الحج:١١].

ثُمَّ إنَّ الأحزابَ التي تَسعَى لإسقاطِ الدُّوَلِ لِتُقِيمَ لها دُوَلاً لمْ يجمَعْها دِينٌ على ذلك، وإنَّما جَمَعَتْها إرادةُ المُلْك، فإذا قَرُبَتْ مِن المُلْك ذَهَبَ كُلُّ حِزْبٍ إلى مُؤاثَرَةِ نَفسِهِ بالمُلْكِ دُونَ غَيْرِهِ، وسَعَى في التَّخَلُّصِ ممَّن عارَضَهُ، أوْ سَعَى إلى تهميشِهِ، وإضعافِهِ.

ولا تسألْ -هُنا- عن التَّصفِيات بينَ الأحزابِ بالقَتْلِ والقِتالِ والاغتِيالِ والاحتِيالِ، والدُّوَلُ الكافِرَة تَقْوَى بالأحزابَ التي تُحارِبُ الإسلامَ، فيُوشِكُ -هُنا- أنْ تتغلَّبَ الأحزابُ التي تُحارِبُ الإسلامَ وتَفْتِكُ بالمُسلِمِينَ، فلا يَبقَى للمُسلِمِينَ دِينٌ قائم، ولا دُنيا صالحةٌ، بل تتحوَّلُ أحوالُ المُسلِمِين إلى تَدافُعٍ إلى الفِتَن التي لا تُبْقِي ولا تَذَرُ.

فالخُروجُ على الحُكَّامِ المُسلِمِين -بطريق المُظاهَرات- مِن أعظمِ الفِتَنِ العامَّةِ التي تَحصُدُ الأخضرَ واليابِسَ، وتُهلِكُ ﴿ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾.

فبِناءً على ما سَبَقَ ذِكْرُهُ -بل وعلى بعضِهِ-:

لا يجُوزُ لِـمَن يُؤمِنُ بالله واليوم الآخِرِ أنْ يُفْتِي بجوازِ المُظاهَراتِ -سواءً كانت سلميَّةٍ أو تخريبيَّةً-، فهي أشدُّ وأضرُّ، ولا يجوزُ لِـمَنْ يُؤمِنُ بالله واليومِ الآخِرِ أنْ يُشارِكَ فيها؛ لا تخطيطاً ولا تَنفيذاً، ولا حُضوراً، ولا دِفاعاً.

وليسَت هذه الفتوَى أوَّلَ فتوَى في تحريمِ المُظاهَرات، بل قد حذَّرَ مِنها عُلماءُ

أهلِ السُّنَّةِ الذين تَدُورُ عليهم الفتوَى -وفي مقدِّمَتِهِم شيخُنا المُحدِّث الوادِعي، والعلّامةُ ابنُ باز، والعلّامةُ الفَقيه ابنُ عُثيمين، بل و (اللجنة الدائمة).

وعندَما نُحذِّرُ المُسلمِينَ مِن المُظاهَرات لا يَعنِي -أبداً- أنّنا نَرتضِي بظُلْمِ الحُكَّام؛ لا، ولكنْ نَقولُ: يُسعَى في النُّصحِ لهم، والمُطالبةِ بالإصلاحِ ممَّن له قُدرةٌ على ذلك، وبالطُّرُقِ الشَّرعيَّةِ.

مع توصيتِنا للمُسلمِين بالصَّبرِ على جَوْرِ حُكَّامِهِم؛ لأنَّ ظُلْمَهُم لنا عُقوبةٌ علينا بسببِ ظُلْمِ بعضِنا بعضاً، فلو تَركَتِ الشُّعوبُ الإسلاميَّةُ التَّظالُمَ فيما بينَها لَمَا وَلَّى اللهُ عليها إلّا خِيارَها، فلا نَغفلُ عن ظُلْمِ بَعضِنا بعضاً؛ فإنَّ ذلك مُؤدٍّ إلى زيادةِ الظُّلْمِ العامّ والخاصّ.

ونحنُ نَعلمُ عِلمَ اليقينِ أنَّ بقاءَ الحُكَّامِ على المُلْكِ لا يَدُومُ إلّا ببَسْطِ العَدلِ؛ فإنّ العَدْلَ قِوام العالَمِين، وهذا سَهْلٌ على مَن سهَّلَهُ اللهُ؛ فلْيُوطِّنُوا أنفُسَهُم على إقامةِ ذلك، ولْيَسْتَعينُوا بكُلِّ مَن يَحُضُّهُم عليه ويرغب لهم في إقامتِهِ.

ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله.



فتوى الشيخ محمد سعيد رَسْلان
-حفظه الله-

٤٢- قال:

«لمْ يَقُلْ وَاحدٌ مِن عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ -باختلافِ طَوائِفِها مِن حقٍّ وباطلٍ- بجوازِ الخُروجِ على الحاكِمِ...

والخُروجُ يَشْمَلُ الكَلِمَةَ، كما يَشملُ الكِتابة، كما يشمل الخطبة بالتَّهييجِ، كما يشمَلُ الثَّورات، كما يشملُ الاعتِصاماتِ والمَنشوراتِ والمُظاهراتِ.

كُلُّ ذلك مُخالِفٌ لاعتِقادِ أهلِ السُّنَّةِ.

لمْ يَقُلْ به عالِمٌ (مُعتَبَرٌ) مِن السَّلَفِ، ولا مِن الخَلَفِ»[1].



---

(١) مِن مُحاضرةٍ له بعُنوان: «وفي أحداث الجزائر عِبرة، فاعتَبِرُوا يا أُو[illegible]

فتوى الشيخ أبي إسحاق الحُوَيني
-حفظهُ الله-

٤٣- السُّؤال: ما حُكْمُ المُظاهَرات؟

الجواب: هي غيرُ مشروعةٍ، وعلى هذا سائرُ عُلمائِنا.

وقد عَلِمْنا بالتَّجرِبَةِ أنَّ هذه المُظاهَرات لا قيمةَ لها، ولا أرجَعَتْ حقَّ مغصوبٍ.

وإحراقُ العَلَم الإسرائيلي[1]! والأمريكي! وصُوَر الرُّؤساء! لمْ يُغَيِّرْ أيَّ قَرارٍ سياسيٍّ! بل إنَّ اعتِقالات وإصابات وحوادثَ هي نَتَاجُ تلك المُظاهَراتِ -فقط-»[2].

---

(١) والأمثَلُ أنْ يُقالَ: (اليهوديّ)!

فـ(إسرائيل) نبيٌّ كريمٌ -عليه السَّلام-؛لا يجُوزُ أنْ يُنسَبَ إليه هؤلاءِ اليَهود﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾.

وانظُر «مُعجَم المَناهِي اللفظيَّة» (ص٩٣) -للشيخ بكر أبو زيد-رَحِمَهُ اللهُ-.

(٢) المصدر: http://www.assakina.com/fatwa/6255.html

قُلتُ: وبعدَ نَجاح (ثَورة مِصرَ!) استمرَّ الشيخُ أبو إسحاق -وفَّقَهُ اللهُ- مُتوجِّساً مِن آثارِها، وتَبِعَاتِها -ولا يَزالُ-!

و.. حُقَّ له!

فاللهُمَّ الطُف -يا كريم-.

فتوى الشيخ محمد حسّان
-حفظهُ الله-

٤٤- قال:

«الأُمَّةُ -أيُّها الإخوة- لنْ تُحَرِّرَ الأقصَى، ولنْ تَعودَ إلى مكانَتِها وعِزَّتِها بالمُظاهَراتِ السَّاخِنَةِ! ولا بالمُؤتمراتِ الصَّاخِبَةِ! -ولستُ بصدَدِ الحُكْمِ الشرعيِّ على المُظاهرات -الآن- ولا بِحَرْقِ الأعلام! ولا بالشَّجْبِ!

وإنّما بِرُجُوعِ الأُمَّةِ إلى الله، لِتُصحِّحَ العقيدةَ، لِتُصَحِّحَ العبادةَ، لِتَحْكُمَ الشَّريعةَ، لِتُصحِّحَ ما فَقَدَت مِن الأخلاقِ، لِتُرَبِّي الجيلَ -جيلَ النَّصرِ- على الكِتابِ والسُّنَّةِ، على عقيدةِ الوَلاءِ والبَراء، ثُمَّ لْنَثِقَ جميعاً بوعدِ الله -تبارك وتعالى-: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾»[1].

٤٥- وقالَ:

«لنْ نُحَرِّرَ القُدْسَ بالمُظاهَراتِ الصَّاخِبَة! ولا بِحَرْقِ الأعلامِ الأمريكيَّة واليهوديَّة! ولا بِحَرْقِ الصُّوَر للزُّعَماء! وإنَّما نُحرِّرُ القُدْسَ بالعودةِ إلى دينِ الله، وإلى منهجِ رسولِ الله، وبتحويلِ هذا المنهج الربَّانِيِّ والنبويِّ في بيوتِنا وحَياتِنا إلى واقعٍ.

---

(١) مِن مُحاضرةٍ له بعُنوان: «دَور المُسلم والمُسلمة في هذا الواقع المَرير».

ولو ظَلَّت الأُمَّةُ أَلْفَ سَنَةٍ تَشكُو وتستنكِرُ وتَصرُخُ وتَخطُبُ خُطَباً رنَّانَةً فلنْ تُغيِّرَ مِن الواقعِ شيئاً.

لذلك -أيُّها الأحِبَّةُ!- أُناشِدُ كُلَّ مُسلمٍ وكُلَّ مُسلمَةٍ أنْ يَبدَؤوا التَّصحيحَ، وما عليكَ -أيُّها المُسلمُ!- إلّا أنْ تَبذُلَ أنتَ، ودَعِ النَّتائجَ إلى الله؛ فاللهُ لا يَعْجَلُ بِعَجْلَةِ أحدٍ، ولو عَلِمَ اللهُ أنَّ الأُمَّةَ تستحقُّ النُّصرةَ -الآن- على اليهود: لَنَصَرَها، فاللهُ لا يَعْجَلُ بعَجَلَةِ أحدٍ، بل لا بُدَّ أنْ تَبذُلَ الأُمَّةُ أقصى ما في طَوقِها»[١].

٤٦- وقال:

«واللهِ لنْ تُنصَرَ الأُمَّةُ -أبداً- بمُظاهَراتٍ، ولا بِحَرْقِ أعلامٍ! أو صُوَرٍ! ولا بنَشاطِ صحيفةٍ ساخِنَةٍ! ولا بمُؤتمَراتٍ -هُنا أو هُناك-! وإنَّما ستُنصَرُ الأُمَّةُ إنْ جَدَّدَتْ إيمانَها بالله، وإنْ صحَّحَتْ مُعتقدَها في الله، وإنْ سارَت مِن جديدٍ على دَربِ سيِّدِنا رسول الله، ورَدَّدَتْ مع السّابِقِين الصّادِقين الأوَّلِين قَولَتَهُم الخالدَةُ: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾»[٢].



(١) مِن محضارةٍ له بعُنوان: «أنت الذي تُؤخِّرُ النَّصرَ على الأُمَّة».

(٢) مِن مُحاضرةٍ له بعُنوان: «صفات قُلوب الصّالِحين».

وأخيراً...

حول (الفتاوى) -أيضاً-!

... بعدَ كُلِّ هذه الفتاوَى -المُتضافرة، المُتوافِرَة-؛ رأيتُ استدلالَ بعضِ الحزبيِّين (!) -بل فَرَحَهُم!- بما نُقِلَ مِن فتوَى لبعضِ الدُّعاةِ السلفيِّين -في بعضِ بِلادِ المُسلِمين- في تَجويز المُظاهَرات!

فأقولُ -أوَّلاً-:

الآنَ؟!

ثُمَّ:

١- الفتوَى المُشارُ إليها كانتْ ضِمْنَ ظُروفٍ استِثنائيَّة، لها دوافعُها، وبواعثُها التي قد تكونُ خاصَّةً -نَوعاً ما- على مُخالفتِنا لها!-.

٢- أنَّ قولَ أيِّ أحدٍ مِن أهلِ العِلْمِ -كائناً مَن كانَ- يُستدلُّ له؛ لا بِهِ!

٣- أنَّ قولَ جَماهيرِ أئمَّةِ السلفيِّين، وعُلمائِهم الربَّانِيِّين -مُنذُ سنِينَ وسِنِين- مُخالِفٌ لهذا الزَّعْمِ الباطِلِ المُسْتَبِين!!

٤- أنَّ دَلائلَ الشَّرْعِ المُتكاثِرَة، وقواعدَهُ المُتوافِرَة: تُناقِضُ هذا القولَ الباطلَ -كما تقدَّمَ بيانُهُ -مُفصَّلاً-!!!

و... الحقُّ أكبرُ مِن الجَميع..

..﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾[ق:٣٧].

٥- نَعكِسُ عليهِم -بالحقِّ- شُبْهَتَهُم الباطلةَ؛ بمعنَى: أنَّ مِن شُيوخِهم (!) مَن يُنْكِرُ هذه (المُظاهَرات)، ويَستنكِرُها!!

فهذا كلامُ مُحَمَّد قُطْب -سدَّدَهُ اللهُ- حولَ (المُظاهَرات)- في كتابِهِ «واقِعُنا المُعاصِر» (ص٤٦٠) -كَتَبَهُ قَبلَ أكثرَ مِن رُبْعِ قَرْنٍ-؛ حيثُ تكلَّمَ عن التَّربيةِ الإيمانيَّةِ، وأُصولِها، وضوابطِها، ولُزومِها، ثُمَّ قالَ:

«نَفترِضُ -جَدَلاً- أنَّ مجموعةً مِن الشَّباب المُتحمِّسِ قد أحكمَت التَّدبير! فقامَت (بانقِلاب)، وأقامَت حُكومةً إسلاميَّةً في أيِّ بُقعةٍ مِن العالَمِ الإسلاميِّ..

فمَن يُسنِدُها؟!

ولْنَأْخذ مِصرَ -مَثلاً- وقد تحدَّثْنا عن (التَّجرِبَة المِصريَّة) مِن قَبْلُ-، و(القاعدة الإسلاميَّة) في مِصرَ هي أوسعُ قاعدةٍ حتّى الآن في العالَمِ الإسلاميِّ -كُلِّه-، فيما عدا أفغانِستان [وهو يكتبُ أيَّام ما سُمِّي بـ(الجهاد الأفغاني)!]؛ فهل تكفي هذه القاعدةُ لِسَنَدِ الحُكْمِ الإسلاميِّ، وحمايتِهِ مِن العُدوانِ الصَّليبيِّ الصُّهيونيِّ -المُتوقَّعِ- في جميعِ الأحوالِ-؟!

ولْنَفْتَرِض أنَّ روسيا لمْ تتدخَّل بانقِلابٍ شُيوعيٍّ (بموافقةِ أمريكا -أو تحريضِها-) -كما حدثَ في أفغانِستان-، وأنَّ أمريكا لمْ تتدخَّلْ بعُدوانٍ مُباشِرٍ -كما تُحدِّثها نفسُها الشِّرِّيرةُ في بعضِ الأحيانِ-، ولا حرَّضَت إسرائيلَ على

العُدوان -كما تفعلُ في كُلِّ الأحيان-، وإنَّما -فقط- مُنِعَ القَمْحُ عن الشَّعبِ المِصريِّ!

هل يصبرُ الشَّعبُ المِصريُّ -في حالتِهِ الرَّاهنةِ!- على الجُوعِ مِن أجلِ إقامةِ الحُكْمِ الإسلاميِّ؟!

(أم تَسيرُ المُظاهَرات -بقيادةِ الشُّيوعيِّين[1]، والعلمانيِّين، والمُلحِدين، ومِن ورائِها (الجماهير) الجائعة -تقولُ: نُريدُ الخُبزَ والحريَّةَ؟!)».

ويقولُ -سَدَّدَهُ اللهُ- بعدَ أنْ بَيَّنَ مَواقِفَ (الإخوانِ) -في الخارجِ- في «واقِعِنا المُعاصِر» (ص٤١٨) -أيضاً-:

«فأمَّا في الدَّاخِلِ؛ فقد كان هُناكَ تعجُّلٌ في إظهارِ قُوَّةِ الجماعةِ -سواءٌ كان في استعراضاتِ الجَوَّالةِ، (أو في المُظاهَراتِ والمَسيرات)-، أو في الدُّخولِ في القضايا السياسيَّة المُثارةِ في ذلك الوَقت، كمُحارَبَةِ الشُّيوعيَّةِ، أو تأييدِ قضيَّةِ مِصرَ في مجلِسِ الأمنِ -أو غيرِها مِن القضايا-.

كأنَّما تُريدُ الجماعةُ في كُلِّ مَرَّةٍ أنْ تقولَ: نحنُ هُنا! ونحنُ نَستطيعُ أن..!

وبصَرْفِ النَّظَرِ عن كَوْنِ هذه القضايا المُثارةِ -يومَئذٍ-، كانت (ممَّا يجُوزُ

---

(١) وهو ما حَصَلَ -اليومَ- في مُظاهَرات ما بعدَ (ثورة مِصر) -الحاليَّة- حيثُ خرَجَ الشُّيوعيُّون مِن جُحورِهِم (!) -بعدَ سِنينَ مِن اختفائِهِم فيها- إلى (ميدان التَّحرير!) -نفسِهِ!-؛ هاتِفِين، مُرَدِّدِين:

شُيوعيِّين.. شُيوعيِّين.. سَنَعيشُ ونَموتُ شُيوعيِّين!!

للجماعةِ المُسْلِمَةِ أن تَخُوضَ فيه)؛ أمْ أنَّ واجِبَها كان المُناداة (بتصحيح مَنهج الحياة الأساسي، الذي تنجُمُ تِلكَ القضايا مِن فسادِهِ، ومِن عدمِ اتِّباعِ مَنهجِ الله بشأنِهِ)..

بصَرْفِ النَّظَرِ عن هذا الأمرِ؛ فقد كان (استعراضُ العَضلاتِ) على هذه الصُّورةِ -قَبلَ استكمالِ العُدَّةِ اللَّازِمَةِ، ومِن تمكينِ الأساسِ، وإقامةِ الأعمدةِ الرَّاسيةِ، واستِكمالِ التَّربيةِ المَطلوبةِ-: تَعَجُّلاً بالحركةِ قبل الأوانِ، (ترتَّبَ عليه ما ترتَّبَ مِن آثارٍ في خطِّ السَّيرِ)»!

فماذا سيقولونَ -الآن-؟!

أم.. فاتَ الأوان؟!؟



-٨-

تنبيهٌ مهمٌّ[1]

- حول تداعيات (أحداث مصر) -

وإذ قد ختمتُ قسمَ (الفتاوَى) -هذا- بفتاوَى بعض المشايخ السلفيِّين[2] -في (مِصرَ)-؛ فأقولُ:

ممّا جدَّ بَعْدَ (أحداث مصر) -التي نَجَمَت شرارتُها قَبلَ أقلّ مِن عشرةِ أيّام[3] مِن تاريخ كتابةِ هذه الكلِمَة -سائلاً اللهَ -سُبحانَهُ- أنْ يَجْعَلَ عواقِبَها لِمِصْرَ -والأُمَّةِ- خيراً:

ما سَمِعناهُ وسَمِعَهُ الناسُ -جميعاً- مِن كلمةِ الشيخ محمد حسَّان- مساء يوم (٣٠-١-٢٠١١ إفرنجية)، والتي أذاعَتْها بعضُ الفضائياتِ (العربيَّةِ) حول الجاري-اليومَ-مِن أحداث مُزلزِلة في (مِصْرَ)- أرض الكِنانة-؛ أفسدَتْ على عامّةِ الناسِ وخاصّتِهم -هناك- أمنَهم وأمانَهم؛ فحصل ما حصل مِن قَتْلٍ، ونَهْبٍ، وسَلبٍ، وترويعٍ، وفوضى، و و و..

---

(١) هذا مُختصرُ تعليقٍ (لي) نَشَرْتُهُ على (الإنترنت)؛ لم أُرِدْ مِن ورائِهِ -واللهُ يَشهدُ- إلّا ضَبْطَ العُقولِ والأفهامِ؛ لمعرفةِ الكيفيَّةِ الشرعيَّةِ للاختلافِ (الاجتهاديِّ=السَّائغِ) بَيْنَ دُعاةِ منهجِ السَّلَفِ، وعُلمائِهِ.

(٢) على ما لنا مِن مُلاحظاتٍ على بعضِ اجتهاداتِهم، وأفكارِهم؛ ولكنْ: دُونَ تَبديع -كما يُحاولُه الغُلاة-!

(٣) والآن: مَرَّت عليه شُهورٌ!

وقد لاحَظْتُ -كما لاحظ غيري مِن أهلِ العلمِ وطلبتِه- أن كلمةَ فضيلتِه قد خَرجتْ -وفَّقه الله لمرضاته- في بعض جوانبها -عمّا تعلّمناه مِن الحقِّ والصوابِ عن مشايخِنا ،وعرفناه مِن سَداد منهجِنا: مِن إنكارِ عُمومِ المظاهراتِ والإضراباتِ -أو تشجيعِها، والإشادةِ بها -وما في إطار كُلٍّ- بل عن كلامِ الشيخ محمد حسَّان -نفسِهِ- المتقدِّم -قريباً- هذا-...

وكان كلامُهُ -هذا- جمّله الله بتقواه- وهو خَطَأٌ لا نقبلُه، وغَلَطٌ لا نرتضيهِ - سبباً في وُرُودِ كثيرٍ من الأسئلةِ إليّ بشأنها -ومِن عدد من البُلدان-..

فضلاً عَمَّا قام به بعضُ الغُلاة (!)من استغلالٍ رخيصٍ للربطِ بينَنا وبين كلمتِه هذه -التي نُنْكِرُها، ونَرُدُّها -رعاه الله-، وبأقبحِ الألفاظِ، وأغلظِ العباراتِ، وأسوإِ الدسِّ والافتراءاتِ -وذلك بالرُّغم من تصريحِنا بمخالفتِنا له، وتغليطِنا إياه - غفر الله للجميع -مِراراً-..

ولكنْ:

كُلُّ إناء بالذي فيه يَنضحُ!!

أقولُ هذا مع ذِكري وتذكُّري وتذكيري: بأن الشيخ محمد حسّان -سدده الله إلى ما فيه رضاه- مُستنكِرٌ - وفي أزمنةٍ وأمكنةٍ متعدِّدَةٍ- هذه المظاهراتِ- بأنواعها كافةً- وما لفّ لفّها!! سَبَقَ نَقلُهُ مِن كلامِهِ -هُنا-.

ومِن ذلك -أيضاً-: قولُهُ -أعانه الله- في مقامٍ آخَرَ:

(إنَّ الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ لن تخرُجَ مِن أزماتِها بالإضراباتِ والاحتجاجاتِ

المخرّبةِ التي تُسفَكُ فيها الدماءَ، وتُخرَّبُ فيها المحالُّ والسياراتُ...

أعداؤنا يُريدُون لبلدِنا وأُمّتِنا أن تتحوّلَ إلى فوضى؛ وإنْ حَدَثَ هذا لن يَأْمَنَ أحدٌ مِنَّا على نفسِهِ، ولا ولدِهِ، ولا ابنتِهِ..

ولْتتعلّم الأمةُ مِن واقعِ العراقِ الأليمِ..

لا نُريدُ أنْ نمنحَ هذه الفرصةَ لأعداءِ هذا البلدِ...

الإضراباتُ والتخريبُ لن تُوسِّعَ الرزقَ..

كذا الدماءُ التي تُسفَكُ لا تُرضي ربَّنا..

وعلى كُلِّ مسؤولٍ أن يتّقيَ اللهَ -عز وجل- ، ويتدخَّلَ لإرضاءِ الله ..

كلُّنا في سفينةٍ واحدةٍ؛ إنْ نَجت نجى الصالحون والطالحون.. وإنْ غرِقَتْ غَرِقَ الجميعُ)...

وقد وَقَعَ ما حذّر منه،وما نبّه إليه فضيلتُهُ -تماماً-..

حتّى أشْبَهَ هذا الوضعُ -فيما أرَى- ما قالَهُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في واقعٍ مُشابِهٍ -في عَصرِهِ- في «مجموعِ الفتَاوَى» (٢٨/ ٤٢٧):

«ونَزَلَت فِتنةٌ تَرَكَت الحليمَ فيها حيران! وأنْزَلَت الرَّجُلَ الصّاحِي منزِلَةَ السَّكران! وتَرَكَتِ الرَّجُلَ اللَّبيبَ -لِكَثْرَةِ الوَسْواسِ- ليسَ بالنَّائمِ ولا اليَقْظان! وتناكَرَت فيها قُلوبُ المَعارِفِ والإخوان؛ حتّى بَقِيَ للرَّجُلِ -بنفسِهِ- شُغْلٌ عنْ أنْ يُغيثَ اللَّهفان».

ومِمّا تقرّر -كذلك- عند أهلِ العلمِ والدينِ -الرَّبَّانيِّين-: قاعدةُ: (درء المفاسدِ مُقَدَّمٌ على جَلْبِ المصالح)[١]، و:(ارتكاب أخفّ الضررين -دفعاً لأكبرهما-)[٢]، و:(تحصيل المصلحة الراجحة، وترك المرجوحة -عند التزاحُم-)[٣]....

كُلُّ هذه القواعدِ منظورةٌ -جدّاً- عند الأَمَلِ في مُعالجةِ مِثلِ هذا الواقعِ المُرّ الذي -إلى الآن!- ما له مِن دافعٍ!!!

وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوَى» (٢٠/ ٥٤):

«ليس العاقِلُ الذي يَعلَمُ الخيرَ مِن الشَّرِّ، وإنَّما العاقِلُ الذي يَعلَمُ خيرَ الخَيرَيْن، وشرَّ الشرَّيْن[٤].

إنَّ اللَّبيبَ إذا بَدَا مِن جِسمِه   مَرَضانِ مُختلِفانِ داوَى الأخْطَرَا

وهذا ثابتٌ في سائرِ الأُمورِ...».

و﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾..

وبالمُقابِل؛ فإنَّ العلاجَ النافعَ للمريضِ الواقِعِ(!) يحتاجُ إلى المَحَلِّ القابِلِ.. فإذا لم يكُن المَحَلُّ قابلاً للعلاجِ؛ فسيكونُ به هُلْكُهُ وهلاكُه!!!

وقد قال الإمامُ ابنُ مُفلِحٍ في «الآداب الشرعية» (٢/ ٨٧) -ناصحاً مَنْ وَعَظَ الْعَوَامَّ!- بقوله: « لِيَحْذَرَ الْخَوْضَ فِي الأُصُولِ؛ فَإِنَّهُمْ لا يَفْهَمُونَ ذَلِكَ؛

---

(١) «قواعد الأحكام» (١/ ١٧) -للعزِّ بنِ عبدِ السَّلام-.

(٢) «مجموع الفتاوَى» (٢٣/ ٣٤٣) -لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ-.

(٣) «زاد المَعاد» (٣/ ٤٢٨) -للإمام ابنِ القيِّمِ-.

(٤) انظُر «بدائع السِّلْك في طبائع المُلْك» (ص٤٢٢) -لابنِ الأزرق-.

لَكِنَّهُ يُوجِبُ الْفِتَنَ؛ وَرُبَّمَا كَفَّرُوهُ -مَعَ كَوْنِهِمْ جَهَلَةً-»...

ومِمّا تقرّر -كذلك- عند أهل العلم والدين -الربَّانِيِّين: قاعدةُ: (ليس المنهيُّ عنه شرعاً كالمعدومِ حِسًّا)[1]؛ بمعنى: إدراكِ الطريقةِ الشرعيَّةِ الصحيحةِ للتعامُلِ مع الأُمُورِ المُخالِفَةِ للشَّرْعِ عندَ حُدوثِها وطُروئِها -واقعيّاً-، فليسَ كونُها مُخالِفةً للشرعِ يُلزِمُنا عَدَمَ التعاطي معها! أو أن نتعاملَ معها كالمفقُودِ غيرِ الموجودِ؟!

تِلكم هي العُقدةُ الكبرى التي يجهلُها -ولا أقولُ -فقط!-: يُسيء استعمالَهَا!-غُلاةُ الطاعِنين-ولا أقولُ: المُنتقِدين!- مِن المُتَربِّصين -بغيرِ حِلْمٍ ولا عِلْمٍ-؛ فيُفسِدُون مِن حيثُ يحسَبون أنهم يُصلِحُون!

ثُمَّ تنحَّى الرَّئيس محمد حُسنِي مُبارَك!

ولا أقولُ: (نَجَحَت الثَّورة)!!

إِذْ إِنَّ أوضاعَ البلادِ -إلى هذه السَّاعة!- غيرُ مُستقرَّة!

... حتّى قالَ بعضُ المُدافِعِين عن (الثَّورة!) -ابتداءً- الآنَ!- واصِفاً الأحوالَ (الحاليَّة) -بلسانِ حالِ أبناءِ (ميدان التَّحرير!):

الشَعْب.. يُريدُ.. إسقاط... الشَّعب!!!

الكُلّ .. يُريد.. إسقاط... الكُلّ!!!

---

(١) انظُر «مَوسوعة القواعد الفقهيَّة» (١٢/ ٦٦) -للدُّكتور البُورْنُو-.

واليومَ -بتاريخ (٢٩/ ٦/ ٢٠١١م)-: خَرَجَ مُتظاهِرُو (ميدان التَّحرير) -في مِصرَ- يُنادُونَ: (الشَّعب.. يُريد.. إسقاط .. المُشير)!!

يُريدُونَ: المُشير حُسين الطنطاوي -رئيس المجلس العسكري الأعلَى- وهو الرَّئيس الفِعلي للبلاد-!!

و﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾...

وقد كتبتُ -بَعدُ- نَصيحةً (عامَّةً) إلى إخوانِنا السلفيِّين في مِصر؛ لعلَّها تُنيرُ لهم بعضَ طريقِ دَعوتِهم فيما هُم به سائرُون، وله سالِكُون.

وهذا نَصُّها -بتمامِها-:



-٩-

نصيحةٌ إلى السلفيِّين في (مصر) -بعامَّة-

وإليك -أخي الدَّاعِي السَّلَفِيّ -بخاصَّة-...

... تابَعْنا -وتابعَ كُلُّ مُسلمٍ غَيُورٍ حريصٍ- ما جرَى -ولا يزالُ يَجري- على أرضِ (مِصرَ) الطيِّبَة -مُنذُ عِدَّة شُهور-؛ مِن مُظاهَرات، فثورة، فتنحِّي الرَّئيس[1]، فتولِّي الجيش... فوَهَنِ البَلَد، وتكاثر الأحزاب، وعُلُوِّ صوت الباطِل، ووُقُوع بعضِ الفِتَن الطائفيَّة... ثم استفتاء تعديل المادَّة الثانية مِن الدُّستور، والثورة المُضادَّة، واستغلالِ المُستغلِّين، و.. و..!

ومِن ضِمن هذه المُتابعةِ -بل المُتابَعات!- كانتْ -ثَمَّةَ- مُتابعةٌ حثيثةٌ لكثيرٍ مِن التَّصريحات، والمَواقِف، والفتاوَى التي صَدَرَتْ مِن بعضِ أفاضل المشايخ السلفيِّين -هُناك-؛ ابتداءً مِن فتاوَى النُّزول إلى (ميدان التَّحرير!) -مع ما ذُكِرَ في بعضِها(!) مِن نُزول الزَّوجة! والأولاد!!-، وانتهاءً بفتوَى (تجويز إنشاء الأحزاب)! ومُروراً بما نُقِلَ عن مَدْحِ (البعض) لجماعة (الإخوان المُسلمُون) -المعروف خَلَلُ عقيدتِها ومنهجِها، والمُنحرِف سبيلُها وخطُّها-!

---

(١) ولا أقولُ -كما قيلَ ويُقال-: نجاح الثَّورة!! فمُجَرَّدُ (سُقوط / تنحِّي) الرَّئيس: لا يدلُّ على نَجاحِ الثَّورة؛ ونحنُ لا نَزالُ نَرى الفِتَن تَمُوجُ في البلاد، والأمنَ مفقوداً، والنُّفوس مُتحفِّزَة! ولئنْ كانَت هذه (النَّصيحةُ) بشأنِ (مِصرَ) -خُصوصاً-؛ فهي ذاتُ نَفعٍ للجميعِ مِن بابِ أَوْلَى...

ولعلَّهُ (!) آنَ الوقتُ الذي نتواصَى -فيه-أيها الدعاة السلفيُّون في (مصر)- بالحقِّ، والصَّبر، والمرحمةِ؛ مُدارَسَةً لواقعٍ عَسِرٍ مخاضُهُ، ومُضطرِبَةٍ حِياضُهُ؛ بكلمةٍ هادئةٍ هاديةٍ؛ نتناصحُ -فيها- في ذات الله -تعالى-؛ بصِدقٍ وإخلاص...

□ أحداث (مصر) ليس لها سابقةٌ:

ونُؤكِّدُ -ابتداءً- أنَّ ما جَرَى في (مِصرَ) -مِن أحداث وتَداعِيات (سريعة!)- قد يكونُ ممَّا لا سابقَةَ له يُقاسُ عليها -في العَصرِ الحديث-، وهذا يَزيدُ البلاءَ بَلاءً! والإشكالَ إشكالاً!! والاضطرابَ اضطراباً!!!

وهو -نَفسُهُ- السَّبَبُ الذي جَعَلَنِي أَلْتَمِسُ لبعضٍ مِن أولئك المشايخ: العُذْرَ- في بادئ الأمر- مع تصريحي الواضح بالتَّخطئة والإنكار لمواقِفِكُم تِلك...

ولمْ يُعجِب موقِفِي الوسطُ -هذا- يومئذٍ- طائفتَيْن مِن النَّاس:

الأُولَى: مَن رَأَوْا أنَّ تَخطِئَتِي -تِلك- قد تكونُ ذات آثار سلبيَّة على (الدَّعوة السلفيَّة) -في مِصر- في ظِلِّ الظُّروف والتغيُّراتِ الجارِية-!

الثانية: مَن رأَوْا أنَّ التَّخطئة -وحدَها- لا تَكفِي! بل لا بُدَّ مِن الإسقاطِ، والتَّبديع، والتَّضليل!

... مع إدراكِي -جيِّداً- أنَّ الفِئَةَ الثانيةَ أشرسُ في موقفِها، وأعسرُ في طريقتِها، وأنْكَى في عِلاجِها، وأسوأُ في آثارِ أُسلوبِها!!

ومع ذلك -كُلِّهِ- فلَم أزَلْ -ولا أزالُ- على مَوقِفي -ذاتِهِ-؛ حِفظاً لِحَقِّ التَّناصُح في الدِّين، وسلامةِ الأُخُوَّةِ، وصِيانةً لاستِقامَةِ المَنهجِ، وإزالةً للعوائقِ مِن طريقِ الدَّعوةِ، وخَوفاً على (مِصرَ) الطيِّبةِ أنْ يُختَطَفَ أمْنُها، أو أمانُها، أو إيمانُها- باسمِ (الدِّين)، أو (الدعوة)-، وتَرجيحاً للمصلحةِ الراجحةِ على ما هو مَرجُوحٌ مِن سواها...

□ **ضوابط (العمل السياسي) -الشّرعيّ-:**

أخي الداعي السلفيّ:

لا أدرِي لماذا نَسِيتَ -بسرعةٍ!- نَصائحَ شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رحمه الله- المُتكاثِرَةَ-وهو مَن هو - في موضوع (السِّياسة)! وأنَّ: (مِن السِّياسة تَرْك السِّياسة)؟!

وإنِّي لأَعْلَمُ أنَّكَ -جيِّداً-حفِظَكَ اللهُ- لستَ بحاجةٍ إلى التَّنبيهِ على أنَّ مقصودَ شيخِنا مِن السِّياسة (المَتروكة) -ها هُنا- إنَّما هو السِّياسة العصريَّة؛ بطرائقِها، ودَهاليزِها، وأسرارِها، وأوضارِها، وآثارِها! سياسة (ميكافيلِّي) بألوانها، ومُتغيِّراتِها، وتطوُّراتِها، وتورُّطاتِها، وأنفاقِها، ونِفاقِها!!

أمَّا (السِّياسة الشرعيَّة) -والتي هي (رعاية شؤون الأُمَّة بالكتاب والسُّنَّة، وبمنهج سَلَف الأُمَّة)-؛ فهي التي نَحرِصُ عليها، ونُحَرِّضُ عليها، ونَدعُو إليها: بالعِلمِ الواثق، والبصيرةِ الصّادقة؛ ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحۡسَنُ﴾، ﴿لِلَّتِى هِىَ أَقۡوَمُ﴾...

ولقد كان لكُم -أيها الدعاة السلفيّون- في العديد مِن القنواتِ الفضائيَّة

الإسلاميَّة -في السَّنوات الأخيرة-وفَّقَ اللهُ القائمِينَ عليها إلى كُلِّ خيرٍ- دَوْرٌ مُؤَثِّرٌ وفَاعِلٌ -جِدًّا- في الدَّعوةِ إلى العقيدةِ الصَّحيحةِ -والتي هي رأسُ الأمرِ -كُلِّهِ-؛ دُروساً، وخُطَباً، ولِقاءاتٍ، وفتاوَى، ومُحاضراتٍ...

نسألُ اللهَ -تعالى- أنْ يُبارِكَ فيكُم -جميعاً-، وفي جُهودِكُم الميمونة-كُلِّها-...

فحافِظُوا -أيُّها الدُّعاة السلفيُّون- على هذا الدَّوْرِ الجَليل، ولا تُدَنِّسُوهُ بِوُلوجِ أبوابِ السِّياسةِ التي مَهْما طالَت: فعُمرُها قَصير! ومهما كَبُرَت: فحجمُها صغير!

وأنتُم -بما حَباكُم اللهُ إيَّاه، ووفَّقَكُم اللهُ له- أجَلُّ مِن ذاك وذَيَّاك بكثير...

إنَّ نهايةَ السِّياسيِّ(!) -أيّ سياسيٍّ كان!-: الاستقالةُ أو الإقالةُ، أو الإسقاطُ أو التَّنَحِّي!! بينما دَورُ الدَّاعِي إلى الله -تعالى- على عِلْمٍ وبصيرةٍ-، وجُهدُهُ، وجِهادُهُ: مُمْتَدٌّ إلى آخِرِ أنفاسِهِ؛ لأنَّهُ يُريدُ للناسِ، لا يُريدُ منهُم!

واعْلَم -أخي الداعي السلفيُّ الفاضِل- أنَّ النَّاسَ -عامَّةً وخاصَّةً- إذا رَأَوْا مِن أيِّ أحدٍ كان: حِرصاً على ما بأيدِيهم، أو ما مَعَهُم -حتَّى أصواتَهُم وأصابِعَهُم!-؛ زَهِدُوا فيه، وانْتَقَصُوهُ حَقَّهُ، وإذا رأَوْا مِن أيِّ أحدٍ كان: حِرصاً عليهِم، ورحمةً بهِم، وزُهْداً فيما معهُم، وما بأيديِهم: أكْرَمُوهُ، واحترمُوه، وقدَّرُوه...

وها هُم أُولاءِ مشايخُنا الأكابرُ -رحِمَهُم اللهُ- والذين هُم لا يزالُونَ -فيما نَحسِبُ- قُدْوَتَكُم، والمُعَظَّمِين عندَكم، والمُبجَّلِين على ألسنتِكُم وأقلامِكُم -

ماتُوا ومناهجُهُم ظاهرةٌ، ورُؤوسُهم مَرفوعةٌ، وقاماتُهُم مُنتصِبَة، وألْوِيَتُهُم خَفَّاقة، وأسماؤُهُم بَرَّاقة...

□ مِصر بحاجة إلى دعوة، وتعليم:

أخِي الداعي السلفيّ:

إنَّ (مِصرَ) العظيمةَ بحاجةٍ أكثرَ -اليومَ- إلى دعوتِكُم...

بحاجةٍ إلى تَوعيتِكُم...

بحاجةٍ إلى نصائحِكُم...

بحاجةٍ إلى عقيدتِكُم...

بحاجةٍ إلى تربيتِكُم...

بحاجةٍ إلى تعليمِكُم، وتثقِيفِكُم...

بحاجةٍ إلى جُهودِكُم وجِهادِكُم...

وهذه -كُلُّها- قضايا مضمونةُ النَّتيجةِ -بالإخلاصِ والسُّنَّة -إنْ شاءَ اللهُ- إنْ في الدُّنيا، وإنْ في الآخِرَةِ-، ونَرجُو اجتماعَهما لكُم -معاً- بالخيرِ والبَرَكَة والتَّوفيق...

بينما قضايا (السِّياسة) و(السِّياسيِّين) -و(ساسَ)، و(يَسُوسُ)، وما اشتُقَّ منهُما!- مَزالِقُ خطيرة، وأبوابٌ مُستغلَقة -وبخاصَّة في ظُروفٍ مِثل ظُروفِكُم -الآن- شِدَّةً وعُسراً-، ولا مُفَرِّجَ إلاّ الله...

لقد وهب اللهُ -تعالى- كثيراً منكم -أيُّها الدُّعاةُ السلفيُّون في (مِصرَ) الطيِّبَة-: قُدرةً عاليةً في التَّأثيرِ والتَّغيير -(وَعْظاً) علميًّا رَشيداً؛ حَسَدَكُم عليه الكَثيرُون، ونافَسَكُم فيه الأقلُّون-؛ ممّا يَستوجِبُ عليكُم -أكثرَ وأكثرَ- شُكرَ نِعَمِهِ -سُبحانَهُ-؛ بالازديادِ مِن العِلْم، والتعلُّم، والتَّعليم... دُونَ الانشغال ببُنيَّات الطَّريق، وما يتبعُها مِن إعاقةٍ وتعويق!

وكذلك بالحِرصِ -أكثَرَ- على العملِ على هِدايةِ النَّاسِ...

والجهدِ والجِهاد في تحقيقِ ذلك...

وبالتَّعاوُن -أكثرَ- مع مشايخِكم وأقرانِكم، بل إخوانِكم وأبنائِكم: للخُروج مِن هذا النَّفَق المكشوفِ ظَلامُهُ، والمجهولةِ نِهايتُهُ!

□ حقيقة بعض (الجماعات الحزبيَّة):

أخي الداعي السلفيُّ:

أنت تَعْلَمُ (جيِّداً) حقيقةَ بعضِ (الجماعات) -وكذلك بعض (الأفراد)-؛ ممَّن طريقتُهُم ليسَت طريقتَنا! ومنهجُهم ليس مَنهجَنا! بل عقيدتُهم ليسَت عقيدتَنا!! ومع ذلك رأيناكَ -وكُلُّنا أسَفٌ-: تَمُدُّ أيديَك إليهِم...

وتتعاوَنُ معهُم..

بل تَمدَحُهُم...

وتُثْنِي عليهِم...

ولستُ بحاجةٍ -أخي الداعي السَّلَفيُّ الفاضلُ- بأنْ يُقالَ لي -تَسويغاً، أو تَبريراً-: إنَّها الظُّروفُ! والُمتغيِّرات! والتَّحالُفات! و(المصالح!)!.. و.. و..!!

فأنا على إدراكٍ تامٍّ لهذا -كُلِّه-...

لَكِنْ؛ لكلِّ أَمْرٍ حُدودُهُ وحقيقتُهُ؛ فَضلاً عن نتائجِه ومَآلاتِهِ... فلا نُضَحِّي برأسِ المال (المضمون)؛ طَمَعاً بالرِّبح (المَظنون)!!

واعلَم -أخي الداعي السلفيُّ- أنَّ حِرصَكَ على (هؤلاءِ) بابٌ غيرُ بابِ حِرصِهم عليك! وتعاوُنَك معهُم مختلِفٌ عن (حقيقةِ) تعاونهم معك:

أنتَ تُريدُ شيئاً -ولا نُزَكِّيكَ على الله-، وهُم يُريدُونَ غيرَه- بل ضِدَّه-؛ إنْ هي إلاّ أساليب، ووسائل (منهُم)؛ يُرادُ مِن ورائِها تحقيق أهداف ومآرب!! وتاريخُهم -كُلُّهُ- شاهدٌ على ذلك...

إنَّ حزبيَّةَ هؤلاء مُظلِمَةٌ سَوداءُ، مشهورةٌ، مكشوفةٌ، مَنظورةٌ على مَدارِ أكثرَ مِن ثمانينَ عاماً؛ فلنْ تتغيَّرَ على أيديك... بل (قد) تتغيَّر (أنت!) على أيديهم -وهذا ما لا نتمنَّاه لك، ولا ننتظرُهُ مِنكَ، ولا فيك-...

وما مدحُ بعضِ المشايخ السلفيِّين -أخيراً- لبعض مواقفِ هؤلاء الحزبيِّين، أو استدلالُهم بقاعدتِهم الباطِلَة العاطِلَة -ولو بقصدٍ حَسَنٍ-: (نتعاوَنُ فيما اتَّفَقْنا عليه، ويَعذرُ بعضُنا بعضاً فيما اخْتَلَفْنا فيه!) إلاّ مِثالاً على بعضِ ما أُشيرُ إليه -غَفَرَ اللهُ لي ولكم -جميعاً-!

□ مِن تناقُض (السِّياسيِّين) -العصريِّين-:

وإلاَّ؛ فهل يَغيبُ عن فضيلتِكم -أخي الداعي السلفيُّ- حالُ مَن كان يَستعلِي -بالأمس القريب- بتكفير الحُكّام، وتجويز الخُروج عليهم -فضلاً عن التَّثوير والتَّهييج-، مع اتِّهام غيرِهِ -ممّن يُخالِفُهُ بالحقِّ- بأسوإِ التُّهَم والأحكام -سَبًّا، وشَتْماً-: (مُرجِئ، عَميل، مُتخاذِل...)! ثُمَّ صارَ -اليومَ- بقُدرةِ قادِرٍ!!- يُنادِي بحُكْم القانون! وتحكِيم الدُّستُور! والرِّضا بالدَّولة (المدنيَّة)؛ فكيف تأمنُ ذا على دينِك؟!

وكيف ترتضِيهِ أنْ يكونَ شريكَك؟!

بل كيف تَقبَلُهُ مَعَكَ -أو حتّى أنْ يُجالِسَك!-؟!

أُكَرِّرُ: سواءٌ أكان هذا الصِّنف (جماعة)، أو (فرداً)؟

ولعلَّه لا يخفَى على فِطنةِ فضيلتِكُم -أخي الداعي السلفيّ- (مَن/ ما) هو (المقصود!) مِن كلامِي -جَمْعاً، أو تَفريقاً-!!

□ كلماتٌ ذهبيَّةٌ؛ فاعملُوا بها:

تأمَّلْ معي -أيُّها الداعية السلفيُّ الفاضِل- نَصيحةَ عالِمٍ عظيمٍ، وإمامٍ كَبير، وسلفيٍّ جَليل، وهو العلاَّمةُ السَّلَفِيُّ الجزائريُّ محمد البشير الإبراهيميّ -رحِمَهُ اللهُ- حيثُ يَقولُ -وكأنَّهُ يُخاطِبُ ضَمائرَكُم، ويَستَنْهِضُ أحاسيسَكُم- في ظُروفٍ مِثلِ ظُروفِكُم -وقد تكون أشدَّ-:

«العِلمَ.. العِلْمَ.. أيُّها الشَّباب! لا يُلهِيكُم عنهُ سِمسارُ أحزاب ينفخ في ميزاب! ولا داعيةُ انتخاب في المجامِع صَخّاب! ولا يَلْفِتَنَّكُم عنهُ مُعَلِّلٌ بسراب، ولا حاوٍ بجِراب، ولا عاوٍ في خَراب يَأْتَمُّ بغُراب!

ولا يَفتِنَنَّكُم عنهُ مُنْزَوٍ في خَنْقة، ولا مُلْتَوٍ في زَنْقَة (!)، ولا جالسٌ في ساباط على بِساط، يُحاكِي فيكُم سُنَّة الله في الأسباطِ!

فكُلُّ واحدٍ مِن هؤلاءِ مُشَعْوِذٌ خلاَّب! وساحرٌ كَذَّاب!

إنَّكُم إنْ أطَعْتُم هؤلاءِ الغُواة، وانْصَعْتُم إلى هؤلاءِ العُواة: خسِرْتُم أنفُسَكُم، وخسِرَكُم وطَنُكُم، وستَنْدَمُونَ يومَ يَجْنِي الزَّارِعُونَ ما حَصَدُوا...

ولاتَ ساعةَ نَدَم..».

وقال -رحِمَهُ اللهُ-: «أُوصيكُم بالابتعادِ عن هذه الحزبيَّاتِ التي نَجَمَ بالشَّرِّ ناجِمُها، وهَجَمَ -لِيَفْتِكَ بالخيرِ والعِلْمِ- هاجِمُها، وسَجَمَ على الوطَنِ بالمِلْحِ الأُجاجِ ساجِمُها!

إنَّ هذه الأحزابَ كالميزاب؛ جَمَعَ الماءَ كَدَراً، وفرَّقَهُ هَدَراً، فلا الزُّلالَ جَمَع، ولا الأرضَ نَفَع!».

... إنَّها -واللهِ- نَصيحةُ عالِمٍ شَفيق..

بكلامِ حقٍّ خالصٍ رَقيق...

وبِعِلْمٍ واثِق دَقيق...

وبأُسلوبٍ فائقٍ أنيق...

وبلسانٍ جميلٍ رَشيق...

وبِفَهْمٍ صادِق عَميق...

... فهَلاَّ استجبتُم له؟! وانْتَصَحْتُم بنُصْحِه؟!

□ **(ميدانكم) الحقيقي، هو: ميدان الدَّعوة إلى الله:**

أخي الداعي السلفي:

إنَّ (مَيْدان الدَّعوة) إلى الله -تعالى- على مَنهج السَّلَف الصَّالِح- هو (مَيْدان التَّحرير) -الحقّ-:

التَّحريرُ مِن الشِّركيَّات، والعقائد الباطِلات..

التَّحريرُ مِن البِدَعِ والضَّلالات...

التَّحريرُ مِن المَعاصِي والشَّهوات...

التَّحريرُ مِن الظُّنُونِ والجَهالات...

التَّحريرُ مِن الخُرافات والتُّرَّهات...

التَّحريرُ مِن العصبيَّة والحزبيَّات...

إنَّ مَيْدان (التَّغيير) -الشرعيِّ الحقِّ- ليس هو (ميدان التَّحرير!) -ذاك-! ولا منهُ! ولا إليه !!إنَّما هو (التَّغييرُ) بالدعوةِ الصَّادقةِ الواثِقَةِ إلى اتِّباع كتاب الله

العليِّ القدير، وسُنَّةِ النبيِّ البَشير النَّذير، وعلى منهجِ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ -وهو العليمُ الخَبير-...

... وأنتَ تَعلَمُ -جيِّداً- أيُّها الداعي السلفيّ- أنَّ (مِصرَ) العظيمة -بلدَ الثَّمانين مَليوناً -بحاجةٍ إلى مَن يَسُوسُها (سياسةَ) الأنبياءِ المأمونين؛ لا (سِياسةَ) الشُّركاء المُتشاكِسين!!

ولهذه غُواتُها، ولِتِلْكَ وُعاتُها، ورُعاتُها، ودُعاتُها ...

□ (مِصر) أمّ العالَم؛ فكُونُوا على قَدْر المسؤوليَّة:

هذا هو الذي تحتاجُهُ -اليومَ-حقًّا- بلادُكُم العظيمةُ (مصر) التي وَصَفَها العلاّمةُ المُؤرِّخُ ابنُ خَلْدُون -أيَّامَهُ -قبلَ أكثرَ مِن خمسةِ قُرونٍ- بأنَّها: «أمُّ العالَم، وإيوانُ الإسلام، وينبوع العِلم والصَّنائع»..

هذا ما يحتاجُهُ وَطَنُكُم الغالي.. دعوةً صادقةً...

هذا ما يحتاجُهُ شعبُكُم الطيِّب... تعليماً واثِقاً...

ومَن عَرَفَ الدَّاء؛ سَهُلَ عليه وَصفُ الدَّواء...

ومَن لا؛ فلا.. وألفُ لا!!

إنَّ وُلوجَ مُعتركِ العمل السِّياسي المُعاصِر مُغامرةٌ أشبهُ ما تكونُ بالمُقامَرَة!!

فإيَّاكَ -أخي الداعية السلفيُّ الفاضل- وهذه المُقامَرَةَ الخطِرَة...

إيَّاكَ والتَّضحيةَ بالدَّعوة...

إِيَّاكَ والنُّزُولَ -فالهُوِيَّ!- مِن الأعالي إلى الأنفاق!

أَكْتُبُ لكُم -إخواني الدُّعاة (السلفيُّون)- ما أكتُبُ؛ وكُلِّي ثِقَةٌ بحُسنِ نَواياكُم -ولا أُزكِّيكُم على الله-، ولكنِّي آمُلُ -جدًّا- أنْ تجدَ قُلوبُكُم مَلْجَأً لِنصيحتِي؛ فالمُؤمنُ مِرآةُ أخيه، والمُؤمنُونَ نَصَحَةٌ، والمُنافِقُونَ غَشَشَة...

وواللهِ؛ لا أكتُبُ هذا إلاّ مِن بابِ «لا يُؤمِنُ أحدُكُم حتّى يُحِبَّ لأخيهِ ما يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» -كما قالَ رسولُنا الكريمُ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-.

فلقد عايَشْنا عُلماءَنا؛ وعَرَفْنا كيف تَعامَلُوا مع الفِتَنِ...

عايَشْناهُم وقد تجاوَبْنا مع نصائحِهِم وتَوجيهاتِهِم...

عايَشْناهُم ولا تَزالُ كَلِماتُهُم تَرِنُّ في آذانِنا، وتَنقادُ لها قُلوبُنا؛ تَحذيراً ونَذيراً -حِياطةً، ورعايةً-...

□ لا تُضَيِّعُوا الفُرصةَ - بالحقِّ -:

أخي الداعي السلفيُّ:

لا تزالُ الفُرصةُ كبيرةً، سانِحَةً، مُواتِيَةً في (مِصرَ) -الجديدة!- بأنْ تَتبَوَّأَ (الدَّعوة السلفيَّة) مَكانَها الأحَقّ؛ ومَوضِعَها اللائِق بها (بالحقّ)؛ بعيداً عن مُناكَفات أهلِ السِّياسة! ومُغالَطات أصحاب الصحافة!! الذين جعَلُوا -في الأسابيع الماضِيَة! -(السلفيَّة)، و(السلفيِّين) كالغُول المُنبَثِقِ مِن وَراءِ اللاّ مَعقول!!

فهَل هكذا (نحنُ)، وهكذا (دعوتنا)؟!

لا -والذي بَعَثَ محمداً بالحقِّ-؛ لكنَّها العَجَلَةُ مِن (البعض)، والتصيُّدُ الرَّخيصُ الحاقِدُ مِن (بعضٍ آخَرَ)!!

ووالله -أخي الدَّاعي السلفيُّ-؛ ليسَ أكثرُ هذا -مِن أولئكَ!- إلاّ خوفاً على كَراسيِّهم!

وحِرصاً على جُموعِهم!

ومُحافظةً على جَماهيرِيَّتِهم!

فلا تُنافِسُوهُم على ما هُم أقْدَرُ عليهِ مِنكُم...

بل سابِقُوهُم إلى ما لا مَجالَ لهم فيه -معكُم- ولو بأدنَى (أدنَى) مُنافسة!

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾..

هذا (ميدانُكُم): فلا تُغادِرُوهُ...

وهذه (دعوتُكُم)؛ فلا تَخذِلُوها...

وهذا (حَقُّكُم)؛ فلا تَنتَقِصُوه...

ولا أُريدُ أنْ أقولَ لكُم: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾...

بل أُذَكِّرُكُم تمامَ الآيةِ ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا ...﴾ -دَعوةً سلفيَّةً هادئةً هاديةً-؛ لِيَتَهَيَّأَ لكُم -بَعْدُ- أنْ يُقالَ لكُم: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾-: آمِنِينَ بدعوتِكُم إلى هِدايةِ الخَلْق، وبِنَشْرِكُم العقيدةَ والسُّنَّةَ، والحقّ-.

□ هذه دعوتُنا (السلفيَّةُ) النَّقيَّةُ؛ عِلماً، وعَمَلاً:

... آمِلين -جدًّا- أنْ تكونَ دعوتُكُم -جاهدةً مُجِدَّةً مُجتهِدَةً- في أن تُريدُوا للنَّاسِ، لا أنْ تُريدُوا مِنهُم:

* تُريدُونَ للناس: في دينِهم..

* ولا تُريدُونَ منهُم: في دُنياهُم...

وأُذكِّرُكَ -أخيراً- أخي الداعي السلفيُّ- مُقارَبَةً لِكلامِي هذا- مع فضيلتِكُم- بما قاله ذاك الصحابيُّ المرضيّ، لِسَيِّدِه ورَسولِهِ النبيِّ الأُمِّيّ -كما في «الصحيحَيْن» -: «والله -لقد علمتُ لَئِنْ حَدَّثْتُكَ -اليومَ- حديثَ كذِبٍ تَرضَى به عنِّي: لَيُوشِكَنَّ اللهُ أنْ يُسخِطَكَ عَلَيَّ، ولَئِنْ حَدَّثْتُكَ حديثَ صِدْقٍ تَجِدُ عَلَيَّ فيه: إنِّي لأَرجُو فيه عَفْوَ الله»...

وأُعيدُ هذا الكلامَ -نَفسَهُ- وأقولُهُ؛ لأولئكَ المُتربِّصِين المُتصيِّدِين -وما أكثرَ عَدَدَهم! وأقلَّ بَرَكَتَهُم-!!

لعلَّ البقيَّةَ مِن حَيائِهِم -أو إيمانهم- وهُما مُقترِنانِ - تَردَعُهُم، وتَكُفُّهُم!!!

وبعدُ -أخي الدَّاعي السلفيُّ-؛ فلستَ أظُنُّكَ ناسِياً جِهادَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ العلميَّ، العقائديَّ، المنهجيَّ -سواءً في (مِصرَ)، أو (الشَّام)-، وهو القائل: (أنا رجُلُ مِلَّة، لا رَجُلَ دَولَة)...

فكُنْ مِثلَهُ؛ فالآمالُ مُنعَقِدَةٌ في (مِصر) -الرَّائدَة- على الدَّعوةِ السَّلَفِيَّة -

ودُعاتها الصَّادِقِين -مِن أمثالِكُم- ولا نُزَكِّيكُم على الله-؛ بطُهْرِها، ونَقائِها، وصَفائِها، وبَقائِها...

وهذا -كُلُّهُ- ما لا الْتِقاءَ لشيءٍ مِن السِّياسةِ (العصريَّة) -أَلْبَتَّةَ- مَعَهُ...

فلا يَكُن أحدُنا إمَّعَة!

ولْنَتَذَكَّرْ -جميعاً- أخي الداعي السلفيُّ- أنَّ الفَجْرَ فَجران!

والكاذبُ -منهُما- أوَّلُهُما، وأسبقُهما!!!!

فما كُلُّ بَرْقٍ لاحَ لي يَستفِزُّنِي ولا كُلُّ مَن لاقَيْتُ أرضاه مُنْعِما

.... نصيحةَ أخٍ مُحِبٍّ مُشْفِقٍ؛فلا تُهْدِرْها-بِرَبِّك-أخي الداعيةُ السلفيُّ-...




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

- ١٠ -

مناطُ منع (الخُروج)، وقَبول (المتغلِّب) - معاً - واحدٌ

لا بُدَّ مِن التنبيه -مِن قَبلُ ومِن بَعْدُ- على أمْرٍ مُهِمٍّ -غايةً-، وهو:

أنَّ مِن وُجوهِ المناطِ الفقهيِّ الذي حَرَّمَ أهلُ العِلْمِ -بسببِهِ- الخُروجَ على وليِّ الأمرِ: (دَرْء الفِتنَة، والحِفاظ على أمْنِ الأُمَّة، واستِقرارها)، وهو -نَفسُهُ- المناطُ الذي جَعَلَ عُلماءَ أهلِ السُّنَّةِ -جميعاً- يُقِرُّونَ بحُكْمِ (المُتغلِّب) -إذا استقرَّ له الأمرُ، واسْتَتَبَّ له الأمنُ-:

قال ابنُ بَطَّال في «شَرح صحيح البُخاريِّ» (١/ ١٢٥):

«وأهل السُّنَّة مُجمِعُونَ على أنَّ المُتغلِّبَ يَقومُ مَقامَ الإمامِ العدل في إقامة الحُدود، وجِهاد العَدُوِّ، و..».

وقالَ الإمامُ أحمدُ -رَحِمَهُ اللهُ- في رسالة عبدُوس بن مالك -كما في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٤٤)-: «والسمع والطاعة للأئمَّة وأمير المُؤمِنين البَرّ والفاجِر، ممّن وَلِيَ الخلافةَ واجتمعَ الناسُ عليه ورَضُوا به، ومَن خَرَجَ عليهم بالسَّيف حتّى صار خليفةً وسُمِّي أمير المؤمنين».

وقال الإمامُ النوويُّ -كما في «روضة الطالِبين» (١٠/ ٤٦)-: «... إذا ماتَ الإمامُ فتصدَّى للإمامةِ مَن جَمَعَ شرائطَها مِن غيرِ استِخلافٍ ولا بيعةٍ، وقَهَرَ النَّاسَ بشوكتِهِ وجُنودِهِ، انْعَقَدَت خِلافتُهُ لِيَنْتَظِمَ شَمْلُ المُسلِمين، فإنْ لمْ يَكُن

جامِعاً للشَّرائطِ بأنْ كان فاسِقاً، أو جاهِلاً؛ فوَجْهان: أصحّها: انْعقادها -لِـمَا ذَكَرناهُ- وإنْ كان عاصياً بِفِعْلِهِ-».

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر في «فتح الباري» (١٣/ ٧): «وقد أجمعَ الفُقهاءُ على وُجوبِ طاعةِ السُّلطان المتغلِّب والجِهاد معهُ، وأنَّ طاعتَهُ خيرٌ مِن الخُروجِ عليه؛ لِـمَا في ذلك مِن حَقْنِ الدِّماء، وتَسكين الدَّهْماء»(١).

ويقولُ شَيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- في «منهاج السُّنَّة» (١/ ٥٠٩): «فمتَى صارَ قادِراً على سِياستِهم- إمّا بطاعتِهِم أو بقَهْرِهِ-؛ فهو ذُو سُلطانٍ مُطاع- إذا أمَرَ بطاعةِ الله-».

وروَى البيهقيُّ في «مناقِب الشافعيِّ» (١/ ٤٤٨) عن حرملة، قال: سمعتُ الشافعيَّ يَقولُ: «كُلُّ مَن غَلَبَ على الخِلافةِ بالسَّيفِ حتّى يُسمَّى خليفةً ويُجمِعَ النّاسُ عليه؛ فهو خليفة».

وذَكَرَ الشَّيخُ عبد اللطيف بن عبد الرَّحمن -رحِمَهُما اللهُ -تعالى- حُصول وِلايةِ آل مروان بالتَّغلُّب، ومع ذلك انْقادَ لهم سائرُ أهل القُرَى والأمصار، وكذلك مبدأ الدَّولة العبَّاسيَّة، ثُمَّ قال:

«وأهل العِلم -مع هذه الحوادِث- مُتَّفِقُونَ على طاعةِ مَن تغلَّبَ عليهِم في المَعروفِ؛ يَرَوْنَ نُفوذَ أحكامه، وصحّة إمامته، لا يختلفُ في ذلك اثنان»(٢).

---

(١) ونَقَلَهُ وأقرَّهُ الشَّوكانيُّ في «نَيل الأوطار» (٧/ ٣٠٨).

(٢) «مجموع الرَّسائل والمسائل النجدية» (٣/ ١٦٧).

وقال الإمامُ محمدُ بنُ عبد الوَهَّاب: «الأئمَّة مُجمِعُونَ مِن كُلِّ مَذهبٍ على أنَّ مَن تغلَّبَ على بَلَدٍ -أو بُلدانٍ- له حُكْمُ الإمامِ في جميعِ الأشياءِ.

ولولا هذا ما استقامَت الدُّنيا؛ لأنَّ الناسَ مِن زَمَنٍ طويلٍ -قَبلَ الإمامِ أحمدَ إلى يومِنا هذا- ما اجتمعُوا على إمامٍ واحدٍ، ولا يَعرِفُونَ أحداً مِن العُلماءِ ذَكَرَ أنَّ شيئاً مِن الأحكامِ لا يصحُّ إلّا بالإمامِ الأعظمِ»(١).

وفي هذا جوابٌ حاسمٌ على مَن سَحَبَ حُكْمَ أحداثِ مِصرَ قَبلَ (الثَّورة)، إلى ما بعدَها!

واللهُ المُوَفِّق للسَّداد؛ لا رَبَّ سِواه، ولا إلهَ غيرُهُ.



(١) «الدُّرَر السنيَّة» (٩/ ٥).

وانظُر كتابي «مسائل علميَّة في الدَّعوة والسِّياسة الشَّرعية»؛ ففيه نُقولٌ مُؤَكِّدَةٌ لهذه المسألةِ المُهمَّةِ.



-١١-

وبعد...

لماذا لا يلجأ (أهلُ السُّنَّة) في إصلاحِهم إلى الحلِّ السِّياسيِّ، أو الحلِّ الدَّمويِّ؟!

... يُجيبُ عن هذا السُّؤالِ المهمِّ أخونا المُكَرَّمُ فضيلةُ الشيخ عبد المالك رمضاني(١) -حفظهُ اللهُ- قائلاً-:

جاءَ الدِّينُ الإسلاَميُّ شاملاً لجميع حاجاتِ الخَلقِ؛ قالَ اللهُ -تعالى-: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩].

◻ الحاجة إلى الجانب السياسي:

ومِن هذهِ الحاجاتِ: الجانبُ السِّياسيُّ؛ الَّذي به انتِظامُ اجتِماعِ النَّاس، والجانبُ الجِهاديُّ الَّذي به ضَمانُ عِزِّهم، وصدُّ عُدوانِ المُعتدي علَيهم.

وشَرَفُ القائمِ علَيهما بعِلم وعدلٍ أمرٌ مَعلومٌ.

هَذه المقدِّمةُ قدَّمتُها لبيانِ أنَّ السِّياسةَ الشَّرعيَّةَ مِن الدِّين، وأنَّ الجِهادَ المَشروعَ(٢)

---

(١) مجلَّة (الإصلاح) -الجزائريَّة-، عدد: ٥/ شوّال/ (١٤٢٨هـ)، (ص٣٦-٤٤).

(٢) فمِن الجِهاد ما ليس بمشروع؛ كمِثلِ «مَن جاهَدَ الكفَّارَ جِهاداً ظَلَمَهُم به، وخَرَجَ فيه عن الشَّريعةِ، وظَلَمَ فيه المُؤمنِينَ -جميعاً- حتّى كان مَضَرَّةُ ذلك الجِهاد على المُسلمِينَ، وعلى أنفُسِهِم،=

من الدِّين -أيضًا-، بل هو ذِروةُ سَنامِه[1] -كما أَخبرَ بذَلك الرَّسولُ ﷺ-.

لكنْ؛ لَمّا تخلَّى كَثيرٌ من المُسلِمين عن كَثيرٍ ممَّا جاءَ بِهِ دينُهم: أصابَهم مِن المصائبِ ما لاَ يخفَى على أحدٍ؛ فبَينما هي أمَّةٌ واحدةٌ عَزيزةُ الجانبِ، مَنيعةُ الأَسوارِ؛ إذْ تحوَّلَت وَحْدَتُها إلى فُرقةٍ! وقوَّتُها إلى ضَعفٍ!! إلاَّ ما شاءَ الله...

□ قيام دعوات إسلاميَّة للإصلاح:

وقد قامَتْ دَعواتٌ إسلاميَّةٌ لإصلاَح الأوضاع؛ لكن اختلَفوا في ذلك بحسْب اختلاَفِهم في تَحقيقِ جُذور البَلِيَّة؛ وأكثرُها يرَى أنَّ ما أَصابَ المُسلِمين -اليومَ- من نكَساتٍ عَظيمةٍ سببُه الرَّئيسُ هو: الفَسادُ السِّياسيُّ!

وقد وصَلَ إلى هَذا الاستِنتاجِ جَماعاتٌ مُختلفةُ المَناهج!

وما سلَكوه في إصلاَح هذا الفسادِ السِّياسيِّ هو الَّذي بايَنَ بين مَناهِجِهم زيادةً على تَبايُن أُصولِهِم!

وقد برزَ على السَّاحةِ منها -بُروزًا ظاهرًا- جماعتانِ:

الأولى: تَرَى أنَّ الأمرَ يحتاجُ إلى دخول المُعْتَرَكِ السِّياسيِّ لـ«أَسْلمةِ» برامج الدَّولةِ -كما يعبِّرون-!

=وعلى عَدُوِّهِم: أكثرَ مِن مَنْفَعَتِهِ». -«بيان تلبيس الجهميَّة» (١/ ٣٩٢)- لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة-.

(١) رواهُ الترمذيُّ (٢٦١٦)، وابنُ ماجه (٣٩٧٣)، والنَّسائيُّ في «الكُبرَى» (١١٣٣٠)، وأحمدُ (٢٢٠١٦) عن مُعاذ.

وصحَّحَهُ -لِطُرُقِهِ- شيخُنا في «إرواء الغليل» (٤١٣).

بَينما تَرَى الأُخرى: أنَّه لاَ دواءَ لما ذُكر إلاَّ بالقتالِ!!

فالأوَّلونَ: ظنُّوا أنَّ الأمرَ يَحتاجُ إلى السِّباقِ إلى السُّلطةِ!

والآخَرونَ: مَا يرَونَه إلاَّ في قَطفِ الرُّؤوس المُتسلِّطةِ!

وليسَ الخلاَفُ هنا في الاعترافِ بفَسادِ الحالِ! ولاَ هو في ضَرورةِ السَّعي لإصلاَحِه -أو عدَم ذَلك-! ولَكنَّ الخلاَفَ في طَريقتِه...

□ أصلُ الانحراف والخَلَل:

وأثرُ الاختلاَفِ في ذلكَ مَعلومٌ؛ لأنَّ الطَّريقةَ الإصلاَحيَّةَ إذَا جُهلَت أو أُغفلَت ظلَّ صاحبُها يُكابدُ التَّغييرَ من غَير بابِه، وكانَ كمَن يَقصدُ هدفًا مِن غَيرِ طَريقِه؛ فمتَى يَصِل؟!

وكذلك بالنِّسبةِ للبَحثِ في أَصلِ الانحِراف؛ فإنَّ طَبيعةَ العلاجِ تَختلفُ باختلاَف التَّعرُّف على أصل الدَّاء!

لذَا؛ أَحببتُ تَبيينَ أَصلِ بليَّة المُسلمينَ؛ لأنَّ الاهتِداءَ إلى تَعيينِه يَعني الاهتِداءَ إلى العلاَج؛ فإنَّ التَّوصُّلَ إلى عِلاَج كلِّ داءٍ يَنطلِقُ من جُذورِه.

□ هذا هو منهج الأنبياء:

إنَّ النَّاظرَ في سِيرةِ المُصْلحِين ـ وعلى رَأسِهم الأنبياءُ -يَعلمُ يَقينًا مُخالفةَ هاتَينِ الجَماعتَينِ لهؤلاَءِ؛ سَواءٌ بالنَّظر إلى جُذور البليَّة، أو بالنَّظرِ إلى الطُّرقِ الإصلاَحيَّة؛ لأنَّ الأَنبياءَ ـ عليهم الصَّلاة والسَّلامُ ـ بُعثوا في أَقوامٍ اجتمَعَ فيهم

الشَّرُّ -كلُّه- بما فيه الشَّرُّ السِّياسيُّ-، فلم يَجِئْ في الكتابِ والسُّنَّةِ دلالَةٌ -قطُّ- على أنَّهم اتَّجهوا -أوَّلَ ما اتَّجهوا- إلى إصلاحِ الأَوضاعِ السِّياسيَّةِ بمُمارستِها! أو بمُمارسةِ الأعمالِ الدَّمويَّة!!

ومَنْ نظَرَ في دَعوةِ الأَنبياءِ بعَين التَّسليم والاقتِداء بانَ له هَذا بجلاَء، وأَيقنَه بلاَ كَبيرِ عَناء؛ فإنَّهم دُعُوا للمُشاركةِ في السُّلطةِ؛ فأَبوا إلاَّ أن يَقولُوا لقَومِهم ﴿وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء:١٠٩].

وقد بُعثَ الرَّسولُ ﷺ في وقتٍ عمَّ فيهِ الفَسادُ السِّياسيُّ المَعمورةَ، وما كانَ يُرَكِّزُ على الإِصلاَح السِّياسيِّ -على الرُّغمِ من أنَّ السِّياسةَ[١] من الدِّينِ -كما مرَّ-، ودُعيَ ﷺ للمُشاركةِ في المُلْكِ من قِبَل كُبراءِ قُرِيشْ فأبَى!

فقد وَرَدَ أنَّهم قالُوا له ﷺ: «وإنْ كنتَ تُريدُ به شرَفًا سوَّدْناكَ علَينا حتَّى لاَ نَقطعَ أَمرًا دُونكَ، وإن كُنتَ تُريدُ مُلْكًا ملَّكْناكَ علَينا...»[٢].

◻ قارِنُوا بإنصافٍ وعدلٍ:

بل مَن قارَنَ دَعوتَه ﷺ المُلوكَ والرُّؤساءَ بدَعوتِه الشُّعوبَ عرَفَ الفَرقَ:

* فقَد كانَ مع الشُّعوبِ: يَتحرَّكُ لدَعوتِهم في النَّوادِي والأَسواقِ والبُيوتِ

---

(١) المقصودُ بذا: السياسةُ الشرعيَّةُ المُنضبِطَةُ بالقواعدِ والأدلَّةِ الدينيَّةِ.

(٢) انظُرْ له «تَفسيرَ ابن كَثير» عندَ أَوَّل (سورةِ فُصِّلَت)؛ فقَد ذكرَ بعضَ الرِّواياتِ في هَذا المَعنى. وانظُرْ تَخريجَها، وتَحسينَ الشَّيخ محمَّد ناصِر الدِّين الألباني لها في تَعليقِه على «فقه السِّيرة» (ص١٠٦).

-وغيرِها- ويتحرَّق لذلك، ويُناديهم قبائلَ وفُرادَى لا يَفتُرُ، حتَّى بلَغَ بهِ الحُزنُ عليهم مَبْلَغَه، فقالَ له ربُّه -عز وجل-: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[فاطر:٨]، بل كادَ يُهلِكُ نفسَه مِن أَجلِهم، حتَّى قالَ له ربُّه: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا﴾[الكهف:٦].

* وأمَّا معَ المُلوكِ والرُّؤساءِ؛ ففي غالِب حالِه ﷺ أنَّه لاَ يُكلِّفُ نَفْسَه الذَّهابَ إلَيهم، بل يَكتَفي بإِرسالِ بعضِ سُفرائِه إلَيهم بكَلمةٍ قَصيرةٍ، ويَمضِي، وهيَ قولُه: «**مِن مُحَمَّدٍ عَبْدِ الله ورَسُولِه، إلى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّوم: سَلامٌ على مَن اتَّبَعَ الهُدَى، أمَّا بَعْدُ؛ فإِنِّي أَدْعُوكَ بدِعَايَةِ الإِسْلاَم، أَسْلِمْ تَسْلَم، يُؤْتِكَ اللهُ أَجرَكَ مَرَّتَيْن؛ فإِنْ تَوَلَّيتَ فإنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الأَرِيسِيِّنَ**، و﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾[آل عمران:٦٤]»-رواه البخاري(٧) ومسلم (١٧٧٣)-.

فقارِنْ -أيُّها المتَّبِع!- بينَ هذه الدَّعوةِ النَّبويَّةِ الحَكيمةِ، وبينَ الخُطَبِ السِّياسيَّةِ الطَّويلةِ، والَّتي أخذَت أَعمارَ أَصحابِها برُمَّتها، حتَّى شابَت لِحاهُم معَها: تُدرِكْ أيّ الفَريقَين أَحقّ بالنَّبيِّ ﷺ.

بل أَسلَمَ في وَقتِه ﷺ مَلِكٌ عَظيمٌ، ألاَ وهوَ النَّجاشيُّ مِلكُ الحبَشةِ، فلم يُفكِّر ﷺ في الهِجرةِ إلَيه لاستِيطانِ مملكتِه، أو جَعلِها نَواةَ دَولتِه، ولاَ قالَ: مِن مِثل هَذا القَصر تَنطلقُ الدَّعوةُ!! لعِلمِه ﷺ أنَّ الشُّعوبَ إن لم تكُن مُقتنعةً بالإِسلاَم فإنَّه لاَ يَنفعُها كَثيرًا تَحصيلُ سُلطانِه.

إذًا؛ فعلى المتأسِّين بالأنبياءِ أن يُعْنَوا بطريقِهم في الإصلاَح، وحينئذٍ؛ فَلْيبشرُوا.

□ **أثر صلاح الرَّاعي على الرعيَّة:**

إنَّ أثرَ صلاح المُلوكِ في صلاَح الرَّعيَّة غيرُ مجهولٍ؛ لكنْ؛ لَمَّا كانَ صلاحُ الملوكِ -أو فسادُهم- تابعًا لصلاَح الشُّعوب -أو فَسادِها- لاَ العَكس-؛ كانَ هذا التَّبايُنُ في سيرةِ الرَّسول ﷺ بين إصلاَح الرَّاعي وإصلاَح الرَّعيَّة، وذاكَ الاهتِمامُ الشَّديد بدَعوةِ الشُّعوب أكثرَ من الاهتِمام بدَعوةِ مُلوكِهم.

ولاَ شكَّ أنَّ فَسادَ حالِ المُسلمِينَ -في بلَدٍ ما- سببُه فَسادُ الرَّاعِي والرَّعيَّةِ.

وإذَا باتَ مَعلومًا أنَّ الرَّاعيَ قد يتسبَّبُ في إفسادِ الرَّعيَّة -بما يَبثُّه فيهم مِن أَنظمةٍ مُخالفةٍ لشَرع ربِّ العالِمِينَ-؛ فَلْيُعلَم أنَّ فَسادَ الرَّاعي مُتَسبَّبٌ عن فَسادِ الرَّعيَّة -أوَّلاً-؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩]، فأَخبرَ أنَّ مِن قدَرِه -سبحانَه- تسليطَ الظَّالم على الظَّالم.

□ **مِن أسباب الهلاك:**

ومِن هَذا المعنَى قالَ اللهُ -تَعالى-: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦]، فأَخبرَ -سُبحانَه- أنَّه يُسلِّطُ المَسئولِينَ المُتْرَفِينَ بِفسقِهم على أَهْل القَريةِ المُستحِقَّة للإِهلاَك.

ولاَ رَيْبَ أنَّها ما استَحقَّت الإهلاَكَ إلاَّ وهيَ ظالِمةٌ؛ كما قالَ -تَعالى-:

﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾[الكهف:٥٩].

وبهَذا التَّفسيرِ فَهِم بَعضُ السَّلفِ الآيَةَ:

فقَد روَى أبو نُعيم (٦/ ٣٠)، والبيهقي في «شُعب الإيمان» (٧٣٨٩)، وأبو عَمرو الدَّاني في «السُّنن الواردة في الفِتن» (٢٩٩) -بسندٍ صَحيحٍ- عن كَعب الأَحْبار، أنَّه قالَ: «إنَّ لكلِّ زَمانٍ مَلِكًا يَبعثُه اللهُ على قُلوبِ أَهلِه[1]؛ فإذَا أَرادَ اللهُ بقَومٍ صلاَحًا: بعَثَ فيهم مُصلحًا، وإذَا أَرادَ بقَومٍ هَلكةً: بعَثَ فيهم مُتْرَفًا، ثمَّ قرأَ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء:١٦]».

قالَ المُناوي في «فيض القدير» (١/ ٢٦٥): «والتَّقديرُ: بقَومٍ أَهْلِ سُوءٍ سُوءًا؛ فإنَّه -تَعالَى- إنَّما يُوَلِّي علَيهم مُتْرَفيهم لِعَدَم استِقامتِهم».

وقد صرَّحَ رسولُ الله ﷺ بأنَّ تَسلُّطَ السُّلطانِ على النَّاس -بظُلمِه-: مَبدؤُه تسلُّطُ ذُنوبِهم علَيهم -أوَّلاً-؛ فقالَ: «**ولَمْ يَنْقُصُوا المِكْيَالَ والمِيزَانَ إلاَّ أُخِذُوا بِالسِّنِينَ، وَشِدَّةِ المُؤنَةِ، وجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ...**» الحديث -أخرجَه ابنُ ماجَه (٤٠١٩) -وصحَّحه الألبانيُّ في تَعليقِه علَيه-.

وهكذَا تَفعلُ الذُّنوبُ؛ ما حلَّت نُذُرُها بساحةِ قومٍ إلاَّ ساءَ صَباحُ المُنْذَرين، فانكشَفوا عن عَدُوٍّ أَبادَ خَضْراءَهم، واجْتَنَحَ أَرزاقَهم، واستَباحَ حُرُمَاتِهم، وقيَّدَ حرِّيَّاتِهم، وفعلَ بهم من المُنكَراتِ على قَدْرِ مَا أَصابُوا من السَّيِّئاتِ، وفاتَهم مِن

(١) أي: حَسْبَ قُلوبِ أهلِه.

المَسَرَّاتِ بحسْبِ ما فَوَّتوا على أَنفسِهم من الطَّاعاتِ، والرَّبُّ حكَمٌ عَدلٌ -وبه المستعانُ-.

◻ إصلاح الأنفُس هو السَّبيل الوحيد:

ولَمَّا كانَ هَذا هو الأَصلَ، فإنَّ اللهَ -عزَّ وجلَّ- جعَلَ إِصلاَحَ النَّفْس السَّبيلَ الوَحيدَ لإِصلاَحِ الرَّاعي والرَّعيَّة؛ فقالَ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد:١١]، فلذَلكَ: كانَ سيِّدُ المُصلحِين ﷺ لاَ يَزيدُ في افتِتاح خُطَبه على التَّعوُّذ من شرِّ النَّفس، فيقولُ: «...**وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا**». رواه أصحابُ «السُّنن»[1] -وصحَّحَه الألبانيُّ[2]- فيها-.

فلِماذَا يُعرِض كَثيرٌ مِن الدُّعاةِ عن طاعةِ الله -في هَذا-، واتِّباع رَسولِه ﷺ؟!

إنَّ الَّذي دَعاني لهَذه الكَتابةِ هو الإِشْفاقُ على الجُهودِ المَبذولةِ في الدَّعوةِ الإِسلاَميَّةِ مِن أن تَضيعَ بلاَ فائدةٍ تُذكَر! لاَ سِيَّما وأنَّ هَذهِ الجُهودَ قد شمَلَتْ مِساحاتٍ وَاسعةً من مَجالاَت الدَّعوةِ، وأَخذَت من أوقاتِ أَصحابِها مَا لو استَرشَدوا فيها بهَدْي الكِتاب والسُّنَّة، ونظَروا في سِيرةِ الأَنبياءِ بعَينِ الاتِّباع: لَبلَغُوا -بإِذْن الله- الغايةَ في أَقصَر زمنٍ، ولكنَّ الَّذي يَنحرِفُ عن ذَلكَ -من الصِّنفَينِ المُشارِ إلَيهما- يُخشَى عليه ألاَّ يَكونَ له نَصيبٌ من عملِه -هَذا- سوَى

---

(١) رواهُ أبو داود (٢١١٨)، والترمذيُّ (١١٠٥)، وابنُ ماجه (١٨٩٢)، والنَّسائيُّ (١٤٠٤) عن ابنِ مَسعودٍ.

(٢) في تعليقِهِ على «المشكاة» (٣١٤٩).

نَظيرِ مَا لَمَن قالَ فيهِ ربُّنا -عز وجل-: ﴿عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ﴾[الغاشية:٣]...

هَذه هيَ حالُ المُغالِين في العمَل السِّياسيِّ والدَّمويِّ...

▫ الحزبيُّون الحركيُّون وحالُهم في (العِلم)، و(الدَّعوة):

أمَّا في العِلم: فلاَ يَكادونَ يَعرِفونَ منه سوَى رَصْدِ حرَكاتِ الأُمراءِ والرُّؤساءِ! وحِفظِ أَخطائِهم -كما يَحفَظونَ أَسماءَ أَبنائِهم-!

وأمَّا في الدَّعوةِ: فلاَ يَكادونَ يَخرُجونَ عن مَضْغِ أَعراضِ أُولئكَ، وتَحفيظِها أَجيالَهم، معَ إِهمالِ الجَماهيرِ الَّتي يَغلُبُ علَيها الجَهلُ بدِين الله -عز وجل-.

ولقَد كادَ يَمُرُّ علَينا عُقودٌ من الزَّمنِ، وليسَ لنَشْئِنا فيها مِن حَديثٍ سِوَى هَذا اللَّغْوِ الزَّمِن[١]، مع المُبالغةِ في تَعظيم «فِقه الوَاقع!»[٢]؛ حتَّى إنَّه ليُلازِمُه في الحضَر! ويُزامِلُه في السَّفر!

فكَم مِن جُهودٍ أُهدرَت مِن هَذا القَبيل، وكَم من أموالٍ بُدِّدَت في هَذه السَّبيل!

والعمَلُ السِّياسيُّ -غالبًا- ما يَنتهِي بأَصحابِه إلى الدِّماءِ؛ لِما فيه مِن الدَّواهِي الغائلَة، والسُّموم القاتلَة، كما قيلَ: «كَم من دَم، سفَكَه فَم!»[٣]؛ يَظلُّ دُعاتُه يُعاجِلونَ قُرْبَ سَرابِه، فيُعاجِلونَ سُكرَ شَرابِه، وتَبقَى الشُّعوبُ مَحرومةً من

---

(١) المريض.

(٢) انظُر ما تقدَّمَ (ص٢١).

(٣) «الإمتاع والمُؤانَسة» (ص١٩٨) لأبي حَيَّان التَّوحيدي.

التَّعليم والتَّربيةِ، على الرُّغمِ مِن أنَّهم يرَوْنَها تَتَخبَّطُ في الشِّركِ والبِدَع؛ لأنَّ الـدَّاءَ حَسْبَ مُرشدِيهم ليسَ له مَصدرٌ سوَى السُّلطانِ!

وهَا هُم قد قَضَوْا أَعمارَهم مَعَ الإصلاَحاتِ السِّياسيَّةِ! فلم يَظفَروا من السُّلطةِ بقُلاَمةِ ظُفُرٍ! ولاَ حازُوا مِن الإِصلاَح بطَائفِ نَصرٍ!! يتخيَّلونَ التَّدرُّجَ وَهُم مُستَدْرَجونَ! ويتوهَّمونَ الوُصولَ وهم مُنقطِعونَ!

يَكونُ أَحدُهم مُعلِّمًا كأنَّه نبيٌّ في أُمَّته! فتَستفزُّه الأَطماعُ السِّياسيَّةُ إلَيها، فيَستجيبُ بدافِعِ مُزاحمةِ عِلمانيٍّ أو مُنافقٍ!! فلاَ تَزالُ به التَّنازلاَتُ -واحدةً واحدةً- حتَّى يرِقَّ دِينُه، وتَذهبُ عنه حلاَوةُ ما كانَ يجِدُ! فيَنزِلَ مِن وَظيفةِ النَّبيِّ إلى ما دُونَها! ومَن بعُدَ مَطمعُه: قرُبَ مَصرعُه! والأمرُ لله!!

□ خطر الغَفلة عن حاجة المدعوِّين:

وكَثيرًا ما ترَى هَذا الصِّنفَ من الدُّعاةِ يتَملمَلُ مِن حالِ العامَّةِ الَّذينَ تحتَ دَعوتِهم، وهم لاَ يَنتبِهونَ إلى مَكْمَن الدَّاءِ الَّذي نُدندنُ حَولَه -ها هنا-؛ لأنَّ أَعظمَ ما يَخْسَرُهُ الدُّعاةُ -المُهتمُّونَ بالسِّياسةِ- أنَّهم يَذَرون الشُّعوبَ كما هيَ لاَ تُحسُّ إلاَّ بذُنوب الولاَةِ! فمتَى تُفكِّرُ في التَّوبةِ والإِصلاَح -وهيَ لاَ تَسمعُ إلاَّ كلاَمًا فيمَن يحكمُها-؟!

ومَتى عَمِيَ المرءُ عن نَفسِه فَسَقَ؛ لأنَّ اللهَ قالَ: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَأَنسَىٰهُمْ أَنفُسَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴾[الحشر:١٩].

□ **طاعةُ ولي الأمر في حُدود طاعتِه لله:**

وَلِنفاسةِ هَذا البحثِ؛ فقَد كانَ أَهلُ السُّنَّة يُوْصُون بـه في كتُبِهم الجامعةِ للأُصولِ العقَديَّة:

قالَ ابنُ أبي العِزِّ الحنَفيِّ في «شَرْح العَقيدة الطَّحاويَّة» (ص٣٨١- الألبانيّ):

«وأمَّا وليُّ الأَمر؛ فقَد يَأمرُ بغَير طاعةِ الله؛ فـلاَ يُطـاعُ إلاَّ فـيما هـوَ طاعـةٌ لله ورَسولِه، وأمَّا لُزومُ طاعتِهم وإن جَارُوا؛ فلأنَّه يَترتَّبُ على الخُروج مِن طاعتِهم من المَفاسدِ أَضعافُ ما يَحصلُ مِنْ جَوْرِهم، بل في الـصَّبرِ عـلى جَـوْرِهم تكفـيرُ السِّيِّئات، ومُضاعفةُ الأُجورِ؛ فـإنَّ اللهَ -تعـالى- مـا سَـلَّطَهم علَينـا إلاَّ لفَـسادِ أَعمالِنا، والجَزاءُ مِن جِنس العمَل.

فعلَيْنا الاجتِهادُ في الاستِغْفار والتَّوبةِ وإِصلاَح العمَل؛ قالَ -تعالى-: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠]، وقالَ -تَعالى-: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٌ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡ﴾ [آل‌عمران:١٦٥]، وقالَ -تعالى-: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفۡسِكَ﴾ [النساء:٧٩]، وقالَ -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعۡضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾[الأنعام:١٢٩].

فإذَا أَرادَ الرَّعيَّةُ أن يَتخلَّصوا مِن ظُلم الأَميرِ الظَّالِمِ فَلْيَتركوا الظُّلمَ.

وعن مَالك بن دِينارٍ، أنَّه: جاءَ في بَعـض كتُـبِ الله: «أنـا اللهُ مالِـكُ المُلْـك، قُلوبُ المُلوكِ بيَدي، فمَن أَطاعَني جعَلتُهم علَيه رَحمـةً، ومَـن عَـصَاني جعَلـتُهم

علَيه نِقْمةً، فلاَ تَشغَلوا أَنفسَكم بسَبِّ الْملوكِ، لَكنْ؛ تَوبُوا أُعَطِّفهم علَيكُم»[(١)].

وهَذا الخبرُ لاَ يَضرُّه أن يَكونَ من الإسرائيليَّاتِ؛ لأنَّه داخلٌ تحتَ قَولِ النَّبيِّ ﷺ: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ولاَ حَرَجَ» -رواه البخاري (٣٤٦١)-، وليسَ فيهِ مَا تَدفعُه شَريعتُنا؛ فكيفَ وهو مُوافقٌ لِقَواعدِها وأُصولِها -كما مرَّ-؟!

بل جاءَت بَعضُ أَخبارِ الأُمم السَّابقةِ تُؤيِّده؛ فعن مَالِك بن دِينَارٍ قالَ: «قَرَأْتُ فِي الزَّبُورِ: إِنِّي أَنْتَقِمُ مِنَ الْمُنَافِقِ بِالْمُنَافِقِ، ثُمَّ أَنْتَقِمُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ -جَمِيعًا-؛ وَذَلِكَ فِي كِتَابِ الله قَوْلُ الله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩]» - رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» [٧٩٠١] - عندَ هَذه الآيةِ - بسندٍ صَحيحٍ[(٢)]-.

ولذَلك؛ استَشهدَ به ابنُ تَيميَّة في «منهاج السُّنة» (٤/ ٥٤٦)-.

◻ كما تكُونُوا يُوَلَّ عليكُم:

وقالَ -أيضًا- في «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ٢٠): «وَقَدْ ذَكَرْتُ في غَيْرِ هَذَا الموضعِ[(٣)] أَنَّ مَصِيرَ الأَمْرِ إلَى الْمُلُوكِ ونُوَّابِهِم -مِن الوُلاَةِ والقُضَاةِ والأُمَرَاءِ-

---

(١) رواهُ أبو نُعَيم في «حِلْيَةِ الأولياء» (٢/ ٣٧٧)، و(٦/ ١٧٣)، وابنُ أبي الدُّنيا في «التوبة» (١٠٣)، و«العُقوبات» (٣٠)، وقِوام السُّنَّة الأصبهانِيُّ في «الترغيب والترهيب» (٧٩٢).

(٢) ورواهُ أبو نُعَيْم في «حِليـة الأوليـاء» (٢/ ٣٧٦)، وفي «صِفة النِّفاق ونَعْت المُنافِقين» (١٣٤)، والفِريابي في «صِفة النِّفاق» (٤٧).

وزادَ نِسبتَهُ السُّيُوطِيُّ في «الدُّرّ المَنثور» (٣/ ٣٥٨) لأبي الشيخ في «تفسيرِه».

وعزاهُ السُّيُوطِيُّ في «الدُّرَر المُنتثِرَة» (٢٨٨) إلى زوائد عبد الله بن أحمد على «الزُّهد» -لأبيه-.

(٣) هكذا، ولعلَّها: الموضِع.

لَيْسَ لِنَقْصٍ فِيهِمْ -فَقَطْ-؛ بَلْ لِنَقْصٍ فِي الرَّاعِي والرَّعِيَّةِ -جَمِيعاً-؛ فَإِنَّهُ (كَمَا تَكُونُونَ يُوَلَّى عَلَيْكُمْ)(١)، وقَدْ قَالَ اللهُ -تَعَالَى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا﴾ [الأنعام:١٢٩].

وقَد اسْتَفَاضَ وتَقَرَّرَ -فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ- مَا قَدْ أَمَرَ بِهِ ﷺ مِنْ طَاعَةِ الأُمَرَاءِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ الله، ومُنَاصَحَتِهِمْ؛ والصَّبْرِ عَلَيْهِمْ فِي حُكْمِهِمْ وقَسْمِهِمْ، والغَزْوِ مَعَهُمْ، والصَّلاةِ خَلْفَهُمْ -ونَحْوِ ذَلِكَ مِنْ مُتَابَعَتِهِمْ فِي الحَسَنَاتِ الَّتِي لاَ يَقُومُ بِهَا إلاَّ هُمْ-؛ فَإِنَّهُ مِنْ بَابِ (التَّعَاوُنِ عَلَى البِرِّ والتَّقْوَى).

وَمَا نَهَى عَنْهُ مِنْ تَصْدِيقِهِمْ بِكَذِبِهِمْ، وإِعَانَتِهِمْ عَلَى ظُلْمِهِمْ، وطَاعَتِهِمْ فِي مَعْصِيَةِ الله -ونَحْوِ ذَلِكَ- مِمَّا هُوَ مِنْ بَابِ (التَّعَاوُنِ عَلَى الإِثْمِ والعُدْوَانِ)، ومَا أَمَرَ بِهِ -أَيْضًا- مِن الأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ، والنَّهْيِ عَنِ المُنْكَرِ -لَهُمْ ولِغَيْرِهِمْ- عَلَى الوَجْهِ المَشْرُوعِ، ومَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ تَبْلِيغِ رِسَالاَتِ الله إِلَيْهِمْ؛ بِحَيْثُ لاَ يَتْرُكُ ذَلِكَ جُبْنًا، ولاَ بُخْلاً، ولاَ خَشْيَةً لَهُمْ، ولاَ اشْتِرَاءً لِلثَّمَنِ القَلِيلِ بِآيَاتِ الله!

ولاَ يَفْعَلُ -أَيْضًا- لِلرِّئَاسَةِ عَلَيْهِمْ، ولاَ عَلَى العَامَّةِ، ولاَ لِلحَسَدِ، ولاَ لِلكِبْرِ، ولاَ لِلرِّيَاءِ لَهُمْ ولاَ لِلْعَامَّةِ!

ولاَ يُزَالُ المُنْكَرُ بِمَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ؛ بِحَيْثُ يُخْرَجُ عَلَيْهِمْ بِالسِّلاحِ، وتُقَامُ الفِتَنُ -كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعَةِ- كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ النَّبَوِيَّةُ-؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِن الفَسَادِ الَّذِي يَرْبُو عَلَى فَسَادِ مَا يَكُونُ مِنْ ظُلْمِهِمْ»...

---

(١) انظر ما تقدَّم (ص١٣).

◻ أسئلةٌ و.. أجوبتُها:

وبهذا نأتي على استخلاص الجوابِ الحاسِمِ لأسئلةٍ تتردَّدُ في الأوساطِ الدَّعويَّةِ؛ كقولِهِم:

ما حُكْمُ استرجاعِ الحُقوقِ بالضَّغطِ على الدُّوَلِ عن طريقِ المُظاهَراتِ؟

وقولِهِم: هل عِزُّ المُسلِمين مَرهونٌ بالتفوُّقِ الحضاريِّ أو الاقتصاديِّ؟

أو قولِهِم: ما حُكْمُ الانضِمامِ إلى العِصاباتِ المُسلَّحَةِ لإسقاطِ الدُّولِ، ورَفْعِ الضَّيْمِ عن الشُّعوبِ؟

... إنَّ مَن تشبَّعَ بقاعدةِ بَحثِنا -هذا-: عَلِمَ -يَقيناً- سُقوطَ هذه الأسئلةِ -كُلِّها-، وأنَّ الجَدَلَ فيها قليلُ الفائدةِ! بل عَديمُ العائدةِ!! وأنَّهُ لا يَسأَلُ عنها إلّا مَن جَهِلَ طبيعةَ دَعوةِ الرُّسُلِ -عليهِم الصَّلاةُ والسَّلامُ-.

... وَلَأَضْرِبَنَّ له مَثَلَ مُزارِعَيْن أَتَيا أَرضًا لاَ يَنْبُتُ فيها إلاَّ خَبيثُ الزَّرع، فَعَمَدَ أَحدُهما إلى ثَمَرِه؛ كلَّما أَينعَ قطَعَه! وعمَدَ الآخرُ إلى الأَرض، فاستَصلحَ جُذورَها، وتَعاهَدها بالسُّقيا؛ فأيُّهم أَحقُّ بالإِصلاَح الزِّراعيِّ؟!

وتأمَّلْ جَوابَه في قَولِه -عزَّ وجلَّ-: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ . تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ . وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ﴾[إبراهيم: ٢٤-٢٦].

وبعدُ:

فآمُلُ أن يَفهمَ الشَّبابُ الدَّاعي إلى الله -خاصَّةً- سببَ إِحجَام أهـل العِلـم الرَّاسخِين عن مُشاركتِهم فيمَا هم فيهِ من تَهييجٍ سِياسيٍّ! وهـوَسٍ سُـلطانيٍّ! أو توجُّهٍ دمويٍّ!

وأن يَكفُّوا أَلسنتَهم[1] عَنهم؛ فـإنَّهم عـن عِلـمٍ كَفُّـوا، وإلى شَرع الله ورَدُوا، وعَنه صدَرُوا، وليسَ كما يَظنُّونَ: جُبنٌ وهلَعٌ! وخوفٌ وطمَعٌ!

وحينَ يَتعلَّمُ المرءُ تَنقشعُ غُيومُه، وتَحسُنُ ظُنونُه، وتَصْدقُ أَحكامُه.

ومَن أَرادَ اللهُ بِهِ خَيرًا استَعملَه في طاعةِ الوَقتِ[2]، وجنَّبَه مَا لا يَعنِيه.

---

(١) فما أكثرَ تشكيكَهُم بهم!

وطَعْنَهُم عليهِم!!

وغَمْزَهُم بمصداقيَّتِهم!!!

.. وهُم في ذلك -كُلِّه- مُبطِلُونَ! وعن الحقِّ بَعيدُون!!!!

(٢) روَى أحمـدُ (١٢٠٣٦)، والترمـذيُّ (٢١٤٣)، وابـنُ حِبَّان (٣٤١)، وعبـدُ بـنُ حُمَيْـد (١٣٩٣)، والضِّياءُ في «الأحاديث المُختارَة» (١٩٣٦) عن أنسٍ؛ قـال: قـالَ رسـولُ الله ﷺ: «**إذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيراً استعملَهُ**».

قالوا: وكيفَ يستعملُهُ؟

قال: «**يُوفِّقُهُ لِعَمَلٍ صالحٍ قَبْلَ مَوتِهِ**».

□ **واجبُ الوَقت؛ لا تُضيِّعُوه:**

وطاعةُ الوَقتِ -اليومَ- تَتمثَّل في الجِهادِ العِلميِّ -خاصَّةً-؛ لأنَّ اليدَ أَقصرُ عن غَيرِه (!) بسبَبِ ضَعفِ المُسلمِينَ!

فخَيرُ مَا يُقدِّمُه المَرءُ -اليَومَ- لنَفسِه ولأمَّتِه- هوَ: تَعلُّمُ دِينِ الله وتَعليمُه غَيرَه..

فمَن كانَ من أَهل العِلم وطَلَبتِه؛ فَلْيُعلِّم مَن بحَوْزَتِه في حُدودِ ما يُحسِنُ.

ومَن كانَ دونَ ذلكَ؛ فَلْيَجتهِدْ في رِعايةِ أَهلِه: بإِيصالِ العِلم إلَيهم، ولْيُجاهِد بمالِه، وذَلك ببِناءِ المَدارس الشَّرعيَّة، وطَبع الكتُب الَّتي يَنصَحُهُ بها أَهلُ العِلم، ونَسخ الأَشرطةِ المسموعةِ، وتَوزيعِها على عُموم المُسلمِين -بل وعلى غَيرِهم-، وكلٌّ بحَسْبِه-.

ولا يَستصغرنَّ هَذا أَحدٌ؛ فإنَّ اللهَ سَمَّاه جِهادًا، وأَمَرَ فيه بالجِهادِ الكَبيرِ، فقالَ في القُرآنِ -الَّذي هوَ أَصلُ كُلِّ جِهادٍ عِلميٍّ-: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾[الفرقان:٥٢].

وهو أَكبرُ الجِهادَين[1]- كما نصَّ علَيه ابنُ القيِّم في «مفتاح دار السَّعادة»

---

(١) وهذا نصُّ كَلامِه -رَحِمَهُ اللهُ-، أُورِدُهُ -بلفظِهِ وتَمامِهِ-؛ لِعِظَمِ فائدتِهِ:

«وإنَّما جُعِلَ طَلَبُ العِلمِ مِن (سبيلِ الله)؛ لأنَّ به قِوامَ الإسلامِ، كما أنَّ قِوامَهُ بالجِهادِ فقِوامُ الدِّينِ بالعِلمِ والجِهادِ.

ولهذا كان الجِهادُ نَوعَيْنِ:

=

(١/ ٧٠)».

□ هي (فرصةٌ)؛ فهل (نستغلُّها!):

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى -ولعلَّها أخيرةٌ!- أقولُ:

لَوْ أَرَدْنَا اسْتِغْلاَلَ (!)فُرْصَةِ مَوسِم (الثَّورات)، و(المُظاهَرات) -هذا-؛ فَهَذا يَوْمُنا!!

نَعَم؛ هذا يومُنا!!

فهي فُرْصَةٌ ذَهَبِيَّة (قَدْ!) لاَ تَتَكَرَّر...

... فَالكُلُّ يَتكَلَّم...

دُون أَنْ يَتأَلَّم...

= جِهادٌ باليدِ والسِّنانِ -وهذا المُشارِكُ فيه كثيرٌ.

والثاني: الجِهادُ بالحُجَّةِ والبيان -وهذا جِهادُ الخاصَةِ مِن أَتْباعِ الرُّسُلِ-، وهو جِهادُ الأئمَّةِ.

وهو أفضلُ الجِهادَيْنِ لِعِظَمِ مَنفعتِهِ، وشِدَّةِ مُؤْنَتِهِ، وكَثْرَةِ أعدائِهِ:

قالَ -تعالى- في سُورةِ الفُرقان -وهي مكِّيَّةٌ-: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا . فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾[٥١-٥٢]:

فهذا جِهادٌ لهُم بالقُرآنِ -وهو أكبرُ الجِهادَيْنِ-، وهو جِهادُ المُنافِقين -أيضاً-؛ فإنَّ المُنافِقين لمْ يَكُونُوا يُقاتِلُونَ المُسلِمين، بل كانُوا معهُم -في الظاهِرِ-، ورُبَّما كانوا يُقاتِلُونَ عَدُوَّهُم معهُم!

ومع هذا؛ فقد قال -تعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾[التوبة:٧٣].

ومعلومٌ أنَّ جِهادَ المُنافِقينَ بالحُجَّةِ والقُرآن.

والمقصودُ أنَّ سبيلَ اللهِ هي الجِهادُ، وطَلَبُ العِلمِ، ودعوةُ الخَلْقِ به إلى الله».

وَالكُلّ يَطْعَن...

... وَيَطْحَن!!!

حَتَّى التَّكْفِيرِيُّون -الَّذِينَ تُطْلِقُ عَلَيْهِم بَعْضُ وَسَائِلِ الإِعْلاَم -بِالزُّور- لَقَبَ: (السَّلَفِيَّة الجِهَادِيَّة)! أَوْ: (الجِهَادِيُّون)[1]!... خَرَجُوا مُظَاهَرات! وَأَقَامُوا اعْتِصَامَاتٍ! وَذَلِكَ -مِنْهُم- اسْتِغْلالاً لِحَالَةٍ مِنْ حَالاَتِ (الدِّيمُقْرَاطِيَّة=الوَاقِعِيَّة) -وَالَّتِي كَانُوا يُكَفِّرُونَها -وَأَهْلَهَا!- جُمْلَةً- بِالأَمْسِ القَرِيب!!!

فَالكُلُّ يُطَالِبُ! وَيُطَالِبُ!! وَعِنْدَ (الرُّضُوخ!) يَقُولُ -مُسْتَعْلِياً!-: لاَ يَكْفِي! ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ -أُسْلُوباً ابْتِزازِيًّا نَذْلاً-!

وَلَكِنَّ هَذَا -مِنَّا- لَمْ يَكُنْ، وَلَنْ يَكُون-.

لأَنَّنا نَصْدُرُ عَنْ مَبَادِئ...

وَنَنْطَلِقُ مِنْ ثَوَابِت...

﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ . وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾[القيامة: ١٤-١٥]...

(١) وفي كتابي «هذه هي السلفيَّة؛ دعوة الإيمان، والأمن، والأمان» إيراد أكثر مِن خمسةٍ وعشرين وَجهاً للفصل بين السلفيَّة الحقَّة، وأدعِيائِها التكفيريِّين -أو الجهاديِّين-.

الخاتمة

-رزقنا اللهُ حسنَها-

إذْ قد تبيَّن لِكُلِّ ذِي بَصيرةٍ ما في هذه الفتاوَى المهمَّات مِن أحكامٍ، وتنبيهات، وتوجيهات؛ فإنَّنِي أَزيدُ الأمْرَ وُضوحاً بذِكْرِ (بعضِ) الأخطارِ الاجتماعيَّةِ، والأضرارِ الواقعيَّةِ التي تُصابُ بها مُجتمعاتُنا، ويتأثَّرُ بِسَبَبِها أمْنُنا، وأمانُنا، وإيمانُنا...

فهذا سَرْدٌ (سريعٌ) لِكَشفِ (شيءٍ) مِن تِلكُمُ الأخطار، والتي -بسببِها- عَمَّ الفَشَلُ والوَهَنُ في كثيرٍ مِن الأقطار[1] -وقد تقدَّمَت الإشارةُ إلى عددٍ مِنها-:

١- فَسْحُ المَجال للمُنْدَسِّين[2]؛ لِيُفسِدُوا البِلادَ والعِبادَ.

---

(١) ومِن أفسدِ القولِ وأسوئِه: قولُهُم: (نحنُ نَخرُجُ مُظاهَراتٍ سِلميَّة)!!
فهذا ممّا يَضحَكُونَ به على أنفُسِهم! ويُدَلِّسُونَ به على غيرِهم!
فلَئِنْ بَدَأت مُظاهَراتُهُم كذلك -في أوَّلِ أمْرِها! أو أوائلها-؛ فَسَرعانَ ما تَنقَلِبُ إلى أشدّ ما يكون شَغَباً، وفوضى، وإفساد، ...
وقد تقدَّمَ التنبيهُ -مِراراً- إلى فسادِ ذلك، والتَّحذير منه.

(٢) أو -على الأقلِّ!- الادِّعاءُ على المُتظاهِرين بذلك -كما هو جارٍ في المُظاهَرات السوريَّة- الآنَ-!!

٢- إيقاعُ الشَّغَب، والفَوضَى، والفِتَن، وما يَتْبَعُ ذلك مِن سَلْبٍ ونَهْب.

٣- تَحطيمُ السَّيَّارات والحافِلات، وتكسير الدَّكاكِين والمحلَّات، حتّى إشارات المُرور الضوئيَّة.

٤- تعطيلُ حركة السَّير؛ ممّا قد يَكونُ سَبَباً في تأخُّرِ إسعافِ مَريضٍ على خطرٍ، أو وُصولِ مَلهوفٍ ذي حاجةٍ، أو .. أو ...

٥- وُصولُ الأذَى والبَلاء لبعضِ المارِّين -أو السُّكَّان-، ولو لمْ يَكُن لهُم أدنَى صِلَةٍ بالأمرِ...

٦- الاختِلاطُ بَيْنَ الرِّجال والنِّساء، واستِغلالُ هذا -للشَّهوات- ولو مِن قِبَلِ بعضِ أصحابِ القُلوبِ المَريضةِ-...

وقد رأينا -في التِّلفاز- صُعودَ النِّساءِ المُتظاهِراتِ (!) على أكتافِ الرِّجال المُتظاهِرين (!) -بل فوقَ رُؤوسِهِم-!

٧- إذا حَصَلَ تفريقٌ بالقُوَّةِ للمُظاهَرَةِ -وكثيراً ما يَحدُثُ!-؛ فسيكونُ -ثَمَّةَ- تعريضٌ للنَّفسِ للأذَى والهلاك.. ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[النساء:٢٩]، فلنْ يكونَ هُناكَ تَميِيزٌ بَيْنَ ذَكَرٍ وأُنْثَى، أو ضعيفٍ وقويٍّ، أو شابٍّ وشيخٍ!

٨- بل قد يُؤدِّي استعمالُ هذه القُوّة -للتَّفريق- إلى القَتْل -أحياناً-، وإلى الإيذاء والكسر والجَرح -دائماً-.

وقد قالَ النبيُّ الكريمُ ﷺ -فيما رواهُ عنهُ حُذَيفةُ -رضي اللهُ عنهُ-: «**لا يَنبغِي لمُؤمنٍ أنْ يذلَّ نَفسَهُ**»، فقيلَ: وكيف يذلّ نفسَه؟ قال: «**يتحمَّلُ مِن البلاءِ ما لا يُطِيق**»[١].

٩- تعميقُ العَداوةِ، والحقدِ بين الحاكِم والمَحكوم، ممّا يُؤدِّي إلى مَزيدٍ مِن العِنادِ، والإصرارِ بين الطَّرَفَينِ -وباتِّجاهَينِ مُتضادَّيْنِ!-.

١٠- تَوهِينُ العقيدةِ الدينيَّةِ في النُّفوس، والقناعة (!) بِرُدود الفِعل السياسيَّة الهوجاء!!

وقد رَوَى مُسلمٌ في «الصحيح» (٢٩٤٨) عن مَعْقِلِ بنِ يَسَار، عن النبيِّ ﷺ قولَهُ: «**العِبادةُ في الهَرْج كهِجرةٍ إليّ**»:

قال الإمامُ ابنُ الجوزيِّ في «كشف مُشكِل الصحيحَيْن» (٢/ ٤٢):

«**الهَرْجُ: القِتالُ والاختِلاطُ، وإذا عَمَّت الفِتَنُ اشتغلَت القُلوبُ، وإذا تَعَبَّدَ -حينئذٍ- مُتَعَبِّدٌ: دلَّ على قُوَّة اشتغالِهِ بالله -عزَّ وجلَّ-، فيَكْثُرُ أجْرُهُ**».

وقال الإمامُ العِراقيُّ في «طَرح التَّثريب» (٢/ ٢٦٠):

«هذا إشارةٌ إلى أنَّ أكثرَ الفِتَن والمَشَقَّاتِ والأفكارِ قد أذهَبَت الدِّينَ مِن أكثرِ النَّاسِ، أو أقلَّتِ الاعتِناءَ به؛ فمَن يتمسَّكُ بالدِّينِ عندَ هُجومِ الفِتَنِ؟!

---

(١) رواهُ الترمذيُّ (٢٢٥٤)، وأحمدُ (٢٣٤٤٤)، وابنُ ماجَه (٤٠١٦)، والبزَّارُ (٢٧٩٠). وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في «السلسلة الصحيحة» (٦١٣).

ولذلك عَظُمَ قَدْرُ العِبادةِ في حالةِ الفِتَن».

١١- ضَعفُ عقيدةِ الوَلاءِ والـبَراءِ الإسـلاميَّة؛ وذلـك بالسُّكُوت والرِّضـا عمّن يشترِكُ في المُظاهَرَةِ مِن الشُّيُوعِيِّين، أو اللّادِينيِّين، أو الفُسَّاق مِـن المُجّـان، والسَّكرانِين!

بل رَأَيْنا أيادِي الشُّيُوخ (!) تتشابَكُ -مُتَأَبِّطَةً بعضها بـبعضٍ!- مـع أيـادِي القِسِّيسِين!!

وكَم وكَم نَشَرُوا -هُنا، وهُناك وهُنالِك!- صُوَرَ الثَّائرِ الأرجنتيني الجَنُـوب أمريكي (تشي غيفارا)-؛ تعبيراً عن اقتدائِهِم به(!)، وتأثُّرِهم بشَجاعتِهِ!

١٢- وكـما حَـدَثَ في (أحـداثِ تُـونُس)[1] - الأخـيرة- (كـانُون الثـاني ٢٠١١م): قتلَ أحدُ الأشخاص نفسَهُ -حَرقاً بالنّارِ-!

وبَدَلَ أنْ يَتَّعِظَ عُقَلاءُ النّاس مِن خطئِـهِ، ويُـدرِكُوا حقيقـةَ فِعلِـهِ وخَطَـرِهِ: صارُوا يُثْنُونَ على فِعْلِهِ! ويمتدِحُونَ صَنيعَهُ!!

ومنهُم مَن وَصَفَهُ بـ(الشَّهِيد)!

---

(١) مع التنبُّهِ والتَّنبيهِ إلى أمْرَيْن:

أ- أنَّ (أحداثَ تُونُسَ)-بعدها- لم يكُن للإسلامِ والدِّينِ -هُنـاك- أيُّ نَـصيبٍ منهـا؛ وإنَّـما كانت ثورةً على الجُوع، والفساد، والمال...

ب- أنَّ حاكِمَ تُونُس -غير المأسـوف عليـه- كـان يُحـارِبُ الإسـلامَ والمُسلِمين -حتّـى في أوَّلِيَّات الشريعة الإسلاميَّة-.

ومنهُم مَن أثنى عليه، وبجَّلَهُ! ثُمَّ حَكَمَ على فِعْلِهِ بعدمِ الجَوازِ (!) على وَجَلٍ واستِحياءٍ!!

... وجُلُّ هذا -وللأَسَفِ- مِن فعائلِ بعضِ مَن ينْتَسِبُونَ للعِلمِ وللشريعةِ!!

أمّا العامَّةُ والدَّهْماءُ؛ فقد غَدَا لهُم هذا المُحترِقُ (!) قُدوةً وأُسوةً(!)، فحَرَقَ بعضُهُم نفسَهُ في مِصرَ!

وآخَرُ في مُورِيتانيا!

وبعضُهُم في السُّعوديَّة!!

وكذا في اليَمَنِ!!

وهكذا...

ورَحِمَ اللهُ -تعالى- الإمامَ ابنَ جَريرٍ القائلَ في «جامع البيان» (٣/ ٦٢)-:

«إنَّ اللهَ -تعالى ذِكْرُهُ- لمْ يُرَخِّصْ لأحدٍ في قَتْلِ نَفسِهِ -بحال-».

والفقهُ الصحيحُ يَقتضِي عَكسَ ما فَعَلَ هؤلاءِ -جَميعاً- تماماً-؛ فالرسولُ ﷺ قالَ -فيمَن ماتَ مِن الصَّحابةِ- وقد غَلَّ مِن الغنيمةِ قَبلَ تَقسيمِها-: «**صَلُّوا على صاحِبِكُم**»؛ وذلك منهُ ﷺ: «كالتشديدِ لغيرِ الميِّتِ» -كما قال الإمامُ ابنُ عبد البَرِّ في«الاستِذكارِ»(٥/ ٨٥)-.

وقالَ الإمامُ الباجيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- في «المُنتقَى» (٣/ ٢٠٠):

«وهذه سُنَّةٌ في امتناعِ الأئمَّةِ وأهلِ الفَضْلِ مِن الصَّلاةِ على أهلِ الكَبائرِ على وَجهِ الرَّدْعِ والزَّجْرِ عن مِثلِ فِعلِهِم.

وأمْرُ غيرِهِ بالصَّلاةِ عليهِ دليلٌ على أنَّ لَهُم حُكْمَ الإيمانِ لا يَخرُجُونَ عنهُ بما أحدَثُوهُ مِن معصيةٍ».

فانظُر -بربِّكَ- كيف تَنعكِسُ الصُّوَرُ -في حالاتِها-، وتنقَلِبُ الحقيقةُ -في مآلاتِها- عند (هؤلاءِ)!

١٣- فَسْحُ المَجالِ لِتَدَخُّلاتِ الدُّوَلِ الأجنبيَّةِ! وإملاءِ الشُّروط! واستِغلالِ الظُّروف!!

حتّى التَّلويح -إنْ لمْ يكُن المُباشرة!- بالتَّهديد!

وقد قالَ سماحةُ أُستاذِنا الشيخِ ابنِ عُثَيمين في رسالةِ «حقوق الرَّاعِي والرَّعِيَّة» (ص٢٩-٣٠):

«ولْيُعْلَمْ أنَّ مَن يَثُورُ إنَّما يَخدمُ أعداءَ الإسلامِ، **فلَيْسَت العبرةُ بالثَّورةِ ولا بالانفِعالِ**، بل العبرةُ بالحِكمة».

١٤- «مِن الأهدافِ الخفيَّةِ وراءَ إقامةِ هذه المُظاهَرات، ومِن المآخذ عليها -في الوقتِ نَفسِهِ-: أنَّها أداة وسبب لتفريغ حماس الشُّعوبِ؛ فإذا خَرَجُوا وصاحُوا وجالُوا في الشَّوارعِ عادُوا إلى منازِلِهم وقد ذَهَبَ شيءٌ كبيرٌ مِمّا في صُدورِهِم فحَصَلَ لهم مِن العَناءِ ما اللهُ به عليمٌ والواجبُ عليهِم توظيفُ هذا الحماسِ في طاعةِ الله وتعلّم العِلم النافع والعمل الصالح والدُّعاء والإعداد

للأعداءِ عَمَلاً بقولِهِ -تعالى-:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[الأنفال:٦٠]»[1].

١٥- «أنَّ فيها سَخطاً على الله وتسخُّطاً على القَدَرِ، [أو باباً إلى ذلك]، ومعلومٌ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**إذا أحبَّ اللهُ قوماً ابتلاهُم، فمَن رَضِيَ فلَهُ الرِّضا، ومن سَخِطَ فله السخط**»[2].

وقد استغاثَ النبيُّ ﷺ بربِّهِ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ ...﴾ الآية [الأنفال:٩].

وتضرَّعَ يومَ بَدْرٍ حتّى سَقَطَ رِداؤُهُ، وأمَرَ أصحابَهُ بالصَّبْرِ على أذى المُشرِكِين، ولمْ يَدْعُ النبيَّ ﷺ ولا أحدٍ مِن أصحابِهِ إلى شيءٍ مِن ذلك، مع أنَّهم زُلزِلُوا ومسَّتْهُمُ الضَّرَّاءُ والبَأساء، فهو مُنافٍ للصَّبْرِ الذي أمَرَ اللهُ -تعالى- به عند جَوْرِ السَّلاطِين، وحُدوث النَّوازِل والنَّكَبات».

١٦- «إنَّها تجعلُ للسُّفهاءِ وللنِّساءِ وللرُّوَيْبِضَةِ رأياً، فقد يُلبّى طَلَبُهُ ولو كان فيه الشرّ للأُمَّةِ ويتكلَّمُ فيها الرُّوَيْبِضَةُ بأمرِ العامَّةِ.

---

(١) مِن مَقال كَتَبَهُ فضيلة الأخ الشيخ سعيد هليّل العُمر -حفظه الله-.

(٢) رواهُ الترمذيُّ (٢٣٩٦)، وابنُ ماجه (٤٠٣١)، والبَغَوِيُّ في «شَرح السُّنَّة» (١١٢١)، وابنُ بَشْران في «أماليه» (٢٤٣)، والبيهقيُّ في «الآداب» (٧٢١) عن أنس.

وصحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رحمه الله- في «السلسلة الصحيحة» (١٤٦).

بل إنَّ الغوغاءَ وأهلَ الشَّرِّ والنِّساءَ هُم [في الغالِبِ] الذين يتصدَّرُونَ هذه المُظاهَراتِ وهُم الذين يَهتِفُونَ بالنّاسِ ويُشجِّعُونَهُم»[1].

١٧- التأثيرُ السَّلبيُّ الكبيرُ على الناحيةِ الاقتصادِيَّةِ للبِلادِ والأفرادِ؛ ممّا سيكونُ له أثرٌ شديدٌ جدًّا على المُجتمعِ -كُلِّهِ-؛ سُوءاً، وإساءةً، وضَعْفاً، ووَهَناً...

١٨- مُخالفةُ قولِ النبيِّ ﷺ: «**أعطُوا الطَّريقَ حَقَّهُ**»[2]؛ بالتَّلبُّسِ بما يُضادُّهُ ويُناقِضُه مِن إغلاقِ الطُّرُقِ، وسَدِّ الشَّوارعِ، و.. و..

١٩- الوُقوعُ في أشدِّ ممَّا حَذَّرَ منهُ النبيُّ ﷺ بقولِهِ: «**إيَّاكُم وهَيْشاتِ الأسواقِ**»[3]؛ فإذا مُنِعَ ذلك في الأسواقِ -وهي أماكِنُ التِّجارةِ الحَلالِ-؛ فمَنْعُهُ في أماكِنِ تجمُّعِ المُظاهَرات، والحُشودِ لها -بُهتافاتِها، وصيحاتِها -وهي ممنوعةٌ أصلاً وفَرْعاً- أَوْلَى وأَوْلَى.

قال الإمامُ البغويُّ في «شَرحِ السُّنَّة» (٣/ ٣٧٦):

«هيشات الأسواق: ما يَكونُ فيها مِن الجَلَبَة، وارتِفاعِ الأصواتِ، والفِتَن -مِن (الهَوْش)، وهو: الاختِلاط-».

وكُلُّ ذلك -وأكثرُ- مَوجودٌ في هذه المُظاهَرات؛ بل لا تَقومُ إلّا عليه...

---

(١) مِن مقالٍ كَتَبَهُ الأخُ الشيخُ سعيد هليّل العُمَر -حفظهُ اللهُ-.

(٢) رواهُ البخاريُّ (٢٤٦٥)، ومُسلمٌ (٢١٢١) عن أبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ.

(٣) رواهُ مُسلمٌ (٤٣٢) عن ابنِ مَسعود.

مع توكيدِنا -مِن قَبْلُ، ومِن بَعْدُ- على إنكارِ الفَسادِ، واستِنكارِ الظُّلْمِ -وما إلى ذلك مِن صنائعَ، أو ذَرائعَ تُؤيِّدُهُ، أو تُوْصِلُ إليه-...

... وغيرُ ذلك مِن أسبابٍ ونتائجَ يَكفِي العاقِلَ بعضُها؛ ليستنكِرَها ويُنكِرَها...



وختاماً أقولُ:

إنَّ رَدِّي هَذَا -مِنْ أَوَّلِهِ إِلى آخِرِهِ- هُوَ -نفسُهُ- الصَّدُّ والضِّدُّ -لكلام -وفتاوَى!- لِشَيْخِ المُثَوِّرِين، وَمُقَدَّمِ المُهَيِّجِين -ابْنِ الثَّمانِين!- الَّذِي تَتَسَابَقُ قَنواتُ الفِتْنَةِ لِاسْتِضَافَتِهِ!! وَالحَظْوَةِ بِشَرَفِ الجُلُوسِ بَيْنَ يَدَيْهِ! وَتَعْمِيقِ النَّظَرِ (!) فِي حَرَكَاتِ يَدَيْهِ! وَتَحرُّكَاتِ عَيْنَيْهِ!!!

والَّذِي زَعَمَ[1] -بِالجَهْلِ وَالغُرُور- أنَّ: (السَّلَفِيَّة المُتعَصِّبَة) وَ(الصُّوفِيَّة): اتَّفقَتا عَلَى تَسْفِيهِ الثَّوْرَاتِ العَرَبِيَّةِ عَبْرَ التَّرْوِيجِ لِـ: (ثَقَافَةٍ سَامَّةٍ تَرْبِطُ الفِتْنَةَ بِالخُرُوجِ عَلَى الحُكَّام)!!

مُؤَكِّداً (أَنَّ مَا يَقُومُ بِهِ الشَّبَابُ العَرَبِيُّ -حَالِيًّا- لَيْسَ مِنَ الفِتْنَةِ فِي شَيْءٍ؛ لأَنَّ الإِسْلاَمَ يَأْمُرُ بِإِزَالَةِ (الظُّلْمِ الَّذِي يُمَارِسُهُ الحُكَّامُ فِي أَبْشَعِ صِفَاتِهِ)!

مُطَالِباً بِالعَمَلِ عَلى: (بِناءِ دَوْلَةٍ مَدَنِيَّةٍ بِمَرْجِعِيَّةٍ إِسْلاَمِيَّة)، مُشِيراً إِلى أَنَّ: (مَبْدأَ دِينِيَّةِ الدَّوْلَةِ) لَيْسَ مِنَ الإِسْلاَم!!!

قَائِلاً: (إِنَّ الظُّلْمَ وَإِضَاعَةَ حُقُوقِ النَّاسِ يُجِيزَانِ لِلشُّعُوبِ الخُرُوجَ عَلَى حُكَّامِهَا)!!

---

(١) ومِن ضِمْنِ مَزاعِمِهِ، قولُهُ: (أَنَّ الحُرِّيَّةَ مُقدَّمَةٌ على تطبيقِ الشَّريعةِ الإسلاميَّةِ)!!

... فِي كَلاَمٍ إِنْشَائِيٍّ عَاطِفِيٍّ هَزِيل؛ بِغَيْرِ أدنَى حُجَّةٍ وَلاَ أَقَلِّ دَلِيل!!!

وَلِي أَن أَسْأَلَهُ -أَو المُدَافِعَ عَنْهُ!-، أَو المُغْتَاظَ مِنْ كَلاَمِي عَلَيْهِ-:

لَوْ أَنَّ ثَوْرَةَ الـ (facebook) -وَمَا وَرَاءَهَا! وَمَا بَعْدَهَا!- وَصَلَتْ بِطَرِيقَةٍ -مَا- (!) إِلَى (الدَّولة) = (المُستضيفة!) لهذا الشَّيخ الثَّمانِيني!! -وهذا ما لا نَرجُوهُ -قَطُّ- واللهِ-حَمَاهَا اللهُ وَسَائِرَ بِلاَدِ المُسْلِمِين-؛ مَاذَا سَيكُونُ مَوْقِفُهُ؟!

وَأَيْنَ سَتَتَّجِهُ رِيحُهُ -وَلاَ أَقُولُ: رِياحُهُ-؟!

وإنِّي لَأُذَكِّرُه -بَعْدُ- بأمرٍ (قد) يَسُرُّه (!) ولا يُفرِحُنا! بل يُزعجُنا، ولا يُقلِقُهُ (!)-، وهو دَعوات (FaceBook) -جديدة- مُتكاثِرَة -وبالآلاف!!-؛ لإقامة (ثورة الحُرِّيَّة) -في (الدَّولة) المُشارِ إليها -حماها اللهُ وبلادَ المُسلمِين-، بتاريخ (١٦/ ٣/ ٢٠١١)!!!-!

ولئنْ مَرَّ هذا التَّاريخُ على سلامةٍ -بفضلِ الله-؛ لكنَّهُ قد يَتجدَّدُ! -لا قُدِّرَ له -مرَّاتٍ ومَرَّاتٍ!!

فهل سيُشَجِّعُها هذا الشَّيخ المَفتونُ، بل يُسَرِّعُها؟!

أمْ سيكونُ لها بالضِّدِّ؛ لاعتباراتِهِ السياسيَّة -المَعروفة!-؟!

أم سينتظرُ بَدْءَ (شباب الفيس بوك) حتّى يُفَجِّرُوها (هُم)! ثم يكشف (هو) المَستور، ويَركَب الموجة، ويَصعد فوق الأكتاف؟!

أم سيكونُ على طريقةِ خامنئي (!) -الانتقائيَّة الهوى تَبَعاً للمصالح المتأرجِحَة!- في (تحريم!) مُظاهرات العراق! ثُمَّ البَحرين! و(....)! وإباحة مُظاهرات مِصْر، وتونس، و.. و؟!

أم ماذا؟!

والله ربُّنا -سُبحانَهُ- يقولُ: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴾[المؤمنون:٧١].

أي: «لو اتَّبَعَ الحقُّ أهواءَ النَّاسِ لصارَت أُمورُهُم فوضَى؛ كُلُّ واحدٍ يُريدُ أنْ يستقلَّ برأيِهِ، ويكون مَتبوعاً، ولكنّ الله تولَّى بيانَ ذلك في كتابِهِ، وسُنَّة رسوله ﷺ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾[النساء:٥٩]»[1].

واللهُ المُستعانُ، وعليه التُّكلان، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله العليِّ العظيم.

وكتب[2]

عَلِيُّ بنُ حسن بن عَلِيّ بن عبد الحميد

الحلبيّ الأثريّ

عمان - الأردن

٢٣/ صفر/ ١٤٣٢هـ - المُوافِق: ٢٧/ ١/ ٢٠١١م[3]

---

(١) «الضِّياء اللّامِع» (٢/ ٣٩٠) لسماحة أُستاذنا الشيخ ابن عُثَيمين -رحمه الله-.

(٢) ثُمَّ زِدْتُ عليه في مجالِسَ مُتعدِّدَة؛ آخِرُها: ضُحَى يومِ الجُمُعَةِ: مُفتتح شهر ربيع الأوَّل، سَنَةَ (١٤٣٢هـ) -ولله الحمدُ مِن قَبلُ ومِن بَعْدُ-.

(٣) ثُمَّ توَقَّفْتُ -بَعْدَ تَسارُعِ الأحداثِ والحوادِث في الوَطَن العربيِّ!- نَحواً مِن خمسةِ أشهُرٍ -مُتأنِّياً، ومُراقِباً، وراجِياً-، ورجعتُ -بعدَ ذلك- في مُنتصَفِ شَهْرِ رَجَب (١٤٣٢هـ).

وكان أوانُ وَضْعِ القَلَم عن الجَرَيان: ليومَيْن بَقِيَا مِن شَهْرِ رَجَب -مِن العامِ نَفْسِه-.

وبه خِتامُ تأليفِ هذا الكتاب، وتصحيحه، ومُراجعتِهِ.



فهرس المحتويات

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

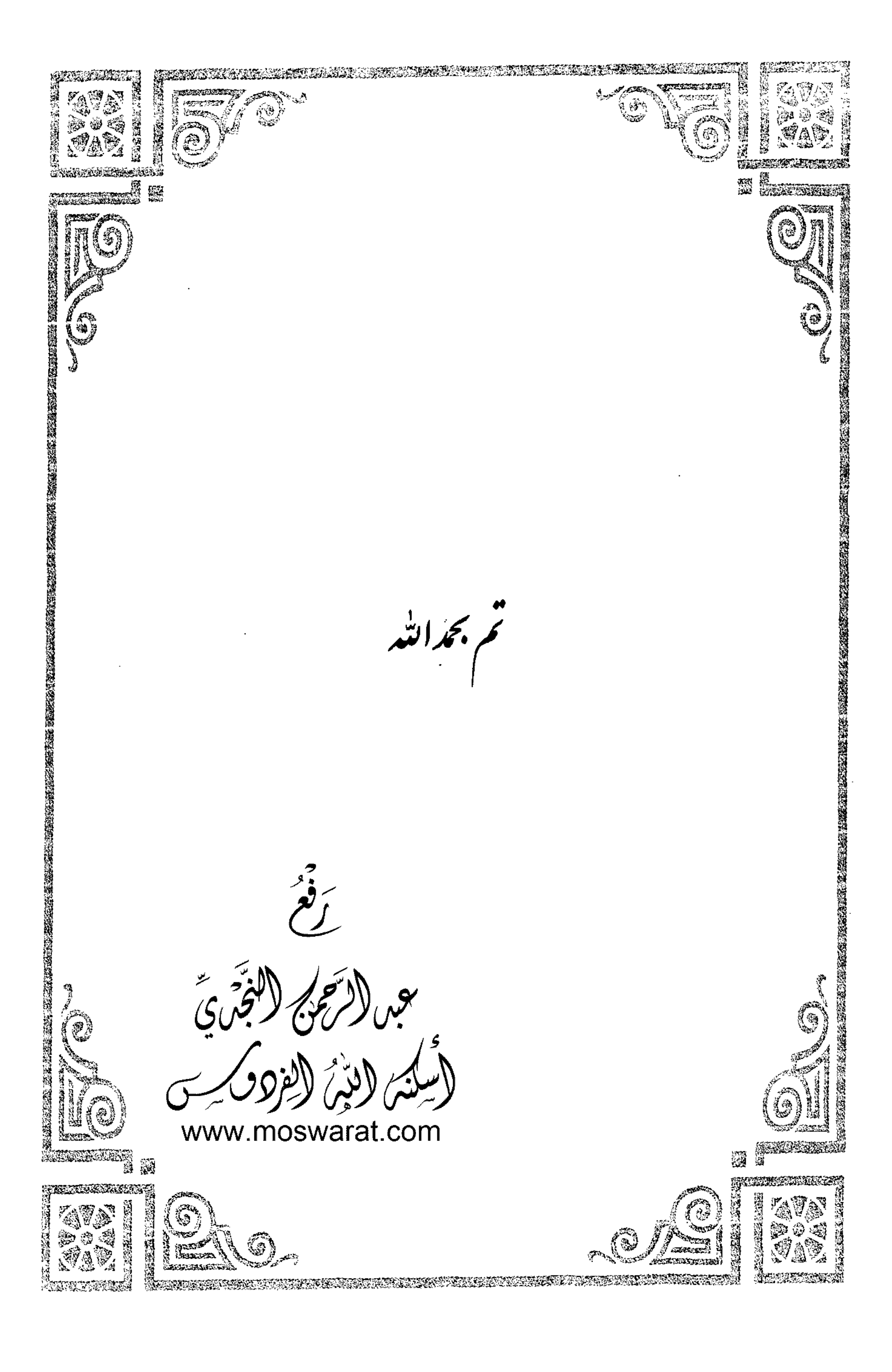
الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | **الصفحة**





تم بحمد الله



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com